









كتاب فقهنا في الفقه



صلى الله عليه وسلم قبل ان ياتي بالهدى  
سبحانه والحمد لله ولا اله الا الله والله واحد صمد عرشه  
وفي الركوع عشرون وفي الايام خمسة عشر وفي السجود عشرون

الحمد لله  
والحمد لله  
عشرون  
الثانية عشر  
قل لا اله الا الله

كتاب من كتاب المطالبين وهدى المقتفين تأليف الشيخ الامام  
المعالي العلامة العلامه الى زكريا يحيى

ابن شرف ابن مراكشي

ابو الخير احمد بن  
الشيخ غفر الله لهما

الحب هذا الكتاب  
ان الوزير الاعظم

الصلوة  
احد  
فيها  
فيها  
انقبت لا تحاد كبح  
فبني على  
عن النفس  
وان الله يقد  
ولا يقد  
المبني  
صلى الله عليه وسلم

فكذلك محمد بن السرخس  
غفر الله له ولوالديه  
يا كليل



يا مغي فقهيد  
مد كلام الشيخ

الحمد لله الرحمن الرحيم ادعوني  
يا خالق الخلق ويا رب العباد ويا من قار في محكم التنزيل  
اي دعوتك مطر قد بيدي يا جامع الامم بين الكاف والنوي  
خيت ايوب من بلواه حين دعي بسايبوب يا ذا الطف نجني  
واطلق سلاحي وامنن بالخلاص كما نجيت من ظلمات دوني

طوقت بلب الرجا والناس قد قد واوت الى مولاي ما اجد  
وقلت يا مغرمي في كل ناءيت ومن عليه كشف الضراعة  
اشكوا اليك اموا انت تعلمها مالي على حملها صبر ولا جلد  
وقد سددت يدي بالذل صاغرت اليك يا خير من مدت اليه يد  
لا تردنها يا رب خاءيت فيمحو جودك يروي كل من يرد  
ما زال لطف يشلي وقد تجدد لي ما انت تعلمه فاصرفه



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم  
 الحمد لله البر الجود الذي جلت بفضله عن الاخصار بالاعداد  
 المان بالظفر لارشاد الهادي لي سبيل الرشاد والوفيق  
 للثقة والدين من لطفه واختاره من العباد بالبلغ  
 حمدي واكمله وارزاه واشمله واشهد ان لا اله الا الله  
 الغفار واشهد ان محمدا عبده ورسوله المطفى المختار  
 وسلم صلى الله عليه وزاده فضلا وشرافا **لما كان** الاشتغال  
 في العلم من افضل الطاعات وادنى ما اتفقت فيه نفائس الوجود  
 وقد اكثر اصحابنا رحمهم الله من التصفيف من  
 المبسوط والمختصرات وانفن مختصر لمحمد الامام ابي القاسم  
 الرازي رحمه الله في التحقيق وهو كثير النوايد  
 في تحقيق المذهب معتمد للمفتي وغيره من اولي الرغبات  
 وقد اتمر منه ربحه ان ينص على ما صححه معظم الا  
 وفيها الزينة وهو من اهم اواهر المطلوبات لكن  
 في جملة كبر عن حفظ اكثر اهل العصر لا بعض اهل النيات



نسخة من كتاب  
 التحقيق في  
 المذهب  
 لابي القاسم  
 الرازي رحمه  
 الله  
 مكتوب في  
 سنة ١٢٠٠  
 في مدينة  
 بغداد

في

فرائد اختصار في غونف جملة حقائق مع ما اظهروه  
 ان شاء الله تعالى من التنايس المستجادات منها التيه على قبي  
 في بعض المسائل من الاصل محذورات ومنها مواضع بسيرة ذكر  
 في الحرف على خلاف المختار في المذهب كما استراها ان شاء الله تعالى  
 واصحابها ومنها ابدلها كان من الفاظه غيرها او موهبا خلاف  
 الصواب باوضح واخصر منه بعبارة رات جليات ومنها بيان  
 القولين والوجهين والطريقين والنص ومراقب الخلاف  
 في جميع الحالات فحيث قولني لا يظهر والمشهور من القولين  
 او الاقوال فان قوي الخلاف قلت لا يظهر والا فالمشهور  
 وحيث قول الاصح او الصحيح فمن الوجهين او الواجهة فان قوي  
 الخلاف قلت الاصح والا فالصحيح وحيث قول المذهب من الطرفين  
 او الطرق وحيث قول النص فهو نصي شافعي رحمه الله ويكون  
 هناك وجه ضعيف او قول مخرج وحيث قول الجديد فالقديم  
 خلافة وحيث قول القديم او في قول قديم فالجديد خلافة  
 وحيث قول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح او الاصح خلافة



النص للشافعي والقولين والوجهين

الوجهين او الوجه

الطريقين او الطرق

القديم معتمد بالعراق وما  
 المجدي في موهبة كتبه خيرة







الموتى بظاهر او نجس طعم او لون او ريح ولو اشتبه ما طاهر بنجس  
 اجتهد وتطهر بما ظن طهارته **قوله** ان قدر على طاهرين  
 فلا والا على كسبر في الاضهر او ماء وبول لم يجتهد على  
 الصحيح بل يخلطان ثم يتيسم او ماء وورد في توضي بكل مره  
**قوله** له الاجتهاد واذا استعمل ما ظنه اراق الاخر فان  
 تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص بل يتيمم بلا إعادة  
 في الاصح ولو اخبر بتجسده مقبول الرواية وبين السبب او كان  
 فتيها موافقا اعتمادا ويجل استعمال كل اناء طاهر ادهبا  
 وفضة نقيما وكذا اتخاذ في الاصح ويجل الموه في الاصح والنفس  
 كياقوت في الاضهر وما ضرب بذهب اوفضة ضبة كبيرة  
 لزيينه حرم او صغير بقدر الحاجة فلا او صغيرة لزيينه  
 او كبيرة للحاجة جاز في الاصح وضبة موضع الاستعمال كغيره  
 في الاصح **قوله** المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقا والله اعلم  
**باب اسماها** الحديث هي اربعة **قوله** اخرها خروج شيء  
 من قبله او دبره الا المني ولو انسد مخرجه وانفتح تحت عذته فخرج

المعتاد تقض وكذا اذا ذكر كد وفي الاضهر او فوقها وهو منسد  
 او تحتها وهو منفتح فلا في الاضهر **قوله** زوال العقل الا نوم  
 ممكن مقعد **قوله** التقاء بشرقي الرجل والمرأة الا  
 محرما والمملوك لا يسري في الاضهر ولا تقض صغيرة وشعره  
 وضمير في الاصح **قوله** مس قبل الاذي بطن الكف وكذا في  
 الجدي حلقه دبره لا فرج بهيمة وينقض فرج الميت والصغير  
 وعمل الحب والذكر لا يشرب باليد الشلاء في الاصح ولا ينقض  
 رؤس الاصابع وما بينهما ويجزئ بالحدث الصلاة والطواف  
 وحمل المصحف ومس ورقه وكذا جلده على الصحيح وخريطة  
 وصندوق فيهما ماصحة وما كتب لغيره قلن كلو في الاصح  
 والاصح حل حله في امتعة وتفسير ودناير لا قلب ورقه يغني  
 وان الصبي المحدث لا يمنع **قوله** الاصح حل قلبه بموذي والله  
 اعلم ومن يتيقن طهرا او حدثا وشك في ضده عمل بيقينه  
 فلو تيقنه ما وجهل السابق فخذ ما قبله في الاصح  
**قوله** يقدم داخل الخلا بيسارة والخارج يمنيه ولا يحمل ذكر



الله تعالى يعتمد جالساً يسانه ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها  
ويحرم بالصحراء ويبعد ويستتر ولا يقول في مأوى ركن وحجر  
ومهبط رجم ومحدث وطريق وتحت شجرة ولا يتكلم ولا يستنجي  
بماء في مجلسه ويتبرئ من البول ويقول عند دخوله لسم الله  
اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وخروج عفرانك  
الحمد لله الذي اذهب عني الالادي وعافاني ويحب الاستنجاء بماء  
أو حجر وجمعها افضل وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قال غير  
نحترمه وحل دبع دون غيره في الاطهر وشرط الحجر ان لا  
يجف النجس ولا يتقل ولا يطرا اجنبي ولو نذر وانتتر  
فرق العادة ولم يجاوز صفحته وحششته جاز الحجر في الاطهر  
ويجب ثلاث مسحات ولو باطراف حجر فان لم يتوق جبالاً نقاء  
سن الايتار وكل حجر لكل محله وقيل يؤر عن الجانبين والوسط  
ويمن بيسان ولا استجار الذود وبغير بلا لوث في الاطهر  
**باب الوضوء** فرضه ستة **أحد** ما نية رفع حدث  
واستباحة مقتصر اليه أو آذاه فرض الوضوء ومن دام

حدث

حدثه مسخاً كفاه نية الاستباحة دون الرفع على الصحيح  
فيهما ومن نوى تبرؤاً مع نية معتبره جاز في الصحيح أو ما  
يندب له وضوء كقراة في الصحيح ويجب قرنها بالوجه  
الوجه وقيل يكفي بسنة قبله وله تفريقها على أعضائه  
في الصحيح **الثاني** غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه  
غالياً ومنتهى لحية وما بين أذنيه منه موضع الغم  
وكذا التخييف في الصحيح لا لزغان وهما بيضان يكشطان  
الناصية **قلت** صح الجمهور بان موضع التخييف من الرأس  
والله اعلم ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وثلة  
وخدي وعنفة شعر وبشر أو قيل لا يجب باطن عنفة  
كثيفة والحية ان خفت كعذب والا فليغسل ظاهرها  
وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه **الثالث** غسل  
يديه مع مرفقيه فان قطع بعضه وجب ما بقي أو من  
مرفقيه فرائس عظم العضم على المشهور أو فوقه أو بين  
باقي عظمه **الرابع** مسح لبشره رأسه أو شعره في



حَدِّهِ وَالْأَصْحَحُ جَوَازُ غَسْلِهِ وَوَضْعُ الْيَدِ بِلَا مِدِّ **الْمَاءِ** **فَقُلْ** رَجُلِيهِ  
مَعَ كَعْبِيهِ **السَّادِسُ** تَرْتِيبُهُ هَكَذَا فَلَوْ غَسَلَ خَدَّيْهِ فَالْأَصْحَحُ  
أَنَّهُ إِنْ أَكَلَنَ تَعَدَّ نَوْفَرَتَيْنِ بَانَ غُطَّيْنِ وَمَكَثَ صَحَّ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ  
الْأَصْحَحُ الصَّحَّةُ بِلَا مَكْثٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **وَسَبْعُ** التَّوَالِدِ عَرْضًا بِكُلِّ  
خَشِيْنٍ مَزِيْلٍ لَا إِصْبَعَهُ فِي الْأَصْحَحُ وَيَسْنُ الصَّلَاةُ وَتَقْدِيرُ النِّعَمِ  
وَلَا يَكُنْ إِلَّا الدُّضَائِمُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالشَّمِيمَةُ أَوَّلُهُ إِنْ تَرَكَ فِي  
اِثْنَيْنِ وَغَسَلَ كَفَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ كَمَرَّتْ رَأْسُهُ لَمْ يَكُنْ غَسْلًا  
فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا وَالْمَضْمُوعُ وَالْإِسْتِشْقُ وَالْإِظْهَارُ إِنْ  
فَصَلَّاهُمَا أَفْضَلُ ثُمَّ الْأَصْحَحُ يَمْضِي بِغَرَفَةٍ ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَشْقُ  
بِأُخْرَى ثَلَاثًا وَيَبَالِغُ فِيهِ مَا غَيْرُ الصَّائِمِ **قُلْتُ** الْإِظْهَارُ تَقْضِي  
الْبَعْثَ ثَلَاثًا غَرَفٍ يَمْضِي مِنْ كُلِّ ثَمَّ يَسْتَشْقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
وَتَشْلِيْثُ الْغُفْلِ وَالْمَسْحِ وَيَا خُذْ لِسَاكَ بِالْيَقِيْنِ وَصَحَّ  
كُلُّ رَأْسٍ ثُمَّ إِذَا نُسِيْدَ فَإِنْ عَسَرَ رَفَعُ الْعَامَّةُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ  
عَلَيْهَا عَلَيْهَا وَتَحْلِيلُ الدُّخَانِ الْكَثَّةُ وَالْمَوَالَاتُ وَأَوْجِبُهَا  
الْقَدِيمُ وَتَرْكُ اسْتِمْنَانَةٍ وَالتَّغْيِثُ كَذَا التَّشْيِيفُ فِي الْأَصْحَحِ

وَأَصَابُهُ وَتَقْدِيرُ الْعَمَلِ  
وَأَطَالَةُ غَزَنَةِ وَتَحْلِيلِهِ

يَقُولُ

وَيَقُولُ بَعْدَهُ اشْتَدَّ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَاشْتَدَّ أَنْ مُحَمَّدًا  
عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ اللَّهُ سَمِيعُ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ اشْتَدَّ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ  
إِلَيْكَ وَحَدَّثَ عَادَةَ الْأَعْقَابِ إِذَا لَا أَصْلَ لَهُ **بَابُ مَسْحِ الْخَدَّ**  
يَجُوزُ فِي الْوَضْعِ الْمَقْبُولِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةٌ بَلَدًا لِيَهَا  
مِنْ الْحَدِّثِ بَعْدَ لُبْسِ قَانٍ مَسْحِ حَضْرَاتِهِمْ سَافِرًا أَوْ عَكْسًا لَمْ يَسْتَوْفِ  
مُدَّةَ سَفَرٍ وَشَرْطُهُ أَنْ يُلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ ظَهْرِ سَائِرِ حَلَّاقِهِ  
ظَاهِرًا يَكُنْ بِتَبَاعِ الْمَشْيِ فِيهِ لِتَرَدُّ مَسَافِرٍ حَاجَاتِهِ وَحَلَّالٍ  
وَلَا يَحْرِي مَنْسُوجٌ لَا يَنْبَغُ مَاءٌ فِي الْأَصْحَحِ وَلَا جَرْمُ وَقَانٍ فِي الْإِظْهَارِ  
وَيَجُوزُ مَشْقُوقٌ قَدْرُ شَدَفٍ فِي الْأَصْحَحِ وَيَسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ  
خَطُوطًا وَيَكْفَى مَسْحُ يَحَاذِي الْفَرْصَةَ لَا أَسْفَلَ الرَّجُلِ  
وَعَقِبَتَهَا فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ **قُلْتُ** حَوْفُهُ كَأَسْفَلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
وَلَا مَسْحَ لِسَاكَ فِي بَقَاءِ الْمَدَّةِ فَإِنْ اجْتَبَى جَبَّ تَجَدُّدِ لُبْسِ  
وَمِنْ نَزْعٍ وَمِنْ بَطْنِ الْمَسْحِ غَسْلُ قَدَمَيْهِ وَفِي قَوْلِ تَوَضُّأٍ  
**بَابُ الْغَسْلِ** مُوجِبُهُ مَوْتُ وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ وَكَذَا وَلَا دَةَ



بلا بل في الاصح وجنابة بدخول حشفة او قدرها او جاذب خروج  
منى من طريق المعتاد وغيره ويعرف بتفريقه اللذة بخروج  
او دمج عجيين رطباً او بياض من جافاً فان فقدت الصفاة  
فلا غسل والمرأة كرجل ويحرم بهما ما حرم بالحدث والكلت با  
لمسجد لا عبوة والقوان وتحل اذكاره لا بقصد قران واقله  
نية رفع جنابة او استباحه مقترا اليه واداء فرض  
الفعل مقرونة باول فرض وتعميم شعره وبشره ولا تجب  
مضمضة واستنشق واحمله ازالة القدر ثم الوضوء في قول  
بوخر غسل قدميه ثم تعبد معاطفة ثم يفيض على راسه ويغسله  
ثم ثقبه الايمن ثم الايسر ويداك وثلاث وثلاثون الحيفان مسكاً  
والا فتحو ولا يسر تجدين بخلاف الوضوء ويسر ان لا ينقص  
ماء الوضوء عن مية والفعل عن صليح ولا حد له ومعه نجس  
يعمله ثم يغسل ولا يكفي لها غسلة وتختل الوضوء قلت  
الاصح تكفيه والله اعلم ومن اعتل الجنابة وجمعة حصلاً او الي احدا  
حصل فقط ولو احدث ثم اجنباً وعكسه كفى الغسل على المذهب

والله اعلم **باب النجاسة** هي كل مسكر مبيع وكلب وخنزير  
وفرسها وميته غير الادوية والسمك والجراد ودم وريح وفي  
دروث وبول ومذي وودي وكذا منى غير الادوية في الاصح  
قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله  
اعلم ولبن ما يوك غير الادوية والجزء المنفصل من الحية كميته  
الاشعر الماكول فظاهراً واليكب العلقه والمضغطة ورطوبة  
الفرج بنجس في الاصح ولا يطهر نجس العين الا حمر تخلت  
وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح فان خللت بطح  
شيء فلا وجلد نجس في الموت فيطهر بدبغه ظاهراً وكذا  
باطنه على المشهور والدبغ نزع بقوله بجريف لا شمس وثلاث  
ولا يجبا الماء في اثنا يده في الاصح والمذبح كشوب نجس مكان  
نجس بدلا قاشي من كلب غير سبأ احداها بتراب والاظم يقين  
التراب وان الخنزير ككلب ولا يكفي تراب نجس ولا مزوج  
بما يبع في الاصح وما نجس ببول صبي لم يطعم غار لبن نضج وما  
نجس بغيرها ان لم تكن عين كفي جوي الماء فان كانت وجب



إزالة السموم ولا يفرقها لون أو ريح عسرة والحمد لله وفي الحج قول  
**قال** فان بقيت معاضة على الصحيح والله اعلم ويشتد وروى  
الماء ولا العسر في الاصح والظاهر وطهارة غسالة تفصيل  
بالنفية وقد عارضها محل ولو نجس ما يقع تحت طهيرة وقيل  
يطهر الدهن بغسله **باب التيمم** يتيمم المحدث والمجنب  
كسبب **قال** فقد الماء فان تيقن المسافر فقد تيمم  
بلا طلب وان توجهه طلبه من رحا ورفقته ونظر حوله  
ان كان بمسوفة احتاج الى تردد وتردد قد زطير فان لم يجد  
فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء يصله  
المسافر لحاجته وجب قصده ان لم يخف ضرر النفس وماله  
فان كان فوق ذلك تيمم ولو يتيقنه ان الوقت فانتظاره افضل  
وظنه فتجمل التيمم افضل في الاظهر ولو وجد ماء لا  
يكفيه فالظاهر وجوب استعماله ويكون قبل التيمم وجوب  
شراؤه بثمن مثله الا ان يحتاج اليه لدين مستغرق وموتة  
سفرة او نفقة حيوان محترم ولو وهب له ماء او اخرجوا

وجبا القبول في الاصح ولو وهب ثمنه فلا ولو نسيه في رحله او  
اضله ثمنه فلم يجد بعد الطلب فتيمم قضى في الاظهر ولو  
اضل رحله في حال فلا **قال** الذي يحتاج اليه لعطش  
محترم ولو ماء لا **قال** مريض يخاف معه من استعماله  
عليه منفعة عضو وكذا يطو البرد والشرين الفاحش في  
عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد مريض واذا امتنع استعماله  
في عضو ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل  
على المذهب ولا ترتيب بينهما للمجنب فان كان محدثا فالاصح  
اشتراط التيمم وقت غسل العليل فان جرح عضوا  
تيمم وان كان كحيرة لا يمكن نزغها غسل الصبي  
وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبين بماء  
وقيل بعضا فاذا تيمم بغيره شات ولم يحدث لم يعد  
الجنب غسلا ويعيد المحدث ما بعد غليله وقيل  
يتأقنان وقيل المحدث كجنب قلت هذا الثالث  
والله اعلم **فصل** يتيمم بكل تراب طاهر حتى



ما يداويه وبريد فيه ثبات لا يعيد وسحابة خروف وتخلط  
 بدنيته ونحوه وقيل ان قل الخيط جاز ولا يستعمل على الصحيح وهو  
 ما بقي بغيره وكذا ما تاتى في الحج ويشترط قصد فلو سفته  
 الحج عليه فردده ونوي لم يحس كونه يتم باذنه جاز وقيل  
 يشترط عذر واركانه نقل التراب فلو نقل من وجه الابدان  
 عكس في الحج ونية استباحة الصلوة لرفع الحدث ولو  
 نوي فرض التيمم لم يكف في الحج ويجب قرنهما بالنقل وكذا  
 استدامتها الى مسح شيء من لوجه على الصحيح فان نوي فرضا  
 ونفلا ايحيا او فرضا فله النقل على المذهب او نفلا او الصلوة  
 تنقل لا لفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه  
 ولا يجب ايصاله منبت الشعر الخفيف ولا ترتيبه في الاصح  
 فلو ضرب بيده ومسح بيمينه وجهه ويديه بضميرين ~~فقط~~  
 الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضره بخرقه  
 ونحوها والله اعلم ويقدم بيمينه واغلى وجهه ويخفف  
 الغبار ومولات التيمم كالوضوء ~~فقط~~ وكذا الغسل

ونحوه ونحوه  
 ونحوه ونحوه  
 ونحوه ونحوه

ويندب تفريقا صابعا أولا ويجب نزوح خاتمه في الثانية  
 والله اعلم ومن يتم لفقد ماء فوجد ان لم يكن في صلا بطل  
 ان لم يقترن بمانع كعطش وفي صلاة لا تقطع به بطلت  
 المشهور ان اسقطها **وقيل** يبطل النقل والاح ان  
 قطعها ليتوضا افضل وان المشقة لا تجاوز ركعتين الا في  
 نوي عدد آفيمه ولا يضيي يتم غير فرض ويتقل ما شأ  
 والنذر كفرض في الاظهر والاصح صحة جنائز مع فرض  
 وان مرتين احدي الجنس كانه يتم ~~لكن~~ وان نسي تحتين  
 صلى كل صلاة بتمام وان شاء يتم مرتين وصلى بالاول والاعا  
 ولا وبالثاني اربعا ليس منها التي بدأ بها او متفتتين صلى  
 للجنس مرتين بتمامين ولا يتم ~~فرض~~ قبل وقت فعله  
 وكذا النقل الموقت في الاصح ومن لم يجد ماء ولا ثوبا بالز  
 في الجريدان ياتي الفرض ويعيد ويقضي المقيم المتيمم لفقد  
 الماء لا لمسافر الا العاصي في الاصح ومن يتم لبرد قضى في  
 الاظهر او لم يرضى يمنع الماء مطلقا او يرضى فلا الا

لا صح  
 بيان  
 يتيمم  
 منه



ان يكون بجرده دمه كثير وان كان سائرا لم يقض في الاضطرار وضع  
 على ظهره فان وضع على حديث وجب نزعها فان تعدد قضي على  
 المشهور بالحيض اقل سنة تسع سنين واقاله يوم  
 واحد واكثره خمسة عشر ليلا واقل ظهر بين الحيضين  
 خمسة عشر ولا حد لاكثره ويحرم به ما حرم بالجنابة وعيوب  
 المتحريم ان خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة  
 وما بين سريتها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطئ فاذا انقطع  
 قبل قبل الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث جائز  
 كل شيء فلا تمنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة بها  
 وتغيبه وتترضا وقت الصلاة وتبادر بها فلو اخرجت  
 لمصلحة الصلاة كستر وانظار وجهه لم يضر والا فيض على  
 الصحيح ويجوز كل فرض وكذا تجد بها لصاحبها في الاصح  
 ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد تقطاعه وجودة او غائبة  
 ووسع زمن الانقطاع وضوءا والصلاة وجب الوضوء قبل  
 رأت ليسن الحيض اقله ولم يعبروا كثرة فكله حيض والجمعة والليل

جماعه

حيض في الاصح فان عجزه فان كانت مبتدأة مميزة بان توي قوتها  
 وضعها فانه عيبا استحاضه والقوي حيض ان لم ينقص  
 عن اقله ولا عبرا كثره ولا تنقص لصعيق عن اقل الظهر  
 مبتدأة مميزة بان رته بعد ذك او فقرة شرط تميز فالانحرار  
 ان حيضها يوم ولياليه وظهرها تسع وعشرون او معتادة  
 بان سبق لها حيض وظهرها فترد اليها قدرا او وقتا وثبتت  
 بمرق في الاصح وبحكم المعادة الموهبة بالتمييز للعادة في الاصح  
 او فحيرة بان شئت عاقلها قدرا او وقتا ففي قوا كابتدأت  
 والمشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطئ ومن المصنف  
 والقراءة في غير الصلاة وتصل الفرائض بدا وكذا النفل في  
 الاصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهر كاملين  
 فيحصل من كل اربعة عشر يوما ثم تصوم من ثمانية عشر  
 ثلاثة او ثلثا وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان  
 ويمكن قضا يوم يصوم يوم الثمانية والسابع عشر  
 وان حفظت شيئا فالبقيين حكمه وهي في المحمل كما يضر في العظم

حيض



ولا يور في العبادة وان جعل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والا فان  
 دم الحامل والنقاء بين دماء اقل الخيض ميعت واقباله من سبعة  
 واكثره ستون وعاليه اربعون ويحرم به ما حرم بالحيض  
 ستين كعبويه اكثره كتاب **كتاب المكتوبات خمس**  
 الطهر واول وقت زوال الشمس واخره مضي ظيل الشئ  
 مثله يسوي ظل الاستواء الشمس وهو اول وقت العصر ويبتدئ  
 حتى تغرب والا اختيار ان لا تؤخر عن مضي ظل مثاليه والغروب  
 باعروب ويبقى حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم وفي الحديث  
 ينقضي بضيئ قد يرفو وسر عوي واذا ان قامه خمس  
 ركعات ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب لشفق جاز على الصحيح  
**قلت** القديم الظاهر والله اعلم والعشاء بمغيب الشفق  
 ويبقى الى الفجر والا اختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول  
 نفيه والصحح بالبر الصادق وهو المنتشر قوة معتبر ضا بالاق  
 ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار ان لا تؤخر عن الاسفار  
**قلت** نكرو تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة والنوم

قبلها والحديث بعدها الا في خير والله اعلم ويستحب تحجيل الصلاة  
 لاول الوقت وفي قولنا خيرا العشاء افضل ويستحب الابد بالظهر  
 في شد الحر والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصد  
 من بعد ومن وقع بعض صلاة في الوقت فالاصح الله ان وقت جماعة  
 فالجميع اداء والا فقتل ومن جهل الوقت اجتهد بورد ونحو  
 فان يتقن صلاة قبل الوقت قضى في الاظهر والا فلا زيادة  
 بانما يتقن ويستحب ترتيبه وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف  
 فوتها وتلك الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة وبعد  
 الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر حتى تغرب الا لست  
 كائنة وكسوف وتحييد مسجد وسجدة شكر والا في حرم مكة  
 على الصحيح **فصل** انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ  
 عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر لا المرتد ولا المجنون ويؤمر  
 بها سبع ويضرب عليها العشر ولا زني يبر وجنونا او  
 انما بخلاف المسافر ولو زالت هذه الاسباب وبقي الوقت  
 تكبيري وحبت الصلاة وفي قولنا بشرط ركعة والاظهر ومن



الظهر بادر إلى تكبيره آخر العصر المغرب آخر العشاء وكوبلغ  
فيها أنتها واجزائه على الصحيح أو بعد لها فلا إعادة على الصحيح  
ولو حاضرت أو جن أول الوقت وجبت تلك إن أدرجت قدر الفرض  
والأفلا **فصل** الأذان والإقامة سنة وقيل فرض كفاية  
وانما يشترعان للكتابة ويقال في العيد ونحوه الصلاة  
جامعة والجدير بنية للمنفرد ويرفع صوته إلا بمسجد  
وقعت فيه جماعة ويقيم للأفائية ولا يؤذن في الجدي  
القديم العصر والله أعلم فإن كان فوائضا لم يؤذن  
لغير الأولى ويندب لجماعة النساء الإقامة لا الأذان  
على المشهور الأذان مثنى والإقامة فردى اللفظ **الأذان**  
ويشترط إدراجها وترتيلها والترجيع فيه والتثويب في الصحيح  
وان يؤذن قائما للقبلة ويشترط ترتيله ومولاه وفي  
قول لا يقرأ كلام وسكوت طويلان وشرط المؤذن  
الإسلام والتميز والذكورة والبلوغ للمحدث والمجنب شديدا  
والإقامة أغلظ ويشترط صوته حسن الصوت عدل والإمامة

منه في الأصح **فصل** الأذان أفضل والله أعلم وشرطه الوقت الأصح  
من نصف الليل ويشترط مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر وآخر  
بعده ويشترط سماع مثل قوله إلا في حيلته فيقول لا حول ولا  
قوة إلا بالله **فصل** والأذان بالتثويب فيقول صدقت وبررت  
والله أعلم ولكل إن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه  
ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة إني محمد  
صلى الله عليه وسلم الوسيلة والفضلة وأبعثه مقامهما  
الذي وعدته **فصل** استقبال القبلة شرط لصلاة القادر  
إلا في شدة الخوف ونفل السفر للمسافر النفل راجعا وماشيا  
ولا يشترط طول سفره على المشهور فإن أمكن استقبال الركبة  
موقفا وإتمام ركوعه وسجوده لزمه والأفلا **فصل** إن سئل  
الاستقبال وجب الأفلا ويختص بالتثويب وقيل ينطبق  
السلام أيضا ويحرم الخرافة عن طريقه إلا إلى القبلة  
ويجوز ركوعه وسجوده أخفض والأظهر أن الماشي  
يقيم ركوعه وسجوده ولا يستقبل فيها وفي حرامه ولا



يمشي لا في قيامه وتشهد ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وانتم  
 ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز او سايرة فلا ومن صلى في العبد  
 واستقبل جدارها او بابها مردوداً ومقتوحاً مع ارتفاع عتبة  
 ثلثي ذراع او على سطحها مستقبلاً من بنايتها ما سبق جاز  
 ومن لم يكد علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد والاعتماد  
 اخذ بقول ثقة بخبر عن علي فان فقد وامكن الاجتهاد  
 حرم التقليد وان تخير لم يقلد في الاظهر وصلى كيف كان  
 ويقضي ويحب تجديد بدل اجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح  
 ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الاذلة كما عجز قلد ثقة  
 عادوا فان قدر فالاصح وجوب التعلم فيحرم التقليد  
 ومن سب بالاجتهاد فثبت الخطا في الاظهر وان تيقنه  
 فيها وجب استينافها وان تغير اجتهاده عما بالثاني ولا  
 قضا حتى لو صلى بربع ركعات لا ربع جهات بل اجتهاد ولا  
 قسماً بالاصح الصلاة اركانها ثلاثة عشر النية فان صلى  
 فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية الفرض

النية القصد والنية  
 في كل ركعة والنية

دون الاضافة الي الله تعالى وانه يصح الاذنية التفاضل  
 والتفرد والوقت والسبب كالفرض فيما سبق وفي نية التلبية  
 وجهان للعلم الصحيح لا تشترط نية التلبية والاصح  
 ويكون في التلبية المطلق نية فعل الصلاة والنية بالقلب ينسب  
 النطق قبيل التكبير الثاني تكبيرة الاحرام وتعين على القاد  
 الله اكبر ولا يضر زيادة لا تمنع الاسم الله الاكبر وكذا الله  
 الجليل اكبر والاصح لا اكبر الله علي الصحيح ومن عجز ترجم  
 ووجب التعلم ان قدر وبين رفع يديه في تكبير حث  
 تنكبيه والاصح رفعه مع ابتدائه ويجب قرآن النية  
 بالتكبير وقيل كفي بآية اية القيام ففرغ من التكبير وشوهد  
 نصب فقارة فان وقف منحني او ما يلا بحيث لا يسمى لم يصح  
 فان لم يطق استقاماً وصار كرايع فالصحيح انه يقف  
 كذلك ويزيد الخشاعة ركوعه ان قدر ولو امكنه القيام دون  
 الركوع والسجود قام وفعل ما يقدر مكانه ولو عجز عن  
 القيام قعد كيف شاء وافواشه افضل من تربيده في الاظهر

قائماً



ويكره الاقواء بان يجلس على ركبته ناصبا ركبته ثم يجني ركوبه  
 بحيث تحاذي جنبه ما قد اتم ركبه والا فكل ان تحاذي موضع  
 سجود فان تجز عن القعود صلى جنبه الايمن فان تجز فسلكيا  
 وللتقار والنفل قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح الرابع القراءة  
 ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ ويسترها  
 على المذهب وتعوذ كل ركعة والاولى كذا وتعيين الفاتحة لكل ركعة  
 الا ركعة مسبوق والبسملة منها وتشديداتها ولو ابدل ضادا  
 بظاه لم يصح في الاصح ويجب ترتيبها وموالاة فان تخلل فكر  
 قطع الزلابة فان تعلق بالصلاة كتابه لقراءة اماميه  
 وفتح عليه فلا في الاصح ويقطع السكون الطويل وكذا يسر قصد  
 به قطع القراءة في الاصح فان جعل الفاتحة قسما ايات متواليه  
 فان تجز وتفريقه قلت الاصح المنصوص جواز المتفرقة مع  
 شرطه متواليه والله اعلم فان تجز اتي بدكر ولا يجوز انقص  
 حرفا ابدل على الفاتحة في الاصح فان لم يكن شيئا وقف قدر  
 الفاتحة ويسن عقب الفاتحة اربع خفيفة اليهم بالمد ويجوز

في الركعة  
 في الركعة

ويكره الاقواء ويومن مع تامين ساعده ويحضره في الاظهر في تسوية  
 بقية الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر قلت فان سبق  
 قراها في ساعده على النص والله اعلم ولا سورة الا اسوم بل يسمع فان بعدوا  
 كانت سيرة قرا في الاصح ويسن الجمع والظاهر طوال المنفل  
 والعصر والعشاء وساطة والمغرب قصافة ولجمع الجماعة  
 الم تنزل وفي الثانية هل اتي **امس** الركوع واقبله ان غني  
 قدر بلوغ راحته ركبه بطلانية بحيث ينقل رفعه  
 عن موضعه ولا يقصده غيره فلو هو كالتلاوة فجعلها ركوعا  
 لم يكن اكمل سورة ظهره وعنقه ومنصب اقيه واخذ  
 ركبه بيديه وتفرقة اصابعه للقبلة ويكره في ابتداء  
 هو يرفع يديه كما حرمه ويقول سبحان ربك العظيم ثلاثا  
 ولا يزيد الا عام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبك  
 امننت ولك اسألت خشع لك سمعي وبصري وحفي وعظمي وعصبي  
 وما اسئلك به قد حيا لسامع الاعند ان قائما مطمئنا ولا  
 يقصد غي فلا يرفع فزعاً من شيء لم يكن ويسن رفع يديه



مَعَ ابْتِدَائِهِ رَفَعَ رَأْسَهُ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ فَإِذَا انْتَهَبَ قَانَ بَنًا  
 لَكَ الْحَمْدُ مِلْحُ السَّمَلَاتِ وَمِلْحُ الْأَرْضِ وَلَا مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ  
 بَعْدَ وَبِزْدِ الْمُنْفَعِ أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكَلَّمَا  
 لَا يَبْدُ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ وَلَا مُعْطِي لِمَا شِئْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا  
 الْحِيزِ نِكَالُكَ وَيُسْنُ الْقُنُوتِ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ  
 وَهُوَ الْأَمْرُ بِمَنْ هُنَا إِلَى آخِرِهِ وَالْإِيمَانُ بِلِقَاطِ الْجَمْعِ  
 وَالصُّبْحِ يُسْنُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فِي آخِرِهِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَلَا يَمْسَحُ وَنَحْوَهُ وَإِنْ لَمْ يَمْسَحْ يَهْزِيهِ  
 وَأَنْهَ يُؤْمِنُ الْمَامُومُ لِلدُّعَاءِ وَيَقُولُ الثَّنَاءُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ  
 قَنَتْ وَيُشْرَعُ الْقُنُوتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوباتِ لِلنَّازِلَةِ لَا مُطْلَقًا  
 عَلَى الْمَشْهُورِ **السَّابِعُ** السُّجُودُ وَقَالَ مُبَاشَرٌ بَعْضُ حَبِيبِهِ  
 مَقْلَاهُ فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مَسْجِدِهِ جَازَانِ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ وَلَا  
 يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأَطْمَاقِ قُلْتُ  
 الْأَطْمَاقُ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُحِبُّ أَنْ يَلِينُ وَيَنْزِلَ أَسْجَدُ  
 يَقْدَرُ رَأْسُهُ وَإِنْ لَا يَهْوِي لِعَيْنٍ فَلَوْ سَقَطَ لَوْجُهُ وَجِبَ الْقَوْدُ

والقنوت لا ييسر وجهه ويد من الماموم للوعاء

فلا فائدة من رجوعه لمن كرهه فإذا انتصب قال يا ربك الحمد لله وما لا اله الا الله وما لا شئ من شئ بعد  
 وبزيد المنصور أهل الثناء والحمد

وبزيد المنصور في سائر المكتوبات للثانية لا مطلق على المشهور

والله

إِلَى لَاعْتِدَالٍ وَإِنْ تَرَفَّعَ اسَافَاةً عَلَى عَالِيَةِ الْأَصْحِ وَالْهَوَا  
 يَكْبُرُ لَهْوِيَّةً بِهِ دَفَعُ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِيهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ  
 وَانْقَدَ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ تَلَا ثَلَاثًا وَيَزِيدُ الْمُنْفَرُ الْمَمُومُ  
 أَنْ يَحْدُثَ وَبِكَ أَمِنْتُ وَلَكَ اسْتَلَمْتُ سَجْدًا وَجْهِي لِذِي الْخَلْقِ  
 وَصَوْرَتِي وَشَيْئًا سَمِعْتُ وَبَصَرَتِي بِأَرْكَانِ اللَّهِ أَحْسَنَ الْمَالِيقِينَ  
 وَيَضَعُ يَدَيْهِ حُدُودَ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُونًا لِلْقِبْلَةِ  
 وَيُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ قَدَمَيْهِ وَمِنْ فُتَيْهِ عَنْ  
 جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَتَضَعُ الْمِرَاةَ وَالْحَنَاقَةَ الثَّامِنُ  
 الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِرَفْعِهِ غَيْرَهُ  
 وَإِنْ لَا يُطَوَّلُهُ فَلَا لِعْتِدَالٍ وَاحْتِلَالٍ أَنْ يَكْبُرَ وَيَجْلِسَ مَقْشُورًا  
 وَأَصْحَابُ يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا رَبِّ  
 اعْمَلْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْعَلْ لِي وَارْزُقْنِي وَأَرْزُقْ لِي وَارْحَمْنِي  
 ثُمَّ يَسْجُدُ لثَانِيَةً كَالأُولَى وَالْمَشْهُورُ سِتْنُ جَلْسَةٍ  
 ثَانِيَةً بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كَأَرْكَعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا  
**تَاسِعُ وَالْعَشْرُ وَالْإِثْنَا عَشْرُ** التَّشَهُّدُ وَقَعُودُهُ

إلى



والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالشهادة وقعوده ان عقبتها  
سلام فوكان والافستان وكيف فقد جاز ويسن في الاول  
الاقدام على الجلوس على كعب يسراه ويتصب يمناه ويقنع  
اطراف اصابعه للقبلة وفي الاخر التورك وهو كالاقتراس  
لكن يخرج يسن من جهة يمينه ويلحق بركته بالارض والاصح  
يقترش المسبوق والتابي ويقنع في ما يسراه على طرف كتفه  
منشورة الاصابع بلا ضم **قلت** الاصح الضم والله اعلم ويقبض  
من يمينه الخنصر والبنصر وكذا الوسطي في الاظهر ويرسل  
المبشرة ويرفعها عند قول لا اله الا الله ولا يحركها والاظهر  
ضم لا بهام اليها كعاقد ثلاثة وخمسين والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاول والاظهر  
في الاول ولا تسجد على الارض في الاول على السجدة وتسجد  
في الاخر وقيل يجب واحمل التشهد مشهور واقوله التحية  
بسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **اشهد** ان لا اله الا الله

والله

اشهد ان محمدا رسول الله وقيل يحذف وبركاته والقالحين  
ويقول وان محمدا رسوله **قلت** الاصح وان محمدا رسول الله  
وثبت في صحيح مسلم والله اعلم واقول الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم واليه اللهم صلى على محمد وآله والزيادة  
الى حمة محمد سنة في الاخر وكذا الدعاء بعدة وماتوا  
افضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى اخر  
ويسن ان لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنها ترجم ويترجم للدعاء  
والزجر المندوب العاجز لا آتاه في الاصح **الاشهاد**  
**المبطل** واقوله السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم  
**قلت** الاصح المنصوص لا يجزئ والله اعلم وانه لا تجب نيبة الخو  
واكمل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته **اشهد** ان لا اله الا الله  
ملتفتا في الاولى حتى يري الخوا اليمن والثانية الانبياء واوليا  
السلام على من في بيته وبيات من ماله وامن ومن بني  
الامام السلام على المعتدين وهم الرد عليه **الثالث**

ها

ج



ترتيب الاركان كما ذكرنا فان تركه عمداً بان سجدة قبل ركوعه  
بطلت وان سها فابعد ملتزم لغو فان تذكر قبل بلوغ  
مثابه فعليه والا تمت به ركعتاه وتدارك الباقي فلو  
تيقن في اخر صلاته ترك سجدة من الخبير سجدة هاوئلاء  
تشهد او من غير هالزمة ركعة وكذا ان شك فيها وان  
علم في قيام ثانية ترك سجدة فان كان جالس بعد سجدة  
سجد وقبل ان جلس بنه الاستراحة لم يكفه والا فليجلس  
مطمئناً ثم يسجد وقيل بسجد فقط وان علم في الاخر رابعة  
ترك مجديتين او ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان او اربع  
فيسجد ثم ركعتان او خمسين وسيت مثلاً او سبع  
فسجدة ثم ثلاث قلت ليس اذا الامم نظره الى موضع  
حجوه قيل يكنه تعريض عينه وعندك لا يكره ان لم يخف  
ضرراً والخشوع فتدبر القراءة والذكر ودخول الصلاة  
بشأنه وفراغ قلب وجعل يديه تحت صدره اخذاً بيديه على  
والدعا اي سجد وان يعتدل في قيامه من السجود والقعود

بريد

بيده ويطوي بقراءة الاولى على الثانية في الاصح والذكر بعد هاوان  
يتقبل النفل من موضع فرضيه وافرطه وافضل الى بيته واذا  
صلى ولا هم نساء ثم كثر او حتى ينصرفن وان ينصرفن من  
جهة حاجته والا فيمينه وتنفض القدوة بسلام لا ايم الا  
ان يشتغل بدعاء ونحوه ثم يتسلم ولو اقتصر امامه على تسليمه  
ساعتين والحمد لله اعلم **بامس شروط الصلاة**  
خمس معرفة الوقت والاستقبال وسنن العورة وعورة  
الرجل ما بين شتره وركبته وكذا الامة في الاصح والخشوع  
سوي الوجه والكفين وشروط ما منع ادراكه لوجهه  
ولو طين وما كدره والاصح وجوب التمسك بالثوب  
ويجب استراعلاه وجوانبه لا استناره فلو رويت عورتها من  
حيبه في ركوع او غير فليزها او يثد وسقط وله سنن بعضها  
بيد في الاصح فلو وجد كافي سوتيه تعين لها او اخداها فقا  
وقيل ذبيرة وقيل بخير وطهران الحديث فان سبقه بطلت  
وفي القيم يعني في بيان في كل ما قضي عرض لا تقصر وتعد



دفعه في الحال فان مكن بان كشفته يح فستر في الحال تبطل وان  
 قصر بان فرغت منه خفي بطلت وطهارة النجس في الثوب  
 والبدن والمكان لو اشتبه طاهر ونجس اجتهد ولو نجس بعض  
 ثوب وبدن وجهل وجب غسل كله فلو ظن طرفا لم يكف غسله  
 على الصحيح ولو غسل نجس شئ باقية فالاصح ان كان غسل مع  
 باقية ما اورد طهره كله والافقير المتصف بالاصح صلاة  
 لا يضر نجاسة وان لم يتحرك تحركه ولا قابض طرف شئ على  
 نجس ان تحركه وكر ان لم يتحرك في الاصح فلو جعله تحت رجليه  
 صح مطلقا ولا يضر نجس خا ذي صدر في الركوع والسجود  
 على الصحيح ولو وصل عظمه بنجس لغير الظاهر فعد وزوالا  
 وجب ترعه ان لم يخف ضررا ظاهرا قيل وان خاف فان مات لم  
 يترع على الصحيح ومعنى عن محل استجمان ولو صل مستنجسا  
 بطلت الاصح وطهر الشارع المتيقن نجاسته يعني منه عما يتعد  
 الاحتراز منه غالبا ويختلف الوقت وموضع من الثوب والبدن  
 عن قليل دمر البراغيث ونعيم الزايب الاصح لا يعني عن كثير ولا قليل

لباس

انشر

منه

انشر بعرق وتعرفا لكثرة العادة الاصح عند المحققين  
 مطلقا والله اعلم ودم البتراف كالبراغيث وقيل ان عصم فلا  
 والاصح ان كان مثله يدوم غالبا فلا يستباحه والا فكم  
 الا حيني فلا يعني عنده وقيل يعني عن قليل الاصح انها  
 كالنرات والاضر لعنف عن قليل الا حيني والله اعلم والفتح  
 والصديد كالدّم وكز ماء القروح والمتنقي الذي له ريح  
 وكذا بلا ريح في الاظهر **قلت** المذهب طهارة والله اعلم  
 ولو صلى بنجس لم يعلم وجب لقضا في الجبد وان علم  
 نسي وجب على المذهب **فصل** تبطل النطق بحرفين او  
 حرفين **فصل** وكذا امدة بعد حرف في الاصح والاصح ان التلح  
 والفتك والبكاء والاذنين والنفخ ان طهر به حرقا بطلت  
 والافلا ويعذر في يسير الكلام ان سبق لسانه او نسي الصلاة  
 او جهل تحريمه ان قرب عمدة بالاسلام لا كثير في الاصح وفي  
 التلح ونحو الغلبة وتعد القراءة لا لجمهور الاصح ولو اكره



علي الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم  
 خذ الكتاب **فقد** معه قراءة لم تبطل والابطالت ولا تبطل بالذكر  
 والدعاء الا ان يخاطب بقوله لعاطيس رحمتك الله ولو سكت طويلا  
 بلا غرض لم تبطل في الاصح ويسن لمن نابه شيئا كنيته امامه **وانه**  
 لداخل وانذاره ان يسبح وتصدق امرأة بوضوء اليه على  
 صهر البتار ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها بطلت  
 الا ان ينسي والاقب بطلت بكثيره لا قليله والكثرة بالعرف  
 فالخطوتان والضربتان قليل ولثلاث كثير ان توالى  
 وتبطل بالوثبة الفاحشة للحركات الخفيفة المتواليه كترك  
 احبا بعد في سعة او حرك في الاصح وهو الفعل كونه في  
 الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا او  
 جاهلا بخبره والله اعلم فلو كان فيه سكر فبطلت ذواتها  
 بطلت في الاصح ويسن للمصلي ان يجدا را وساربه او عصا  
 مغروزة او بسط مصلي او خطا قبل الله دفع المار والصحاح تحريم  
 المرور حينئذ **قلت** نكته الالتفات للحاجة ورفع يده الى السماء

ار قصد

وكف شعر او ثوبه ووضع يده على فمه بلا حاجة والقيام على رجل  
 والصلوة حاقنا او حاقبا او بحضرة طعام يتوقا اليه وان يتفق  
 قبل وجهه او عن يمينه ووضع يده على خاصرته والمبالغة  
 في خفض الرأس في ركوعه والصلوة في الحمام والطريق والمزبلة  
 والكنيسة وعطن الابل والمقبرة الطاهرة والله اعلم **باب** سجود  
 السهو سنة عند ترك ما موريه او فعل منهي عنه فالاول ان  
 كان ما وجب تداركه وقد شغل السجود كزيادة حصلت بتدارك  
 لكن كما سبق في الترتيب وبعضا وهو القنوت او قيامه او تشهد  
 الاول او عودته وكذا القلادة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه في الاظهر وقيل ان ترك عمدا فلا قلادة وكذا الصلاة على  
 الارحيت سنها والله اعلم ولا تجبر سائر السنن والثاني  
 ان لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهو ولا تسجد ان  
 ان لم تبطل سهوا كلام كثير في الاصح وتطويل الركن القصير يبطل  
 عمده في الاصح فيسجد لسهو فالاعتدال قصير وكذا الجلوس بين  
 السجودتين في الاصح ولو تقل ركنا قولنا **فالحاجة** في ركوع او تشهد لم

51

وكذا



تَبْطُلُ بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ وَيَسْجُدُ لِسَهْوٍ فِي الْأَصَحِّ وَعَلَى هَذَا تُشْتَبِي هَذِهِ الصُّوَرُ  
عَنْ قَوْلِنَا مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَا يَجُوزُ لِسَهْوٍ وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ لِأَوَّلِ قِرَاءَةٍ  
بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَعْدَلَهُ فَإِنْ عَادَ عَامِلًا بِتَجَرُّدِهِ بَطُلَتْ أَوْ نَاسِيًا فَلَا  
وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ وَأَوْ جَاهِلًا فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلِلْمَأْمُومِ الْعَوْدُ لِمَتَابَعَةِ  
إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَلَوْ تَدَكَّرَ قَبْلَ التَّنَازُلِ  
عَادَ لِلتَّشَهُّدِ وَيَسْجُدَانِ كَانَ صَادِرًا إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَلَوْ تَدَكَّرَ عَمْدًا  
فَعَادَ بِطُلْتِ أَنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَدَكَرَ فِي  
سُجُودِهِ لَمْ يَعْدَلَهُ أَوْ قَبْلَهُ عَادَ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ أَنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّكْعِ  
وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ أَوْ رَتَا بِفَرْغٍ فَلَا وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ  
هَلْ سَجَدَ فَلَيْسَ بِسَجْدَةٍ وَلَوْ شَكَّ حَتَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا تَبْرَكِعُهُ وَسَجَدَ  
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ وَكَرَّ أَحْكَمُ  
مَا يُمْكِنُ مَتَرَدِّدًا وَخَتَمَ كَوْنَهُ زَائِدًا وَلَا يَسْجُدُ مَا يَجِبُ  
بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ مِثْلَهُ شَكَّ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ ثَلَاثَةٍ هِيَ  
حَالُ رَابِعَةٍ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ وَفِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ وَلَوْ شَكَّ  
بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ لَمْ يُوْثِرْ عَلَى الْمَشْهُورِ وَسَهْوٍ حَالُ

قِرَاءَتُهُ

قِرَاءَتُهُ تَحْمِلُهُ إِمَامُهُ فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَلَمْ يَبْأَنِ خَلَا سَلَامُهُ وَلَا يَسْجُدُ  
وَلَوْ دَكَرَ فِي تَشَهُّدِهِ تَرْكًا لِرُكْنٍ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ  
إِلَى رُكْعَتِهِ وَلَا يَسْجُدُ وَسَهْوٍ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْمِلُهُ فَلَوْ سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ بِسَلَامِ  
إِمَامِهِ بَنِي وَسَجَدَ وَتَلَحُّتُهُ سَهْوًا وَإِمَامُهُ فَإِنْ سَجَدَ لَزِمَهُ مَتَابَعَتُهُ وَالْأَصَحُّ  
عَلَى النَّصِّ لَوَاقِفَتِي مَسْبُوقَتَيْنِ سَهْوًا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ  
فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ بَعْدَهُ ثُمَّ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ فَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجَدَ الْآخَرُ  
صَلَاةَ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ وَسُجُودَ السَّهْوِ فَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ  
وَالْجَدِيدَانِ يَحْلُمُ بَيْنَ تَشَهُّدِهِ وَسَلَامِهِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا فَاتٍ فِي الْأَصَحِّ  
أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْأَمْرُ فَفَصَلَّ فَاتٍ فِي الْجَدِيدِ وَالْأَفْلَا عَلَى النَّصِّ إِذَا سَجَدَ  
صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ سَجَدَ وَافْتِئَانُ  
قُرُونَهَا أَمْثَلُهَا ظَهَرَ أَوْ سَجَدَ وَأَوَّلُ ظَنٍّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَإِنْ عَمِدَ سَجَدَ  
فِي الْأَصَحِّ **بَابُ تَسْنِينِ سَجَوَاتِ التَّلَاوُحِ** وَهِيَ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَ  
مِنْ سَجْدَتَا الْحَجِّ لَا مِنْ سَجْدَةِ الشُّكْرِ تَسْنِينُ غَيْرِ الصَّلَاةِ وَتَحْرُمُ  
فِيهَا فِي الْأَصَحِّ وَتَسْنِينُ لِقَارِي وَالْمُسْتَمْعِ وَتَسْنِينُ كَدُّهُ بِسُجُودِ الْقَارِي  
**قُلُوبُهُ** وَتَسْنِينُ لِلْمَسَامِعِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةَ إِمَامٍ  
وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَاءَتِهِ فَقَطَّ وَالْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ

شكرك  
بإحدى سجدت



او تخلص بطلت طلاته ومن سجد خارج الصلاة فوي وكبر الاحرام  
رافعا يديه ثم للهوي بلا رفع وسجد كسجد الصلاة ورفع مكبرا  
وسلم وتكبير الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الظهور  
وتشترط شروط الصلاة ومن سجد فيها كبر للهوي والرفع ولا  
يرفع يديه ولا يجلس للاستراحة والله اعلم ويقولان سجد وجهي  
الذي خلقه وصورة وثقتي معه وبصر بحوله وقوته ولو كررته في  
جلسي سجد لكل وكذا المجلس في الصبح وركعة لمجلسي وركعتان  
كجاءه <sup>وانه</sup> يسجد <sup>وانه</sup> قطعا <sup>وانه</sup> لم يسجد وسجد الشكر لا تدخل  
الركعة وتسبى لحيي نعمة او نديف نعمة او رؤية مبتلا او  
ما يصح يظهرها للواحي لا لمبتلي وهي سجدة التلاوة والاصح جوارها  
في الرحلة للمساقر فان سجد اداة صلاة جاز عليها قطع  
فصل صلاة الفجر قسمان قسم لا يسبى جماعة فنه وقت  
مع الفريضة وفي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا  
بعد ما بعد المغرب والعشاء وقيل لا راقبة للعشاء وقيل اربع  
قبل الظهر وقيل بعدها وقيل اربع قبل العصر والجميع سنة

وانما الخلاف في الراتب المؤكد وقيل ركعتان حقيقتان قبل  
الغروب <sup>قلت</sup> هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري الامر ما وجد  
للمسألة اربع وقيل ما قبل الظهر والله اعلم ومنه الوتر واقله  
ركعة واكثره احدى عشر وقيل ثلاث عشرة ومن زاد على ركعة  
للفضل وهو افضل وهو صل يشهد او تشهدين في اخرتين ووقت  
بين صلاة العشاء وطلوع الفجر وقيل شرط الايتار بركة سبق  
تفعل بعد العشاء ويسن جعله اخر صلاة الليل فان اوثر ثم سجد لم  
يعده وقيل يستغفره بركعة ثم يعيده ويندب القنوت اخر وقته  
في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كقنوت الصبح ويقول  
قله اللهم استغفرك واستغفرك الى اخره <sup>قلت</sup> الصبح بعد وان الجماعة  
تندب في الوتر عقب التراويح جماعة والله اعلم ومنه الفجر اقلها  
ركعتان واكثرها اثنا عشر وتحيية المسجد ركعتان وتحمل  
بغرض وتقل اخر لا ركعة على الصحيح <sup>قلت</sup> وكذا الجنان وسجدة تلاة  
شكر وتشكر يتكرر الدخول على قرب في الصبح والله اعلم فيدخل



وقت الرواتب قبل الغرض بدخول وقت الغرض وبعده بفعله ويخرج  
النوعان بخروج وقت الغرض ولو فات النفل لمؤقت من تصاف  
في الاظهر وقسم بين جماعة كما لعيد والكسوف والاستيقاظ  
وهو افضل مما لا يسن جماعة لكن الاصح تفضيل لراثة على التراجع  
وان الجماعة تسن للرايح ولا حصر للنفل المطلق فان احرم باكثر من  
ركعة فله الشاهد في كل ركعتين وفي كل ركعة **قلت** الصحيح منه  
في كل ركعة والله اعلم واذا نوي عدد افله ان يزيد وينقص بشرط  
تغيير النية قبلها ما والا فتبطل فلو نوي ركعتين فقام الى الثالثة  
سواء اذ اصح انه يتعدن ثم يقوّم للزيادة ان شاء **قلت** نفل  
البر افضل واذا نفل ثم اخذ وان يسلم من كل ركعتين ويسن  
التكبير ويكره قيام كل الليل ايماء وتخصيص ليلة الجمعة بقيام  
وترك تعجداً عادته والله اعلم **كتاب صلاة الجماعة** هي في  
الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية للرجال  
فوجب بحسب الظاهر الشارح في القرية فان امتنعوا كلهم قتلوا والايتا

النسب للنساء تاكيد للرجال في الاصح **قلت** الاصح من تفاوض  
كفاية وقيل عين والله اعلم وفي المسجد لغير امرأة **قلت** افضل وما  
كثر جمعه افضل لا لبدعة امامه او تعطيل مسجد قريب لغيبه وادراك  
تكوين الاحرام فنبلة وانما حصل بالاستغسال بالمحرم عقيب تحريم  
امامه وقيل باذراك بعض القيام وقيل باذراك ركوع والصحيح اذراك  
الاعتدال لم يسلم ولتختار الامام مع فعل الابعاض والهيئات الا  
برضي بتطويله ومورون ويكره التلويل ليلحق اخرون ولو اشق  
في الركوع او الشاهد لا خير بداخل لم يكن انتظاره في الاظهر ان لم  
يبالغ فيه ولم يفرق بين الداخلين **قلت** المذهب استحباب انتظار  
والله اعلم ولا ينتظر في غيرها ويسن المصلي وحده وكذا جماعة في  
الاصح اعادة تمام جماعة يدركها وفرضه الاول في الجديد والاصح  
انه ينوي بالثانية الغرض ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة  
الا بعد رعاية لمطرا وريح عاصف بالدليل وكذا محل شديد على  
الصحيح او خاص كمرض وحر وبر وشد يدين وجوع وعطش  
ظاهرين ومداغة حدث وخوف ظالم على نفس ومال وملازمتهم



مفسر وعقوبة يرى تركها ان نفيها يا مائا وعربي وقاهب سطر مع رفقة تراد  
 واكرذي زح كريبه وحضر قريب محضيرا او من يشي لا تعهد او يائنس  
 لا يصح لقداوه ممن يعلم بطلان صلاته اي يعتقد كجهتدين اختلاف في القبلية  
 او انايين فان تعدد الطاهر فالاصح الصحة ما لم يتعين انا الامام للمخاسنة  
 فان طهات انا وغيره اقتدي به قطعاً فلو اشتبه خمسة فيها بحس علي  
 خمسة فظن كل طهارة انا فتوضا به وام كل في صلاة في الاصح يعيدون  
 لثاء الامامها فيعيد المغرب ولو اقتدي شافعي بخفي مس فرجدا او فتصل  
 فاصح الصحة في الفصد دون المس اعتباراً بنية المقتدي ولا تصح قدوة  
 بمقتدي ولا بمن لزمه اعادة لمقيم ولا قاري باي في جديد وهو من اجل  
 بحرف او تشديد من الفاتحة ومنه ارت يدغم في غير موضع والتش  
 بيد حرقا وتصح بمثله وتكر بالتمتام والافاء واللا حين فان غير معني  
 كانت بضم او كسر بطل صلاة من مكنته لتعلم فان حجز لسانه ولو لم  
 يمرض من مكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكافي والا فتصح صلاة ولقدرة  
 به ولا تصح قدوة رجل في امرأة ولا خشي بامرة ولا خشي وتصح المتوحي  
 بالمتبهم وبما سمح الحف والقائم بالمقاعد والمضجع والكامل بالحي والمعد

والاعني والبصير سواء نعي البص والاصح صحة قدوة السليم بالسلس  
 والطاهر المستحاضة غير المتحيق ولو بان امامه امرأة او كافرا معلنا  
 قيل او محفيا وجبت الاعادة لا جنبا وذا نجاسة خفية **قلت**  
 الاصح المنصوص قول الجمهور ان مخفي الكفر معنا مكلفه والله اعلم والا فلي  
 كالمرأة في الاصح ولو اقتدي بخنثي فبان رجلا لم يسقط القضاء في  
 الاظهر والعدل في من الناس في والافق ان لا فقه اوي من الاقر  
 والا ورع ويقدّم الافقه والاقراء على الاسن لتسبب والجديد قد تم  
 الاصح على لتسبب فان استويا فنظافة الثوب والبدن وحسن المتوحي  
 وطيب لصفة وخوها وصحتها بالمنفعة بملك وخوف اوي فان لم  
 يكن اهلا فله التقديم على جده الساكن لا مكاتبه في ملكه والا صح  
 تقديم المكثر على المكري والمعيد على المستعير والوالي على محله ولا يتبع  
 اوي من الافقه والمالك **قلت** لا يتقدم على امامه في الموقف  
 فان تقدم بطلت في الجديد ولا تفرسا واثه ويندب خلفه  
 قليلا والاعتبار بالعقب ويستديرون في المسج الحرام حول الكعبة

الاصح

بيان الاسن

ويقدم اليد

والا فلي



ولا يضر كونه اقرب الى الكعبة في جهة غير الامام في الاصح وكذا لو وقفنا في  
الكعبة واختلفت جهتاها ويقف الذكر عن يمينه فان حصل آخر  
احرم من بستان ثم يتقدم الامام او يتاخران وهو افضل ولو حضر  
رجلان ورجل وحي أصفا خلفه وكذا امرأة أو نسوة ويقف خلفه  
الرجال ثم الصبيان ثم النساء وتقف ما فتنهن وتطهرن ويبرهن  
وقول المأموم فردا بل يدخل الصفان وجدعة والا فليجرح شخصا  
بعد الاحرام واللبا عند المجرور ويشترط علمه بانتقال الامام بان  
يراه او بعض صف او يسمعه او مبلغا واذا جهر بها صحجد صح القد  
وان بعدت المسافة وحالت ابنيه ولو كان بقضاء شرط ان لا يزيلا  
ما بينهما على ثلاثية ذراع تحررت بيه وقيل تحديدا فان تلاحق  
شخصان وصفا في غير المسافة بين الاخير والاول وسواء  
الفضاء المملوءة والوقف والمبعض ولا يضر الشارع المطروق  
والنهر المحجج الى ساحة على الصحيح فان كان في بستان  
كصحن وصفة او بيت فليقان صحهما ان كان بستان المأموم

بمينا

بمينا او شمالا وجب اتصال صف من حد لبناين بالآخر ولا تضر فرجة  
لا تسع واقفا في الاصح وان كان خلف بناء الامام فالصحيح صحة  
القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفين اكثر من ثلاثة اذرع  
والطرف الثاني لا يشترط الا القرب كالفناء ان لم يكن خاليا  
او حال باب نافذ فان حال ما يمنع المرو لا يؤتيه فوجهان او  
جدار بطمت باتفاق العريتين الطريق الثاني اصح والله اعلم  
واذا صح اقتداؤه في بناء اخر صح اقتداؤه من خلفه وان حال جدار  
بينه وبين الامام ولو وقف في غايه وامامه في سفلى وعكسه شرف  
محاذات بعض بنيه بعض يدنيه ولو وقف في موافقه امامه في مسجد فان  
لم يحل شي فالشرط التقارب معتبرا من اخر المسجد وقيل اخر صف  
وان حال جدار او باب مغلق يمنع وكذا الباب المردود والشباك في  
الاصح وكذا بكرة او ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجة  
فليست بحسب ولا يمتد حتى يفرغ المودن من الاقامة ولا يتبدل  
تلا بعد شروعه فيها فان كان فيه ائمة ان لم يحش فوث للمائدة  
والله اعلم **فصل** شروط القدوة ان ينوي مأموم مع التكبير



الاعتداء أو الجماعة وجمعة غيرها على الصحيح فلو ترك هذه النية وتابع في  
الافعال بطلت صلاته على الصحيح ولا يجب تعيين الإمام فان عينه وخطا  
بطلت صلاته ولا يشترط للإمام نية الإمامة وتحتفل فلو اخطأ  
في تعيين تابعه لم يضر ونصح قدوة المؤدي بالقاضي والمقترض بالتغلي  
وفي الظهر والعصر بالعكس وكذا الظهر بالصبح والمغرب وهو كالمسبوق  
ولا تضر متابعة الإمام في لقنوت والجلوس الأخير في المغرب ولذا فراقه  
إذا اشتغل بما هو مجوز الصبح خالف الظهر في الاضطرار فان قام إلى الثالثة  
ان شاء فارقته وسلم وان شاء استغفر ليلتم معه **فصل** الشيطان  
افضل والله اعلم وان امكنه القنوت في الثانية قنوت والائتركة وله  
فراقه ليقنن فان اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف وجنازة لم تصح  
على الصحيح **فصل** يجب متابعة الإمام في افعال الصلاة بان  
يتأخر ابتداء فعله عن ابتداءه ويتقدم على غيرها منه فان قارنه لم يضر  
الا تكبير الاحرام وان خلف بركن بان فرغ الإمام منه وهو فيما قبله  
لم تبطل في الاصح او بركنين بان فرغ منهما وهو فيما قبلهما فان لم يكن غدر  
بطلت وان كان بان اسرع قرائته وركع قبل اتمام المأموم القاعة فقليل

يتبعه

يتبعه وتسقط البقية والصحيح يتمها ويتبع خلفه ما لم يسبق بالركن  
ثلاثة اركان مقصود وهي الطويلة فان سبق باكثر فقيلا يفارقه والا صح  
يتبعه فيها هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام ولو لم يتم القاعة لشغله  
بدرء الافتتاح فعذر وهذا كله في الموفق فاما مسبوق ركع الإمام في قاعة  
فالاصح انه ان لم يشغل بالافتتاح والنحو ترك قرائته وركع وهو مذكور للركعة  
والا لزمه فراقه بقدره ولا يشغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالقاعة  
الا ان يعلم ادراكها ولو علم المأموم في ركوعه انه ترك القاعة او شك  
لم يعيد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم او شك وقد ركع  
الإمام ولم يركع هو قراها وهو متخلف بعذر وقيل يركع ويتدارك بعد  
سلام الإمام ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد او بالقاعة والشهد  
لم يضر وتجزئة وقيل تجب اعادته ولو تقدم بفعل كركوع وسجود ان  
كان بركنين بطلت الاولا وقيل تبطل بركن **فصل** خروج الامانة  
من صلاته انقطعت القدوة فان لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي قول  
لا يجوز الا بعذر يبرخص في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام او  
تركه سنة مقصودة كمشهد ولو احره منفردا ثم نوي لقدوة في خلال



صَلَاتِهِ جَازٍ فِي الظُّهْرِ وَإِنْ كَانَ فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى ثُمَّ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ  
قَائِمًا وَإِنْ فَرَخَ الْإِمَامُ أَوَّلًا هُوَ كَسَبُوقٍ وَهُوَ أَنْ تَشَاءَ فَارَقَهُ وَإِنْ  
تَشَاءَ انْتَقَلَ لِيَسْلَمَ مَعَهُ وَمَا دُرِكَ الْمَسْبُوقُ قَائِمًا لَصَلَاتِهِ فَيُعِيدُ  
فِي الْبَاقِي لِقُنُوتٍ وَلَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ تَشَهُدًا فِي ثَانِيَتِهِ وَإِنْ  
أَدْرَكَ رُكْعَةً أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ **قُلْتُ** بِشَرَطٍ أَنْ يَطْمِئَنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ  
حَتَّى أَقْبَلَ الرُّكُوعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ جِزَاءُ الرُّكْعَةِ نَحْسَبُ  
رُكْعَتَهُ فِي الظُّهْرِ وَيَكْتَرُ لِلْأَحْرَامِ شَمْلًا لِلرُّكُوعِ فَإِنْ نَوَاهَا بِتَكْبِيرَةٍ  
لَمْ تَتَعَقَّدْ وَقِيلَ تَتَعَقَّدُ فَلَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِي بِهَا شَيْئًا لَمْ تَتَعَقَّدْ عَلَى  
الصَّحِيحِ وَلَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً فِي اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَ انْتَقَالِهِ مَكْبَرًا وَالْأَصَحُّ  
أَنَّهُ يُؤَقِّدُ فِي التَّشَهُدِ وَالشَّيْخَاتِ وَإِنْ مَنَّ أَدْرَكَ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَكْتَرُ  
لِلْإِسْقَالِ لِيَهَا وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ الْمَسْبُوقُ مَكْبَرًا إِنْ كَانَ  
مَوْضِعَ جُلُوسِهِ وَالْأَصَحُّ **بَابُ إِذَا تَقَصَّرَ زَائِعِيَةً**  
مُؤَدَّاتٍ فِي السَّفَرِ لِطَوِيلِ الْمَبَاحِ لَا فَائِتَةٍ أَحْضَرَهُ لَوْ ضَيَّ فَائِتَةً  
لَسَفَرًا لَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ وَذَا الْحَضَرِ وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدٍ  
فَأَوَّلَ سَفَرِهِ مَجَاوِزَةً سَوِيًّا فَإِنْ كَانَ وَرَأَهُ عِمَانًا أَشِيرَ طِمَاحًا وَتَقَا

26  
فِي رَاحٍ لَا يَشْتَرِطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورًا فَأَوَّلُهُ مَجَاوِزَةً  
الْعِمْرَانِ لَا حُرَابٍ بِلَايَيْنِ وَالْقُرْبَى بِكَلْبٍ وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ مَجَاوِزَةً  
الْحِلَّةِ وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبَلَدٍ غَيْرِ مَاشِرٍ طِمَاحًا وَتَقَا  
نَوِي قَامَةً أَرْبَعَةً أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْتَقَعَ سَفَرُهُ بِوُضُوءِهِ لَا يُحْسَبُ مِنْهَا  
يَوْمًا دَخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةً أَنْ يَرْجُلَ فَخَصْلَةٌ  
حَاجَةٌ يَنْتَوِي قَعْمًا كُلَّ يَوْمٍ قَصْرَ ثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ يَوْمًا وَقَبْلَ أَرْبَعَةٍ وَفِي قَوْلِ ابْنِ  
وَقَبْلَ الْخِلَافِ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ الْأَجِيرُ وَخَوْهُ وَلَوْ عَمِلَ بِقَاهَا مَدَّةً طَوِيلَةً فَلَا  
قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ طَوِيلُ السَّفَرِ ثَمَانِيَّةٌ وَارْبَعُونَ مِيلًا هَاشِمِيَّةً  
**قُلْتُ** وَهُوَ مَرَحَلَتَانِ سَيْرِ الْأَثْقَالِ وَالْبَحْرُ كَالْبَحْرِ فَلَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالُ فِيهِ  
فِي سَاعَةٍ قَصْرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَشْتَرِطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا فَلَا قَصْرَ  
لِلْهَائِنِمْ وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ وَلَا طَالَ بَعْدُ يَرْجِعُ مَتَى فَعَدَّ وَلَا يَحْسَبُ  
مَوْضِعُهُ وَلَوْ كَانَ مَقْصِدًا طَرِيقَانِ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ فَسَلَّكَ الطَّوِيلَ لَغَرَضٍ  
كَسَفَةٍ أَوْ مِنْ قَصْرٍ وَالْأَفْلَا فِي الظُّهْرِ وَلَوْ تَبَعَ الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ وَالْحَنْدِي  
مَالِكًا مَرَّ فِي السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ فَلَا قَصْرَ فَلَوْ تَوَدَّ مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصْرَ  
الْحَنْدِي دُونَهُمَا وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَافَرَ ثُمَّ نَوِي رُجُوعًا انْتَقَعَ



فان سار فسفر جديد ولا يترخص العاصي بسفر كانه وناشئ فلو انشأ  
مباحثهم جعله معصية فلا ترخص الاصح ولو انشأ عاصيا ثم تاب في شيء  
الستقر من حين التوبة ولو اقتدي بتميم خطه لومه الاتمام ولو رخص لما  
سافر واستخلف متهما اثم المقتدون وكذا لو عاد الإمام واقته ولو لم  
الاتمام مقتديا فسدت صلاته او صلات امامه او بان امامه محدثا  
اثم ولو اقتدي من خطه مسافر اذ بان متهما او بمن جهل سفر اثم ولو علمه  
مسافرا وشك في نيته قصر ولو شك فيما فقال ان قصر قصر ولو لا  
اتممت قصر في الاصح ويشترط للقصر نيته في الاحرام والتحرز عن  
منافيتها دوا مولا حرم قاصرا ثم تردد في الله يقصر ام يتم اوفي  
الله نوي القصر او قاصرا امامه لثالثة فشك هل هو متم ام ساه  
اثم ولو قام ولو قام القاصر لثالثة عمد بلا موجب للاتمام بطلت  
صلاته وان كان سار عاده وسجد له وسلم فان راد ان يتم عادته فقص  
متمما ويشترط كونه مسافرا في جميع صلاته فلو نوي لاقامة فيها وبلغت  
سفينته دارا قامة اثم والقصر افضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ  
ثلاث مراحل والقوم افضل من الفطران لم يقصر ربه **فصل** يجوز الجمع بين

لظهور العصر والعصر تقديمًا وتأخيرًا والمغرب والعشاء كذلك في السفر  
الطويل وكذا القصر في قول فان كان سار وقت لا وفي فتاخيرها انما  
والافعله وشروط التقدير بثلاثة البداهة بالاولي فلو صلاهما فبان  
فسادها فسدت الثانية ونية الجمع وحملها اول لا وفي تجوز في الثانية  
في الاظهر والموا لا بان لا يطول بينهما فضل فان طال ولو بعد وجوب  
تأخير الثانية الى وقتها ولا يقصر فضل يسير ويعرف طوله بالعرف  
وللمتيمم الجمع على الصحيح ولا يقصر تحلل طلب خفيف لو جمع ثم علمه  
ترك دين من لا وفي بطلتا وبعبدها جامعا ومن الثانية فان  
لم يطر تدارك والافبا طلة ولو جعل اعادة لوقتهما واذا اخر  
الاولي لم يجب الترتيب والموا لا ونية الجمع على الصحيح ويجب كون  
التأخير نية الجمع والا فيعصى وتكون قنأ ولو جمع تقديرا فضا  
بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية وبعد ها لا يبطل  
في الاصح وتأخير اقام بعد فرغها لم يؤثر وقبله يجعل الاولي  
وضاء ويجوز الجمع في المطر تقديمًا وتجديد معناه تأخيرًا وشروط



استدسيم وجوده اليها والاصح اشتراطه عند سلام الاربعة والشئ والبروكمطرين  
دبر والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد بناؤي بالمطر  
في طريقه **الاجابة** انما تتعين على كل مكلف حوزة كبر مقتضى الامر  
ونحوه ولا جمعة على معذور يخرج في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعضه  
رقيق على الصحيح ومن صحت ظهره صحت جمعة وله ان ينصرف  
من الجامع الا المني ومنه فيجرم انصرافه ان دخل الوقت الا ان يريد  
صرته بانتظاره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امركا ولم  
يشق الركوب والاعني يجد قايذا واهل القرية ان كان فيهم جمع تصح  
به الجمعة او بلغهم صوت عال في هذا ومن طرف يليهم البلاد الجمعة لزمهم والا  
فلا ويجرم علي من لزمته السفر بعد الزوال الى الله ان يملكه الجمعة  
في طريقه او يتضرر بتخلفه عن الرفقة وقبل الزوال كبعد  
في الجديان سفر امباحا وان كان طاعة جاز **قلت** الاصح  
ان الطاعة كالمباح والله اعلم ومن لا الجمعة عليهم تسن  
الجماعة في ظهرهم في الاصح ويجفونها ان خفي عذرهم ويندب لمن

املي

امكن زوال عذره تاخير ظهره الى لباس من الجمعة وليس كالمراة  
والزمن تجباليها ولصحتها مع شروط غيرها شروطا **الاجابة** وقت  
الظهر فلا تنقض جمعة فلو ضاقت عنها صلواتها ظهر او لو خرج  
وهم فيها وجب الظهر بناؤ وفي قول استيناقا والمسبق وكفى  
وقيل يتمها جمعة **الاجابة** ان تقام في خطبة ابنية او طان المجمين  
ولو لازم اهل الحيايم القحط البدر فلا جمعة في لا ظهر **الاجابة**  
ان لا يسبقها ولا يقارنهما جمعة في بلدتها الا اذا كبرت عثر  
اجتماعهم في مكان وقيل لا تسن في هذه الصورة وقيل ان  
حال نفر عظيم بين شقيها كانا كبلتين وقيل ان كانت  
قرى فانتقلت تعددت الجمعة بعددها فلو سبقتها جمعة فاما  
لصحة السابقة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية  
في الصحبة والمعتبر سبق التحريم وقيل التحال وقيل باول الخطبة  
فلو وقعتا معا اوشك استوفيت الجمعة وان سبقت احدهما ولم  
تتعين او تعينت ونسيت صلواتها وفي قول جمعة **الاجابة**  
الجماعة وشرطها كفيها وان تقام باربعين مكلفا حرا ذكرا



مستوطناً لا يطمعن شئاً ولا صيقاً إلا حاجة والصحيح اعتقادها بابا  
لمرضي وإن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو انقضت الأربعون  
أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز البناء على  
ما مضى إن عاد وأقبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة  
إن انقضت أربعين ما كان عاداً وبعد طوله وجب الاستيقاظ في الأظهر  
وإن انقضت في الصلاة بطلت وفي قول لا إن بقي اثنين وتصح خلف  
العبد والصبي والمساكين في الأظهر إذا أتم العدة بغيره ولو بان الإمام  
جنباً أو محدثاً صححت جمعهم في الأظهر إن أتم العدة بغيره والا  
فلا وترحق الإمام الحديث رآها لم تحب رآه على الصحيح  
**الخامس** خطبتان قبل الصلاة وأركانها خمس هي حمد الله تعالى  
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعينان  
والوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وهذه الثلاثة أركان  
في الخطبتين والرابع قرة آية في أحدهما وقيل في الأولى وقيل  
فيهما وقيل لا يجب والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية  
وقيل لا يجب ويشترط كونها عربية مرتبة الأركان الثلاثة الأولى

29  
وبعد الزوال والقيام فيهما أن قدروا الجلوس بينهما وإسماع أربعين  
كاملين الجديان لا يحرم الكلام ويسن الإنبات قلت  
الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط والله أعلم والأظهر استراط  
المولات وطهارة الحدث والخبث والستر وتسن على منبر أو  
مرتفع ويسلم على من عند المنبر وإن يقبل عليهم إذا صعدوا  
يسلم عليهم ويجلس ثم يؤذن وإن تكون بليغة مفهومة  
قصيرة ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها ويعتمد على سيف  
أو عصي نحوه ويكون جلوسه بين يديها نحو سورة الاحزاب وإذا  
فرغ شرع المؤذن في إقامة وبادر الإمام ليبلغ المخاب  
مع فراغه ويقرا في الأولى والجمعة وفي الثانية المنافقين  
بجمع **الفصل** يستحب الغسل لحاظرها وقيل لكل أحد ووقته  
من الحج وتقرينه من ذهابه أفضل فإن تجزئتهم في الأصح  
ومن طسوا غسل العيد والكسوف والاستسقاء ولغاييل  
الميت والمجنون والمغشي عليه إذا أفاق والكافر إذا أسلم  
وأعمال الحج وأكدها غسل غاييل الميت ثم الجمعة وعكسه القنن



**قلت** القديس هنا اظهر ورجحه الاكثر من واحدته صحيحة كثيرة  
وليس لحد يد حديث صحيح والله اعلم والتكبير اليها ما شيا به عينا  
وان يستعمل في طريقة وحضوره بقرأة أو ذكرك ولا يتخطى وأن  
يتزين باحسن ثيابه وطيب وازالة الظفر والريح **قلت** وان يقول  
الكفوف بعمها وليدتها ويكثر الدخاء والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ويحضر على ذي الجمعة التثاقل بالبيع وغيره بعد الشرح  
في الاذان ان بين يدي الخطيب فان باع صح ويكره قبل الاذان بعد  
الزوال والله اعلم **فصل من أدرك ركوع الثانية**  
أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وان أدركه بعد  
فائتة فبتم بعد سلامه ظهر اربعاً والاصح انه ينوي في اقتدائه  
الجمعة واذا خرج الإمام من الجمعة او غيرها يحدث او غيره جاز  
الاستخلاف في الاظهر ولا يتخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل  
حديثه ولا يشترط كونه حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح  
فيهما ثم ان كان أدرك الاولى تمت جمعتهما والا فتمت لهما  
دونه في الاصح وبما عجز المسوق ونظم المستخلف فاذا صلى ركعة تشهد

واشار

واشار اليهم ليفارقوا او ينظروا ولا يلزمهم استيناؤ ثنية القدوة  
في الاصح ومن رجم عن التجوفا ملكته على انسان فعل والا فالصحيح  
انه يتنظّل ولا يولي به ثم ان تمكن قبل ركوع امامه سجدة فان  
رفع والا امام قائم قرأ او راكع فالاصح يركع وهو مكسوف فان  
كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم صلى  
ركعة بعد فان سلم فائتة للجمعة وان لم يمكنه السجدة حتى يسلم  
الانام في قول يري نظم نفسه والا ظهر الله يركع معه ويجب ركوعه  
الاول في الاصح فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية  
وتدرك بها الجمعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عالماً بان  
واجبه المشايعة بطلت صلاته وان شئ اوجهل لم يحسب سجده  
الاول فان سجدة ثانياً حسب والاصح ادرك الجمعة بهذه الركعة اذا مكثت  
السجدة ان قبل سلام الإمام ولو خلف بالسجدة ناسياً حتى ركع الإمام  
لثانية ركع معه على المذهب **باب صلاة الفريضة في الاصح**  
يكون العدة في القبلة فيرتب الإمام القدم صفتين يصلي بوضوء فاذا  
سجد سجدة معاً خلف سجدة ثنية وحرس صت فاذا قاموا سجدوا من حرس



وَلَقَدْ وَصَّيْنَاكَ فِي الْآيَةِ مِنْ حَرَسٍ وَلَا وَحَرَسَ الْآخَرُونَ فَإِذَا  
جَلَسَ سَجْدًا مِنْ حَرَسٍ وَتَشَهَّدَ بِالْقَوَيْنِ وَسَلَّمْ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا نَزَلَ حَرَسُهَا فَتَنَاجَى جَارَ  
كَذَا زَقْدٌ فِي الْأَصْحَاحِ الشَّامِيِّ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِهَا فَيُصَلِّي مَرَّتَيْنِ كُلَّ مَرَّةٍ  
بِفَرْقَةٍ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَلْعِ الشَّمْسِ تَعَفُّفًا  
فِي جِهَةٍ وَيُصَلِّي بِفَرْقَةٍ رَكْعَةً فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارْقَنَهُ وَامْتَنَتْ  
وَذَهَبَتْ إِلَى جِهَةٍ وَجَاءَ الْوَاقِفُونَ فَاقْتَدَوْهُ فَقَصَلَتْ بِهِمُ الثَّانِيَةَ  
فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا فَأَتَمُّوا ثَانِيَتَهُمْ وَلَقَدْ وَصَّيْنَاكَ بِهِيَ وَ  
هَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِزَاوِي الرِّقَاعِ وَالْأَصْحَاحِ  
أَيْضًا فَصَلِّ مِنْ بَيْنِ نَحْلٍ وَيَقْرَأُ الْآمَانَ فِي انْتِظَارِ الثَّانِيَةِ وَ  
يَتَشَهَّدُ فِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ يَتْلُوهُ فَإِنْ صَلَّى مَعْرِبًا فَبِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ  
وَالثَّانِيَةَ رَكْعَةً وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الظَّهْرِ وَيَتَنَظَّرُ فِي  
تَشَهُدِهِ أَوْ تِيَامِ الثَّانِيَةِ وَسُقُوفُ أَفْضَلُ فِي الْأَصْحَاحِ أَوْ رِبَاعِيَّةً فَبِكُلِّ  
رَكْعَتَيْنِ فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فَرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّتْ صَلَاتُ الْجَمِيعِ فِي الظَّهْرِ  
وَسُوءُ كَرَزَقَةٍ مَسْهُولٍ فِي أَوَّلِهِمْ وَلِذَا ثَانِيَةَ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصْحَاحِ

لِثَّانِيَةِ الْأَوَّلِ وَسُوءٌ فِي الْأَوَّلِيِّ يُلْحَقُ الْجَمْعُ وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ  
الْأَوَّلِيُّ وَيُسَنُّ حَذْلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فِي قَوْلِ الْحَبِيبِ الرَّابِعِ  
أَنْ يُلْتَحَمَ الْقِتَالُ أَوْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّي كَيْفَ مَكَانِ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا  
وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصْحَاحِ  
وَيُلْقَى السَّلَاحُ إِذَا دَخَلَ فَانْعَمَ أَمَّا تَكَلُّفُهُ وَلَا قُدْرَتُهُ فِي الظَّهْرِ وَأَنْ يُعْزَرَ  
عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ حِيٍّ وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ لَهُ ذَا النُّوعِ فِي كُلِّ قِتَالٍ  
وَهَذَا مِنْ مَبَاحِينِ وَهَرَبٍ مِنْ حَرِّهِ وَسَيْلٍ وَسَيْحٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ الْإِعْتَارِ  
وَحُفُوفِ حَبِيبِهِ وَالْأَصْحَاحُ مُنْعَهُ لِحَرِّمٍ خَافَ قُوَّةَ الْحِجَابِ وَلَوْ صَلَّى السُّجُودَ  
ظَهْرُهُ عَدُوًّا أَيْبَانَ قَصَصُوا فِي الظَّهْرِ فَحَرِّمٌ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِمَالُ  
الْحَرِيرِ بِغَيْرِ شَيْءٍ غَيْرِهِ وَبِحُلَّةِ الْمَرْءِ لِبَسُهُ وَالْأَصْحَاحُ حَرِّمٌ اقْتِرَاشُهُ وَإِنْ لَوِيًّا  
لِبَاسُهُ الصَّيِّتِ **ثَلَاثًا** الْأَصْحَاحُ حِلُّ اقْتِرَاشِهِ أَوْ بِهِ قَطَعَ الْعَرِاقِيُّونَ  
وغيرهم وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ  
مُهِلِّكَيْنِ أَوْ فُجَاءَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلِحَاجَةِ كَرْبٍ وَحِكْمَةٍ وَفِعْ  
الْقَبْلِ وَلِلْقِتَالِ كَدِيبًا لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَيُجْرِمُ الْمَرْكَبُ مِنَ  
الْبُرْسِيمِ وَغَيْرِهِ أَنْ زَادَ وَزَنَ الْأَبْرُسِيمَ وَيُجْلِ عَكْسَهُ وَكَذَا أَنْ



استدبنا في الاصح ويجل ما طرزا وطرف بحرقه راحة ولبس الثوب الخ  
غير الصلاة وخوها لاجل كل خنزير لا الضرورة كفاية قتال وكذا  
جلنا الميتة في الاصح ويجل الاستبصاح بالدهن الخس على المشهور  
**باب في سنة** وقيل فرض كاية وتشرع جماعة  
والمفرد والعبء والمرأة والمساكين ووقته بين طلوع الشمس وزوالها  
ويستأخرها لترتفع كرمج وهي ركان بحر برهما ثم يأتي بدعاء  
الافتتاح ثم سبع تكبيرات يعقب بين كل اثنين كاية معتدلة يهلل  
ويكبر ويحمد ويحسن سبحان الله الحمد لله ولا اله الا الله والله  
اكبر ثم يقرأ ويقرأ في الثانية خمس اقبل القراءة  
ويرفع يديه في الجميع وتسن فرضا ولا بعضا ولو شيا وشرع  
في القراءة فانت وفي القديم يكبر ما لم يركع ويقرأ وبعد الفاتحة  
في الاولى وفي الثانية اقربت بحالها جهر او يسر  
بعد خطبتان وكانها في الجمعة ويعلمهم في لفط الفطر  
والاصح الاضحية يفتح الاولى بتبع تكبيرات والثانية بسبع  
ولا ويندب الغسل ويدخل وقته بنصف الليل وفي قولك الفجر

والصحيح

والنظيب والتزيت كالجعة وفعلها بالمسجد افضل وقيل بالصبر  
والاعذار ويستحب من يصلي بالفجر ويذهب في طريق ويرجع في الآخر  
ويذكر الناس يحضر الامام وقت صلاته ويجل في الاصح قل  
وياكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاصح ويذهب ماشيا  
بسكينة ولا بد من التسفل قبل ما غير الامام والله اعلم **فصل**  
يندب التكبير بعد الشمس ليأتي العيد في منازل والطرق والمساجد  
والاسواق يرفع الصوت والاطهر اذا مشه حتى يحرم الامام بعبادة  
العيد ولا يترك الحاج ليلة الا يبل ياتي ولا يسر ليلة الفطر عقب  
الصلاوات في الاصح ويذكر الحاج من ظهر النحر ويحرم بضح آخر  
التسريح وغيرها كهي في الاطهر وفي قوا من مغرب ليلة النحر وفي قول  
من صح فقه ويحتم بقوله انما التشرية والعمل بهذا والاطهر انه يكبر  
في هذه الايام للفايضة والراية والذافلة وصيغة المحبوبة الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ويستحب ان  
يزيد كسيرا او الحمد كثيرا او سبحان الله بكرة واصيلا ولو شهدوا  
يوم الاثنين قبل الزوال بروية الهلال ليلة الماضية افطروا وعلينا



العید وان شهد و بعد الغروب لم تقبل الشهادة او بين الزوال والغروب  
افطروا و فانت الصلاة و يشرع قضاؤها متى شاء في الاظهر و قبل  
في قول تصلي من الغداة **باب صلاة الكسوف** هي سنة فيجب  
بنية صلاة الكسوف و يقرأ الفاتحة و يركع ثم يرفع ثم يركع الفاتحة  
ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد هذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك  
ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتمام الكسوف ولا بقضه  
لا يجزى في الاصح والاحمل ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة  
البقرة وفي الثاني كما ينبغي اية منها وفي الثالث مائة وخمسين  
والرابع مائة تقريبا ويسبح في الركوع الاول قدر مائة من البقرة  
وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا  
ولا يطول السجرات في الاصح من الصحيح تطويلها ثبت في  
الصحيحين ونص في البويطي انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها  
والله اعلم ويجوز بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام  
خطبتين باركانهما في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن  
ادرك الامام في ركوع اول ادر ك الركعة او في ثانيا او قيام ثان

فلا

فلا في الاظهر وتفتت صلاة الشمس بالاجلاء و يغزوها كما سنة  
والقرب بالاجلاء و طلوع الشمس لا يغزى في الحديد ولا يغزى و به خاسفا  
ولو اجتمع كسوف و جمعة او فرض آخر قدم الفرض ان خيف فوته  
والا فالظهر وتقديس الكسوف ثم يخطب الجمعة متعصلا لكسوف ثم يصلي  
الجمعة ولو اجتمع عيد او كسوف وجنات قد رمت الجاهلية **باب**  
**صلاة الايتام** هي سنة عند الحاجة وثنا وثانيا وثالث ان  
لم يسبقوا فان تاهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء  
ويصلون على الصحيح و يأمروهم الامام بصيام ثلاثة ايام او لا  
والتوبة التقرب الى الله بوجوه البر والخروج من المظالم ويخرجون  
الى الصلوات في الرابع صياما في ثياب بدلة وتخشع ويخرجون الصبيان  
والشيوخ وكذا البهائم في الارح ولا يمنع اهل الذمة الحضور ولا  
يخلطون بها و اهي ركعتان كالعيد لكن قيل يقرأ في الثانية انا  
رسلنا نوحا ولا يحد من وقت العيد في الاصح ويخطب كالعيد لكن  
يتخير الله تعالى بذل التكبير ويدعو في الخسبة الاولى اللهم استغنا  
حيث مغنيا هنيئا مريعا غدا فاجللا سحاطا دايما اللهم استغنا



الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اننا نشغرك انك كنت غفارا  
 فارسل السماء علينا مదرا او يستقبل القبلة بعد صدرة الخطبة  
 الثانية ويبلغ في الدعاء سر او جهر او يحول رداءه عند الاستقبالة  
 فيجعل يمينه يسار وعكسه ويكسده في الجديد فيجعل اعلاه اسفله  
 وعكسه ويحول الناس مثله **قلت** ويترك محولا حتى يزرع الشيا  
 ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس لو خطب قبل الصلاة  
 جاز وبسن ان يترك لا ومن مطر السند ويكشف غير عورته ليحييه  
 وان يقتل او يتوضا في السيل ويبيح عند الرعد والبرق ولا يبيع  
 بطن البرق ويقول عند المطر اللهم خيبنا نافعاً وبدو عومنا شاء  
 وبعد مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا وسب الرح  
 ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسند ان يسالوا الله تعالى رفعه اللهم  
 حوالينا ولا علينا ولا يصلي لذلك والله اعلم **باب** ان ترك  
 الصلاة جاحدا وجوبها كفر او كسلا قبل حداثا او الصحيح قسله  
 بصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت الضرورة ويتأب ثم  
 يضرب عنقه وقيل ينحس بحده حتى يصلي او يموت وتغسل وتكفن

السو

**باب**

وتصل عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطس قبرة **باب**  
 ليكثر ذكر الموت ويستعد بالتوبة ورد المطالبهم والمريض  
 الكد ويضع المحضر لجبهه الايمن الى القبلة على الصحيح فان تعذر  
 رضيق مكان ونحوه القى على قفاه ووجهه واخصاه للقبلة ويلتزم  
 الشهادة بلاد الحاج ويقرأ عند يسر ويحسن طه بربده سجدا  
 وتعالى فاذا اما ثم غفر عنه حياة بعصاية ولينث مناصله و  
 ستر جميع بدنه بشو خفيف ووضع على بطنه شي ثقيلا ووضع  
 على سريره ونحوه ونزعت ثيابه ووجهه للقبلة كحضر ويتوي  
 ذلك ارفق محاربه ويباد ريفسليه اذا اتقن موته وغسله  
 وتكفينه والصلاة عليه دفنه قروا ضحاية واقل الغسل تعيم  
 بدنه بعد ازالة النجس لا تحب نية القاسل في الاصح فيكفي غرقه  
 او غسل كافر **قلت** الاصح المنصوص وجوب غسل القريب والله  
 اعلم والا حمل وضعه بموضع خال مستور على لوح ويغسل في قميص  
 بماء باريد ويجلسه القاسل على المغسل ما يلا الى ورايه ويضع  
 يمينه على كفيه وابهامه في ثقبه قفاه ويسند ظهره الى ركبتيه



الى زكته المني ويوتر يسان علي بطنه امرارا بليغا يخرج ما فيه ثم يجمعه  
 يثناه ويغسل بيمينه وعليها خرقة سوتيه ثم يلف اُخري ويدخل  
 اصبعه فيه ويوترها على اسنانه ويريزيل ما في مخزن من اذا او يوضيه  
 كالحج ثم يغسل راسه ثم لحية يسد وحوه ويسرحه بالمشط  
 واسع الاسنان برفق ويرد المشق اليه ويغسل شقه الايمن ثم الايسر  
 ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن ثم ياتي بالقفا  
 والظھر الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل شقه الايسر  
 كذلك فله غسلة وتستحب ثابته وثالته وان يستعان  
 في الاولى بيسر او خطمي ثم يقب ما قراح من فرقه الى قدم  
 بعد زوال السدروا ويجعل في كل غسلة قليل كما فور فلو خرج  
 بعد خمس وجب ازالته فقط وقيل مع الغسل ان خرج من  
 الفرج وقيل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ويغسل  
 امه ووجهه وهي زوجها ويلقان خرقة ولا مسح فان لم يحضر  
 الا اجنبي او اجنبي يمت في الاصح واو الي الرجال به او لاهن بالقله  
 وبهاق اباها ويقدم من علي زوج في الاصح واو لاهن ذات حرمة  
 ثم

في الاصح  
 في الاصح  
 في الاصح  
 في الاصح

ثم الاجنبي ثم رجال القرابة ترتيب صلاحهم قلت الا ابن العم  
 ونحوه فكاجنبي والله اعلم ويقدم عليهم الزوج في الاصح ولا يقرب  
 المحرم طيبا ولا يؤخذ شعره وطفرة وتطيب المعتدة في الاصح و  
 الجديانة لانك في غير المحرم اخذ طفره وشعر ابطه وعانته  
 وشاربه ثم الاظفر كراهنه والله اعلم **فصل** في كفن  
 بماله لبسه حيا وقله ثوب ولا شغل وصيته باسقاطه والا فقل  
 للرجل ثلثة ويجوز رابع وخامس وله خمسة ومن كفن منها  
 بثلاثة في الفايق وان كفن في خمسة زيد قميص وعمامة تحتمل  
 ان كفنت في خمسة فاذا راد وخار ويكفن الابيض ومحلة اصل التركة  
 فان لم تكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج في  
 الاصح وتبسط احسن الفايق واوسعها والثانية فوقها وكذا  
 وكذا الثالثة ويد على كل واحدة حنوط وتوضع الميت فوقها  
 متلقيا وعليه حنوط وكافور وتشد التياه وتجعل على منافذ  
 بذهن قطن وتلف عليه الفايق وتشد فاذا وضع في قبره يرع  
 الشداذ ولا يلبس المحرم الذكر غيطا ولا يستر راسه ولا وجد







وَقَتَّ الْمَوْتُ وَلَا يُصَلِّي عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ  
**قَرَحُ** الْجَدِيدُ إِنْ أُولَى أَوْ لَا بِمَا مَتَّهَا مِنَ الْوَالِي فَيُقَدَّمُ الْآبُ ثُمَّ  
الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ثُمَّ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبْنَدُ ثُمَّ الْأَخُ وَالْأَخَاطِيرُ تُقَدِّمُ الْأَخَ  
لِأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ الْآبُ ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى  
تَرْتِيبٍ لَا رُتْبَ ثَرَدٍ وَلَا رَحَامٍ وَلَوْ اجْتَمَعُوا فِي دَرَجَةٍ فَالْأَسْنُ الْعَدْلُ  
أُولَى عَلَى الْقَبْرِ وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ الْقَرِيبِ وَيَقِفُ عِنْدَ  
رَأْسِ الرَّجُلِ وَتُحْزَنُهَا وَيُجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةٌ وَتُحْرَمُ عَلَى  
الْكَافِرِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَالْأَمْسُ وَجُوبُ تَكْفِينِ الذِّمِّيِّ وَذِي الْقِسْمَةِ  
وَلَوْ جَدَّ عَضُوهُ سَلِمَ عِلْمُ مَوْتِهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ  
أَوْ بَكَى كَبِيرًا وَالْأَفَانُ ظَهَرَتْ مَا رَأَتْ الْحَيَاتُ كَاخْتِلَافٍ صَلَّي عَلَيْهِ  
فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ لَمْ تَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَكَذَا  
إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يُغْتَسَلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ  
فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ تَقْضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ  
فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا يَسْبِيهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ اسْتَشْهِدَ  
جَنْبًا فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُغْتَسَلُ وَأَنَّهُ تَرَاكُزًا لِحَاسَتِهِ غَيْرُ الدِّمِّ وَكَيْفَ فِي

شَيْءٌ بِالْمُلَطَّحَةِ بِالدِّمِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ نَافِعًا تَسْتَمُ **فَقَدْ**  
أَقْدَمَ الْقَبْرَ حَقْرًا تُقْتَنَعُ الرَّاحِدَةُ وَالسَّبْعُ وَيُنْدَبُ أَنْ يُوَسَّعَ وَيُغَمَّقَ  
قَامَةً وَبَسْطَةً وَالْحَدَّ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ ضَلَبَتْ الْأَرْضُ وَيُوضَعُ  
رَأْسُهُ عِنْدَ جِلِّ الْقَبْرِ وَيُسَلَّمُ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيَدْخُلُهُ الْقَبْرُ الرَّجُلُ  
وَأُولَاهُمْ الْأَحْوَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ **قَالَ** إِنْ تَلَوْنَ آمْرًا مَرْجُوًّا  
فَأُولَاهُمْ الزَّوْجُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَكُونُونَ وَتَرَاوِي وَضَعُ فِي الْحَدِّ عَلَى عَيْنَيْهِ  
لِلْقَبْلَةِ وَيُسْتَدُّ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارٍ وَتُطَهَّرُ بِلَبَنَةٍ وَخَوْهَا وَيُسَدُّ  
فَتْحُ الْحَدِّ بِلَبَنٍ وَتُحْمَلُ دَنَائِلًا ثَلَاثُ حَيَاتٍ تُرَابٌ ثُمَّ يُهَالُ بِالمَسَاحِي  
وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطُّ وَالصَّحِيحُ إِنْ تَسَطَّحَتْ أُولَى مَنْ تَسْمُوهُ وَلَا  
يُرْفَعُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ الْإِضْرُورَةِ فَيُقَدَّمُ أَفْضَلُهُمَا وَلَا يُجْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ  
وَلَا يُوَطَّأُ وَيُقَرَّبُ زَايِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا وَالْعَزِيمَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ  
دَفْنِهِ وَبَعْدُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ اعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ  
وَخَيْرَكَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمِيتِكَ وَبِالْكَافِرِ اعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبَّرَكَ  
وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ عَفْوٌ لِمِيتِكَ وَاحْسِنْ عَزَاكَ وَجُوزِ الْبُكَاءَ عَلَيْهِ قَبْلَ  
الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ شَمَائِلِهِ وَالنُّوحُ وَالْجُرْعُ بِنَفْسِهِ



وهذه مسائل متشورة في بناء القبر ووصيته ويكون  
تمني الميت ليضرب نزل به لا لقينة دين ويسن التداوي ويكره اكرامه  
عليه ويجوز لاهل الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا باس بالاعلام بمن فيه  
للصلاة وغيرها بخلاف نعي جاهلية ولا ينظر الغابر من بدنه الا قد  
الحاجة من غير العورة ومن تغدغ غلله بئس ويغسل الجنب والمريض  
الميت بلا كراهية واذا مات غللا غت لا فقه وليكن الغابر امينا  
فان راي خير اذ كرم او غير فحرم في كرم الا المصلحة ولو تنازع  
اخوان او زوجتان اقرع والكافر احق بغيره الكافر  
وليكن الكفن المعصفر والمغالات فيه والمغسل اولي من  
الجديد والقيي كبالغ في تكفينه في ثواب الحنوط مستحب  
وقيد واجب ولا يحمل الجنان الا الرجال ان كانت انثى ونحوها  
حملها على هيئة مربية وهيبة يخاف منها سقوطها وينتدب  
للدابة ما ينثرها كتابوت ولا يكره الركب في الجمع  
منها ولا باس بتابع المسلم جنان فيه الكافر ويكره  
في الجنان والتابعان بنا ولو اختلط المسلمون بكفار وجب  
غسل

غسل الجميع والصلاة فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين  
وهذا فضل والمنصور او على واحد فواحدنا ويا الصلاة عليه  
ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كاملا ويشترط  
لصحة الصلاة تقدم غسله وتكون قبل تكفينه فلو مات بعد  
ونحوه وتعد راحته وغسله لم يصل عليه ويشترط ان لا  
يتقدم على الجنان الحاضرة ولا لقبر على المذهب فيها ونحو الصلاة  
عليه في المسجد ويسن جعل صوفهم ثلاثة فاكثروا اذا  
صلى عليه فخذ من لم يصل صلى ومن صلى لا يعيد على  
ولا تؤخر الزيادة مصلين وقابل تكفينه كفي في الغسل والصلوة  
ولو نوي الايام صلاة غايب والمأموم صلاة حاضرا  
او عكس جاز والدفن في المقبر افضل ويكره المبيت بها  
وينتدب ستر القبر بثوب وان كان رجلا وان يقول  
بسم الله وعلى ملة رسول الله عليه وسلم ولا يفرش تحت شي  
ولا تحدة ويكره دفنه في تابوت الا في رضى نية او رخوا  
ويجوز الدفن ليلا ووقت كراهية الصلاة اذ لم يتح وغيرها



أَفْضَلُ وَبِكُمْ تَجْعَلُونَ الْقَبْرَ وَالنَّاءُ وَالْكَاتِبَةُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِيْحٍ وَمَقْبَرَةٍ  
مُسْتَلَّةٍ هُدًى وَيُنْدَبُ أَنْ يَرْتَضِيَ الْقَبْرُ مَاءً وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَا  
وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ وَجَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي مَوْضِعٍ وَزِيَارَةُ  
الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ وَتُلْكُمُ لِلنِّسَاءِ وَيُحْرَمُ وَقِيلَ يَبَاحُ وَيُسَلِّمُ  
الرَّايزُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو أَوْ يَحْرِمُ نَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى تَلَاخُرٍ وَقِيلَ  
يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ  
نَصْرَ عَلَيْهِ وَتَبَشُّهُ بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ  
بِأَنْ دُفِنَ بِلا غَسْلٍ أَوْ فِي أَرْضٍ وَثَوْبٍ مَغْصُوتَيْنِ أَوْ وَقَعَ فِيهِ  
مَالٌ أَوْ دُفِنَ لِقَبْرِ الْقَبِيلَةِ لِأَنَّ كُفْرَيْنِ فِي الْأَصْحَ وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ  
جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْنِ وَيُحِيرَانِ أَهْلُهُ  
بِهَيْئَةِ طَعَامٍ يُشِصُّهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلْحِ عَلَيْهِمْ  
فِي الْأَكْلِ وَيَحْرَمُ بَهَيْئَتُهُ لِلنَّاسِ نَحَاتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكُنْهَاتِ الرِّكَاتِ  
**بَابُ رِكَاتِ الْحَيَاتِ** إِذَا سَأَلْتَ فِي النِّعَمِ وَهِيَ الْأَبْدُ  
وَالْبَقَرُ وَاعْتَمَمَ لَا خَيْلٌ وَالرَّقِيقُ وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَضَبَاءٍ  
وَلَا شَيْءٍ فِي الْأَبْدِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَعِيهَا شَاةٌ وَفِي عَشْرَيْنِ شَاتَانِ

وَحَمْسُ عَشْرٍ ثَلَاثٌ وَعَشْرِينَ رُبْعٌ وَخَمْسُ عَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ  
وَسِتٌّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتٌّ وَارْبَعِينَ حِقَّةٌ وَاحِدِي  
وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَاحِدِي  
تِسْعِينَ حِقَّتَانِ وَمِائَةٌ وَاحِدِي عَشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ  
ثُمَّ كُلُّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَكُلُّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتُ  
الْمَخَاضِ لَهَا سِتَّةٌ وَلِلْبُونِ لَهَا سِتَانُ وَالْحِقَّةُ ثَلَاثُ وَالْجَذَعَةُ  
أَرْبَعُ فَإِذَا شَاءَ جَذَعَةُ ضَانٍ لَهَا سِتَّةٌ وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ أَوْ  
ثَنِيَّةٌ مَعْرِضًا سِتَانِ وَقِيلَ سِتَّةٌ وَالْأَصْحَ أَنَّهُ سِتْرَيْنِ مِمَّا وَلَا  
يَتَّعِينَ غَائِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ وَأَنَّهُ يُجْرَى الذِّكْرُ وَكَذَا بَعِيرُ الرِّكَاتِ  
عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ فَابْنُ لَبُونٍ  
وَالْمَعِيْبَةُ كَعَدُومَةٍ وَلَا يَكْلَفُ كَرَمَةً لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي  
الْأَصْحَ وَيُؤْخَذُ الْحَيُّ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ لَا لَبُونٍ فِي الْأَصْحَ وَلَوْ تَقَوَّى  
رَضَانِ كَمَا تَنَبَّيْ بِالْمَذْهَبِ لَا يَتَّعِينَ أَرْبَعُ حِقَاقٍ بِلَهْنٍ  
أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ فَإِنْ وَجَدَ مِمَّا لَهُ أَحَدُهُمَا أَخَذَ قَالَ  
قُلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ وَقِيلَ يَجِبُ لَا غَبَطَ لِلْفَقْرَاءِ وَإِنْ وَجَدَهُمَا



فَالصَّحَّ تَعَيَّنَ الْأَعْبُطُ وَلَا يَجْرِي غَيْرُهُ أَنْ دَسَّ وَقَصَّرَ الشَّاهِي  
وَالْأَفْجَرُ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ قَدَرِ الشَّاهِي وَتَجَوُّزُ اخْتِرَاجِهِ  
دَرَاهِمَهُ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شَقِيقِهِ وَمَنْ لَزِمَتْ بِنْتُ مَخَاضٍ  
فَعِدْمَتُهَا وَعِنْتُ بِنْتُ لَبُونٍ دَفَعَتْهَا وَاحِدَتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ  
دِرْهَمًا أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعِدْمَتُهَا دَفَعَتْ بِنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ  
أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ حِقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا  
وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْدَرَاهِمِ لِدَافِعِيهَا وَالْبَصْعُودُ وَالزُّوْلُ  
لِلْيَاكِلِ فِي الْأَصْحِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَبْلَهُ مَعِيَّةً وَلَهُ صَعُودُ رَجَتَيْنِ  
وَأَسْخَرَتَيْنِ وَزُّوْلُ رَجَتَيْنِ مَعَ جِرَانَيْنِ بِشَرَطِ تَعْدِيرِ  
دَرَجَةٍ فِي الْأَصْحِ وَلَا يَجُوزُ اخْتِجَارُ مَعِ ثَنِيَّةٍ بَدَلِ جِدْعَةٍ  
عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ **قُلْتُ** الْأَصْحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَجْرِي شَاهُ وَعَشْرَتُهُ دَرَاهِمُهُ وَتَجْرِي  
شَاتَانِ وَعَشْرُونَ لَجْرَانَيْنِ وَلَا الْبَقَرُ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ  
فِيهَا يَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ شَتْمًا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ يَبِيعُ وَكُلُّ أَرْبَعِينَ  
مِنْتَهُ لَهَا سَتَانِ وَلَا الْغَنَمُ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَشَاهُ

بَذَرُهُ

جِدْعَةُ ضَائِنٍ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعِزٌّ فِي مِائَةٍ وَاحِدِي وَعِشْرِينَ شَاتَانِ  
وَمِائَتَيْنِ أَوْ لَعْدَتَيْنِ ثَلَاثٌ وَارْبَعٌ مِائَةٌ أَرْبَعٌ شَتْمٌ كُلُّ مِائَةٍ شَاهُ  
**قُلْتُ** أَنْ أَخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرْصَ مِنْهُ فَلَوْ أَخَذَ  
عَنْ ضَائِنٍ مَعِزًّا أَوْ عَكْسَهُ جَازِي فِي الْأَصْحِ بِشَرَطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ  
وَأَنْ اخْتَلَفَ كَضَائِنٌ وَمَعِزٌّ فِي قَوْلِ يُوْحَذُّ مِنَ الْأَكْثَرِ فَإِنْ  
اسْتَوَيَا فَالْأَعْبُطُ وَالْأَطْلُ رَأَتْهُ يُخْرِجُ مَا شَاءَ مَقْسَطًا عَلَى مَا  
بِالْقِيَمَةِ فَإِنْ ثَلَاثُونَ عِزًّا وَعِشْرُونَ نَعِجَاتٍ أَخَذَ عِزًّا أَوْ نَعِجَةً  
بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ عِزٌّ وَارْبَعٌ نَعِجَةٌ وَلَا تُؤْخَذُ مَرِيضَةٌ وَلَا مَعِيَّةٌ  
الْأَمِينُ مِثْلُهَا وَلَا ذَكَرٌ إِلَّا إِذَا وَجَبَ وَلَا زَيْيٌ وَكَوْلُهُ  
وَحَامِلٌ وَخِيَارُ الْإِبْرَاحِي مَا لَكَ وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ  
فِي مَاشِيَةٍ رَكِيكًا كَرَجُلٍ وَكَذَا الْوَحْلُ طَائِفًا وَرَقَّةٌ بِشَرَطِ أَنْ لَا  
يَتَمَيَّزَ فِي الْمَشْرِعِ وَالْمَسْرِجِ وَالْمَرَايِحِ وَمَوْصِعِ الْحَلَبِ وَكَذَا  
الرَّايِ وَالْفَحْرُ فِي الْأَصْحِ لَا نِيَّةُ الْخَلْطَةِ فِي الْأَصْحِ وَالْأَظْهَرُ تَأْثِيرُ  
خَلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضُ لَيْتَانٍ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ  
النَّاطِرُ وَالْجَرِينُ وَالِدُكَانُ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ الْحَنْظِ وَخَوْهَا



والجوب زكات الماشية شرطان مخرج الحول في ملكه لكن ما يشي  
من نصاب يزكى بحوله ولا يفتى المملوك بشراء وغيره في الحول فلو  
ادعى التاج بعد الحول صدق فان اتهم خليف ولو زال ملكه في  
الحول فعاد او بادل بمثل استأنف ولو نكح سلمته فان علفت  
مُعظم الحول فلا زكاته الا قالوا ان علفت قدر النعيش بدونه  
لا ضرر بين وجبت والافلا ولو سامت بنفسها او علفت  
او كانت عوامل في حرث ونضج ونحوه فلا زكات في الاصح واذا اوردت  
ماء اخذت زكاتها عند والا فعند بيوتها او يصدق  
المالك في عذرهما ان كان ثقة والا فتعد عند ضيق باب  
**زكات الثمار** تختص بالقوت وهو من ثمار الرطب  
والعنب من الحب الحنطة والشعير والارز والعنبر وسائر  
التمثات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورد  
والقرطم والعسل ونصابه خمسة اوسق وهي ثلث وسماية طل  
بعد اربع ايام من ثمانية وستة واربعون رطلا وثلثان  
**قلت** الاصح ثلاثمائة واثنان واربعون وستة اسباع رطل

لان الاصح ان رطل بعدد مائة وثمانين وعشرون درهما واربعة اسباع  
درهم وقيل بلا اسباع وقيل ثلاثون والله اعلم ويعتبر ثمر او  
زبيبا ان ثمر او تربب والا فوطيا والحب مصفيا من بنيه وما اخبر  
في قشره كالارز والعنبر فبعش اوسق ولا يكمل جنس جنس ويضم  
النوع الى النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر اخرج الوسط  
ويضم العنبر الى الحنطة لانه نوع منها والثلث جنس مستقل  
وقيل شعير وقيل حنطة ولا يضم ثمر عايم وزرعه الى اخره ويضم ثمر  
العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد  
حدا الاول لم يضم وزرعه العام يضم ان والاظهر اعتبار  
وقوع حصايدهما في سنة واحدة وواجب ما شرب بالمطر وعروق  
يقرب من الماء من ثمر وزرع العنبر وما سقى بفتح او دولا  
او ماء اشتراه نصفه والقنواث كالمطر على الصحيح وما  
سقى منها سوا ثلثة اربعة فان غالب احداهما ففي قول يعتبر  
هو والاظهر يقسم باعتبار عيش الزرع ومائده وقيل بعدد  
السقيات وتجب بيد صلاح الثمر وشيخاد الحب ويسن

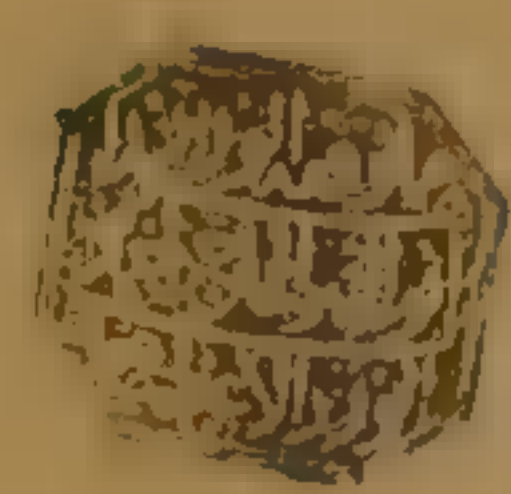


خَرَصَ الثَّمَنُ إِذَا بَدَأَ صَدَّقَ عَلَى مَا كَلَهُ وَالْمَشْهُورُ إِذَا خَالَ جَمِيعُهُ  
 فِي الْخَرَصِ وَأَنَّهُ يُكْفَى خَارِصٌ وَشَرْطُهُ الْعَدَالَةُ وَكَذَا الْحَرْبَةُ وَالْكَوْنُ  
 فِي الْأَصْحِ فَإِذَا خَرَصَ فَلَا ظَهْرَ لِحَقِّ الْفَقْرَاءِ يَنْقَطِعُ مِنْ عَيْنِ  
 الثَّمَرِ وَيَصِيرُ فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ يُخْرِجُهُمَا بَعْدَ جَنَافِهِ  
 وَيَشْتَرُطُ التَّصَرُّحُ بِتَضَمُّنِهِ وَقَبُولُ الْمَالِكِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَقِيلَ  
 يَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْخَرَصِ فَإِذَا ضَمِنَ جَارَ قَصْرِهُ فِي جَمِيعِ الْخَرَصِ بَقَا  
 وَغَيْرِهِ وَلَوْ أَدَّى هَلَاكَ الْخَرِصِ بِسَبَبِ خَفِي كَسْرَةٍ أَوْ ظَاهِرِ  
 عَرَفَ صَدَقَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَظَاهِرُ طَوْلِ بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ  
 ثُمَّ يَصَدَّقُ بِمِثْلِهِ فِي الْهَلَاكِ بِيَدِهِ وَلَوْ أَدَّى حَيْفًا خَارِصًا  
 غَلَطَهُ بِمَا يَبْعَدُ لَمْ يَقْبَلْ وَبِمَحْتَمِلٍ قَبْلَ فِي الْأَصْحِ **بَابُ**  
**زَكَاةِ النِّقْدِ** نَصَابُ الْفِضَّةِ مَا يَتَأَدَّرُهُمُ وَالزَّهَبُ  
 عَشْرِينَ مِثْقَالًا بَوْرَنُ مَكَّةَ وَزَكَاتُهُمَا رُبْعُ عَشْرٍ وَلَا شَيْءَ  
 فِي الْمَفْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نَصَابًا وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنْ أَرَادَ  
 مِنْهَا وَجْهًا أَكْثَرَهُمَا تَكِي إِلَّا كَثُرَ ذَهَبًا وَفِضَّةً أَوْ مِزَاجًا  
 الْحَرَمُ مِنْ حَلِي وَغَيْرِهِ لَا مَبَاحَ فِي الْأَظْهَرِ مِنَ الْحَرَمِ الْإِنَاءُ وَالسَّوَارِ

وَالْحُلَّةُ

وَالْحُلَّةُ لِلْبَسِّ لِرَجُلٍ فَلَوْ اخْتَارَ سَوَارًا بِلَا قَصْدٍ أَوْ بِقَصْدٍ جَارَتِهِ  
 لَمْ يَلَهُ اسْتِعْمَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصْحِ وَكَذَلِكَ لَوْنُ الْحُلِيِّ وَقَصْدُ إِصْلَاحِهِ  
 وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حَلِي الذَّهَبِ لَا الْإِنْفَاقَ الْأَمَلَتِ وَالسِّنَّ لَا أَصْبَحَ  
 وَيَحْرُمُ سَنَ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ وَتَحْلِيَّةُ  
 الْأَيْدِ لِلْحَرْبِ كَالسِّيفِ وَالرَّحِمِ وَالْمَنْطِقَةِ لَأَمَّا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرِجِ  
 وَالْجَامِ فِي الْأَصْحِ وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ تَحْلِيَةُ الْأَيْدِ الْحَرْبِ وَلَهَا لِبَسُ أَنْوَاعِ  
 حَلِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَكَذَا مَا يَسْبُحُ بِهِمَا فِي الْأَصْحِ وَالْأَصْحُ تَحْرِيْمُ  
 الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَالْحُلَّةِ وَزَيْنَةِ مَا يَتَأَدَّرُهُ كَذَا اسْتِرَافُهُ فِي  
 أَلَةِ الْحَرْبِ الْأَصْحِ جَوَارِ تَحْلِيَّتِ الْمَصْخَفِ بِفِضَّةٍ وَكَذَا الْمَرْأَةُ بِذَهَبِ  
 وَيَشْتَرُطُ زَكَاةُ النِّقْدِ الْحَوْلُ وَالزَّكَاةُ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَالْوَلْوِ  
**بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرُّكَاظِ وَالنَّجَارَةِ** مِنْ  
 اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرٍ وَفِي قَوْلِ  
 الْحَمْسِ فِي قَوْلِهِ أَنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ فَرُبْعُ عَشْرَةٍ وَالْأَفْخَمُ وَيَشْتَرُطُ  
 النِّصَابُ بِالْحَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ فَمِمَّا يُضْمَرُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ أَنْ  
 تَتَابَعَ الْعَمَلُ لَا يَمْتَشِي بِطَرَفٍ تَطَالَ النَّيْلُ عَلَى الْجَدِيدِ وَإِذَا

دينار





قَطَعَ الْعَمَلُ بَعْدَ رِضْمٍ وَالْأَوَّلُ يُضْمَرُ إِلَى الثَّانِي وَيُضْمَرُ الثَّانِي  
إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضْمَرُ إِلَى مَالِكِهِ بَغَيْرِ الْمَعْنَى فِي كَمَالِ النَّصَابِ وَفِي الْفَكَارِ  
الْمَنْسُوفُ بِمَصْرُفٍ زَكَاةٍ عَلَى الْمَشْرُورِ وَشَرْطُهُ النَّصَابُ وَالنَّقْدُ  
عَلَى الْمَذْهَبِ لِلْحَوْلِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيَّ فَإِنْ وَجَدَ سَلَامِيَّ  
عَلَى مَالِكِهِ فَلَهُ وَالْأَوَّلُ قَطْعُهُ وَكَذَا أَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الضَّرَفَيْنِ  
هُوَ وَأَنْمَا يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَتَلَزِمُهُ الزَّكَاةُ إِذَا وَجَدَ فِي مَوَاتٍ  
أَوْ مَالِكٍ أَحْيَاءَ فَإِنْ وَجَدَ فِي مَسْجِدٍ وَشَارَعَ فَلَقَطْعُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ  
أَوْ فِي مَالِكٍ شَخِصٍ فَلشَّخِصٍ أَنْ ادْعَاهُ وَالْأَوَّلُ مَالِكٍ مِنْهُ وَهَلَكَ  
حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَيِّ وَلَوْ تَنَازَعَهُ بَايَعٌ وَمُشْتَرِيٌّ وَمُكَلِّفٌ وَمُكْتَرٍ  
أَوْ مَعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ صَدَقَ وَالْيَدِ يَمِينُهُ **فَضْلٌ**  
شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْحَوْلِ وَالنَّصَابِ مَعْتَبَرًا بِالْحَوْلِ فِي قَوْلِ  
بَطْنِيهِ وَفِي قَوْلِ جَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ رَدَّ إِلَى النَّقْدِ وَخِلَالِ  
الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً قَالَ أَصَحُّ أَنَّهُ  
يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيَبْتَدِئُ حَوْلُهَا مِنْ شَرَاهَا وَلَوْ شَرَّ الْحَوْلُ  
وَقِيمَتُهُ الْعَوَضُ دُونَ النَّصَابِ فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ حَوْلُ

ويصل الأول ويصير عرض التجارة للقيمة بنيتها وانما يصير  
العرض للتجارة إذا اقترنت بنيتها بكتبة بمعاوضة كثر  
وكذا المهر وعوض الخلع في الأصح لا بالهبة والاحتطاب  
والاسترداد بعيب وإذا ملكه بتقدي نصاب فحوله من حين ملك  
النقد ودونه أو بعرض قنية من الشراء وقيل إن ملكه بنصا  
سليمة بني على حولها ويضم النزع إلى الأصل في الحول أن لم ينص لأن  
نفسه في الأظهر والأصح أن ولد العرض وثمره مال تجارة وإن  
حوله حول الأصل واجبه أربع عشرة القيمة فإن ملك بتقدي قوم  
به أن ملك بنصا وكذا دونه في الأصح أو بعرض في غالب نقد البلد  
فإن غلب نقدان وبلغ أحدهما نصابا قومه به فإن بلغ بهما قوسم  
بالانفع للفقراء وقيل يتخير المالك وإن ملك بتقد وعرض  
قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب وتجب فطره عليك التجارة  
مع زكاتها ولو كان العرض سائمة فإن كل نصاب إحدى الزكاتين  
فقط وجبت أو نصابها فزكاة العين في الحديد فعلى هذا لو سبق  
حول التجارة بأن شترى بمالها بعد ستة أشهر نصاب سائمة



فالأصح وجوب زكات التجار لتمام حولها ثم يفتح حوله لزكاة  
العين أبداً وإذا قلنا عاملاً المعترض لا يملك الزرع بالظهور  
فعلى المالك زكات الجميع فإن أخرجها من مال القراض حسبت  
من الزرع في الأصح وإن قلنا يملك بالظهور كرم المالك زكات  
رأس المال وحصة من الزرع والمذهب أنه يلزم العامل زكات  
حصة **باب زكاة الفطر** تجب بأول ليلة العيد في  
الأظهر فتخرج عن من ما يتعد الغروب دون من ولد  
ويسن أن لا تؤخر عن صلاة ويحرم تأخيرها عن يومه  
ولا فطر على كافر إلا في عبد وقريبه المسلم ولا رقيق  
وفي المكاتب وجه ومن حرم بعضه يلزمه قسطه ولا غير  
من لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه  
شيء فغيره ويشترط كونه فاضلاً عن مسكن وخادم يحتاج  
اليه في الأصح ومن لزمه فطرته لزمه فطر من لزمه نفقته  
لكن لا يلزم المسلم فطر العبد والقريب والزوجة الكفار  
ولا العبد فطر زوجته ولا الابن فطر زوجته ابنيه وفي الابن

مهر

وجه ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فلا فطرته يلزم زوجته الحق  
فطرته وكذا سيد لا ممة **قلت** الأصح المنصوص لا يلزم الحر والله  
أعلم ولو تقطع خبر العبد فالمذهب وجوب أخراج فطرته  
في الحال وقيل إذا عاد في قول لا شيء والأصح أن من أيسر بعض  
صاع يلزمه وأنه لو وجد بعض الصاع قدم نفسه ثم  
زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم الكبير وهي  
صاع وهو ست مائة ذرهيم وثلاثة وتسعون وثلاث **قلت**  
الأصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع  
درهم لما سبق في زكات النبات والله أعلم وجنسه القوت  
المعثر وكذا الأقط في الأظهر وتجب من قوت بأكمله وقيل من  
قوته وقيل بخير بين الأوقات ويخرج الأعلام عن الأدنى ولا  
عكس إلا اعتباراً بالقيمة في وجهه وبزيادة الاقتيات في  
الأصح فالبر خير من التمر والأرز والأصح أن الشعير خير من  
التمر وإن التمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن نفسه من قوت  
وعن قربه أعلامه ولا يبعث الصاع ولو كان في بلد اقوات



لا غالب فيها تخير ولا فضل أشرفها ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح  
أن الاعتبار بقوت بلد العبد **قلت** لو أحب الحب السليم ولو خرج  
من ماله فطرق ولد الصغير الغني بجاز كاجتبي آذن بخلاف  
الكبير ولو اشترك موسر وميسر في عبد لزم الموسر نصف  
صاع ولو أيسر واختلف واجبهما أخرج كل واحد  
صاع من ولجه في الأصح والله أعلم **باب من تلزمه الزكوات**  
**وما يجب فيه** شرط وجوب زكوات لمال الإسلام و  
حرية وتلزم المرتدان ابقيًا ملكه دون المكاتب وتجب في  
مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر نصابًا  
في الأصح وفي المفصوب والضال والمحمق في الظاهر ولا  
تجب دفعها حتى يعود والمشتري قبل قبضه وقبل فيه القتلان  
وتجب في الحال عن الغائب أن قدر عليه ولا فله خصوص  
والدين أن كان ماشية أو غير لازم كمال كناية فلا زكاة أو حرًا  
أو فقد أفلد في القديم وفي الجديد أن كان حالًا وتعذر أخذ  
لاعتبار وغيب فمفصوب وإن تيسر وجب تركيته في الحال

أو موجدًا فالذهب أنه مفصوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه ولا  
يسع الدين وجوبها في الظاهر لا قول الثالث يسع في المال  
الباطن وهو النقد والعرض فعلي لاويل لو حزر عليه دين قال  
الحول الحجر فله مفصوب ولو اجتمع زكاة ودين أدى في تركته  
قدمت في قول لدين وفي قول يسويان والغنمة قبل  
القسمه أن اختار الغائبون تملكها ومضى بعد حول  
والجميع صنف زكوي وبلغ نصيب كل شخص نصابًا أو بلغه  
المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والأولاد  
واحد فقاضا بسلامة معينة لزمها زكاتها ثم حول  
من الأصدقاء ولو أكره دار أربع سنين بثمانين دينارًا أو  
قبضها فالأظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر في  
عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين ولتمام الثانية زكاة  
عشرين لسنة وعشرين لسنة ولتمام الثالثة زكاة أربعين  
لسنة وعشرين لثلاث سنين ولتمام الرابعة لزكاة أربعين  
لسنة وعشرين لأربع والثاني يخرج لتمام الأولى زكاة ثمانين



**فصل** في حب الزكات على الفرائد اذا تمكن وذلك بحضور  
المال والاشناق وله ان يؤدّي بنفسه زكاة المال الباطن  
وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف في الامام والا  
ان الصرف الى الامام افضل الا ان يكون جائز او تجب النية  
فينوي هذا فرض زكات مالي او فرض صدقة مالي ونحوها  
ولا يكفي فرض مالي وكذا الصدقة في الاصح ولا يجب تعيين  
المال ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الوالي بالنية اذا  
اخرج زكات الصبي والمجنون وتكفي نية الموكل عند  
الصرف الى الوكيل في الاصح والا فضل ان ينوي الوكيل عند  
التفريق ايضاً ولو دفع الى السلطان كنت النية عند  
فان لم ينو لم يجز على الصحيح واذا انوي السلطان  
والاصح انه يلزم السلطان النية اذا اخذ زكات  
المستبيع وان نية تكفي **باب** في تصحيح تحجيل الزكاة  
على ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا يعجل لعائين في الاصح  
وله تحجيل الفطرة من اول رمضان والصحيح منع قبله

وانه لا يجوز اخراج زكات التملك قبل بدو صلاحه ولا قبل  
قبل اشتداده ويجوز بعدها بشرط اجزاء المعجل بقا المالك  
اهلاً للوجوب الى خیر الحول وكون القايض في احوال مستحقاً  
وقيل ان خرج عن الاستحقاق في ثلث الحول لم يجز له ولا يضر  
غناه بالزكاة واذا لم يقع المعجل زكاة استرد ان كان شرط  
الاسترداد ان عرض مائع والاصح انه ان قال هذه زكاتي المعجلة  
فقط استردّها انه ان لم يتعرض للتجيل ولم يعلمه القايض  
لم يسترد وانهما لا يختلفان في مثبت لا ستراد صدق القايض  
بيمينه ومتي ثبت والمجل ثالث وجب ضمانه والاصح اعتبار  
قيمتيه يوم القبض انه لو وجد ناقصاً فلا رش وان لا  
يسترد زيادة منفصلة وتأخير الزكاة بعد التمكن يوجب  
الضمان وان تلف المال ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف  
بعضه فلا ظاهر انه يغرم قسط ما بقي وان اتلفه بعد الحول  
قبل التمكن لم تستف ان كانت وهي تتعلق بالمال تعالى الشرط  
وفي قول يتعلق الرهن وفي قول في الذمة فلا وبعده قبل اخرجها



فالأظهر بطلانه في قدرها وصحته في إلباق **كتاب الصيام**  
 يجب صوم رمضان بأكمال شعبان ثلاثين ورؤية الهلال  
 وثبوت رؤيته بعدل وفي قول عدلان وشرط الواحد  
 صفة العدو في لا صح لأعبد وامرأة وإذا صمنا بعد أول  
 نرى لهلال بعد ثلاثين أفطرنا في لا صح وإن كانت السماء  
 مضمية وإذا روي ببليد لزم حكمة البلد القريب دون  
 البعيد في لا صح والبعيد مسافة الفرض قيل باختلاف المطالع  
**قلت** هذا لا صح والله أعلم وإذا لم نوجب على البلد  
 الآخر فسافر إليه من بلد الرؤية فالأصح أنه يوافقهم في  
 الصوم آخرًا ومن سافر من البلد الآخر إلى بلد الرؤية  
 عيدهم وقضا يومًا ومن أصح معيدين سارت سفينة  
 إلى بلد بعينه أهلها صيام فالأصح أنه يميك بغيته  
 اليوم **فصل** في النية شرط للصوم ويشترط  
 لفرضه التثبت والصحيح أنه لا يشترط النية الآخر  
 من الليل وأنه لا يصير الأكل والجماع بعدها وأنه لا يجب

التجديد إذا نام ثم تنبه وفتح النفل بينة قبل الزوال  
 وكذا بعده في قول والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم  
 من أول النهار ويجب التحيين في الفرض كماله في رمضان  
 أن ينوي صوم غد عن آراء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى  
 وفي الآراء والفرضية والاضافة إلى الله تعالى الحلال المذكور  
 في الصلاة والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة ولو نوي  
 ليلة الاثنين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان  
 منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد كونه منه بقوله  
 من يثق به من عبد وامرأة أو صبيان رشدًا ولو نوي  
 ليلت الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان  
 أجره إن كان منه ولو اشتبه صائم شهرًا بالاجتهاد  
 فإن وافق ما بعد رمضان أجره وهو قضا وعلي لا صح  
 فلو نقص وكان رمضان تامًا لزمه يوم أحده ولو  
 غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه صومه والافا  
 تجديد وجوب القضاء ولو نوت الحائض صوم غد قبل



انقطاع ديمها ثم انقطع ببلاد صح ان ثم في الليل اكثر الحيفين وكذا  
قد العادة في الاصح **فصل** شرط الصوم الامساك عن  
الجماع والاستيقاظ والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع في  
الي جوفه بطل ولو غلبه الي في لا باس كذا الواقع ثمانية  
ولفظها في الاصح ولو تركها من دما عده وحصلت في حد  
الظاهر من القيم فليقطعها من مجراها وليجها فان تركها  
مع القدر فوصلت لجوفه وظهر في الاصح وعن وصول العين  
الي ما يستمي جوفاً وقيل يشترط مع هذا ان تكون فيه قوة  
تحيل الغذاء او الدوا او نعلي الوجهين باطن الدماغ والبطن  
والامعاء والمثانة منقطعاً بالاستعاط او الاكل والحوثية  
او الوصول من جايقة وما مؤمنة وخوها والنفط في باطن  
الاذن والاحليل منقطع في الاصح وشرط الواصل كونه في  
مستند مفتوح فلا يضر وصول الدهن بتشرب المسام ولا  
الاكحال وان وجد طعمه حليقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه  
دبابته او بعوضه او غبار الطريق وغربله الدقيق لم يفطر

ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه فلو خرج عن الفم ثم رده  
وابتلقه او بلحيطاً بريقه ورده الي فيه عليه رطوبة  
تتصل او ابتلع ريقه في لوطاً بغيره او مستحسناً فطر  
ولو جمع ريقه فابتلع لم يفطر في الاصح ولو سبق ماء  
المعتقة او الاستساق الي جوفه فالمدح ان باله  
افطر والا فلا ولو بقي طعام بين اسنانه فخرى به  
ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه ونجسه ولو اوجر مكرها  
لم يفطر فان اكره حتى اكل فطر في الاظهر **قلت** الاظهر لا يفطر  
والله اعلم وان كل ناسياً لم يفطر الا ان يكثر في الاصح **قلت**  
الاصح لا يفطر والله اعلم واجماع كالاكل **قلت** عن الاستمناء  
فيمخر به وكذا اخر وجع المني بلسن قبله ومنضاجعة لا مكره  
بشهوة وتكره القبلة لمن حركة شهوته والاولي اغيره تركها  
**قلت** هي كراهة تحميم في الاصح والله اعلم ولا يفطر بالقصد والحاجة  
والاستنباط ان لا يأكل اخر الا بيقين المراد باليقين العلم الذي  
لا محال للتشكيك فيه بوجه من الوجوه ويجزأ الاجتهاد في الاصح



وَيَجُوزُ إِذَا أَطْنَقَ بَقَاءَ اللَّيْلِ قُلْتُ وَكَذَلِكَ الْوَشْكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ  
أَكَلَ بِالْإِجْتِهَادِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَبَانَ الْفَلَطُ بِطَرِصَوْمَةٍ أَوْ بِلَا طَنْ  
وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحَّحَ فِي أَوَّلِهِ وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ  
وَفِي فَمَدِّ طَعَامٍ فَلَفْظُهُ قَحَّ صَوْمُهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ نَجَاحًا فَتَزَعَّحَ فِي  
الْحَالِ فَإِنْ مَكَثَ بَطَلَ **فصل** شَرَطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامُ  
وَالْعَقْدُ وَالنِّقَاطُ غَيْرُ الْحَيِّضِ وَالنِّقَاطُ جَمِيعُ النَّهَارِ وَلَا يَبْطُلُ  
النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَنْعَاءَ لَا يَبْطُلُ  
إِذَا فُاقَ حَظَّهُ مِنْهَا وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعَبْدِ وَكَذَا التَّشْرِيقُ  
فِي الْجَدِيدِ وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشَّكِّ بِالسَّبَبِ فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ  
فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ صَامَهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالذَّرِوَةُ كَذَلِكَ وَوَاقِعَةُ عَادَةٌ تَطَوُّعِيَّةٌ  
وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِزَوَائِدِهِ أَوْ  
شَهِدَ بِهَا صَيَّانٌ أَوْ عَجِيدٌ أَوْ فَسَقَةٌ وَلَيْسَ أَطْبَاقُ الْغَيْمِ بِشَكِّ  
وَلَيْسَ تَحْجِيلُ الْفِطْرِ عَلَى ثَمَرٍ وَالْأَفْأَى وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ مَا لَمْ  
يَقَعْ فِي شَكٍّ وَلَيْسَ لِيَامَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ وَنَفْسِهِ  
عَنِ الشَّهَوَاتِ وَتَحَبُّبُ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ

يَحْتَرِزُ عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْقُبْلَةِ وَذَوِيقِ الطَّعَامِ وَالْعَمَلِ وَإِنْ يَقُولُ  
عِنْدَ فِطْرِهِ اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ وَإِنْ يَكْثُرُ الصَّدَقَةُ  
وَيَلَا وَهَّ الْقُرْآنُ فِي رَمَضَانَ وَإِنْ يَتَوَكَّفُ لَا يَسْتَمَاءُ فِي الْعَشِيرَةِ  
الْأَوَّلَةِ مِنْهُ **فصل** شَرَطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ رَمَضَانَ  
الْعَقْدُ وَالْبُلُوغُ وَالطَّاقَةُ أَوْ يَوْمَ يَدُ الصَّبِيِّ لَسَبْعٍ إِذَا الطَّاقَةُ وَبَيَّاحُ  
تَرْكُهُ لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ صَرًّا شَدِيدًا أَوْ لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا  
طَوِيلًا مُبَاحًا وَلَوْ أَصَحَّ صَائِمًا فَحَرَضَ أَفْطَرَ وَإِنْ سَافَرَ فَلَا وَلَوْ  
أَصَحَّ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمِينَ ثُمَّ أَرَادَ الْفَيْطْرَ جَازًا فَلَوْ أَقَامَ  
وَشَفِيَ حَرُمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ  
قَضَاءً وَكَذَا الْحَائِضُ وَالْمُفِطِرُ بِإِعْذَارٍ وَتَارِكُ النِّيَّةِ وَحَبِيبُ  
قَضَاءِ مَافَاتٍ بِالْأَنْعَاءِ وَالرَّدَّةُ دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّيْلَةِ وَالْجَنُونِ  
وَلَوْ بَلَغَ بِالنَّهَارِ صَائِمًا وَجَبَ اتِّصَامُهُ بِإِقْضَاءِ وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مُفِطْرًا  
أَوْ فَاقَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَالُ بَقِيَّةِ النَّهْرِ  
فِي الْأَصَحِّ وَيَلْزَمُهُمْ تَعْدِي بِالْفِطْرِ أَوْ نَيْسِي النِّيَّةَ لَا مُسَافِرًا  
وَمَرِيضًا زَالَ عَذْرُهُمَا بَعْدَ النَّظَرِ وَلَوْ زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ وَلَمْ يَنْوِيَا



• دليلاً فكذا في المذهب والاظهر انه يلزم من اكل يومه الشك ثم ثبت  
 • كونه من رمضان وامساك بقيته اليوم من خواص رمضان بخلاف  
 • النذر والقضاء **فصل** من فاته شيء من رمضان فمات قبل  
 • امكان القضاء فلا تداركه ولا اثم ولو مات بعد التمكن لم يصم  
 • عنه وليه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مذهباً وكذا  
 • النذر والقضاء **قلت** لتقديم هنا اظهر والولي كل قريب  
 • علي المختار ولو صام اجنبي باذن الولي صح لا مستقلاً في الاصح  
 • ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف  
 • قول والله اعلم والاظهر وجوب المذ على من افطر للكبر واما  
 • الحامل والمرضع فان افطرتا خوفاً على نفسيهما وجب القضاء بلا  
 • فدية او على الولد لزمتهما الفدية في الاظهر والاصح انه يلحق  
 • بالمرضع من افطر لا نقاد مشير في هلاكه لا المتعدي بفطر  
 • رمضان بغير جماع ومن اخر قضاء رمضان مع امكانه حتى  
 • دخل رمضان اخر لزمه مع القضاء لكل يوم مذهباً والاصح  
 • تكرره بتكرار اليقين وانه لو اخر القضاء مع امكانه فمات

• اخبر من تركه لكل يوم مذهباً مذهباً مذهباً ومذهباً مذهباً ومذهباً  
 • الفدية الفقرة والمساكين وله صرفاً مذهباً الى شخص واحد  
 • وجنساً جنس الفطرة **فصل** يجب الكفارة بافساد الصوم  
 • يوم من رمضان لجماع اثم به بسبب الصوم ولا كفارة علي تاس  
 • ولا مفسد غير رمضان او بغير الجماع ولا مذهباً جامع بمذهب الترخيص  
 • وكذا ابيها في الاصح ولا على من ظن اللبس بانها زاولا من  
 • جامع بعد الاكل ناسياً وظن انه افطر به وان كان الاصح بطلان  
 • صومه ولا من ناسياً ولا مسافراً افطراً بالزنا مترخصاً والكفارة  
 • علي الزوج عنه وفي قول عنه وعنهما وفي قول عليهما كفارة اخوي  
 • وتلزم من انفرد بروية الهلال وجامع في يومه ومن جامع في يومين  
 • لزمه كفارتان وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا  
 • المرض علي المذهب ويجب معها قضاء يوم الا فساد علي الصحيح وهي  
 • عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم  
 • يستطع فاطعام ستين مسكيناً فلو عجز عن الجميع استقرت  
 • في ذمته في الاظهر فاذا اقدر علي حصاله فعلها والاصح ان له القول



عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْأَطْعَامِ لَشِدَّةِ الْغَلَةِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ  
 كَارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ **بَابُ صَوْمِ الظُّلُوعِ** يَسُنُّ صَوْمُ الْأَثْنَيْنِ  
 وَالْخَمِيسِ وَغُرْفَةُ وَعَاشُورَاءَ وَتَا سَوْعًا وَأَيَّامُ الْبَيْضِ وَسِتَّةُ  
 مِائِينَ شَوَالٍ تَتَابَعُهَا أَفْضَلُ يَكُونُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ وَإِفْرَادُ السَّبْتِ وَصَوْمُ  
 الدَّهْرِ غَيْرُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ قُوَّتَ  
 حَقٍّ وَشَحَنَتْ لَغْوِهِ وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَوْمٍ تَطَوَّعَ أَوْ صَلَّاهُ فَلَهُ قَطْعُهَا  
 وَلَا قَضَاءَ وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ  
 وَهُوَ صَوْمٌ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ  
 بَانَ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ **كِتَابُ الْأَعْتِكَافِ** هُوَ سُحُبُ كُلِّ وَقْتٍ  
 وَفِي الْعَشِيرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ لِطَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ  
 وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ صَمَّ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى ثَمَانِ لَيَالٍ الْحَادِي وَالْثَالِثِ  
 وَالْعَشْرِينَ وَأَمَّا يَصِحُّ الْأَعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْجَامِعِ أَوَّلِي  
 وَالْجَدِيدَانِ لَا يَصِحُّ أَعْتِكَافُ الْمَرَّةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا وَهُوَ  
 الْمُتَزَلُّ الْمُهَيَّاءُ لِلصَّلَاةِ وَلَوْ عَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي نَدْوَى الْأَعْتِكَافِ  
 تَعَيَّنَ وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَقْصَى وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ

المحرم

الْحَرَامِ مَقَامَهُمَا وَلَا عَكْسَ وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامُ الْأَقْصَى وَلَا  
 عَكْسَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَشْتَرُ فِي الْأَعْتِكَافِ لَيْتٌ قَدْرٌ يُسَمَّى عَكُوفًا وَقِيلَ يَكْفِي  
 الْمُرُورُ بِاللَيْتِ وَقِيلَ يَشْتَرُ مَكْتُحٌ خَوْيَوْمٌ وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ وَالْأَهْلُ  
 الْأَقْوَالُ إِنْ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ كُلِّسٍ وَثَبَاتٌ تَبْطُلُ إِنْ أُنْزِلَ  
 وَالْأَفْلَاوُ لَوْ جَامَعَ نَاسِيًا فَكُلَّ الْجَمَاعِ الصَّائِمِينَ وَلَا يَصْرُ النَّظَائِبُ  
 وَالْتَرْتِينَ وَالْفَطْرُ يُلْ يَصِحُّ أَعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ وَلَوْ نَذَرَ أَعْتِكَافَ  
 يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتِكَفَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَ  
 مَعْتِكَافًا لَزِمَهُ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ جَمْعِهِمَا وَيَشْتَرُ نِيَّةُ الْأَعْتِكَافِ  
 وَيُنَوِّي فِي النَّذْرِ الْفَرْضِيَّةَ وَإِذَا أَطْلَقَ كَفَنَهُ نِيَّةً وَإِنْ طَالَ  
 مَكْتُحُهُ لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احْتِجَاجَ إِلَى اسْتِنَافٍ وَلَوْ نَوَّى  
 مَرَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ قَضَاءٍ الْحَاجَةُ لَزِمَهُ اسْتِنَافٌ  
 أَوْ لَهَا فَلَا وَقِيلَ إِنْ طَالَ لَمْ تُدْتَ خُرُوجُهُ اسْتِنَافٌ وَقِيلَ  
 لَا اسْتِنَافَ مُطْلَقًا وَلَوْ نَذَرَ مَرَّةً مُتَابِعَةً فَخَرَجَ لَعَدَّ لَا  
 يَقْطَعُ التَّابِعَ لَمْ يَجِبْ اسْتِنَافٌ لِنِيَّةٍ وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ  
 الْحَاجَةِ وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ وَشَرَطَ الْمَعْتِكَافُ لِسَلَامٍ وَالْعَقْلُ



والتقاء من الحيض والجنابة ولو ارتدا لمعتكف او سكر بطل والمذهب  
بطلان ما يصح من اعتكافها المتتابع ولو طراه جنون او غما لم  
يبطل ما يصح ان لم يخرج ومحسب زمن الغما من الاعتكاف دون  
الجنون او الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تعذر الغسل  
في المسجد فلو امكن جاز الخروج ولا يلزم ولا يجب زمن  
الحيض ولا الجنابة **فصل** اذا نذر مدة متتابعة لزمت  
والصحيح انه لا يجب التتابع بلا شرط وانه لو نذر يوماً  
لم يجزئ تفريق ساعاته وانه لو عين مدة كاسبوع وتعرض  
للتتابع وفاته لزمت التتابع في لقضاء واذا ذكر  
التتابع وشرط الخروج العارض صح الشرط في الاظهر  
والزمان المصروف اليه لا يجب تداركه ان غيبت المدة هكذا  
الشهر والايام وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر  
ولا يضر اخراج بعض الاعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة  
ولا يجب فعله في غير داره وان امكن ولا يضر بعدوها الا ان  
يفتح فيصرف في الاصح ولو عاد مريضاً في طريقه لم يضر ما لم

يظهر وقوفه او يعدل عن طريقه ولا ينقطع التتابع به من خروج  
الي الخروج ولا حيضاً طال من الاعتكاف فان كانت بحيث  
تخلو عنه انقطع في الاظهر ولا بالخروج ناسياً على المذهب ولا  
يشرح الموفين الراجح الى منارة منفصلة عن المسجد للاذان في  
الاصح ويجب قضاء اوقات الخروج بالاعذار لا اوقات قضاء  
الحاجة **كتاب** الحج هو فرض وكذا العمرة  
في الاظهر وشرط صحته الاسلام فلو لم يخرج عن البيوت  
الذي لم يميز والمجنون وانما يصح مباشرته من المسلم المميز  
وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشر المكلف  
الحرفي حج الفقير دون البهي العبد وشرط وجوبه الاسلام  
والتكليف الحرية والاستطاعة وهي نوعان **احدها** استطاعة  
مباشرة ولها شروط **احدها** وجود الزاد او عيته  
ومؤنة ذهابه وايابه وقيل ان كان لم يكن له ببلد اهل  
او عيش لم يشترط نفقة الاياها ولو كان يكسب ما يفي بزيادته  
وسفره طويل لم يكف الحج وان قصر وهو يكسب في يوم كفاية اياه



كَيْفَ لَشَافِي وجود الراحلة لمن بينه وبين ماله مرحلتان فان  
بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود حمل واشترط شريك جالس  
في الشق الاخر ومن بينهما دون مرحلتين وهي قومي على المشي  
يلزم الحج فان ضعف وكالعبد ويشترط كون الزاد والراحلة قاضين  
عن دينه ومونده من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابيه والاصح اشتراط  
كونه فاضلاً عن مسكنه وعبد يحتاج اليه بخدمته وانما يلزمه صرف  
ما تجارته اليهما **الثالث** من الطريق فلو خاف على نفسه او ماله  
سبعا او عدة او رصدياً ولا طريق سواه لم يجب الحج والظاهر وجوب  
ركوب البحر ان غلبت السلامة وانه يلزمه ثجرة البذرقة ويشترط وجود  
الماء والزاد في المواضع المعتاد وحمله منها بثمن المثل وهو القدر اللائق  
في ذلك الزمان والمكان وعلفت الدابة في كل مرحلة وفي المرأة ان يخرج  
معها زوج او محرم او نسوة ثقة والاصح ان لا يشترط وجود  
محرم لاحدهن وانه يلزمه ثلث اجرة المحرم اذا لم يخرج الا بهما  
**الرابع** ان يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الاعمي الحج  
ان وجد قائداً وهو كالمحرم في حق المرأة والحجور عليه بسنة كغيره

لكن لا يرفع المال اليه بل يخرج معه الوالي ويتصّب شخصاً له **النوع**  
**الثاني** استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب الحاج  
عنه من تركته والمغضوب العاجز عن الحج بنفسه ان وجد اجرة  
من حج عنه باجرة المثل لزمه ويشترط كونها فاضلة عن الحاج  
المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال وهاهنا  
واياباً ولو بذل ولد او اجني مالا للاحقة لم يجب قبوله في الاصح  
ولو بذل لولد الطاعة وجب قبوله وكذا الاجني في الاصح  
**باب في المواقيت** وقت احرام الحج شوال وذو القعدة  
وعشر ياء من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجهه فلو اخرتم به في غير  
وقته انعقد عمرة على الصحيح وجميع السنة وقت الاجرام العمرة  
والميقات المكي في الحج في حق من بمكة تقسم مكة وقيل كل الحرم وامّا  
غيره فميتات المتوجه من المدينة ووالخليفة ومن الشام ومصر  
والمغرب تحفة ومن قنطرة اليمن بيلم ومن نجد اليمن ونجم الحجاز  
قون ومن المشرق ذات عرق والافضل ان يخرج من اول  
الميتات ويجوز من اخر ومن سلك طريقاً لا يتبعه الى ميتات



فان حاذ اميقاتا احرم من محاذ آتية او ميقاتين فالاحرام لله بحرم  
من محاذات ابعدهما وان لم يحاذ احرم على مرحلتين من مكة ومن  
مسكنه بين مكة والميقات فيميتاته مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مريد  
نسكاً ثم اراده فيميتاته مريضه وان بلغه مريداً لم تجز بجاوزه  
بغير احرام فان فعل لزومه العود ليحرم منه الا اذا اصاق الوقت او كان  
الطريق مخوفاً فان لم يتصل لزومه دم وان احرم ثم عا د فالاحرام  
انه ان عا قبل تلبيه ينسك سقط الدم والا فلا والا فاضل ان  
ان يحرم من ديرة اهل وفي قول من الميقات **قلت** الميقات  
الظاهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله اعلم وميقات العمرة  
لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم بلزومه الخروج الى ارض  
الحل ولو بخطوة فان لم يخرج واتي بافعال العمرة اجزائه في  
الاضرار وعليه دم فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم  
على المذهب وفضل نفع الحل الجمر انه ثم التعيم ثم الحديبية  
**باب الاحرام** ينعقد معينا بان ينوي حجاً او عمرة  
او كليهما ومطلقاً بان لا يزيد على نفس الاحرام والتعيين افضل

وفي قول لاطلاق فان احرم مطلقاً في شهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء  
من النكس او اليه ما شاء شغل بالاعمال وان اطلق في غير اشهر فالاصح  
انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في شهره وله ان يحرم كاحرام زيد  
فان لم يكن زيد محرماً انعقد احرامه مطلقاً وقيل ان علم عدم احرام  
زيد لم ينعقد وان كان زيد محرماً انعقد احرامه كاحرامه فان تغد  
معرفة احرامه بموته جعل نفسه قارناً لعمل اعمال النكس **فصل**  
المحرم ينوي ويلبى فان لبى بالنية لم ينعقد احرامه وان نوى ولم  
يلبى انعقد على الصحيح ويسن الغسل للاحرام فالحجرتين  
ولدخول مكة وللوقوف بعرفة وبزدلفة غداة النحر وفي يوم  
التشريق للرعي وان يطيب بذهن للاحرام وكذا ثوبه في الاصح  
ولا بأس باندامته بعد الاحرام ولا يطيب له جرم لكن لو  
نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزومه الذب عنه في الاصح وان  
تحفب المرأة للاحرام يديها ويتجرد الرجل للاحرام عن مخيط  
الثياب ويلبس زاراً وداً ابيضين ونعلين ويصلي ركعتين  
ثم الافضل ان يحرم اذا انتعشت من راحلته او توجه للطريق



مأثراً وفي قول يحرم عقب الصلاة ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته  
بها في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب ونزول  
وصعود وهبوط واختلاف وقتها ولا تستحب طواف القدوم  
وفي القدوم وفي التقديم تستحب فيه بلا جهر ولفظها بيبك اللهم  
لبيك لبك لا شريك لك ابيك ان الحمد والنعمة لك والملك  
لا شريك لك واذا رأى ما يعجبه قال لبيك ان العيش عيش  
الآخرة واذا فرغ من تلبته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ من النار **باب دخول مكة**  
الا فضل دخولها قبل الوقوف ان يغسل داخلها من طريق المذبة  
بدي طوى ويدخلها من ثنية كذا ويقول اذ ابصر البيت اللهم  
وهذا البيت شريفاً وعظيماً وتكرماً ومهابةً وزيناً  
وعظمة من حجه واعظمه شريفاً وتكرماً وعظيماً وبراً  
اللهم انت السلام ومنك السلام خيرا ربنا بالسلام  
ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف القدوم  
ويخص طواف القدوم بجاء دخل مكة قبل الوقوف ومن  
قصده

قصده مكة لا يسكن استحب ان يحرم بحج او عمره وفي قول يجب ان يتكرر  
دخوله لمطاب وصياً **فصل** للطواف بانواعه واجبات وسنن  
**اما الواجب** فيشترط ستر العورة وطهارة الحدث والنجس فلو أحدث  
فيه توضاً وبني وفي قول يستلزم ان يجعل البيت عن يساره مبتدئاً  
بالحج الاسبق محاذياله في جميع ممره بجميع بدنه فلو بدأ بغير الحجر  
لم يجب فاذا انتهى اليه ابتداء منه ولو مشى على الشاذروان او  
مس الجدار في موازاته او دخل من احد بابي فتح الحجر وخرج من الآخر  
لم يصح طوفه وفي سنية المبتدئ حجه وان يطوف سبعاً داخل  
المسجد **اما السنن** بان يطوف مأثراً ويستلم الحجر ولطوافه قبله  
ويضع جبهته عليه فان عجز استلم فان عجز اشار بيده  
ويراعي ذلك في كل طوفة ولا يقبض الركنين الشاميين ولا يتلمسهما  
ويستلم اليما في ولا يقبله وان يقول اول طوافه لسم الله والله  
اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً  
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقبل قبالة الباب اللهم البيت  
بيتك والحوتم سرمدك والامن امنك وهذا مقام العائدين منك



النار وبين الميما بين اللهم انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقنا عذاب النار وليدع بما شئت وما تور الدعا افضل من القية  
وهي افضل من غير ما تورده وان يرمي الاشواط الثلثة الاولى بان يسبح  
مشيد مقاربا خطاه ويشي في الباقي ويختص الرمل بطواف يعقبه  
سعي وفي قول بطواف لقدره وليقل في اللهم اجله حجابا ورا  
ودنا مغفورا وسعي مشكورا وان يضطبع في جميع كل طواف  
برم فيه وكذا في السعي على السجدة وهو جعل وسط ردايه تحت  
مكبيه الايمن وطرفيه على الايسر ولا ترمي المرأة ولا يضطبع  
وان يقرأ بآية الفاتحة او فات الرمل بالقوب لرحمة فالرمل مع  
بعدها لا ان يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل اولى وان  
يوا في طوافه ويصلي بعد ركعتين خلف لمقام يقرأ في الاولى  
قربا بها الكارون والثانية الاخلاص ويجهر بيلا وفي قول  
يجب المولات والصلاة ولو حمل الحلال محرما وطاف به حسب  
الجمي وكذا لو عمله محرمة قد طاف عن نفسه والا فالصحيح انه  
ان قصده للمحبي فله وان قصده لنفسه ولها فلهما مل فقط

فهر **فهر** التمس الحرج بعد الطواف صلاة ثم يخرج من باب  
الصفا للبعي وشرطه ان يبدأ بالصفا في ان يسا سبعا دها به  
من الصفا الى المروة مرة وعودة منها اليه اخري وان  
يسعي بعد طواف كن وقدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف  
بعرفة ومن سعي بعد قدوم لم يعد ويستحب ان يرفق على الصفا  
والمروة قدر قامته فاذا قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله  
الحمد لله اكبر على ما هداانا والحمد لله على ما اولانا لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الخير وهو

على كل شيء قدير ثم يذهب عوا ما شئت دين او دنيا **قلت**  
ويعيد الذكر ثانيا وثالثا والله اعلم وان يمشي في المسعى  
واخره وبعد وفي الوسطا موضع النوعين معروف  
**فهر** يسحب للممام او من صوبه ان يخطب بكلمة  
في سابع ذي الحجة بعد صلوات الظهر خطبة فردة يامر  
فيها بالغدوا الي مني ويعلمهم ما امامهم من المناسك  
ويخرج بهم من الغدوا الي مني ويبيتوا بها فاذا طلعت



الشمس عرفات قلت ولا يدخلونها بل يقفون بنمرة بقرب عرفات  
حتى تزول الشمس الله اعلم ثم يحط بالامام بعد الزوال  
خطبتين ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً ويقفوا بعرة  
الي الغروب ويذكروا الله تعالى ويدعوا ويكثر التهليل فاذا  
غربت الشمس قصد ومزدلفة واخرو المغرب ليصلوها  
مع الوثاء بمزدلفة جمعاً واجبا الوقوف حضون بحرم من  
ارض عرفات وان كان ماراً في طلب بقوه بشرط كونه  
اهلاً للعبادة لا معي عليه ولا باس بالنوم ووقت الوقوف من  
الزوال يوم عرفته والصبح بقاؤه الي فجر يوم النحر ولو  
وقف بفاراً ثم فارق عرفته قبل الغروب ولم يعد اراق  
وما استحباً وفي قول يجب وان عاده فكان بها عند  
الغروب فلا دم وكذا ان عاد ليلاً في الصبح ولو وقفوا  
اليوم العاشر على اجرائهم الا ان يقلوا على خلاف  
العادة فيقضون في الصبح وان وقفوا في الثامن وعلموا  
قبل نوت الوقت وجب لو وقف في وقت وان علموا بعداً

ويجوز

وجب لقطة ما في الصبح **فصل** في بيتون بمزدلفة ومن دفع  
منها بعد نصف الليل وقبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه  
ومن لم يكن بها في النصف الثاني اراق دم وفي وجوبه  
القولان ويسن تقديم النساء والصعفة بعد نصف  
الليل الي منى ويبقى غيرهم حتي يصلوا الصبح مغلسين  
ثم يدعون الي منى ياخذون من مزدلفة حصي الرمي  
فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا ودعوا الي الاسفار ثم يبيتون  
فيصلون مناً بعد طلوع الشمس يري كل شخص حينئذ سبع  
حصىات الي حجرة العقبة ويقطع التلبية عندا بندا الرمي  
ويكوم مع كل حصاة ثم يرمي من معه هدي ثم يحلق ويقصر  
لحلق افضل وتقصير المرأة والحلق نسك الحج المشهور واقاله  
ثلاث شعرات حلقاً او تقصيراً وتغسل واحراقاً او قحاً ومن  
لا شعر براسه يستحب امراراً لموس عليه فاذا حلق او قصر  
دخل مكة وطاف طواف الركن وسعي ان لم يكن سعي ثم يعود الي منى  
وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف بين ترتبها كما ذكرنا ويدخل  
ويدخلها بنصف ليلة النحر ويبقى وقت الرمي الي اخير يوم النحر



ولا يعتصم الدع بومين **قلت** الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسيا  
في اخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله اعلم والخلق والطواف  
والسعي لا خروفتها واذا قلنا الخلق نكاح ففعل اثنين من الرجب  
والخلق والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس والخلق والقلم  
وكذا الصيد وعقد النكاح في الاظهر **قلت** لا يظهر لا يحل عقد  
النكاح والله اعلم واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به  
باقي المحرمات **فصل** اذا عاد الي مي بات بها ايدي التثريق ورجي  
كل يوم الي الجمرات الثلاث كل جمعة سبع حصيات فاذا رجي اليها  
الثاني فاذا اذا السفر قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة الثا<sup>لثة</sup>  
ورجي يومها فان لم ينفر حتى غربت وجب مبيتها ورجي الغد ويدخل  
رجي التثريق بزوال الشمس يخرج بغروبها وقبل يبعي الي  
البحر ويشترط رجي السبع واحدة واحدة وترتيب الجمرات وكون  
الرجي تحجرا وان يسمى رميا فلا يكفي الوضع والسنة ان يري  
بقدر حصا الحذف ولا يشترط بقاء الحجر في الرجي ولا كون الرجي  
خارجا عن الحرم ومن عجز عن الرجي استتاب واذا ترك رجي  
يوم تداركه في باقي الايام على الاظهر ولا دم ولا فعلية دم والمذ<sup>ن</sup>  
تقرا

تكميل الدم في ثلاث حصيات واذا اراد الخروج من مكة طاف للطواف  
ولا يملك بعده وهو واجب بغير تركه بدم وفي قول سنة لا يجزى فاذا  
اوجبه فخرج بلا وداع فعاد قبل سافة القصير سقط الدم <sup>ماء</sup>  
بعد هافلا على الصحيح والحائض النفس بلا وداع ويسن شرب  
زمزم وزيادة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج  
**فصل** ركان الحج خمسة الاحرام والوقوف والطواف والسعي والخلق  
اذا جعلناه نكاحا ولا تجزى ما سوي لوقوف ركان في عمره ايضا  
ويؤدي النكاح على وجه **الاول** الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام  
المكي وياقي بعملها **الثاني** القتران بان يحرم بهما من الميقات ويعمل عمل الحج  
فيحصلان ولو احرم بعرة في اشهر الحج ثم حج قبل الطواف كان قارنا  
ولا يجوز عكسه في الجديد **الثالث** التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات  
بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة وافضلها الافراد وبعد  
التمتع وفي قول التمتع افضل وعليه التمتع دم بشر ان لا يكون  
من حاضري المسجد الحرام وحاضرا من دون مرحلتين من مكة **قلت**  
الاصح من الحرم والله اعلم وان اتفق عمرته في اشهر الحج من سنته



وان لا يعود للحرام الحج الى الميثاق ووقت الوجوب لديم احرامه بالحج  
والافتقار ذبحه يوم النحر فان عجز عنه في موضع صام عشرة  
ايام ثلثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة وسبعة اذا رجع الى اهله  
في الاظهر ويترتب تابع الثلاثة وكذا السبعة ولو فاتت الثلاثة  
في الحج فالأظهر انه يلزمه ان يفوق في قضائها بينها وبين السبعة  
وعلى القارئ دم كدم التمتع **قلت** يشترط ان لا يكون من جافري  
المسجد الحرام والله اعلم **باب محرمات الاحرام احدها** ستر بعض  
راس الرجل بما بعد سائر الحاجية ولبس المخيط او المنسوج  
او المعقود في سائر بدنه الا اذا لم يجد غيره ووجد المرأة كراسه  
ولها لبس المخيط الا التفاز في الاظهر **الثاني** استعمال الطيب  
في ثوبه او بدنه ودهن شعره لراسه والحية ولا يكره غسل  
بدنه وراسه بخرط **الثالث** اذا كان الشعر او الظفر وتعمل الفدية  
في ثلاث شعرات وثلاثة اصفار والاظهر ان في الشعرات  
مدطعا وفي الشعرتين مدين وللمعذور ان يخلق ويفدي **الرابع**  
الجماع وتفدي به العرق وكذا الحج قبل التحلل الاول وتجب به بدنة

59  
والمضي في فاسده والعقضاء وان كان نكته تطوعا والاصح انه على الفور  
**لحرام** اصطيا كل ما كوكب **قلت** وكذا المتولد منه ومن عبده والله  
اعلم ويحرم ذلك في الحرم على الخلا فان تلف صيدا ضمنه ففي الغنم  
بدنة وفي بقرة الوحش صان بقره والغزال عترة والارنب عناق  
واليربوع جفرة وما لا تعرفه يحكم بمثله عدلان وفيما لا مثل  
له القيمة ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستت والاضرع تعلق  
الضمان به وبقطع اشجار ففي الشجرة الكبرى بقره والصغير  
شاة **قلت** والمستحب كغيره على المذهب ويحل الا دخروا كذا الشوك  
كالعوج وغيره عند الجمهور والاصح حل اخذ نباته لعلف لبهائم  
والدوا والله اعلم وصيد المدينة حرام ولا يضمن في الجديد ويخبر  
في الصيد المثلثي يفتن بخ مثله والصدقة به على ساكني الحرم وبين ان  
يقوم المثل دراهم ويشترى بها طعاما له او يصوم عن كل مديونا  
وغير المثل يفتن بيمينه طعاما او يصوم ويتخير في فدية الخلق بين  
دخ شاة والتصدق بثلاثة اصبع على ستة ساكنين او يصوم ثلاثة  
ايام والاصح ان الدم في ترك المأمور كالحرام من الميثاق دم ترتيب فاذا



عجز اشترى بقيمة طعاما وتصدق به فان عجز صام لكل يوم يوما ودم  
 الفوات كدم التمتع ويدرجه في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب  
 بفعل حرام او ترك واجب لا يختص بزمان ويختص ذبحه بالحرم في  
 الاظهر ويجب صرف لحمه الي ساكنيه وافضل بفعلة الذبح المعتمدة  
 والحاج مني وكذا احكم ماسا قان من هدي مكائا ووقته وقت  
 الاصحبة علي الصحيح **باب** **الاخصار والفوات** **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 تحلل وقيل لا يتحلل لشذمية ولا تحلل بالحيض فان شرطه تحلل  
 به علي المشهور ومن تحلل ذبح شاة حيث احصر انما يحصل  
 التحلل بالذبح ونية التحلل وكذا لخلق ان جعلناه نسكا فان فقد  
 الدم فالأظهر ان له بدلا وانه طعام بقيمة الشاة فان عجز صام  
 عن كل ميت يومئا وله التحلل في الحال في الاظهر والله اعلم واذا نوي عذرا  
 فله ان يزيب واذا حرم العبد بلا ذن فليس يد تحليله وللزوج  
 تحليلها من حج تطوع لربا ذن فيه وكذا من الفرض ولا قضاء  
 علي المحصر المنتطوع فان كان فرضا مستقرا بقي في ذمته او غير  
 مستقر عتبرت لا استطاعة بعد ومن فاته الوقوف تحلل بطواف  
 وسمى

وسمي فحلق وفيهما قولك وعليه ثم والقض;  
**كتاب** **البيع** شرطه الايجاب كبعثك  
 وملعتك والقبول كاشتريت وملعت وقيل ويجوز تقدم لفظ  
 المشتري ولو قال بعني فقل بعثك انعقد في الاظهر ويعقد بالكتاب  
 كبعثته لك بكذا في الاصح ويشترط ان لا يطول الفصل بين لفظيهما  
 وان يقبل علي وفق الايجاب فلو قال بعثك بالف مكسوف فقال قبلت  
 بالف صحيحة لم يصح واشارة الاخرين بالعقد كالنطق وشرط  
 العاقد الرشيد **فصل** **في عدم الاكراه بغير حق ولا يصح شرا**  
 الكافر المصنف المسلم في الاظهر الا ان يفتق عليه فيصح  
 في الاصح ولا الحزبي سلاحا والله اعلم والبيع شروط طهارة  
 عينه فلا يصح بيع الكلب والخنزير والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره  
 كالخمر والذئب وكذا الدهن في الاصح **فصل** **في النفع فلا يصح بيع**  
 المشتريات وكل بيع لا ينفع ولا حثني الحنطية والية اللوم وقيل  
 يصح الا له ان يحد رضا ضيها ما لا يبيع ببيع الماء على الشط  
 والتراب بالصحرى في الاصح **فصل** **في امكان التسليم فلا**  
 يصح بيع الفضال والابق والمغصوب فان باعه لقادرت  
 انتزاعه صح علي الصحيح ولا يصح بيع نصف معين من الثا  
 والسيف وخوفا ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الا  
 اصح ولا المرهون بغير اذن مرتهنه ولا الجاني المتعلق برقبته  
 مال في الاظهر ولا يصح تعلقه بغيره وكذا تعلق القصاص به

البيع له ثلث  
 شروط  
 عاقدان  
 ومعقور عليه  
 وصيغة  
 والقبول له  
 ثلث شروط  
 سامن ومسمون  
 وصيغة  
 صح



في الاظهر الرابع ان ملك من له العقد في بيع الفضولي باطل وفي  
 القديم موقوف ان جاز ما لكه نقد والا فلا ولو باع ما لم يورثه  
 صان حياته وكان ميتا صح في الاظهر الخامس العلم به في بيع احد  
 التوأمين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغتها وكذا ان  
 جهلت في الاصح ولو باع بغير البيت حنطة او برية هذه  
 الحصة ذهبا او سبعا بغير فلان فريضة او بالف درهم ودنانير  
 لم يخل ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين او نقد ان  
 لم يغلب احدهما اشترط التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة  
 الصيغ ان كل صاع بدينار او لو باعها بمائة درهم كل صاع  
 بدينار صح ان خرجت مائة والا فلا على الصحيح ومتى كان  
 العوض معينا كفت معاينته والاظهر لا يصح بيع الغائب  
 والثاني يعم ويتثبت اختياره عند الروية وتكفي الروية قبل العقد  
 فيما لا يتغير غالبا الى وقت العقد وتكفي روية بعض ما يبيع  
 ان دل على باقية كضاهل العبرة وانما ودرج المتماثل او كان  
 صوايا الباقية كقشر الرمان والبعض والقشرة السفلى  
 للجوز واللوز وتعتبر روية كل شيء على ما يليق به والاصح ان  
 وصفه بصفة العامة لا يكفي ويصح سلم الا على ما قيل ان عي قبل تعينه  
 فلا يابنك لربا اذا بيع الطعام بالطعام ان كان جنسا  
 اشترط الحامل والمماثلة والتفاضل قبل التفريق او جنس  
 كحنطة وشعير جاز التفاضل واشترط

الحمل

الحمول والتفاضل والطعام ما قصد للطعم اقيانا وتفكها او كذا  
 وادقة الاصول المختلفة الجنس وخطرها اذا هانها اجناس واللحم  
 والالبان كعد لك في الاظهر والمماثلة تعتبر في المكيل ككيل الموز  
 وزنا والمهبر غائب عادة ايجاز في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وما جهل برعي فيه عادة بلدا لبيع وقيل الكيل او قيل الوزن وقيل تخير  
 وقيل ان كان له اصل اعتبر والنقد بالنقد كطعام بطعام ولو  
 باع جزا فاعينها لم ينجح وان جرحا سوا وتعتبر المماثلة وقت الجفاف  
 وقد يعتبر الكال او لا فلا يباع رطب قريب ولا يبر ولا عنب يعيب ولا  
 يريب وما لا جفاف له كالقنار يعيب الذي لا يريب لا يباع اصلا  
 وفي قول تكفي مماثلته رطبا ولا تكفي مماثلة الدقيق والتووين الخبز  
 بل يعتبر المماثلة في الجيوب جبا وفي جوب الذهب كالتميم جبا او دنها  
 وفي العنب ريبا او خل عنب وكذا العصير في الاصح وفي اللبن لبن او سمن  
 او محمصا صافيا ولا يكفي التماثل في سائر احواله كالجنس وقيل  
 ولا تكفي مماثلة ما اترت فيه النار بالطحين او القلي او الشوي ولا يصح  
 تأثير تمييز كالعسل والتمر واذا جمعت الصفقة ربويا من الحائنين وا

القتل

خلف



الْحَسَنُ مَهْمَا كَذَّبَتْهُ وَدَرَّهْمٍ مَدٍّ وَدَرَّهْمٍ وَكَذَّبَتْهُ زَهْمَيْنِ  
 أَوْ النَّوْعُ كَصَاحِبٍ وَكَثِيرَةٍ لَهَا أَوْ بَاعَ بِهَا طِلَّةً وَبَحْرَ مَيْمِ الدَّهْمِ بِالْحَيَاةِ  
 مِنْ جَنْبِهِ مَكَدَ الْغَيْرِ جَنْبِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأَطْفَالِ **بَابُ**  
 تَعْرِيفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْخَيْلِ وَهُوَ ضَرْبٌ وَيُقَالُ  
 مَأْوُهُ وَيُقَالُ آخِرُهُ ضَرْبٌ فِيهِ مَرْمٍ مَاءٍ وَكَذَا آخِرُهُ فِي الْأَصْحِ وَعَنْ  
 جَمَلٍ كَجَمَلَةٍ وَهُوَ تَأْخِذُ النَّجَاحِ وَغَرِّ الْمَلَأِ فِيهِ مَا فِي الْبُطُورِ وَالْمَضَائِرِ  
 وَهُوَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ وَالْمَلَأِ مَسْدُ بَارِئٍ قَوْلًا طَوِيلًا مَشْتَرِكًا عِلْمًا أَنْ لَا  
 خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ أَوْ يَقُولُ إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ وَالْمُنَابَذَةُ بَارِئٌ مَخْشَعَةٌ  
 يَبْعَا وَيَبْعُ الْحَسَاةُ بَانَ يَقُولُ بَعَثَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَتَوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ  
 الْخِصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَحْضَرُ الرَّهْمُ بَعَا أَوْ بَعَثَكَ ذَلِكَ الْخِيَارُ إِلَى رَيْبِهَا  
 وَعَنْ يَحْتَنِي فِي بَيْعِهِ بَانَ يَقُولُ بَعَثَكَ بِالْفِ نَقْدًا أَوْ الْغَيْنِ إِلَى سَنَةِ  
 أَوْ بَعَثَكَ بِالْعَدِّ بِالْفِ عَلَى أَنْ يَبْعَ بَعَثَكَ بِكَذَا أَوْ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ  
 كَيْفَ لَمْ يَبْعَ أَوْ قَرْضٍ أَوْ لَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْضَرَهُ الْبَايِعُ أَوْ  
 ثَوْبًا وَبَحْطَةً وَالْأَصْحَ بَطْلَانُهُ وَيُسْتَنَى صُورًا كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ  
 الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِ الثَّمَرِ وَالْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمُعْتَابِ

كَيْفَ تَقُولُ

نَسَاكَ  
 اسْتَفْتَيْتُ  
 فِي  
 هَذِهِ  
 الْمَسْأَلَةِ

نَسَاكَ  
 اسْتَفْتَيْتُ  
 فِي  
 هَذِهِ  
 الْمَسْأَلَةِ

لَمْ

لَمْ يَنْزِلْ فِي الدِّمَةِ وَالْإِسْتِهَادِ وَلَا يَشْتَرُ تَعْيِينَ الشُّهُورِ فِي الْأَصْحِ فَإِنْ لَمْ  
 يَزَلْ مِنْ أَوَّلِهِ يَنْكَفِلُ الْمَعْرِفَةُ فَلِلْبَايِعِ الْخِيَارُ وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا بِشَرْطِ إِعْتَاقٍ  
 فَالشُّهُورُ صَحَّةُ الْبَيْعِ وَالشَّرْطُ وَالْأَصْحَ أَنْ لِلْبَايِعِ مَطْلَابَةُ الْمُشْتَرَى  
 بِالشَّرْطِ وَإِنَّهُ لَوْ شَرَطَ مَعَ الْعَقْدِ الْوَلَاةَ أَوْ شَرَطَ نَدِيمَهُ أَوْ كَاتِبَتَهُ  
 أَوْ إِعْتَاقَهُ بَعْدَ شَهْرٍ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ وَلَوْ شَرَطَ مَقْضَى الْعَقْدِ كَانَقْبُضَ الرِّدِّ  
 بَعِيًّا أَوْ مَالًا غَرَضٌ فِيهِ كَثِيرٌ أَنْ لَا يَأْكُلُ إِلَّا كَذَا صَحَّ وَلَوْ شَرَطَ وَصْفًا  
 يَحْضَرُ كَوْنُ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ الدَّابَّةَ حَامِلًا أَوْ لَوْ تَأَصَّحَّ وَلَهُ الْخِيَارُ  
 إِنْ اخْتَلَفَ وَفِي قَوْلٍ يَنْطَلِ الْعَقْدُ فِي الدَّابَّةِ وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُ وَحَمَلْتُ  
 نَطْلًا فِي الْأَصْحِ وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْحُلِّ وَنَحْوُهُ وَلَا الْحَامِلُ دُونَهُ وَلَا الْحَامِلُ  
 يَحْرُودُ لَوْ بَاعَ حَامِلًا مُطْلَقًا دَخَلَ الْحُلُّ فِي الْبَيْعِ **قَوْلٌ** وَمِنْ الْمَنْهِيِّ  
 عَنْهُ مَا لَا يَنْطَلِ لِرُجُوعِهِ إِلَى مَعْنَى يَفْتَرُونَ بِهِ بَيْعُ حَاضِرٍ لَنَا إِنْ يَتَقَدَّمُ  
 غَرِيبٌ يَتَنَاقَشُ تَعَمُّدًا حَاجَةً إِلَيْهِ لِبَيْعِهِ بِسَعْرِ يَوْمِهِ فَيَقُولُ لَدَيْ أَرْكَه  
 عِنْدِي لَا يَبْعُهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى وَلَقِيَ الرُّكَّانَ بَانَ يَتَلَقَّى طَائِفَةً  
 يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى الْبَلَدِ فَيَشْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتُهُمْ بِالسَّعْرِ وَلَهُمْ  
 الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الْعَيْنَ وَالسُّؤْمُورَ عَلَى سُوْمٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ذَلِكَ



بعد استقرار الثمن والبيع على بيع غيره قبل لزومه بان يامر المشتري  
بالفتح لبيعه مثله والمشتري على الشراء بان يامر بالسحب بالفتح لبيعه  
والجيش ان يزيد في الثمن لا لرفعة بل لجدد فيه والامح انه لا خيار  
وبيع الرطب والبنه ليعاصرا حمر ويحرم التفريق بين الام والبنه  
حتى يميز وفي قول حتى تبلغ واذا افرق بيع اوبهه بطلا في الاظه ولا  
يصح بيع العربون بان يشتري ويعينه ذراهم لتكون من الثمن ان  
رغمي البتله والالهيه **فصل** باع حلا دحرا او عذرا وجررا  
او وعقد غيره او شتركا **فصل** اذا اخرج صح في كيد في الاظهر  
فيختار المشتري ان يحمل وان كان **فصل** من المسمى باعتبار قيمتهما  
وفي قول بجمعه ولا خيار للبايع ولو باع عبده قلفا اخذ همت  
قبل قبضه لم يفسخ في الاخر على المذهب بل يختار فان اجاز فيا الحصة  
قطعا لو جمع في صفقة تخلفتي الحكم كما جازة وبيع او سلم صحا في  
الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما اذ بيع وبكاج صح النكاح وفي البيع  
والصدق القولان وتعد الصفته بتعجيل الثمن كعقك ذرا  
بكذا وذا بكذا وتعد بالبايع وكذا بتعد المشتري في الاظهر

**فصل** ولو دكلاه او دكلمها فالاصح اعتبار الوكيل **فصل** **فصل**  
يقت حلا المجلس في انواع البيع كالقرف والطعام والسلم  
والثولية والشريك وصلى المعاوضة ولو اشترى من يعق عليه  
قال قلنا الملك في زمن الخيار للبايع او موقوف فلهما الخيار وان قلنا  
للمشتري فلهما الخيار في الاثر او النكاح والهبه بـ لا  
ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساواة والصدق  
في الاصح وفي طبع الخيار بان يختار الزوم فلهما خيارا احدهما سقط  
حقه وبقي للاخر وبالنقرو فلهما فلو ما ان مكثهما او قاما وما شيا  
ما زال دام خيارهما ويعتبر في التفريق العرف ولومات في المجلس او حر  
فالاصح اتقاه الى الوارث والولي ولو تنازعا في التفريق او الفسخ قبله  
صدق الثاني **فصل** لهما ولا حد لها شرط الخيار في انواع البيع  
الا ان يشترط القبض في المجلس كبريوي وسلم وانما يجوز في مدة نعلو  
لا يزيد على ثلاثة ايام وتحت من العقد قبل من التفريق والاطهر انه  
ان كان الخيار للبايع فملك المبيع له وان كان للمشتري فله وان  
كان لها موقوف فان تم البيع بان انه للمشتري من حين العقد



والبايع ويحصل الفسخ والإجاة بلفظ يدل عليها كفتحت البيع <sup>فقط</sup>  
واسترجعت البيع وفي الإجاة آخرته وأمضيته ووطء البايع وإعتاقه  
فسخ وكذا بيعه وإجازه وتزويجه في الأصح والأصح أن هذه الصفات  
من المشتري إجاة وإن العرض على البيع والتوكيل فيه ليس من شأن البايع  
ولا إجاة من المشتري **فصل** للمشتري الخيار بظهور عيب قديم  
كخيار قود رثائه وسرقته وإبائه وبؤله بالفرار ونحوه وصنائه  
وسايج الدابة ونحوها وكلما ينقص العين أو القيمة نقصا يفوت  
به غرض صحيح إذا غلب في حين البيع عدمه سواء أقر أن العقد أم حدث  
قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى سبب متقدم  
كقطعه بخلافه سابقه ثبت الرد في الأصح بخلافه بمرض سابق في  
الأصح ولو قبل برده سابقة ضمنه البايع في الأصح ولو باع بشرط برائه  
من العيوب فالأظهر أنه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون  
غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط البراءة  
عما يحدث لم يفتح في الأصح ولو هلك المبيع عند المشتري أو اغرقه ثم  
علم العيب رجع بالارث وهو جزء من ثمنه نيته اليه فبما نقص

العيب من القيمة لو كان سليما والأصح اعتبار أقل قيمة من يوم البيع  
إلى القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن أو قيمته  
ولو علم العيب بعد زوال ملكه إلى غيره فلا ارش في الأصح فإن عاد  
المالك فله الرد وقيل إن عاد بغير الرد بعيب فلا رد والرد على الفور  
فليأدر على العادة فلو علمه وهو يبيع أو يأكل فله الرجوع حتى يفرغ  
أو ليلا حتى يفتح فإن كان البايع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله  
أو على وكيله ولو تركه ورفع الأمر إلى الحاكم فهو الدان وإن كان غائبا  
دفع إلى الحاكم والأصح أنه يلزمه الاستناد على الفسخ إن أنكره حتى يهتبه  
إلى البايع أو الحاكم فإن عجز عن الاستناد لم يلزمه التلقط بالفسخ في  
الأصح ويشترط ترك الاستعمال فلو استعمل العبد أو ترك على الراهة  
سرحها أو كافها بطل حقه ويعد رضى ركبته ورجع يقرب سوفها  
وقودها وإذا سقط رده بتقصير فلا ارش ولو حدث عيب  
سقط الرد فخر أم إن رضي به البايع رده المشتري أو وقع به والإمام  
المشتري ارش كحدث إلى المبيع ويرد أو يعرف البايع ارش القديم ولا يرش  
فإن اتفقا على أحدهما فذاك والأصح إجاة من طلب الإنشاء



وَجِبَ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَايِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ لِخِتَارِ فَإِنْ  
اِخْتَارَ لَمْ يَلِمْ بِالْأَعْدَرِ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرْسَ وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرِفُ  
الْقَدِيرُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ بَيْضٍ وَرَانِجٍ وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مُدَوِّدٍ وَلَا أَرْسَ  
لِيهِ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ اِشْتَرَى مَعْرُوفَةً الْقَدِيمَ بِأَقْلٍ مَا أَجَدَتْهُ فَكَسَابِرُ  
الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ **فَرَحٌ** اِشْتَرَى عَبْدٌ مِنْ بَعْضِينَ صَفْقَةً رَدَّهَا وَلَوْ ظَهَرَ  
عَيْبٌ أَحَدٌ بِمَارَدٍ هَذَا لَا الْمُعِيبَ وَخِدَّةً فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ اِشْتَرَى عَبْدٌ  
رَجُلًا مَعِيًا فَلَهُ أَنْ يَنْصِبَ أَحَدًا مِمَّا وَلَوْ اِشْتَرَى يَاهُ فَلَا أَحَدًا مِمَّا الرَّدُّ  
فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ صَدَقَ الْبَايِعُ بِمَعْنَاهُ عَلَى حَسَبِ  
خَوَالِجِهِ وَالْإِيَادَةُ الْمُتَضَلَّةُ كَالْتِمَنِ تَتَبَعَ الْأَصْلَ وَالْمُقَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ  
الْأَخِي لَا تَمْنَعُ الرَّدُّ وَهُوَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا أَقْبَلَهُ فِي  
الْأَدَمِ وَلَوْ بَاءَ طَلَبًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَمْنَعُ الرَّدُّ  
إِلَّا فِي الْوُطْءِ وَالْيَبِ وَأَقْضَا ضَالِكِي بَعْدَ الْقَبْضِ يَقْضَى حَدَثَ  
وَقَبْلَ حَنَاءِهِ عَلَى الْمَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ **النَّصْرِيَّةُ حَرَامٌ** ثَبُتَ  
خِتَارُ عَلَى الْفَوْرِ وَقِيلَ عَمْدًا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ كَانَ رَدُّ بَعْدَ تَلْفِ اللَّبَنِ  
رَدًّا مَعَهَا صَاعٌ ثُمَّ قِيلَ يَكُونُ صَاعٌ فَوْقَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ

بِكُرَّةٍ

بِكُرَّةٍ اللَّبَنِ وَأَنْ خِتَارَهَا لَا يَخْتَصِرُ بِالنَّعْمِ بَلْ يُعَمُّ كُلُّ مَا كَوَّلٍ وَاجَارِيَّةُ  
وَالْأَنْثَى وَلَا يَرُدُّ مَعَهَا شَيْءًا فِي الْجَارِيَّةِ وَجَهٌ وَجَسْرٌ مَعَ الْقَاةِ وَالرَّحِمِ  
الْمُرْسَلِ عِنْدَ الْبَيْعِ وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعَلُهُ ثَمَنًا خِتَارًا  
لَا لَطْفَ تَوْبِهِ تَحْمِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصَحِّ **بَابُ** الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ  
مِنْ ثَمَانِ الْبَايِعِ فَإِنْ تَلَفَ انْفُسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ وَلَوْ أَبْرَأَهُ الْمُشْتَرِي  
عَنِ الضَّامِنِ لَمْ يَبْرَأْ فِي الْأَظْهَرِ وَلَمْ يَتَّخِذْ أَحْكَمُ وَإِتْلَافُ الْمُشْتَرِي تَحْمِيرُ  
إِنْ عَلِمَ وَالْأَقْوَلَانِ كَمَا تَلَفَ الْمَالِكُ طَعَامُهُ الْمَغْصُوبُ ضَيْقًا وَالْمَذْهَبُ  
أَنَّ إِتْلَافَ الْبَايِعِ كَلْفُهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ لَا يَقْضِيهِ إِلَّا بِخِيَارِ  
الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَنْ يَحْجِزَ وَيُعْرِضَ الْأَجْنَبِيَّ أَوْ يَقْضِيَهُ وَيُعْرِضَ الْبَايِعَ الْأَجْنَبِيَّ  
وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَرَضِيَّةً أَخَذَ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَلَوْ عَيَّبَ الْمُشْتَرِي فَلَا  
خِيَارَ أَوْ الْأَجْنَبِيَّ فَإِنْ اجَارَ غَرَمَ الْأَجْنَبِيُّ الْأَرْسَ وَلَمْ يَعْصِهِ  
الْبَايِعُ فَالْمَذْهَبُ ثَبُوتُ خِتَارِ لَا النِّعْمَ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ  
وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَيْعَهُ لِلْبَايِعِ كَغَيْرِهِ وَأَنَّ الْإِجَارَةَ وَالرَّهْنَ وَالْهَبَةَ كَالْبَيْعِ وَأَنَّ  
الْإِسْقَاةَ بِخِلَافِهِ وَالثَّمَنِ الْمُعَيَّنَ كَالْمَيْعِ فَلَا مَيْعَةَ الْبَايِعِ قَبْلَ قَبْضِهِ  
لَهُ مَيْعٌ مَا لَيْتَهُ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَّا كَوْدُ بَعْدِ مَشْرُوكٍ وَمَرَاهُونٍ



بعد انفكاكه وموروث وباقي يديه بعد رده وكذا  
عمارة وما حوذا بسوم ولا يبيع المسلم فيه ولا الإعتراض عنه والجد  
حوار المستبدل عن الثمن فان استبدل موافقا في علة الزاكر راحة  
عن دناير شرط قبض الدل في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين  
في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل بالموافق في العلة كونه  
عن مرامه ولو استبدل عن القرض في قيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه  
في المجلس ما سبق ويبيع الدين لغيره من عليه باطلا في الاطمينان بشرط  
عبد زيد ببيعة له على عمرو ولو كان لزيد وعمرو دينان على محضر فباع زيد  
عمرو دينه بدينه بطل قطعا وقصر العقار تخليته للمشتري وتكفيه من  
النصر بشرط دفعه من امتعة البايع فان لم يحضر العاقدان المبيع  
اعتبر من يضمن فيه المضي اليه في الاصح وقصر المتقوا تحويلة فان  
جرى البيع بمحض لا يحس بالبايع كمن يملك الحزين والجرى في دار  
البايع لم يكف ذلك الاباذن البايع فيكون مغيرا للبيعة **فروع**  
المشتري قبض المبيع ان كان المبيع مؤقلا او سلمه والا فلا يستقل به ولو  
بيع الشيء تقديرا كوث وارض درعا وحنطة كذا او دونا اشتراط مع

القول كيلة او وزنه او ذرعه مثال بيعتها كل صاع بد زهم  
او على انها عشرة اصع ولو كان له طعام مقدرا على زيد ولعمرو عليه  
مثله فلكل لنفسه ثم يكيل لعمرو فلو قال اقض من زيد مالي عليه لنفسك  
ففعّل فالقبض فاسد **باب** قال البايع لا اسلم المبيع حتى اقض ثمنه  
وقال المشتري في الثمن مثله اجبر البايع وفي قول المشتري وفي قول  
اجبار فمن سلم اجبر صاحبه وفي قول يجبر ان قلت فان كان الثمن  
معيئا سقط القولان الاولان واجبر في الاظهر والله اعلم واذا اسلم  
البايع اجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان مغيئا فله البايع الفسخ  
يا فليس او مؤسرا او ماله بالبلد او مسافة قريبة جرح عليه في امواله  
حتى سلم فان كان بمسافة القصر لم يكلف البايع الصبر الى اخضاره  
والاصح ان له الفسخ فان صبر فالجرح كما ذكرنا وللبايع حرج مبيعه حتى  
يقض ثمنه ان خاف فوته بلا حيا في وانما الاقوال اذا لم تخف فوته  
وتنازعنا في مجرد الابتداء **باب** **المالية والاملاك**  
والمراحة اشترى شيئا قال العالم بالثمن وليت هذا العقد فقبل  
لزمه مثل الثمن وهو بيع في شرطه وترتب احكامه لا يحتاج الى ذكر



الحسين

الخلف والايح تمام بمته باب  
 قال نعمك هذه الارض او الساخنة او البقعة وفيها  
 بنو شجر فالله هب له يدخل في البيع دون الرهن واصل البقل التي  
 بنو شجر كالقوت والهند بأك الشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة كالخيط  
 والشعير وسائر الزروع ويصح بيع الارض المزروعة على المذهب للشر  
 ان خيار ان جهله ولا يمنع الزرع دخول الارض في يد المشتري وضمانه  
 اذا حصلت الخلية في الاصح والبدنك الزرع وانه لا اجرة للمشتري  
 مدة بقا الزرع ولو باع ارضا مع بدنها وبيع لا يفرد بالبيع بطل في  
 الجميع وقيل في الارض قولان ويدخل في بيع الارض الحارة المدفونة  
 فيها دون المدفونة ولا خيار للمشتري ان علمه ويلزم البائع النقل  
 وكذا ان جهل ولم يصرف قلعا وان صرفه اختلفا فان اجاز لم يلزم البائع  
 النقل وتسوية الارض في وجوب اجرة مثل مدة النقل اوجه المحرمات  
 يجب ان نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان الارض والشجر  
 والحيطان وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الابنية وسماحة  
 يحيط بها الشور لا المزراع على الصحيح وفي بيع الدار الارض وكل من ساء



حَتَّى تَحْمِلُوا الْمَنَقِبَ الْكَامِلَ وَالْبِرَّ وَالْشَّيْءَ الْكَامِلَ  
الْمَنْصُوبَ وَحَقَّهَا وَالْأَجَانَتُ وَالْأَقْ وَالسُّلَامُ الْكَامِلُ  
مِنْ جَزَاءِ الْحَيِّ تَعْمَدُ الْبَصِيحَ وَالْأَعْلَى وَمِفْتَاحُ غُلُومِثِي فِي الْعِلْمِ  
بِيعَ الدَّابَّةِ تَعْمَدُ الْكَذَائِبُ الْعَبْدُ فِي بَيْعِهِ فِي الْأَصْحَفِ الْكَامِلِ

شرط  
کوب

لِزِمَهُ وَإِلَى

لِزِمَهُ وَادَّعَى إِلَى الْجِدَادِ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الشَّقَى إِنْ أَشْفَعَ بِهِ الشَّجَرُ  
وَالثَّمَرُ وَلَا مَنَعَ لِلْآخِرِ وَشَرَّ الْجَحْمِ الْإِبْرَاضُ مِمَّا وَإِنْ شَرَّ أَحَدُ صَمَاوَتَنَا رَعَا  
فِيهِ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يَسَاحِجَ الْمُتَضَرِّدُ وَقِيلَ لِلْمَالِكِ الشَّقَى إِنْ يُسْقَى وَلَوْ كَانَ  
الْثَّمَرُ يَمْتَصُّ رَطُوبَهُ لَزِمَ الْعَابِعُ أَنْ يَقْطُرَ أَوْ يُسْقَى **فَسَلَّ** الْجَوْزُ بَيْعُ  
الْثَّمَرِ بَعْدَ بُدْ وَصَلَاحِهِ مَطْلَقًا بِشَرْطِ طَعْنِهِ وَبَشَرْطِ إِبْقَائِهِ وَقَبْلَ الْقَلَا  
إِنْ يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنْ الشَّجَرِ لَا جَوْزًا إِلَّا بِشَرْطِ الْمَقْطَعِ وَإِنْ يَكُونُ الْمَقْطُوعُ مُسْتَقْمًا  
بِهِ لَا كَكُمْتَرِي وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَسَرَطْنَا الْقَطْعَ لَمْ يَجِبِ  
الْوَقْفُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ بَاعَ الشَّجَرُ جَارًا بِالشَّرْطِ وَلَا يَجُوزُ بِشَرْطِ طَعْنِهِ  
وَيَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرْطِ طَعْنِهِ فَإِنْ بَاعَ مَعَهَا أَوْ  
بَعْدَ اسْتِدْأَنِ الْحَبِّ جَارًا بِالشَّرْطِ وَلَيْسَ بِطَعْنِهِ وَيَبِيعُ الثَّمَرُ بَعْدَ الصَّلَاحِ  
ظُهُورُ الْمُتَضَرِّدِ كَيْفَ وَعَيْنٌ وَشَعِيرٌ وَمَا لَا يَرَى حَبَّةٌ كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ  
فِي السَّبُلِ لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ دُونَ سَنَائِهِ وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ وَلَا بَابُ الْبَيْعِ  
لَا يَزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ وَمَالُهُ كَمَا بَانَ كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْبَابُ وَالْأَقْلَامُ  
يُبَاعُ فِي قَشَرِهِ الْأَسْفَلِ لَا يَبِيعُ فِي الْأَعْلَى وَفِي قَوَالٍ يَبِيعُ إِنْ كَانَ زَائِدًا وَبُدُو  
صَلَاحِ الثَّمَرِ ظُهُورُ مَبَادِي النَّخْلِ وَالْحَلَاوَةِ فِيمَا لَا يَلْتَوُونَ فِي عَمَرِهِ بَانَ



ياخذ في الحمة او السواد ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع  
 ثم بستان او بستانين بدو صلاح بعضه فعلى ما سوي في النادر ومن  
 باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه قبل الخلية وبعد ها وبتصرف مشريه  
 بعد ها ولو غرض بملك بعد ها كبر فالحكم بدائه من ضمان الشري  
 فلو تعيب بترك البايع السقي فله الحما ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه  
 ولم يقطع حتى هلك فاولى كونه من ضمان المشتري لو بيع ثم يغلب  
 تلاخفه واختلاط حاديه بالوجود بين واما لو بيع الا ان بشرط الشري  
 قطع ثم لم يحصل الاختلاط فيما يد رفيه فلا ظهر انه لا يفسد البيع  
 بل تخير المشتري فان تمح له البايع بما حدث سقط ضمانه في الاصح ولا  
 ولا يفسد بيع الخطية في سلبها بصاقية وهي الحاقلة ولا الطب على النخل  
 يثمر وهو الزاينة ويحصر في العرايا وهو بيع الرطب على النخل يثمر في الارض  
 او الغيب في الشجر يرب فيما دون خمسة اوسق ولو زاد في صفقين جاز  
 ويشترط القابض تسليم الثمر كلاً والخلية في النخل والاطم انه لا يجرى في  
 سائر الثمار وانه لا يختص بالفقر **باب** **اختلاف**  
**المشايير** اذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن او صفته

او الاجل او قدره او قدر البيع ولا يمينه يخالف في كل على نفي قول  
 صاحبه واثبات قوله ويندأ بالبايع وفي قول المشتري وفي قول  
 يتساويان فيحترجا كما ذكره قيل يرفع البيع كفي كل واحد يمين  
 ثم نفي واثباتا ويقدر في قول ما يفت بكذا او لقد بعت بكذا  
 واذا خالف فالبيع ان العقد لا يفسد بل ان راضيا والا فيفسخا به  
 او احدهما او الحكم في قول انما يفسخ الحكم ثم على المشتري رد البيع بان  
 كان وقفه او اعطاه او باعه او مات لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف  
 في الظاهر الا قول وان تعيب رده مع انشيه واختلاف واثباتها  
 ولو قال بعتك بكذا فقال ان هبتيه فلا يخالف بل يخلف كل على  
 نفي دعوى الاخر فاذا اختلفا رده مدعي الهبة بزوايده واوداع صحة  
 البيع والاخر فسادة فالاصح تصديق مدعي الصحة يمينه ولو اشترى  
 عبدا جازا بعد تعيب ليرده فقال البايع ليس هذا البيع صدق البايع  
 وفي مثله في السلم يصدق السلم في الاصح **العبدان**  
 لم يؤذن له في التجارة لا يبيع براه بغير اذن سيده فان تلف في يده  
 تعلق الضمان بدمية او بي يد السيد فللبايع تضمينه وله مطالبة

في الاصح وتبين ان البايع صدق  
 في قول العبدان يمينه



العبد بعد العتق وأقراضه كسراه وإن أذن له في التجارة تصرف  
 بحسب الإذن فإن أذن في نوع لم يجز له البيع ولا يوجبه  
 نفسه ولا ياذن لعبد في التجارة ولا يصدق ولا يعامل سيده ولا يبيع  
 بآبائه ولا يبيع ما ذواته يملكه سيده على تصرفه ويقبل إقراره بغير  
 المعاملة ومن عرف رقبته لم يعامله حتى يعلم الإذن بتمام سيده  
 أو يبيته أو شيوع بين الناس في الشيوع وجه ولا يكفي قول العبد  
 فإن باع ما ذواته وقبض الثمن قلف في يده فحقت السلعة شحشة  
 رجوع المشتري يد لها على العبد وله مطالبة السيد أيضا وقيل لا وقيل  
 إن كان في يد العبد وقافلا ولو اشترى سلعة ففي مطالبة السيد  
 بثمنها هدر الخلاق ولا يتعلل من التجارة برقبته ولا دمه سيده إن  
 يؤذى من مال التجارة وكذا من كسبه بالإصطياد ونحوه في الإصح ولا يملك  
 العبد مملوك سيده في الإظهار **كتاب السلم هو بيع مرصوف**  
 في الأمانة بشرط له مع شروط البيع أمور **أحدها** تسليم رأس المال في  
 المجلس فلا يطلق ثم عتق وسلم في المجلس جاز ولو أجاز قبض الحال  
 في المجلس فلا ولو قبضه وأودعه المسلم جاز ويجوز كونه منفعة ونقص

بعض العين وإذا أفرج السلم ورأس المال وأستقره بعينه وقيل للمسلم  
 إليه رد بدله إن عتق في المجلس دون العقد وروية رأس المال تكفي عن  
 مسرفة فيه في الإظهار **الثاني** أن السلم فيه دينان فلو قال أملت  
 إليك عن الثوب في هذه العبد فليس سلم ولا ينعقد بيعا في الإظهار  
 ولو قال اشتريه منك ثوبا بصفة كذا هذه الدراهم فقال أملت العقد  
 بيعا وقيل **ثالثا** أن السلم الذي ذهب إذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم  
 أو يصلح ولحملة مؤنة بشرط بيان محل التسليم والإفلا ويصح خالا ومثلا  
 إن أطلق العقد خالا وقيل لا ينعقد بشرط العلم بالأجل فإن عتق  
 شهوا العرب أو الفرس أو الروم جاز وإن أطلق محل على الهلاك  
 فإن أنكره شهر حسب الباقي بالأهله ثم الأول ثلاثين والأصح حجة  
 تأجيله بالعبد وخمادى ويحل على الأول **فصل** في شرط كون السلم  
 فيه منفعة ورا على تسليمه عند وجوب التسليم فإن كان بوجه بطل  
 آخر صح إن اعتيد نقله للبيع والإفلا ولو أسلم فيما ينفذ فانقطع  
 محله لم يفسخ في الإظهار فخير المسلم بين نسخة والصبر حتى يوحى ولو علم قبل  
 أن ينقضاء سنده فلا خيار له في الإصح وكونه معلوم العقد ركبا







فيها

**مسألة** لا يباح أن يشتد عن المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل  
يجوز في نوعه ولا يجب ويجوز أجزؤه ويجب قبوله في الإلحاق لو أخضه  
قبل مجلته فاستع المسلم من بوله لغرض صحيح بان كان حيوانا أو وقت غايه  
لم يجز فإمكان للموذي غرض صحيح كغرض رهن أو كذا المجرى عرض البراءة  
في الأظهر ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المجل في غير محل السليم لم  
يلزمه إلا إذا كان كان لنقله مؤنة ولا يطاق إليه بتمتة للمؤنة على  
الصحيح وإن استع من بوله هناك لم يجز إن كان لنقله مؤنة أو كان الموضع  
مخوفاً وإلا فلا يصح إيجابه **فصل** في الإقراض مندوب وصيغته  
أقرضتك أو أسلفتك أو خذ بمثله أو ملكه على أن ترد بذكره ويشترط  
قبوله في الإصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز إرضاء المسلم فيه إلا الجاهل  
التي محل المقرض في الأظهر ويرد المثل في المثل وقيل القيمة ولو طهر به  
في غير محل الإقراض وللنقل مؤنة طاعة قيمة بل الإقراض ولا يجوز بشرط  
رد صحيح عن مكسر أو زيادة فلوردها كذا الأمر في الحسن ولو شرط مكسر أعز  
صحيح أو أن يقرضه غير لغا الشرط والإصح أنه لا يفسد العقد ولو شرط  
الإلحاق أو كسر مكسر عن صحيح إن لم يكن المقرض غرض وإن كان كذلك

فكسر

فكسر ما صح عن مكسر لا يصح وأه شرط رهن وكيل ذلك الغرض بالقبض  
وفي قوله بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا حاله في الإصح

### كتاب الرهن

لا يصح إلا بايجاب وقبول فإن شرط فيه منقضاء كقدم الرهن به أو  
مصلحة للعقد كالأشهاد أو ما لا غرض فيه صح العقد وإن شرط ما  
يضر الرهن بطل الرهن وإن يقع الرهن وصار الرهن كشرط منفعته للرهن  
بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر ولو شرط أن تحدث زوائد مؤنة  
فلا يفسد فساد الشرط وأنه متى فسد فسد العقد وشرط العاقبة  
كونه مطلق التصرف فلا يرهن الوانع مال الصبي والمجنون ولا يرهن  
لهما إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وشرط الرهن كونه عينيا في الإصح ويصح  
رهن المشاع والام ذون ولدها وعكسه وعند الحاجة يباعان ويؤد  
التمن والإصح أنه تقوم الام ومدها ثم مع الولد والزيد قيمة ورهن  
الجان والمرتد كيما ورهن المدبر ومعلق العن بصفة يكن طول  
الدين باطل على المذهب ولو رهن ما يفسد فسادة فإن أمكن تخفيفه  
كطبيب فعمل والإيقان رهنه يدين حال أو يؤجل حل قبل فساديه أو شرط







وَأَغْرَضَ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُقْلَعْ قَبْلَ الْأَجَلِ وَبَعْدَهُ يُقْلَعُ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْأَرْضَ بِالذِّنِّ  
وَزَادَتْ بِهِ ثُمَّ إِنْ امْتَنَ الْإِنْتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِزَادٍ لَمْ يَسْتَرِدَّ وَالْإِفْتِزَادُ  
وَيُسْتَدْرِكُ إِنْ أَتَتْهُ وَلَهُ بِإِذْنِ الرَّهْنِ مَا سَعَاهُ وَلَهُ الْجُوعُ قَبْلَ تَصْرِفِ  
الرَّاهِنِ فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَكَصُرُفٍ وَكُلُّ جَهْلٍ عَزْلَةٌ وَنَوَادٍ  
فِي بَيْعِهِ لِيَجْعَلَ الْمُوَجِّلُ مِنْ مَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ وَكَذَا الْوَسْطَى رَهْنُ الثَّمَنِ فِي  
الْأَظْهَرِ **فصل** إِذَا رَمَى الرَّاهِنُ فَالْيَدِ فِيهِ الرَّهْنُ وَلَا تَزَالُ إِلَّا بِرُجُوعِهِ  
لِلْإِنْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطَ وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ جَارٍ أَوْ عِنْدَ أَثَرٍ وَنَصَا  
عَلَى أَجْمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِمَا أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَاكَ وَإِنْ أَطْلَقَ قَالِبَ لِأَحَدِهِمَا  
الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ سَقَطَ جَعَلَهُ حَتَّى يَتَّفِقَا وَإِنْ  
تَشَاحَا وَضِعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ وَيُسْتَحَقُّ بَيْعُ الرَّهْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ  
وَيُسْتَدْرِكُ الرَّهْنُ مِنْ مَنَّهُ وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكَلَهُ بِإِذْنِ الرَّهْنِ فَإِنْ  
يَاذَنَ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ نَأْنُ أَوْ تَهَرَّى وَأَوْطَلَبَ الرَّهْنُ بَيْعَهُ فَأَتَى الرَّاهِنُ  
الرَّبِيْعَ الْقَاضِيَّ فَضَالِ الدِّينِ أَوْ بَيْعَهُ فَإِنْ أَصْرَبَ أَعَاةَ الْحَاكِمِ وَأَوْبَعَاةَ الرَّهْنِ  
بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا صَحَّ أَنْ يَأْخُذَ بِحَصْرِهِ صَحَّ وَالْإِفْلَاقُ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ  
الْعَدْلُ أَجَارًا وَلَا يَشْرُطُ مَرَا حَعَةَ الرَّاهِنِ فِي الْأَصَحِّ فَإِذَا بَاعَ فَالْمَنْ عَمْدًا

هذا هو الوجه في بيع الرهن

تلفه

بِهِ ضَمَانُ الرَّاهِنِ حَتَّى يَنْقُضَهُ الرَّهْنُ وَلَوْ تَلَفَ مَتْنُهُ فِي الْعَدْلِ  
فَوَاقِطُ الرَّهْنِ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ وَلَوْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ  
وَأَلَّا أَنْ عَلَيْهِ وَلَا يَمْنَعُ الْعَدْلُ إِلَّا بَيْنَ مِثْلِهِ جَالًا مِنْ مَقْدَرِهِ فَإِنْ زَادَ  
طَاعَتُهُ فِي التَّقْضَا الْجَيِّدِ فَلْيُفَسَّحْ وَلَيْسَ بِهِ وَمَوْنَةُ الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ  
وَيُحْبَرُ عَلَيْهِمَا حَقُّ الرَّهْنِ عَلَى الْبَيْعِ وَلَا يَمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ مَصْلَحَةِ الرَّهْنِ  
مَنْعُهُ فِي الْحَاجَةِ وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الرَّهْنِ وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنْ يَدِهِ  
وَحُكْمُ قَائِدِ الْعُقُودِ حُكْمُ صِحِّهَا فِي الضَّمَانِ وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الرَّهْنِ  
بِغَالَةٍ عِنْدَ الْكُلُوبِ فَسَدَ أَوْ هُوَ قَبْلَ الْخُلُوفِ أَمَانَةٌ وَبُصْدَقُ الرَّهْنِ فِي دَعْوَى  
التَّلَفِ عَلَيْهِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي الرَّدِّ عِنْدَ لَا كَيْفَ يَنْوَلُوهُ الرَّهْنُ الْإِفْلَاقُ  
بِإِشْهَةٍ قَرَانٍ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ جَهْلُهُ تَحْرِيمُهُ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ  
أَوْ يَشَأْ بِإِدْنِهِ بَعْدَهُ عَنِ الْعَلَاوَانِ وَطَى بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ  
عَمَلُ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ وَبِحَبِّ الْمُنْزِلِ أَنْ كَرِهَهُمَا وَالْوَأْدُ  
وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلرَّاهِنِ وَلَوْ أُنْفِلَ الرَّهْنُ وَقَبِضَ بَدَلُهُ  
فَالْبَدَلُ الرَّاهِنُ فَإِنْ لَمْ يَحَاجْهُ لَمْ يَحَاجْهُ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ  
قَبِضَ أَقْصَى الرَّاهِنِ وَقَاتِ الرَّهْنُ فَلَمْ يَجِبَ الْمَالُ تَعْقُوبُهُ أَوْ بِحَيَاةِ



خطا لم يبيع عنه ولا يبرأ المرهون الجاني ولا يسرى الرهن الى الرأ  
المنفعة ثمرة وأب فلورهن حاملا وحمل لا يبل وهي حامل يبعث وان  
ولدت يبيع معها في الأظهر وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن  
فالولاء يبرهن في الأظهر **فصل** حتى المرهون قدّم المجنى عليه  
فان اقتصر اذ يبيع له بطل الرهن وان جنى على سيده فاقصر بطل وان عفى  
على ما لم يشت على البيع فيبقى رهنا وان قتل رهونا السيد عند آخر  
فاقتصر بطل الرهنان وان وجت مال تعلقه حق مرهون القيل فباع  
وتمه رهن وقيل يصبر رهنا فان كانا مرهونين عند شخص يدين واحد  
تقصه الوثقة او يدين في الوثقة عرض ثقلت ولو تلف  
المرهون بأداه بطل ويفك يفسخ المرهون بالبراة من الدين فان بقي شيء  
منه لم يفسك شيء من الرهن ولورهن نصف عبد يدين ونصفه ياخذ  
شئ واحد من انك فيسقط ولورهنان فبرئ احدهما انقلب نصيبه  
في اختلاف الرهن قدّم صدق الرهن يمينه ان كان رهنا  
في شرط في بيع حاله ولو ادى اهما رهناه عبد مما يه وصدقة  
احدهما نصيب المصدق رهن بحمين والقول في نصيب الثاني قوله

يمينه في شرط في بيع حاله ولو ادى اهما رهناه عبد مما يه وصدقة  
احدهما نصيب المصدق رهن بحمين والقول في نصيب الثاني قوله  
يمينه او في يد المرهون وقال الراهن غصبته صدق يمينه  
اقتضته عن جهة اخرى في الاصح ولو اقر يقضيه ثم قال لم  
عن حقيقة فله خليفه وقيل لا يخلفه الا ان يذكر لاقراره  
اشهدت على رسي القباله ولو قال احدهما جنى المرهون وانكر الآخر  
صدق المنكر يمينه ولو قال الراهن جنى قبل القبض فالأظهر تصديق  
المرهون يمينه في انكاره والاصح انه اذا حلف عزم الراهن المجنى عليه وانه  
يعزم الاقل من قيمة العبد وارث الجناية وانه لو نكل المرهون ردت اليمين  
على المجنى عليه لا على الراهن فاذا حلف يمين في الجناية ولو اذن في بيع المرهون  
فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فاصح  
تصديق المرهون ومن عليه الفان باحد ماله فادى الفاء وقال  
اديتة عن الف الرهن صدق وان لم يوسيا جعله عن ماله وقيل يقسط  
**فصل** يات وعليه دين تعلق بركته تعلقه بالمرهون وفي قول  
كتعلق الارش الجاني فعلى الاظهر يسوى الدين المستغر وغيره في الاصح ولو  
تصرف الوارث ولا يدين ظاهر فظهر دين يرد مبيع يعيب فالاصح انه



لا يتبين فساد تصرفه لكن ان لم يقض الدين فتح ولا يملك  
الدين الزكوة وقضا الدين من ماله والصحيح ان الدين الزكوة  
ولا يتعلق بزيادة الزكوة كما اكتسب المتاجرين

**كتاب الميراث**

من عليه دين حاله زائدة على ماله تجزئ له سواء انعم ما ولا حتى بالموجب  
واذا اجر بحال الميراث في الاظهر ولو كانت الذمة بقدر المالك  
فان كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته  
من ماله فكذا في الاصح ولا حجر بغير طلب فلو طلب بغيره وذمة قد ربح  
به حرموا الا فلا ولا حجر بطلب الميراث في الاصح فاذا اجر تعلق حق الغرماء  
بماله واشتد على حرمه ليحذر ونوباع او وهب او اعتق ففي قول يوقف  
تصرفه فان فصل ذلك عن الدين نقد والا لغا والاظهر بطلان نوباع  
ماله لغرمائه بدنيهم بطل في الاصح فلو باع مالا او اشترى في الذمة  
فالصحيح صحة وثبت في ذمته ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه وافتصامه  
وانتقامه ولو اقر بعين او دين وجب قبل الحجر فالأظهر بقوله في حق  
الغرماء وان امتد وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة او مطلقا لم يقبل

في حقهم وان قال عن حياة قيل في الاصح وله ان يرد بالعيب ما كان  
اشترى ان سكات الغبطة في الرد والاصح تعدي الحجر الى ما حدث  
تعد ما لا يطياد والوصية والشرى ان صحناه وانه ليس لبايعه  
ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحار وان حمل فله ذلك  
وانه اذا لم يكن التعلق بها لا يراحم الغرماء بالثمن **فصل**  
في ادراك القاضي بعد الحجر بيع ماله وقسمه بين الغرماء ويقدر ما يخاف  
فساده ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار وبيع بحصة الميراث وغرمائه  
كذلك في سوية ثم مثله حال من نقد البلد ثم ان كان الدين  
غير جنس النقد ولم يرخص الميراث الى جنس حقه اشترى وان رضى باز  
تصرفه النقد اليه الا في التمس ولا يسلم سيعا قبل قبض ثمنه وما قصر  
قسمه بين الغرماء الا ان يعسر لقلته فيؤخر ليجمع ولا يكلف ولا يثبت  
بان لا حجر بغيره فهو لو قسم فظهر عن مير شارك بالحصة وقبل تقص  
البقية ولو خرج شيء باعة قبل الحجر سحقا والتمس فكذا في ظهور  
وان استحوشي باعة الحاكم قد مر المشتري بالتمس في قول كذا الغرماء  
وينفق على من عليه نفقته حتى يقسم ماله الا ان يستغني بكسب وبيع



مُسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ أَجْتَاجَ إِلَى خَادِمٍ لَزِمَتْهُ أَوْ مَسْكَنِهِ  
وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلْبَسُهُ وَهُوَ قَمِيصٌ وَسَرَّادِيلٌ وَعِمَامَةٌ وَمَكْعَبٌ  
وَيَزَادُ فِي الشَّيْءِ وَتُتْرَكُ قَوْتٌ يَوْمَ الْقِسْمَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَلَيْسَ  
عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ أَوْ يُوجِبَ نَفْسَهُ لِقِسْمَةِ الدِّينِ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ  
إِحَارَةِ أَقْرَدٍ لَهُ وَالْأَرْضُ الْمُتَوَقَّفَةُ عَلَيْهِ وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مُغِيرٌ أَوْ قَسَمَ  
مَالَهُ بَيْنَ عَمَلَيْنِ وَرَعَمَانِهِ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ وَأَنْكَرُوا إِنْ لَزِمَهُ الدِّينُ فِي مُعَامَلَةِ  
مَالٍ كَثْرًا أَوْ قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَالْإِقْصَادُ وَبَيْنَهُ فِي الْأَصَحِّ وَتَقْبُلُ بَيِّنَةُ  
الْإِعْسَارِ فِي الْحَالِ وَشَرْطُ شَاهِدٍ خَيْرٌ بَاطِنُهُ وَلَيْقَلُ هُوَ مُغِيرٌ وَلَا يُخْصَى  
النَّفْيُ كَقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ شَيْءًا وَادَّيْتُ إِعْسَارَهُ لَمْ يَجْزِ حَبْسُهُ وَلَا مَلَا زِمَتُهُ  
بَلْ يَهْلُ حَتَّى يُؤَيَّسَ وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ يُؤَكَّلُ الْقَاضِيُ بِهِ  
مَنْ نَحَتْ عَنْ حَالِهِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ **فصل** مَنْ  
بَاعَ وَلَمْ يَبْغِضِ الثَّمَنَ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ فَلَا فَسْخَ الْبَيْعِ وَأَسْرَدَادُ  
الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ أَنْ خِيَانَهُ عَلَى الْفَوْرِ وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْفَسْخُ بِالْوُطْءِ وَالْإِعْثَا  
وَالْبَيْعُ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ الْمُعَاوَضَاتِ كَالْبَيْعِ وَلَهُ شَرْطُهَا كَوْنُ  
الثَّمَنِ خَالًا وَلَا أَنْ يَتَعَدَّ رَحْصُولُهُ بِالْإِفَادَةِ فَلَوْ أَمْسَحَ مِنْ دَفْعِ الثَّمَنِ مَعَ بَيَانِ

أَوْ هَرَبَ فَلَا فَسْخَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ لَعَرِيَاءُ لَا تَفْسُخْ وَنَفَذَ  
بِالثَّمَنِ فَلَا فَسْخَ وَكَوْنُ الْمُبِيعِ بَاقٍ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَوْ فَاتَ  
أَوْ كَاتَبَ لِعَبْدٍ وَيَمْنَعُ التَّرْوِيجَ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِأَفْهِ اخْتِذَ  
نَاقِصًا أَوْ ضَارِبَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِجَنَابَةِ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الْبَائِعِ  
فَلَا اخْتِذَ وَيَضَارِبُ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَةً تَقْصُلُ لِقِيمَةَ  
وَجَنَابَةِ الْمُشْتَرِي كَأَنَّهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ  
ثُمَّ أَقْلَسَ اخْتِذَ الْبَاقِيَّ وَضَارِبُ بِحَصَّةٍ التَّالِفِ فَلَوْ كَانَ  
قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ رَجَعَ فِي الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيمَتُهُمَا وَقَبْضُ  
نُصْفِ الثَّمَنِ اخْتِذَ الْبَاقِيَّ بِبَاقِيِ الثَّمَنِ وَفِي قَوْلِ يُوْخَذُ نُصْفُهُ  
بِنُصْفِ بَاقِيِ الثَّمَنِ وَيَضَارِبُ بِنُصْفِهِ وَلَوْ زَادَ الْمُبِيعُ مِثْلَهُ  
كَسَمْنٍ وَصَنَعَهُ فَازَالَ الْبَائِعُ بِهَا وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالثَّمَرَةِ وَالْوَلَدِ  
لِلْمُشْتَرِي وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ كَانَ لَوْلَدٍ صَغِيرًا  
أَوْ بَذَلَ الْبَائِعُ قِيمَتَهُ اخْتِذَ مَعَهُ فَيُبَاعُ عَانًا وَتَقَرُّفًا  
إِلَيْهِ حَصَّةُ الْأَمْرِ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ وَلَوْ رَجَعَ وَكَانَتْ حَامِلًا  
عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ أَوْ عَكْسَهُ فَالْأَصَحُّ تَعَدُّ الرُّجُوعِ



الى الولد واستار الثوب كما به فظهوره بالتأبير قريب  
 من استار الجنين وفصالة واو لي يتعد الرجوع ولو  
 غرس رضا او بني فان اتفق الغرماء والمفلس على تغريمها  
 فعلوا واخذوها وان امتنعوا لم يجبروا بل له ان يرجع  
 ويملك العراس والبناء بقيمتها وله ان يقلعه ويغير  
 ارش بقصده والظاهر انه ليس له ان يرجع فيها ويبيع  
 العراس والبناء للمفلس لو كان المبيع حينئذ مختلطاً  
 بمثلها او دونها فله اخذ قدر المبيع من المخلوط او  
 باجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر ولو طحنها او  
 قصر الثوب فان لم تزد القيمة رجع ولا شيء للمفلس  
 وان زادت فالأظهر انه يباع والمفلس من ثمنه  
 بنسبه ما زاد ولو صبغه بصبغه فان زادت القيمة  
 قدر قيمته الصبغ رجع والمفلس شريك بالصبغ  
 او اقل فالتقص على الصبغ او اكثر فالاصح ان الزيادة  
 للمفلس لو اشترى منه الصبغ والثوب رجع فيها

الا ان

الا ان لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقد الصبغ  
 ولو اشترى من اثنين فان لم تزد قيمته مصبوغاً على قيمة  
 الثوب فصاحب الصبغ فاقد وان زادت بقدر قيمة الصبغ  
 اشتركا وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريك  
 لها بالزيادة باســـــــــــــــــ الحزم منه حجر المفلس لحق الغرماء  
 والراهن للموثق والمريض لورثته والعبد لسيد والمرد  
 للمسلم ولها ابواب ومقصود الباب حجر المجنون  
 والعبي والمبذر فبالجنون تغلب لولايات والاعتبار  
 الاقوال ويرتفع بالافاقه وحجر العبي يرتفع ببلوغه  
 رشيداً او البلوغ باستكمال خمس عشرة سنة او خروج  
 المني ووقت مكانه استكمال تسع سنين ونبات العانة  
 يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الاصح و  
 تزويد المرأة حبيلاً والرشد صلاح الدين المال  
 فلا يفعل محرماً يبطل له عدالة ولا يندرج بان يضيع  
 المال باحتمال غير فاحش في المعاملة او رسيد في حجر او





انفاقه في محرم والاصح ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير  
والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبدير ويختبر  
رشد البني ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع  
والشراء والمماكسة فيهما ولد الزراع بالزراعة  
والنفقة على لقوام بها والمحترف بما يتعلق بحرفته  
والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن  
المهمل ونحوها ويشترط تكرر الاختبار مرتين او اكثر  
ووقته قبل البلوغ وقبل بعده فعلى الاول الاصح انه  
لا يصح عقده بل يمتحن في المماكسة فاذا اراد العقد  
عقد الولي فلو بلغ غير رشيد ام الحجر وان بلغ رشيدا  
انفق بنفسه البلوغ واعطى ماله وقيل يشترط فك  
القاضي فلو يذرع بعد ذلك حجر عليه وقيل يعود الحجر بلا اعادة  
ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لسفه طرا  
فوليّه القاضي وقيل وليه في الصغير ولو طرأ جنون  
فوليّه وليّه في الصغير وقيل القاضي ولا يصح من

الحجر

الحجر عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة  
ونكاح بغير اذن وليه فلو اشترى واقترض وقبض  
وتلف لما خوذ في يده او اتلفه فلا ضمان في الحال ولا  
بعد فك الحجر سواء علم حاله من عاملة او جهل ويصح  
باذن الولي نكاحه لا الشرف لما لي في الاصح ولا  
يصح اقرار بدين قبل الحجر او بعده وكذا باتلاف  
المال في الاظهر ويصح بالحد والقصاص وطلاقة  
وخلعه وظهارة ونفيه الشب بلعان وحكمه في  
العبادة كالرشيد لكن لا يوف الزكاة بنفسه  
واذا احرم نكح تطوع فرض اعطى الولي كفايته لتقته  
يتفق عليه في طريقه واذا احرم بتطوع وزادت ميوته  
سفره على نفقة المعهودة فللولي منعه والمذهب انه كحجر  
فيحلل قلت ويحلل بالصوم ان قلنا الدم الاحمار  
بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب  
قد زياده المؤنة لم يحجر منعه والله اعلم



فصل في البيع بالصلح والبيع بالقبض ولا  
تلي الامر في الصلح ويتصرف الولي بالصلح ويبيئ دوره  
بالطين والاجر لا للدين والجص بفتح الجيم وكسرها ولا  
بيع عقار الحاجة او غبطة ظاهرة وله بيع ما له  
بعرض ونسيئة للصلح واذا باع نسيئة اشهد  
وارتحن به وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب  
المصلحة ويترك ما له وينفق عليه بالمعروف فان  
ادعي بعد بلوغه على الابجد بيعا لمصلحة صدقا  
باليمين وان ادعاه على الوصي والامين صدق هو <sup>بيمينه</sup>  
كتاب الصلح هو قسمان احدهما يجري بين المتداعين  
وهو نوعان احدهما صلح على قرار فان جرى على عين  
غير المدعاة فهو بيع بلفظ الصلح تثبت فيه احكامه  
كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشتراط  
التقابض ان اتفقا في علة الربا او على منفعة فاجارة  
تثبت احكامها او على بعض لعين المدعاة فبعضه

لصاحب ليد تثبت احكامها ولا يصح بلفظ البيع والصلح  
صحته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صالحني  
عن دارك بكذا فالصلح بطلانه ولو صالح من دين على  
عين صح فان توافقا في علة الربا اشترط قبض العوض  
في المجلس الا فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه  
في المجلس في الصلح او ديننا اشترط تعيينه في المجلس  
وفي قبضه الوجهان فان صالح من دين على بعضه  
هو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ الابراء والخط  
وخوها وبلفظ الصلح في الصلح ولو صالح من حال على  
موجل مثله او عكس لغا فان عجل الموجل صح الاداء  
ولو صالح من عشرين حالة على خمسة موجلة برئ من خمسة  
وبقيت خمسة حالة ولو عكس لغا النوع الثاني الصلح  
على الابكا فيطل ان جرى على نفس المدعي وكذا ان جرى  
على بعضه في الصلح وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها  
ليس قرارا في الصلح القسم الثاني يجري بين المدعي



واجبني فان قال وكلني المدعي عليه في الصلح وهو مقر  
صح ولو صالح لنفسه والحالة هذه صح وكأنته اشتراه  
وان كان منكراً وقال الاجنبي هو مبطل في ان كان فهو  
مغضوب فيفرق بين قدرته على انثراعه وعدمها  
وان لم يقل هو مبطل لغا الصلح فصل  
الطريق لنا قد لا يتصرف فيه بما يضر المارة ولا يشرع  
فيه جناح ولا سباباً يضرهم بل يشترط ارتفاعه  
بحيث يمر تحته الحمل على البعير مع اخشاب المظلة  
ويحرم الصلح على اشراع الجناح وان يبنى في الطريق  
دكة ويغرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغير النافذ  
يحرم الاشراع اليه لغير اهله وكذا البعض اهله  
في الاصح الا برضا الباقيين واهله من نغذ باب دان  
اليه لا من لا صدق جدران وهذا الاستحقاق في  
كلها كلهم اتم يختص شركة كل واحد بما بين راس  
الدرب وباب دان وجهان احدهما الثاني وليس  
فتح

فتح باب اليه للاستطراق وله فتحه اذا اسس في الاصح  
ومن له فيه باب ففتح اخر بعد من راس الدرب فليشركه  
منعه وان كان اقرب الي راسه ولم يبد الباب لغيره  
فكذلك وان سده فلا يمنع ومن له داران ففتحان  
در بين مسدودين او مسدود وشارع ففتح بابا بينهما  
لم يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالح اهل الدرب  
بمال صح وتجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين قد يختص  
احدهما وقد يشتركان فيه فالمختص ليس للاخر وضع  
الجذوع عليه في الجديد ولا يجبر المالك فلورضى بلا  
عوض فهو اعان له الرجوع قبل البناء عليه وكذا  
بعد في الاصح وفاية الرجوع تحييم بين ان يتيقنه  
ما جرة او يقاتل ويغرم ارش نقصه وقيل فايدته طلب الاجرة  
فقط ولورضى بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان اجر  
راس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال بعته للبناء عليه  
او بعث حق البناء عليه فالاصح ان هذا العقد فيه شوب بيع



ولجان فاذا بنى فليس للمالك الجدار فنقضه بحال ولو انهدم الجدار  
فاعاده ما لكه فلم يشري اعادة البناء وسواء كان الاذن  
بعوض او بغيره بشرط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا  
وسمك الجدران وكيفيتها وكيفيه السقف المحسوس عليها  
ولو اذن في البناء على ارضه كفي بيان قدر محل البناء واما  
الجدار المشترك فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه <sup>بغير</sup>  
اذن في الجديد وليس له ان يتد فيه ويتدا او يفتح كوة  
بلا اذن وله ان يتند اليه ويتند متاعا لا يضر له ذلك  
في جدار الجاني وليس له اجبار شريكه على العمان في الجديد  
فان اراد اعادة منهدم بالة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد  
ملكه يصنع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء ولو قال  
لاخر لا تنقضه واغرم لك حتى لم يلزمه اجابته فان  
اراد اعادة بنقضه المشترك فاللاخر منعه ولو تعاونا  
على اعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان ولو انهدم احدهما  
وشطر له الاخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصب الاخر  
وجوز ان يصالح على اجراء الماء والقاء الثلج في ملكه على

84  
ولو تنازع جدار بين ملكيهما فان اتصل بنا احداهما بحيث يعلم  
ايها بنيا متعاقله اليد والا فلهما فان اقام احدهما بينة  
قضى له والا حلفا فان حلفا ونكلا جعل بينهما وان حلف احدهما  
قضى له ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم يرجع والسقف بين  
وسفل غني لجدار بين ملكين فيظن يمكن احداه بعد العلق  
فيكون في يدهما ولا فلهما باب الحوالة  
يشترط لها رضی المحيل والمحتال لا المحال عليه في الاصح ولا تصح  
على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه وتصح بالدين لازم وعلى المثل وكذا  
المتقوم في الاصح وبالثلث في يده الخيار وعليه في الاصح والاصح صحة حوالته يكتب  
سيدا بالبحر دون حوالته السيد عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه  
قدرا وصفة وفي قول يصح بابل الدية وعليها ويشترط تساويهما  
جنسا وقد راو كذا سلولا واسلا وصحة وكسرا في الاصح ويبرأ بالحوالة  
المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى  
دنة المحيل عليه فان تعذر بفلس وجحد وحلف ونحوها لم يرجع على  
المحيل فلو كان متفلسا عند الحوالة وجهاله المحتال فلا رجوع له وقيل  
له الرجوع ان شرط ايسان ولو احال المشتري بالثلث فزاد المبيع بعيب



بطلت في الظاهر والباع بالثمن فوجد الرد وتبطل على المذهب  
ولو باع عبداً واسأل بتمينه ثم اتفق المتبايعان والمحال على حريته  
او ثبتت بيئته بطلت الحوالة وان كذبها المحال ولا بيئته  
حلها على نفي العلم ثم يأخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه  
وكلت لك لتقبض لي وقال المستحق احدثتني او قال ردت بقولي  
احدثت لك الوكالة وقال المستحق بل ردت الحوالة صدق المستحق  
عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجه وان قال احدثت  
فقال وكلتني صدق الثاني بيمينه **باب الضمان**  
شرط الضامن الرشد وضمان محجور عليه بغليس كسراه وضمان  
عبد بغير اذن سيده باطل في الاصح ويصح باذنه فان عين  
كسبه او غيره قضى منه والا فالاصح انه ان كان ماذوناً له في  
التجارة تعلق بما في يده وما يكسبه بعد الاذن والا فغيره ما يكسبه  
والاصح اشتراط معرفة المضمون له وان لا يشترط قبوله  
ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً ولا معرفته في  
الاصح ويشترط في المضمون كونه ثابتاً وصح القدم ضمان ما  
سيجيء

سيجيء والمذهب صحة ضمان الدرك بعين قبض الثمن وهو ان  
يعمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقاً او معيباً او  
ناقصاً لنقص الصفة وكونه لازماً لا كنجوس كتابته ويصح  
ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن به وكونه  
معلوم ما في الجريد والابرأ من المجهول باطل في الجريد لانه  
ابل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمنت مما لك علي  
زيد من درهم ابي عشرين فالاصح صحته وانه يكون ضامناً  
لعشرين قلت لا صح لتسعة والله اعلم **فصل المذهب**  
صحة كالة البدن فان قيل بدت من عليه مال لم يشترط العلم  
بقدمه وشرط كونه مما يصح ضمانه والمذهب صحته ببدن من  
عليه عقوبة لادبي كقصاص وحد قذف ومنعها في حدود  
الله تعالى وتصح ببدن حي ومجنون ومجوس وغائب وميت  
لحضوره فيشهد على صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين  
والا فمكافئاً ويبر الكفيل بتسليمه في مكان التسليم بلا مال  
كمثغلب وان يحضر المكفول يقول سلمت نفسي من جهة الكفيل ولا



يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل احضار ان  
جعل مكانه والا فيلزمه ويجهل مدته ذهاب واياب فان  
مضت لم يحضر حبس وقيل ان غاب لي ساعة القصر لم يلزمه  
احضار والا صح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال  
وانه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال فان فات التسليم  
بطلت وانما لا يقع بغير رضی المكفول **فصل**  
يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كقمت  
دينك عليه او تحمّله او تقلّنه او تكفلت بدنه او انا بالمال  
او باحضار الشخص ضامن او كافل او زعيم او حميل ولو  
قال او ذبي المال او اخضر الشخص فهو وعد والا صح انه  
لا يجوز تعليقها بشرط ولا توقيت الكفالة ولو بغيرها  
وشرط تاخير الاحضار شهر اجاز وان يصح ضمان  
المال موجبلا اجلا معلوما وان يصح ضمان الموجل  
مالا وان لا يلزمه تعجيل والمستحق مطالبة الضامن  
والاصيل والا صح انه لا يصح بشرط براءة الاصيل ولو

ابراء

أبراء الاصيل براءة الضامن ولا عكس لو مات احدهما حل عليه  
دين الآخر واذ اطالب المستحق الضمان فله مطالبة الاصيل  
بتخليصه بالاداء وان ضمن باذنه والاصح انه لا يطالبه  
قبل ان يطالب للضامن الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه  
في الضمان والاذا وان انتفى <sup>بينهما</sup> فلا وان اذن في الضمان  
فقط جمع في الاصح ولا عكس الاصح ولو اذني بكسر عن صحاح  
او ملحق عن مائة بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا  
يرجع الا بما غرم ومن اذني دين غيره بلا ضمان ولا اذن  
فلا رجوع فان اذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان اذن مطلقا  
في الاصح والاصح مصاحته على غير جنس الدين لا تمتعه  
الرجوع ثم انما يرجع الضامن المودعي اذا شهد بالاداء  
رجلين او رجلا وامراتين وكذا رجل ليحلف معه  
في الاصح فان لم يشهد فلا رجوع ان اذني عيبة الاصيل  
وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح فان صدقه المضمون له  
او اذا جفقا الاصيل رجع على المذهب **كتاب الشركة**



هي انواع شركة الابدان كشركة الحمالين وسائر المحترفين يكون  
بينهما كسبهما متساويا او متفاوتا مع اتفاق لصفة  
او اختلافها وشركة المفاوذه يكون بينهما كسبهما  
وعليهما ما يعرض من عزم وشركة الوجوه بان يشترك <sup>الوجوه</sup>  
ليتناع كل منهما بموجب لهما فاذا باعا كان الفاصل عن  
الاثمان بينهما وهذه الانواع باطلة وشركة العنان  
صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف فلو  
اقتصرا على اشتراك المالكين في الاصح وفيهما اهلية التوكيل  
والتوكل وتصح في كل مثلي دون المتقوم وقيل تختص بالنقد  
المضروب ويشترط خلط المالين بحيث لا يميزان ولا  
يكف الخلط مع اختلاف جنس او صفة كصالح وملك  
هذا اذا اخرج مالين عبقدا فان ملكا مشتركا بارت وشراء  
وغيرهما واذن كل الاخرى التجارة فيه تمت الشركة  
والخيلة في الشركة في العروض ان يبيع كل واحد <sup>منهم</sup>  
عرضا لا خرويا اذن له في التصرف لا يشترط تساوي

قد المالكين والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد  
ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا بيع نسبية  
ولا بغير نقد البلد ولا بعين فاحش ولا يسافره ولا  
بضيعه بغير اذن ولكل فسخ متى شاء وينعزلان من  
التصرف بفسخهما فان قال احدهما عزلتك ولا تتصرف في  
نصيب لم يعزل لعازل تتفسخ بموت احدهما وتكفونه  
وباغمايه كالفسخ والحسran على قدر المالين متساويا  
في العمل وتفاوتا فان شراطا خلافا فسد العقد فيرجع  
كل على الاخر باجرة عمله في ماله وتتخذ التصرفات والرجع  
على قدر المالين وبالشريك يذامانة فيقبل قوله في الرد  
والحسran والتلف فان دعاه بسبب ظاهر طالب بينة <sup>لسبب</sup>  
ثم يصدق بالتلف ولو قال من في يده المال هولي وقال الاخر  
مشرك او بالعكس صدق صاحب اليد ولو قال اقسما وصارت  
صدق لمنكر ولو قال اشترى وقال اشتريته للشركة او  
لنفسى وكذبه الاخر صدق المشتري كتاب الوكالة



شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك او ولاية فلا يصح  
توكيل مجنون ولا مجنون ولا المرأة والمحرم في النكاح ويصح توكيل  
الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل الاعمى في البيع والشرا  
فيصح وشرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لغيره  
ومجنون وكذا المرأة والمحرم في النكاح لكن الصحيح اعتماد  
قول صحي في الاذن في دخول اير و ايصا لهدية والاصح صحة  
توكل عبد في قبول نكاح ومنعه ومنعه في الايجاب وشرط  
الموكل فيه ان يملكه الموكل فلو وكل بيع عبد سيمملكه وطلاق  
من سينكحها بطل في الاصح وان يكون قابلا للنيابة فلا يصح  
في عبادة الا الحج وتفرقة زكاة وذبح اصبغة ولا في شهادة  
وايلاء ولعان وسائر الايمان ولا في ظهار في الاصح ويصح  
في طرية بيع وهبة وسلم ودهن ونكاح وطلاق وسائر  
العقود والنسوخ وقبض الديون واقباضها والدعوى  
والجواب وكذا في تملك المباحات كالا حياء والاصطبا  
والاحتطاب في الاظهر لا في اقرار في الاصح وتصح في استيفاء

عقوبة

عقوبة ادمي كقصاص وحد قذف وقيل لا يجوز الا بحضرة  
الموكل ولا يمكن التوكل فيه معلوما من بعض الوجوه ولا بشرط  
علمه من كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير او  
في كل اموري وفوضت اليك كل شيء لم يصح وان قال في بيع  
اموالي وعقوقي ارقاي صح وان وكله في شرا عبيد وجب  
بيان نوعه او دار وجبان الحملة والسكة لا قدر الثمن في الاصح  
ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضا كوكلتك في كذا او  
فوضته اليك وانت وكيل في فيه فلو قال بيع او اعتق حصل الاذن  
ولا يشترط القبول لفظا وقيل يشترط وقيل يشترط في صيغة  
العقود كوكلتك دون صيغة الامر كبيع واعتق ولا يصح تعليقا  
بشرط في الاصح فان تجزها وشرط للتصرف شرطا جاز ولو  
قال وكلتك متى عزلتك فانت وكيل صحي في الحال في الاصح  
وفي عوده وكذا بعد العزل لوجهان في تعليقيها ويجريان في تعليق  
العزل فصل لو قيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد  
البلد ولا بنسيئة ولا بغير فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا فلو باع



على أحد هذه الأنواع وسلم لمبيع صمن فان وكله لمبيع موكلا  
وقدر الاجل فذاك وان اطلق صح في الاصح وحمل على المتعارف  
في مثله ولا يبيع لنفسه وولد الصغير والاصح انه يبيع لبيه  
وابنه البالغ وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم  
المبيع ولا يسلمه حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن واذا وكله  
في شرا لا يشتري معيبا فان اشتراه في الدمة وهو  
يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان حمل  
العيب ان علمه فلا في الاصح واذا وقع للموكل فكل  
من الوكيل والموكل لرد وليس لوكيل ان يوكل بالاذا ان  
تأتي منه ما وكل فيه وان لم يأت لكونه لا يحسنه  
يلقب به فله التوكيل ولو كثروا عجز عن الاتيان بكماله  
فالذهب منه يوكل فيما زاد عن المكن ولوذن في التوكيل  
وقال وكل عن نفسك ففعل الثاني وكيل الوكيل والاصح  
انه ينعزل بعزله وانعزاله وان قال اعني فالثاني وكيل  
الموكل وكذا لو اطلق في الاصح قلت وفيها تين الصويتين

لا يبرأ

لا يبرأ أحدهما الآخر ولا ينعزل بانعزاله وحيث جوزنا  
للكيل التوكيل بشرط ان يوكل مينا الا ان يعين الموكل  
غيره ولو وكل مينا ففسق لم يملك لوكيل عزله في الاصح  
والله اعلم فقص قال بيع لشخص معين وفي ثمن  
او مكان معين وفي مكان وجه اذا لم يتعلق به غرض  
وان قال بيع بمائة لم يبيع باقل وله ان يزيد الا ان يصرح  
بالنهي ولو قال اشتري هذا الدينار رشاة ووصفها  
فاشترا به شاتين بالصفة فان لم تسا و واحدة دينا  
لم يصح الشراء للموكل وان ساوته كل واحدة فالأظهر  
الصحة وحصول الملك فيهما للموكل لو امن بالشراء  
بعين فاشترى في الدمة لم يقع للموكل كذا عكسه في الاصح  
ومتى خالف الموكل في بيع ما له او الشراء بعينه فتصرفه  
باطل ولو اشتري في الدمة ولم يسم الموكل وقع للوكيل  
وان سماه فقال لبايع بعثك فقال اشتريت لفلان  
فكذا في الاصح وان قال بعث موكلي زيد فقال اشتريته



فالمذهب بطلانه ويدل الوكيل مائة وان كان يجعل فان  
تعدي ضمن ولا ينعزل في الاصح واحكام العقد تتعلق بالوكيل  
دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد بمفارقة المجلس  
والتقايض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل  
واذا اشترى الموكل طالبا له لبايع بالثمن ان كان دفعه  
اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن معيئا وان كان في  
الذمة طالبا ان انكر وكالته او قال لا اعلمها وان  
اعترف بها طالبا له ايضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون  
الوكيل كضامن والموكل كاصيل واذا اقتضى الوكيل بالبيع  
الثمن وتكلف في بيعه وخرج المبيع مستحقا رجع عليه  
المشتري وان اعترف بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل  
على الموكل قلت وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء  
في الاصح والله اعلم **فصل** الوكالة جائزة لمن  
الجانبيين فاذا عزل الموكل في حضوره او قال رفعت  
الوكالة او انبطلت او اخرجتك منها ان عزل فان عزله

الموكل وهو غايث ان عزل في الحال وفي قول لا حتى يبلغه الخبر  
ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة ان عزل وينعزل بخروج  
احدهما عن اهلية التعرف بموت وجنون وكذا عماء في الاصح و  
خروج محل التعرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لسيان  
او لغرض في الاخفاء وليس بعزل فان تعهد ولا غرض ان عزل  
واذا اختلفا في اصلها او صفتها بان قال وكلتني في البيع  
نسيئة والشري بعشرين فقال بل نقدا او بعشرة صدق  
الموكل بميمنه ولو اشترى في لواشترى جارية بعشرين ورعم  
ان الموكل امره فقال بل في عشرة وحلف فان اشترى بعين مال  
الموكل وسماه في العقد او قال بعد اشتريته لفلان والمال له  
وصدق البائع فالبيع باطل وان كذبه حلف على نفي العلم  
بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة  
ولم يستم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البائع في الاصح وان  
صدق بطل الشراء حيث حكم بالشراء للوكيل بسحب  
ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد



بعتكها بها ويقول هو اشتريته لتخل له ولو قال انيت بالتصريف  
المادون فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول  
الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان  
يجعل فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق  
الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال فبعت  
الثلث وتلف وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع  
والا فالوكيل على المذهب ولو كله بقضاء دين فقال قضيت وانكر  
المستحق صدق المستحق بيمينه والاظهر انه لا يصدق الوكيل  
على الموكل لا بيمينه وقيم اليتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد  
البلوغ محتاج الي يمينه على الصحيح وليس للوكيل ولا موكل  
ان يقول بعد طلب المالك لا ارد المال لا باسناد في الاصح و  
للقائل ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكلني  
المستحق بقبض ماله عندك من دين او عين وصدقة فله دفعه  
اليه والمذهب انه لا يلزمه الا بيمينه على وكالته ولو قال  
احالي عليك وصدقة وجب الدفع في الاصح قلت وان قال

انا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله اعلم  
كتاب الاقرار انما يصح من مطلق التصرف وقرار العبيد  
والمجنون لا يخفى فان ادعى البلوغ بالاحتلام مع الامكان صدق  
ولا يخلف وان ادعى بالسن طول بيمينه والسفيه والمأفلس  
سبق حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو  
اقر بدين جنائية لا توجب عقوبة فكذبته السيد  
تعلق بدمته دون رقبته وان اقر بدين جنائية لم يقبل  
على السيد ان لم يكن ماذن له في التجارة ويقبل ان  
كان ويودي من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض  
مرض الموت لا جنني وكذا الوارث على المذهب ولو اقر في  
صحة بدين وفي مرضه لا خرم يقدم الاول ولو اقر في  
صحة او مرضه وافر وارثه بعد موته لا خرم يقدم  
الاول في الاصح ولا يصح اقرار مكره ويشترط في المقر له  
اهلية استحقاق لمقربه فلو قال هذه الذبابة علي كذا  
فلغو فان قال بيسها مالها وجب ولو قال الحمد هذه



بارئاً ووصية لزمه وان اسند الي جملة لا يمكن في حقه فلعو  
وان اطلق صح في الاول واذ اكدب المقر له المقر ترك  
المان في يده في الاصح فان رجع المرفي حال تكذيبه وقال  
غابت قبل قوله في الاصح فصل قوله لزبد  
كذابينه اقرار وقوله علي وفي مني للدين ومع عندي  
المعين ولو قال لي عليك ان تقاتلني وخذوا زنته او  
خذوا او اختتم عليه او اجمعاه في كيسك فليس اقرار  
ولو قال لي ونعم او صدقت او ابرأني منه او قضيت  
او انا مقربته فهو اقرار ولو قال انا مقربو انا اقربه  
فليس اقرار ولو قال ليس لي عليك فقال بلا او نعم فقرار  
وفي نعم وجه ولو قال اتفضل لا انت الذي لي عليك فقال نعم  
او اقضني غدا او امهلني يوماً او حتى اتعد او اقاتل الكئين  
او اذ فتاح فقرار في الاصح فصل في المقر به ان لا  
يكون ملكاً له فلو قال داري او ثوباً او ديني الذي علي  
لمرو فلعو ولو قال هذا لغلان وكان ملكي ان اقرت

فاول

فاول كلامه اقرار واخره لعو وليكن المقر به في يد المقر له  
بالاقرار المقر له فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار عمل مقتضى اقرار  
فلو اقر بحرية عبد في يمين ثم اشتراه حكم بحريته ثم ان كان قال  
هو حر الاصل لا صل فشرائه ابراء وان قال عتقه فافتد  
من جهته وبيع من جملة البائع على المذهب فيثبت فيه الخيار  
للبيع فقط ويصح الاقرار بالمجهول فاذا قال له على شيء قبل  
تفسيره بكل ما يتمول وان قل لو فسر به الا يتمول لكنه من  
جنه كحبة حنطة او بما يحل قتنا ولا ككلمة يعلم وسر من  
قبل في الاصح ولا يقبل بما لا يقيني كخزير ولا لا تقع فيه ولا  
بعبادة ورد سلام وواقر يا او مال عظيم او كبير قبل تفسيره  
بما قلينه وكذا بالمستردة في الاصح لا سيما وجلد ميتة وقوله  
له كذا اقراه شيء وقوله شيء شيء او كذا كذا كذا او لم يور ولو قال  
شيء شيء او كذا او كذا او جب شيان ولو قال كذا درهما او رفع الوباء  
او جرة لزمه درهم والمذهب انه لا قال كذا او كذا درهما بالنسبة  
وجب دراهم وان وانه لو رفع او جرد درهم ولو صدق الواو درهم في

١٨



الاحوال ولو قال الف ودرهم قبل تفسيره الف بغير الدراهم  
ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح  
ولو قال الدراهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت  
دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلا  
ومنه ان فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله  
وكذا ان فصله في النص التفسير بالمغشوشة كقول الناقصة ولو قال  
من درهم الى عشرة لزمة تسعة على الاصح وان قال درهم في  
عشرة فان راد المعينة لزمة احد عشر والحساب عشرة والا  
فدرهم فصلا قال الله عندي سيف غدير او ثوب في  
صدوق لا يلزمه الطرف ونحوه فيه سيف او صدوق فيه  
ثوب لزمة الطرف وحده او عبد على راسه عمامة لا تلزمه  
العمامة على الصحيح او دابة بمرحبا او ثوب مطرز لزمة  
الجميع ولو قال في ميراث ثلثي الف فهو اقرار على ابيه يدين  
ولو قال في ميراثي من ثيابي فهو عذبة ولو قال له على درهم  
درهم لزمة درهم فان قال درهم لزمة درهما ولو قال

درهم

درهم ودرهم ودرهم لزمة الاولين دهان واما الثالث  
فان اراد به تأكيد الثاني لم يجب شي وان نوى الاستيناف  
لزمة ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول واطلق في لاصح وستي اقر  
بمهم كشي وثوب طويل لبيان فاستمع فالصحيح انه يجب  
ولوين وكذبه المقر له وليبين وليدع والقول قول المقر  
نفيه ولو اقر له بالف ثم اقر له بالف في يوم اخر لزمة الف فقط  
ولو اختلف لقد دخل الاقل في الاكثر فلو وصفها بصفتين  
مختلفتين واسندهما الى جنتين وقال قبضت يوم السبت عشرة  
ثم قال قبضت يوم الاحد عشرا لزماه ولو قال له على الف  
من ثمن خمر لو كلب والف قضيه لزمة الف في الاظهر ولو  
قال من ثمن عبد لم اقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب  
وجعل ثمنه لو قال الف ان شاء الله تعالى لم يلزمه شي  
على المذهب ولو قال الف لا يلزم لزمة ولو قال له على الف  
ثم جاء بالف وقال ردت هذا وهو دبيعة فقال لمقر له  
لي عليه الف كان اخر صدق لمقر في الاظهر بيمينه فان قال



في دمتي اودنيا صدق لقوله علي المذهب قلت فاذا اقبل  
التفسير بالوديعه فالاصح انها امانة فيقبل عواك التلغ  
بعد الاقرار ودعوى الرد وان قال له عندي ومعى الف  
صدق في دعوى الوديعه والرد والتلف قطعاً والله اعلم ولو  
اقر بيع اوهية واقباط ثم قال كان فاسداً واقرت نظني  
العهدة لم يقبل وله تخليف لقوله فان نكل حلف لمقر  
وبرئ ولو قال هذه الدار لذيل بل عمرو او عصبتك من زيد  
بل من مروسلت لزيد والاظهر ان المقر يغرم قيمتها  
لعمر ويصح الاستثناء ان اتصل ولم يستغرق فلو قال  
له علي عشرة الاتعة الاثمانية وجبت تعة ويصح  
من غير الجنس كالف الاثوباً ويحين بثوب قيمته دون  
الف ومن المعين هذه الدار له الا هذا البيت وهذه  
او هذه الدراهم له الا الدراهم وفي المعين وجه شاذ  
قلت لو قال هؤلاء العبيد له الا واحداً قبل ورجع في  
البيان اليه فان ما توالا واحداً وزعم انه المستثنى صدق

بيمينه

بيمينه علي الصحيح والله اعلم فصل اقر بنسب الحق  
بنفسه اشترط الصحة ان لا يكذب به الحس ولا الشرع بان  
يكون معروف للنسب من غير وان يصدق المستحق ان كان  
اهلاً للتصديق فان كان بالافكاذبه لم يثبت لا بيمينه  
وان استلحق صغيراً ثبت فلو بلغ وكذبه لم يثبت في الاصح  
ويصح ان يستلحق ميتاً صغيراً وكذا لبيتر في الاصح فيرثه ولو  
استلحق اثنان بالغاً ثبت لمن صدقه وحكم الصغير يأتي في  
اللقيط ان شاء الله تعالى لو قال لولد امته هذا ولدي ثبت  
نسبه ولا يثبت الا لولد في الاظهر وكذا لو قال ولدي ولدت  
في ملكي فان قال علفت به في ملكي ثبت لا سيلاً وان كانت  
فراشاً له لحقه بالفراش من غير استلحاق وان كان من زوجة  
فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل واما اذا الحق النسب  
بغيره كذا الخ او عني فيثبت نسبه من الملقح به بالشروط  
السابقة وبشرط كون الملقح به ميتاً ولا يلحق بشرط ان لا  
يكون نقاه في الاصح ويثبت شرط كون المقر وارثاً جائزاً والاصح ان



ان المستحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الولد  
لا ينفذ بالاقراء انه لو اقر احد الوارثين فانكر الاخر ومات ولم  
يرثه الا المقر ثبت للنسب وانه لو اقر ابن الحائز باخوة مجهول  
فانكر المجهول نسب المقر لم يورث فيه ويثبت ايضا نسب المجهول  
وانه اذا كان الوارث الظاهر مجبىء المستحق كاخ اقربا من الميراث  
ثبت النسب ولا يرث كتاب العارية  
شرط المعيرحة تبرعه واما المنفعة فيعتبر مستاجر المستعير  
عليه المصلحة وله ان يستيب من يستوفي المنفعة له والمستعار  
كونه مستغابا مع بقاء عينه ويجوز اعادة جارية خدمة  
امراة او حريم وبكره اعادة عبد مسلم كذا في الصحيح اشتراط  
لفظ كما اعترتك واعترني ويكفي لفظ احدهما مع فعل الاخر وقال  
اعترتك لتعلفه ولتعبرني فرسك فهو اجارة فاسيدة  
توجب جرة المثل ومونة البدل على المستعير فان تلفت كاستعمال  
ضمنها وان لم يفرط والصح انه لا يضمن ما يحمق او ينجح  
باستعمال الثالث يضمن الحق والمستعير من مستاجر لا

يضمن

يضمن في الصحيح ولو تلفت دابة في يد وكيل بعته في شغله  
او في يد من سلمها اليه ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع  
بحسب الاذن فان عان لزراعة حنطة زرعتها ومثلها ان لم  
ينهد او لشعير لم يزرع فوقه حنطة ولو اطلق الزراعة صح  
في الصحيح ويزرع ماشاء واذا استعار لبناء او غراس فله الزرع  
والعكس الصحيح انه لا يغير من مستعير لبناء وكذا العكس وانه  
لا تصح اعارة الارض مطلقا بل بشرط تعيين نوع المنفعة  
فصل كل منهما رد العارية متى شاء الا اذا عارلدين  
فلا يرجع حتى يسد رس ثل المدفون واذا عارل لبناء والغراس  
ولم يذكر مدة ثم رجع ان كان شرط القلع جانا الزمة والا فان  
اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تشوية الارض في الصحيح  
قلت الصحيح يلزمه والله اعلم وان لم يختار لم يقلع مجانا بل  
للمعير الحياريين ان يبقية باجرة او يقلع ويضمن ارش نفسه  
قليل او يملكه بقيمته فان لم يختار لم يقلع مجانا ان بذل  
المستعير الاجرة وكذا ان لم يبذلها في الصحيح ثم قيل بيع الحاكم



الأرض وما فيها ويقسّم بينهما والأصح أنه يعرض عنهما  
حتى يختار شيئاً ولا يعيد دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها  
المستعير بغير إذن لنفراج ويجوز السقي والإصلاح في  
الأصح وكل بيع ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث  
والعارية الموقته كالملققة وفي قول له القلع فيها حجة  
إذا رجع وإذا عار من راحة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن  
عليه الابتعاد إلى الحصاد وإن له الأجرة فتوعين مدة ولم يدرك  
فيها شجرة بتأخير الزراعة قلع حجة ولو حمل السيل بذراً  
إلى أرضه فنبت فهو لصاحب البذر والأصح أنه يجبر على قومه  
ولو ركب أبة وقال لمالكها عرنتيها فقال اجرتكما أو اختلف  
مالك الأرض زارعها كذا لك فالمدق مالك على المذهب  
وكذا لو قال عرنتي قال بل غصبت مني فإن تلفت لعين <sup>فقد</sup>  
انقضا على الضمان لكن الأصح أن العارية تضمن بقيمة يوم  
التلف لا بقيمة القِيم ولا بيوم القبض فإن كان ما يدعيه  
المالك أكثر حلف للزيادة كتاب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير هو عُدْوَانٌ ولو ركب أبة أو جلس على  
فراش فغاصب وإن لم يقل ولو دخل داره وأزعجه عنها أو أزعجه  
وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجه "وإيه  
لو سكن بيتاً منع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت  
فقط ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وإن  
كان ولم يزعجه فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون ضعيفاً لا يعد  
مستولياً على صاحب الدار وعلى الغاصب الرد فإن تلف عند ضمه  
ولو تلف عند ضمه ولو تلف ما لا في يده ماله ضمه ولو فتح رأس  
زق مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط  
بالفتح وخرج ما فيه ضمن وإن سقط بعارض زق لم يضمن ولو فتح  
قفصاً عن طائر وهيجبه فطار ضمن وإن اقتصر على الفتح فالأظهر  
أنه إن طار في الحال ضمن وإن وقف ثم طار فلا ولا يدي المتربة  
على يد الغاصب يدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب ثم إن  
علم فكف الغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عند كذا  
إن جهل وكانت يده في عليها يدي ضمان كالعارية وإن كانت يد



امانة كودبيعة فالقرار على الغاصب متى تلف لاخذ من  
الغاصب مستقلا به فالقرار عليه مطلقا وان حمل الغاصب  
عليه بان قدم له طعاما مغصوبا ضيافة فأكله فكذا  
في الاطعمة وعلى هذا الوقعة لما آكله فأكله بري الغاصب  
فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته ائتلف او تلف تحت  
عادية وابعاضه التي لا يتقدر وارشها من الحر بما نقص  
من قيمته وكذا المقدرة ان تلفت وان ائتلفت فكذا في القدر  
وعلى الجديد تنقد من الرقيق والقيمة فيه كالدبة من الحر  
ففيها نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره مثلي  
ومتفوم والاصح ان المثلي ما حصر كيل او وزن وجاز  
السلام فيه كماء وثراب ونحاس وتبر وسك وكافور  
وقطن وعنب ودقيق لا غالية ومعجون فيضمن المثلي  
بمثله تلف او ائتلف فان تعذر فالقيمة والاصح ان المعتبر  
اقتضى قيمة من وقت الغصب الى تعذر المثلي ولو نقل المفقود  
المثلي الى ايا اخر فلما لا ان يكلف رده وان يطالبه

بالقيمة في الحال فاذا اورد ردها فان تلف في البلد المنقول  
اليه طالبه بالمثل في اي البلدين شأ فان فقد المثل غرمه  
قيمة اكثر البلدين قيمة ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف  
فالصحيح انه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد فله مطالبة  
بالمثل الا فلا مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف  
واما المتفوم فيضمن باقتضى قيمة من الغصب الى التلف في  
الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى وتلف بسراية  
فالواجب الاقتضى ايضا ولا تضمن الخمر ولا تراق على ذبيحة  
ان يظهر شربها او بيعها وترد عليه ان بقيت العين وان  
المحرمة اذا اغصبت من مسلم والاصنام ولا تملك الملاحى لا  
يجب في ابطالها شيء والاصح انها لا تكسر الكسر الفاحش بل  
تفصل لتعوق كما قبل التاليف فان عجزا لم ينكر عن رعاية هذا  
الحذ لمنع صاحب المنكر بطله كيف تيسر وتضمن منفعة الدار  
والعبد ونحوها بالتفويت والفوات في يد عادية ولا تضمن  
منفعة البضع الا بتفويت وكذا منفعة بدن الحر في الاصح



وإذا نقص المصوب بغير استعمال وجب لأرش مع الأجرة وكذا  
لو نقص به بأن يلى التوب في الأصح فصل ادعي تلفه  
وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فإذا احلفا  
غرمه المالك في الأصح ولو اختلفا في قيمته أو اثبات النقص على العبد  
المصوب في عيب خلقي صدق الغاصب بيمينه وفي عيب حادث  
يصدق المالك بيمينه في الأصح ولورده ناقص القيمة لم يلزمه  
شيء ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصار بالرخس درهماً  
ثم لبسه فابلاه فصار نصف درهم فردّه لزمه خمسة  
وهي قسط التالف من قصي القيمة قلت ولو غصب خفين  
قيمتها عشرة قتلف أحدهما ورد الآخر بقيمته درهماً  
وأنلف أحدهما غصباً أو يده ماله لزمه ثمانية في الأصح  
والله أعلم ولو حدث نقص يسري إلى التلف بأن جعل الخطة  
هرسية فكانت نصف في قولين ورد مع أرش النقص ولو جنى  
المصوب فتعلق برقبته ماله لزم الغاصب تحليته  
بالأقل من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه المالك

والمجنى

والبني عليه تغريمه وإن يتعلق بما أخذه المالك ثم يرجع  
المالك على الغاصب لورد العبد إلى مالك فبيع في الجناية رجع  
المالك بما أخذه المجنى عليه على الغاصب ولو غصب أرضاً فنقل  
تراها أجبره المالك على ردّها أو ردّ مثله وإعادة الأرض كما كانت  
والناتل الرد وإن لم يطالبه المالك أن كان له فيه غرم  
والأفلا يرده بلا إذن في الأصح ويقاس بما ذكرنا حفر البئر  
وطمها وإذا عاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرش  
لكن عليه أجرة المثل لمدة الأعادة وإن بقي نقص وجب أرشه  
معها ولو غصب نكاحاً ونحوه وأغلاه فنقصت عينه دون  
قيمتها ردّه ولزمه مثل الذهب في الأصح وإن نقصت القيمة  
فقط لزمه الارش وإن نقصت غرم الذهب ورد الباقي  
مع أرشه إن كان نقص القيمة أكثر والأصح إن التمس لا يجبر  
نقص هذا قبله وإن تذكر صفة نسيها يجبر النسيان وتعلم  
صفة لا يجبر نسيان أخرى قطعاً ولو غصب عصيراً  
فتمر ثم تخلل في الأصح إن مثل المالك وعلى الغاصب الارش



ان كان الخلل انتقص قيمة ولو غصب خمرًا فخللت و جلد  
ميتة فذبحه فالأصح ان الخلل والجلد للمغضوب منه  
فمسل زيادة المغضوب ان كانت ثرا محضًا كقصارة  
فلا شيء للغاصب بسببها وللمالك تكليفه ردة كما كان  
ان يمكن وارش النقص ان كانت عينًا كبناء وغراس  
كل التلح وان صبغ الثوب بغيره وامكن فصله اجبر  
عليه في الملح وان لم يمكن فان لم تزد قيمته فلا شيء للغاصب  
فيه وان نقصت لزمة الارش وان زادت اشتركا فيه ولو خلط  
المغضوب بغيره وامكن التميز لزمة وان شق فان تعدد فالدفع  
انه كالتلف وله تعزيره وللغاصب ان يعطيه من غير المخلوط  
ولو غصب خشبة ربيعيها اخرجت ولو ادرجها في سفينة  
فذلك لان الخاف تلف بقية مال معصومين ولو وطأ  
المغضوب على ما بالتحريم حد وان جعل فلا حد وفي المالين  
يجب المهر الا ان تطاوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحد  
على وطأ المشتري من لغاصب كوطأه في الحد والمهر فان

غرمه

غرمه لم يرجع به على الغاصب في الاظهر وان اجعل عالمًا بالتحريم  
فالولد دقيق غير نسبي ان جعل خمرًا نسبيًا وعليه قيمته  
يوم الا تقصا ان يرجع بها المشتري على الغاصب ولو تلف  
المغضوب عند المشتري وغرمه لم يرجع وكذا الوتعيب عند  
في الاظهر ولا يرجع بغير ما تلف عند وبارش نقص بناء  
وغراسه اذا نقص في الاصح وكل مال وغرمه المشتري يرجع به  
لو غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري وما لا فيرجع قلت  
وكل من انبت يده على يد الغاصب فكالمشتري الله اعلم كتاب  
الشفعة لا تثبت في منقول بل في ارض وما فيها من بناء  
وشجر تبعًا وكذا ثمره يورث في الاصح ولا شفعة في حجر بنيت  
على سقف غير مشترك وكذا مشترك في الاصح وكل مال وقسم بطات  
منفعة المقصودة كحمام ورحا لا شفعة فيه في الاصح ولا شفعة  
الشريك ولو باع دارًا وله شريك في ممرها فلا شفعة له  
فيها والصحيح ثبوتها في الممر ان كان للمشتري طريق آخر  
الي لداره امكن فتح باب لي شارع والا فلا وانما يثبت فيما







اوكون الطالب شريكا فان اعترف لشريك بالبيع فالأصح ثبوت  
الشفعة ويُسلمُ الشئ الى البائع ان لم يعترف بقبضه  
وان اعترف فله يترك في يد الشفيع ام يأخذهُ القاضي <sup>ويحفظه</sup>  
فيه خلافٌ سبق في الاقرار بنظر ولو استحق لشفعة جمع  
أخذوا على قدر الحصص في قول علي الرؤس ولو باع أحد  
شريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لا خرقا لشفعة  
في النصف الاول للشريك لقدمه والا انه ان عفى عن النصف  
الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا <sup>الصح</sup>  
انه لو عفا أحد شفيعين سقط حقه وتخير الاخرين اخذ  
الجميع وتركه وليد على اقتضار على حصته وان الواحد اذا  
اسقط بعض حقه سقط كله ولو حفر أحد شفيعين <sup>فله</sup> اخذ  
الجميع في الحال فاذا حفر لغائب شاركه والاصح ان له  
تأخير الاجزاء الى قدوم الغائب ولو اشترى شقفا فله الشفيع  
اخذ نصيبهما ونصيب أحدهما ولو اشترى واحد من اثنين  
فله اخذ حصته أحد البائعين في الاصح والظاهر ان الشفعة

٩٩  
على الفوق فاذا علم الشفيع بالبيع فليبادر على العادة فان كان  
مريضا او غائبا عن بلد المشتري وخائفا من عدو قليل  
ان قدروا الاقليته على الطلب فان ترك المقدور عليه منهما  
بطل حقه في الاظهر فلو كان في حلة او حامي او طعام  
فله الاتهام ولو اخرد قال طراد في الخبر لم يحد  
ان اخبره عدلان وكذا ثقة في الاصح ويعذر ان اخبره  
من لا يقبل خبره ولو اخبر بالبائع بالف فتترك فبان بحسن  
مائية بقي حقه وان بان بالثبوت ولو لقي المشتري مسلم عليه  
او قال بارك الله في صفقتك لم تبطل في الدعاء <sup>ولو</sup>  
باع الشفيع حصته جاعلا بالشفعة فالاصح بطلانها  
**كتاب القراض** القراض القرض المضاربة ان يدفع  
اليه مالا ليتجرفيه والرجح مشترك ويشترط الصحة كون  
المال ذراهم او دنانير فلا يجوز على تبر وحل ومغشوش  
وعروض ومعلومات معينا وقيل يجوز على احد الطرفين مسلما  
الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك ولا عماله



ويجوز شرط عمل علام المالك معه على الصحيح ووضيعة العامل  
التجارة وتوابعها لنشر الثياب وطيها فلو قارضه ليشري  
حنطة فيلحق او يجبر او غولا ببنسجة ويبيعه فسد القراض  
ولا يجوز ان يبرط عليه شرا متاع معين او نوع يندرج وجوده  
او معاملة شخص لا يشترط بيان مدة القراض فلو ذكر مدة  
ومنع التفرق بعدها فسد وان منع الشراء بعدها فلا  
في الاصح ويشترط اختصاصها بالزنج واشتراكها فيه ولو قال  
قارضتك على ان كل الزنج لك فقراض فاسد وقيل قرض  
صحيح وان قال كله لي ففراض فاسد وقيل ايضا وكونه  
معلوما بالخبر فيه فلو قال علي ان لك فيه شركة او نصيبا  
فسد او بيننا فالاصح الصحة ويكون نصفين ولو قال لي  
النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح  
ولو شرط لاحدهما عشرة او زنج نصف فسد ففسد  
يشترط ايجاب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل وشرطها  
كوكيل وموكل ولو قارض العامل اخرا باذن المالك ليشركه في

العمل

العمل والزنج لم يجز في الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرفا شيئا  
فتصرف غاصب فان اشترى في الذمة وقلنا بالجديد فالزنج  
للعامل الاول في الاصح وعليه لاشا في جرتة وقيل هو للثاني  
وان اشترى بعين مال لقراض فباطل ويجوز ان يقارض الواحد  
اثنين متفاضلا ومتساويا والاثنان واحدا والزنج بعد  
نصيب العامل بينهما بحسب المال اذا فسد القراض بقدر تصرف  
العامل والزنج للمالك وعليه للعامل اجرة مثل عمله الا اذا  
قال قارضتك وجميع الزنج لي فلا شيء له في الاصح ويتصرف العامل  
محتالما لا بعين ولا بنسيئة بلا اذن وله البيع بعرض وله  
الرد بعيب يقتضيه ~~سنة~~ فاذا اقتضت الامساك فلا في  
الاصح وللمالك الرد فان اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك  
ولا يشترى القراض باكثر من راس مال ولا من يعتق على المالك  
بغير اذنه وكذا زوجة في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع  
للعامل ان اشترى في الذمة ولا يباخر بالمال بلا اذن ولا  
ينفق منه على نفسه حضرا وكذا سفر في الاظهر وعليه فعل



ما يعتاد كطي الثوب ووزن الخفيف كذهب وسائر الامتعة  
الثقيلة ونحوه وما لا يلزم له الاستجار عليه ولا يظهر  
العامل بملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور وثمار  
الشجر والنتاج وكسب لوقيق والمهر الحاصلة من مال  
القوانين يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل  
بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به وكذا لو تلف  
بعضه بافة او غصب وسرقية بعد تصرفه لعامل في الصحيح وان  
تلف قبل تصرفه فمن رأس المال في الصحيح فصل لكل نسخة  
ولومات احدها او جن او اغني عليه انفسح ويلزم العامل  
الاستيفاء اذا فسح احدها وتنصيف رأس المال ان كان عرضا  
وقيل لا يلزمه التنصيف ان لم يكن ربح ولو استرد المالك بعضه  
قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي وان استرد  
بعد الربح فالمسترد شائع ربحا ورأس مال مثاله رأس المال  
ماية والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال  
فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه

وباقه من رأس المال ان استرد بعد الخسران فالخسران  
موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد  
لوزع بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون  
ثم استرد عشرين فربح العشرين حصته المسترد ويعود  
رأس المال الى خمسة وسبعين ويصدق العامل بيمينه في  
قوله لم اربح او لم اربح الا كذا واشتريت هذا للقراض  
او لي ولم تنهني عن شرا كذا او في قدر رأس المال ودعوى القاذف  
وكذا دعوى الرد في الصحيح ولو اختلفا في المشروط له تحالفا وله  
اجرة المثل كتاب المساقات تصح من جائز التصرف  
ولصبي ومجنون بالولاية وموردوها التخل والعنب وجوزها  
القديم في سائر الاشجار المثمرة ولا تصح المنابرة وهي عمل  
لارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي  
هذه المعاملة والبذر من المالك فلو كان من التخل بياض صحت  
المزارعة عليه مع المساقات على التخل بشرط اتحاد العامل  
وعشر افراد التخل بالسقي البياض بالعمارة والصحيح انه يشترط



ان لا يفصل بينهما وان لا يقدم المزارعة وأن كثير البياض  
كقليله وان لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع  
وانه لا يجوز ان يخابر تبعاً للمساقة فان افردت ارض بالمزارعة  
فالعمل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والاية وطرق  
جعل لفاة لها ولا اجرة ان يتاجرة بنصف لبد ونصف  
منفعة الارض ليزرع النصف الاخر في النصف الاخر من  
الارض فصل يشترط تخصيص الثمر لها واشترائها  
فيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالقراض الاظهر صحة  
المساقة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقا  
على وادي ليغرسه ويكون الشجر لها له يحذر ولو كان  
مغروساً وشرط له جزؤا من الثمر على العمل فان قدره من الثمر  
فيها غائب صح والا فلا وقيل ان تعارض الاحتمال صح  
وله مساقة شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته  
ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس  
اعمالها وان ينفر بالعمل باليد في الحديقة ومعرفة العمل

بتقدير

المدة كسنة او اكثر ولا يجوز التوقيت بادراك الثمر في الاصح  
وصيغتها ساقيتك على هذا الخلل بكذا او سلمته اليك لتعمله  
ويشترط القبول دون تفصيل الاعمال ويحل المطلق في كل ناحية  
على العرف لغالب على العامل ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واستزاد  
مما ينكر كل سنة كسقي وتنقية نهروا صلاح الاجارين التي  
يثبت فيها الماء وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضرة  
وتغريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجداة وتجهيفه في  
الاصح وما قصد به حفظ الاصل لا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان  
وحفر هرجد يد على المالك والمساقة لازمة فلو هرب العامل  
قبل الفراغ وائمة المالك متبعاً في استحقاق العامل والا  
استاجر الحاكم عليه من يئمه وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على  
الاتفاق ان اراد الرجوع ولو مات وخلف تركة اتم الوارث  
العمل منها وله ان يتم بنفسه او بماله ولو ثبتت خيانة عامل  
ضم اليه مشرف فان لم يتحفظ به استوجر من ماله عاملاً  
ولو خرج الثمر مستحقاً فللعامل على المساقة اجرة المثل



كتاب الاجارة شرطها كبايع ومشتري والصيغة اجرتك  
هذا او اكريتك او ملكتك من افعه سنة بكذا فيقول قبلت  
واستاجرت واكرت والاصح انعقادها بقوله اجرتك  
منفعتا او منفعا بقوله بعثتك منفعتهما وهي قسيمان  
واردة على عين كاجارة العقار واداية او شخص معينين  
وعلى الدمة كاستجار واداية موصوفة وبان يلزم دمتة  
خياطة او بناء ولو قال استاجرتك لتعمل كذا فاجارة عين  
وقيل ذمة ويشترط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في  
المجلس اجارة العين لا يشترط ذلك فيها ويجوز فيها  
التجديد والتاجيل ان كانت في ذمة واذا اطلقت تجلت  
وان كانت معينة ملكت في الحال ويشترط كون الاجرة  
معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا يسأل بالمال  
ويطحن ببعض الدقيق وبالنخالة ولو استاجرها لترضع  
رقيقا بعضه في الحال جاز على الصحيح وكون المنفعة متقومة  
فلا يصح استجار بيتا على كلمة لا تشعب وان روجت <sup>السلعة</sup>

وكذا

وكذا دراهم ودنانير لتزوين وطب لصيد في الاصح وكون  
الموخر قادرا على تسليمها فلا يصح استجار آبق ومغصوب واعى  
للمنفعة وارض للزراعة لا ماء دائما ولا يكفيها المطر المعتاد  
ويجوز ان كان لها ماء دائما وكذا ان كانها المطر المعتاد ويجوز  
ماء التلوج المجتمعة والغالب حصوها في الاصح والامتناع  
الشرعي كالحصى فلا يصح استيجار لقلع سين صحيحة ولا حايض  
لخدمة مسجد وكذا منكوحة لرضاع وغيره بغير اذن الزوج  
في الاصح ويجوز تاجيل المنفعة في اجارة الدمة كالزمت  
دستك الحمد الى مكة اول شهر كذا ولا يجوز اجارة عين لمنفعة  
مستقبلية ولو اجر السنة الثانية لمستاجر لا ولي قبل  
انقضائها جاز في الاصح ويجوز كراء العقير في الاصح وهو  
ان تؤجر دابة رجلا ليركبها بعض الطريق او رجلين  
ليركب هذا اياما وذا اياما ويبين لبعضين ثم يقسمان  
فصل يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة <sup>تقدر</sup>  
بزمان كدار سنة وتارة بعمل كذاتبة الى مكة وكخياطة دا



الثوب فلو جمعها فاستأجرة ليحيطه بياض لنهار أربع  
في الأصح ويقدّر تعليم القرآن بمدة أو تعيين سور وفي البناء بين  
الموضع والطول والعرض السمك وما يبنّاه ان قدّر بالعمل  
وإذا أصححت الأرض لبناء وغراس وزراعة اشترط تعيين  
المنفعة ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع في الأصح  
ولو قال لتتفع به أشيت صح وكذا لو قال ان شيت فازع  
وان شيت فاغرس في الأصح ويشترط في اجارة دابة لركوب  
معرفة الراكب بمشاهدة او وصف تأيم وقيل لا يكفي الوصف  
وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره ان كان له ولو شرط  
حمل المعاليق مطلقا فسد العقد في الأصح وان لم يشترط  
لم يستحق ويشترط في اجارة العين تعيين الدابة وفي  
اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب في اجارة الدابة  
ذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة ويشترط فيها  
بيان قدر السير كل يوم الا ان يكون بالطريق منازل  
مضبوطة فينزاع عليها ويجب في الاجارة الحمل ان يعرف المحمل

فان

فان حضراه واستخذه بيده ان كان في طرفه ان غاب قدّر  
بكيل ووزن وجنسه لاجنس الدابة وصفتها ان كانت  
اجارة دابة الا ان يكون المحمل زجاجا ونحوه فصل  
لا تصح اجارة مسلم لجهاد ولا عبادة تجب لهانية الأصح  
وتفرقة زكاة وتصح لتجهيز ميت ودفنه وتعلم القرآن  
والخضانة وارضاع معا ولا أحدهما فقط والأصح انه لا  
يستتبع لاجرهما الا خروا الخضانة حفظ صبي وتعهده  
بغسل راسه وبدنه وثيابه ودهنه وكفاه وربطه في  
المهد وتحريكه لنيام ونحوها ولو استأجرهما فاقطع  
اللبن فالذهب تقساخ العقد في الارضاع دون الخضانة  
والأصح انه لا يجب حبر وخبيط وكحل على وراق وخياط  
وكحال قلت صحح الرافي في الشرح الرجوع فيه الى  
العادة فان اضطررت وجب لبيان والاقتبطل الاجارة  
والله اعلم فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى  
المكثري وعمارتها على المجر فان بادروا صلحها والا



فللمكترى خيار وكسح الثلج عن السطح على المجر وتصف  
عمرته الدار عن ثلج وكناسة على المكترى وان اجر دابة  
اركوپ فعلى المجر احاف وبرذعة وحزام وتفر  
وبراة وخطام وعلى المكترى تحمل ومظلة ووكطا وعطا  
وتوابعها والاصح في السرح اتباع العدن وطرفا للمحمول  
على المجر في اجابة الذمة وعلى المكترى في اجابة العين  
وعلى المجر في اجابة الذمة الخروج مع الدابة لتعهد  
واعانة الواكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورفع  
الحمل وحظه وشد الحمل وحله وليس عليه في اجابة  
العين الا التخلية بين المكترى والدابة وتفتح اجابة  
العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بعينها ولا خيار في اجابة  
الذمة بل للزمت الابدان والطعام المحمول ليؤكل ببذل  
اذا اكل في الاظهر فصلا يصح عقد الاجارة مدة تنقضي  
فيها العين غالباً وفي قول لا تزد على سنة وفي قول ثلاثين  
وللمكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويمكن  
مثله

مثله ولا يمكن حذاء او قصاراً او ما يستوفي منه كدابة  
معينة لا يبدل وما يستوفي به كتوب وصبي غتيا للخياطة  
والارتضاع يجوز ابداله في الاصح ويد المكترى على الدابة والتوب  
يد امانة مدة الاجارة وكذا بعد ها في الاصح ولوربط دابة اكثرها  
لحمل وركوب لم يتفق بها لم يضمن الا اذا اخدم عليها اصطبل  
في وقت لو انتفع لم يضمن الهدم ولو تلف مال في يد جابر بلا  
تعد كتوب ستوجر لخياطة او صبغة لم يضمن ان لم يضر باليد  
بان تعد المستاجر معه او احضر منزله وكذا ان اتفر في الطهر  
الا قول الثالث يضمن المشترك وهو من التزم عملاً في دمه لا  
المنفرد وهو من اجر نفسه مدة معينة لعمل لو دفع ثوباً الى  
قصار ليقيم او خياط ليجيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة  
له وقيل له وقيل ان كان معروفاً بذلك العمل فله والا فلا  
وقد يستحسن ولو تعدى المستاجر بان ضرب الدابة او كبها  
فوق العادة او اركبها اثقل منه واسكن حذاء او قصار ضمن  
العين وكذا الواكترى حمل مائة رطل حنطة في حمل مائة شعيراً



او عكس ولعشرة اقيرة شعير فحمل حيلة دون عكسه  
ولو اكثر من مائة فحمل مائة وعشرة لزمنة اجرة المثل للزيادة  
وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان  
ضمن شرط الزيادة وفي قول نصف القيمة ولو سلم المائة والعشرة  
الى المجر فحملها جاهلا ضمن المكثري على المذهب ولو وزن المجر  
وحمل فلا اجرة للزيادة ولا ضمان ان تلفت ولو اعطاه ثوبا  
ليخيطه فحاطه ثوبا وقال مرتين يقطعه قباء فتان بل  
قيصا فالظاهر تصديق المالك بيمينه ولا اجرة عليه  
وعلى الخياط ارش النقص فصل لا تنفسح اجابة  
بعدد كنفذ وقود حامي وسفير ومرض مستأجرة  
لسفير ولو استأجر ارضا لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة  
فليس له الفسخ ولا حظ شي من الاجرة وتنفسح بموت  
الدابة والاعبيد المعيين في المستقبل الا الماضي في الاظهر  
فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفسح بموت لعاقدين ومثلي  
الوقف لو اجر البطن الاول مدة ومات قبل تمامها او الولي

صيا

صيا مدة لا يبلغ بعدها بالس فبلغ باحتلام فالاصح انفساخها  
في الوقف لا يصح وانها تنفسخ بانهدام الدار لا انقطاع ماء ارض  
استوجرت لزراعة بل تثبت الخيار وغصب الدابة وابق  
العبد يثبت الخيار ولو اكراه اجمالا وهرب وتركها عند المكثري  
راجع القاضى ليموتها من الجمل فان لم يجد له ما لا اقترض  
عليه فان وثق بالمكثري دفعه اليه والاجعله عند ثقة  
وله ان يبيع منها قدر النفقة ولو اذن المكثري في الاتفاق من  
ماله ليرجع جاز في الاظهر متى قبض المكثري الدابة او الدار  
وامسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم  
يتنفع وكذا لو اكثرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت  
مدة امكن السير اليه وسواء فيه اجابة العين والذمة  
اذا سلم الدابة الموصوفة ويستقر في اجابة الفاسدة  
اجرة المثل بما يتقربه المسمى في الصحة ولو اكري عينا مدة ولم  
يلبسها حتى مضت انفسخت ولو لم يقدر مدة واجر لركوب  
الى موضع ولم يلبسها حتى مضت مدة السير فالاصح انها لا تنفسخ



ولو اجر عبده ثم اعتقه فالاصح انه لا تنفسح الاجارة وانه  
لا خيار للعبد ولا ظهر انه لا يرجع على سيد باجرة  
ما بعد العتق ويصح بيع المستجرة للمكثري ولا تنفسح الاجارة  
في الاصح ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسح  
**كتاب احياء الموات** الارض التي لم تقم قط  
ان كانت ببلاذ الاسلام فلمسلم تملكها بالاحياء وليس هو  
الذي وان كانت ببلاذ كفار فلهم احياءها وكذا لمسلم  
ان كانت مما لا يدعون المسلمين عنها وما كان معمور فلما ملكه  
فانه يعرف والعمارة اسلامية قال ضايغ وان كانت  
جاهلية فالأظهر انه يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء  
حريم معمور وهو ما تمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع  
بحريم القرية لنادي وموتكض الخيل ومناخ الابل  
ومطوح الرماد وخوها وحريم البئر في موات موقف  
النازع والموض في الدواب ومجتمع الماء ومتروكة الدابة  
وحريم الدار في موات مطوح رماد وكناسية وثلج وسم

١٠٧  
وسم في صوب لباب وحريم ابار القنارة ما لو حفر فيه نقص ماؤها  
او خيف لانها رواد الدار المحفوفة بدور لا حرم لها ويتصرف  
كل واحد في ملكه على العادة فان تعدي من والاصح انه يجوز ان  
يتخذ دارة المحفوفة بمساكن حائطا واصطبلًا وحانوتًا في البرزخ  
حانوت حداد اذا احتاط واحكم الجدران ويجوز احياء سوات الحرم  
دون عرفات في الاصح قلت ومزدلفة ومنى لعرفة والله اعلم ويختلف  
الاحياء بحسب الفرض فان اراد مسكنًا اشترط تحويط البقعة وسقف  
بعضها وتعليق باب في الباب وجهه اوزريته دواب فتحويط لا  
سقف في ابواب الخلاق ومزرعة فجميع التراب حولها وتسوية الارض  
وترتيب ماء لها ان لم يكن المطر لا الزراعة في الاصح او بستانًا  
فجميع التراب التحويط حيث جرت العادة به وتهدية ماء ويشترط  
القدس على المذهب من شرع في عمل احياء ولم يمتد واعلم على  
بقعة بنصب حجار او غرز خشبًا فتجرب وهو احق به لكون الاصح  
انه لا يصح بيعه وانه لو احياء ملكه ولو طالت مدة التجزئة  
قاله السلطان احي احرأ واثرك فان استعمل أمهل مدة قديمة



وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِيمَانُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِأَحْيَائِهِ كَالْمُتَجَرِّ وَلَا يَقْطَعُ  
الْأَقَادِرُ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَقَدْ رَأَيْتُكَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ التَّجَرُّ وَالْأَظْهَرُ  
أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْيِيَ بَقْعَةَ مَوَاتٍ لِرَجُلٍ نَعِمَ جَزِيَّةً وَصَدَقَةً وَصَفَالَةً  
وَشَعْبِيَّةً عَنِ النُّجْعَةِ وَأَنْ لَمْ تَقْصُ حِمَاةُ الْحَاجَةِ وَلَا يَحْيِيَ لِنَفْسِهِ  
فصل منفعته الشارع المرور ويجوز الجلوس به لاستراحة  
وَمُعَامَلَةٍ وَخَوَّهَا إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ الْمَانِعُ وَلَا يَشْتَرِكُ أَذُنُ الْإِمَامِ  
وَلَهُ تَضْيِيلُ مَقْعَدٍ بِيَارِيٍّ وَغَيْرِهَا وَلَوْ سَقَى إِلَيْهِ اثْنَانِ اقْرَعَا  
وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ بَرَاءِيَهُ وَلَوْ جَلَسَ لِلْمُعَامَلَةِ شَمَّ فَارَقَهُ تَارَكَ الْحُرَّةَ  
أَوْ مُتَقَلِّدًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ حَقُّهُ وَأَنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ  
تَطُولَ مَفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَتُهُ عَنْهُ وَيَا لِفَوْنِ غَيْرِهِ  
وَمَنْ أَلْفَ مِنْ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يَفْتَنِي فِيهِ وَيُقَرِّي كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ  
لِلْمُعَامَلَةِ وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لَصَلَاةً لَمْ يَصِرْ أَحَقُّ بِهِ فِي غَيْرِهَا فَلَوْ فَارَقَهُ  
لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ لَصَلَاةً فِي الْأَصَحِّ وَأَنْ لَمْ  
يَتْرَكَ أَرَأَيْتَ وَلَوْ سَبَقَ رَجُلًا إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مَسْتَبَلٍ أَوْ  
فَقِيَّةٍ إِلَى مَدْرَسَةٍ أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاةٍ لَمْ يَرْجَعْ وَلَمْ يَبْطُلْ

حَقُّهُ وَتَجَرُّوْجِهِ لِشَرَاءِ حَاجَةٍ وَخَرَهُ فَصَلُ الْمَعْدِنُ  
الظَّاهِرُ وَهُوَ مَا خَرَجَ بِالْإِعْلَاجِ كَنْفِطٍ وَكَبْرِيتٍ وَقَارٍ وَمُؤَيِّمًا  
وَبَرَاءِيَهُ وَاجْتَارَ رَجُلِي لَا يَمْلِكُ بِأَحْيَاءٍ وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ  
بِتَجَرُّيٍّ وَلَا اقْطَاعٌ فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ قَدَّمَ السَّابِقَ بِقَدْرِ  
حَاجَتِهِ فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَالْأَصَحُّ أَنْ عَاجِلُهُ فَلَوْ جَازَعًا  
اقْرَعَا فِي الْأَصَحِّ وَالْمَعْدِنُ لِبَاطِنٍ وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بَعْدَاجٍ  
كَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَخَاسٍ لَا يَمْلِكُ فِي الْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي الْأَظْهَرِ  
وَمِنْ أَحْيَاءٍ مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ بِبَاطِنٍ مُلْكُهُ وَالْمُبَايَعَةُ  
الْمُبَاحَةُ مِنْ لَادَرْتَةٍ وَالْهَيُونَ فِي الْجَبَالِ يُسْتَوِي النَّاسُ فِيهَا  
فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقَى أَرْضَهُمْ مِنْهَا فَضَاقَ سَقَى الْمَعْلُوقَ بِالْأَعْلَى  
وَحَبَسَ كُلَّ وَاحِدٍ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ  
ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ فَرَدَّ كُلُّ طَرَفٍ سَقَى وَمَا اخْتِذَ مِنْ هَذَا مَلَأَ فِي  
أَنَاءٍ مُلْكًا عَلَى الصَّحِيحِ وَحَافِرُ بَيْنِ مَوَاتٍ لِلْأَرْتِفَاعِ وَلِأَيِّ مَخَاطِفٍ  
حَتَّى يَرْتَحِلَ وَالْمَحْفُورَةُ لِلْمُلْكِ أَوْ فِي مَالِكٍ مُلْكًا وَأَوْهَا فِي الْأَصَحِّ  
وَسَوَاءٌ مُلْكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزَمُهُ بَدَلٌ مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ لَزَجَ



ويجب لمساواة على الصحيح والقناة المشتركة يُقسم ماؤها  
بنصب خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفارقة  
أو متفارقة على قدر الحصر لهم القسمة مهاباة ما  
كتاب الوقف شرط الواقف صحة عباته واهلية  
التبرع والموقوف وأتم الانتفاع به لا مطعون ورجحان ويصح  
وقف عقار ومنقول ومشايع لا عبد وثوب في الدمة ولا  
وقف خير نفسه وكذا مستولد وكلب معلم واحد عبد في  
الصحة ولو وقف بناء أو غراساً في أرض مستأجرة لها في الأصح جواز  
فان وقف على معين واحد أو جميع اشترط امكان تملكه فلا  
يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو اطلق الوقف عليه فهو  
وقف على سيد ولو اطلق الوقف هبة لغا و قيل هو وقف على  
مالكها ويصح على ذي امرئ وحرثي ونفسه في الأصح وان وقف  
على جهة معينة كعمارة الخائيس فباطل أو جهة قريبة كالفقراء  
والعلماء والمساجد والمدارس صح أو جهة لا تظهر فيها القرية  
كالاعتناء صح في الأصح ولا يصح الا بلفظ وصريحه وقفت كذا أو

ارضى موقوفة عليه والتسبيل والتعبيس صريحان على الصحيح  
ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع  
أو لا توهب فصرح في الأصح وقوله تصدقت فقط ليس بصرح  
وان نوي لا ان يضيف لجهة عامة وينوي الأصح ان قوله  
حرمته أو ابدته ليس بصرح وان قوله جعلت البقعة  
مسجداً نصريحه مسجداً وان الوقف على معين يشترط  
فيه قبوله ولو رد بطل حقه شرطنا القبول ام لا ولو قال  
وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على اولادي وعلى زيد  
ثم نسله او لم يزد فالأظهر صحة الوقف فاذا انقضى المذكور  
فالأظهر انه يبقى وقفاً وان يعرفه اقرب الناس الى الواقف يوم  
انقضى المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من  
سيولد لي فالمدعى بطلانه أو منقطع الوسط كوقفت على  
اولادي ثم رجل ثم الفقراء فالمدعى بصحته ولو اقتصر على وقفت  
فالأظهر بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد  
وقفت ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح والأصح انه



اذا وقف بشرط ان لا يؤجر اربع شرطه وانه اذا شرط في  
وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص بالمدرسة  
والرباط ولو وقف على شخصين ثم الفقر اوقات احدهما فالاصح  
المنصوص ان نصيبه يصرف في الاخر **فصل** قوله وقفت على  
اولادي واولاد اولادي تقتضي التسوية بين الكل وكن الوارث  
ما تناسلوا او بطننا بعد بطن ولو قال على اولادي ثم اولاد  
اولادي ثم اولادهم ما تناسلوا او على اولادي واولاد  
اولادي لا علافا الا علا او الاول فالاول فهو للترتيب ولا  
يدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد في الاصح ويدخل  
اولاد البنات في الوقف على لذكورية والنسل والعقب  
واولاد الاولاد الا ان يقول على من ينسب الي منهم  
ولو وقف على مواليه وله معتق ومعتق قسيم بينهما  
وقيل بطل والسفة المتقدمة على حمل معطوفة تعتبر في  
الكل وقفت على محتاجي اولادي واحتقادي واحوتي وكذا  
المتاخرة عليها والاستثناء اذا عطف بواو كقوله علي اولادي

واحتقادي

واحتقادي واخوتي المحتاجين او الا ان يقتضيه بعضهم  
**فصل** لا يظهر ان الملك في رقة الموقوف ينتقل الى الله تعالى  
اي يتقن ان اختصاص لا يفي فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه  
ومنافعه ملك للموقوف عليه يستوفيها بنفسه وبغيره وباعان  
واجابة ويملك لاجرة وفوائد كثمره وصوفي لبن وكذا الولد  
في الاصح والثاني يكون وقفا ولو ماتت البهيمة اختص بجلدها  
وله مهر الحارية اذا اولهيت بشبهة او نكاح ان صحناه وهو  
الاصح والمذهب انه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا ائلف ببل  
يشترى بها عبد ليكون وقفا مكانه فان تقدر فبعض العبد  
ولو جفت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينقطع بها جدد  
وقيل تباع والتمن بقيمة العبد والاصح جواز بيع حصر المسجد اذا  
بليت وجده اذ انكسرت ولم تطلح الا للاحراق ولو اهدم  
مسجد وتعدرت عاداته لم يبيع بحال **فصل** ان شرط الواقف  
النظر لنفسه او غيره امتنع والمحال نظر للقاضي على المذهب شرط  
الناظر العداة والكفاية والاعتداء الى المرفوع وضيقة العامة



والاجارة وتخصيل الغلة وقسمتها فان فوض اليه بعض هذه الامور  
لم يتعدن وللواقف عزل من ولاه ونصب غير الا ان يشترط  
نظم حال الوقف اذ الجرا الناظر فرادى الاجرة في المدة او  
ظهر طالب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الاصح كتاب  
الهبة التملك بلا عوض هبة فان ملك محتاجا لثواب الاخوة  
فصدقه فان نقله الى مكان الموهوب له اكراماً هدية وشرط  
الهبة ايجاب وقبول لفظاً ولا يشترط ان في الهدية على  
الصحيح بل يكفي البعث من هذا والعرض من ذاك ولو قال  
اعمرتك هذه الدار فاذا مت هي لورثتك فهي هبة ولو  
اقتصرت على اعمرتك فكذا في الجديد ولو قال فاذا مت عادت  
الي فكذا في الاصح ولو قال رقبتك او جعلتها لك رقبتي  
اي ان تقبل عادت الي وان مت قبلك استقرت لك فالمد  
طرد القولين الجديد والقديم وما جاز بيعه جاز هبته وما لا  
كجهول ومقصود وضال فلا الاحتى حنطة ونحوها وهبة  
الدين للمدين ابراء وغيره باطلة في الاصح ولا يملك موهوب

لا ينفذ

لا يتبعض بان الواهب فلو مات احدهما بين الهبة والقبض قام وارثه  
مقامه وقيل ينفسخ العقد ويسن للوالد اعد له عطية اولاده  
بان يسوي بين الذكر والانثى وقيل لقسمة الارث وللارث الرجوع في  
هبة ولده وكذا لساير الاصول على المشهور وشرط رجوعه بقاء  
الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع ببيعه ووقفه لا برهنه  
وهبته قبل القبض تغليق عتقه وتزويجها وزراعتها وكذا  
الاجارة على المذهب لو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصح ولو زاد  
رجع فيه بزيادته المتصلة لا لمنفصلة ويحصل الرجوع برجعت  
فيما وهبت واسترجعته او رده الى ملكي او نفقت الهبة  
لا ببيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الاصح ولا رجوع  
لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي الثواب متى وهب مطلقاً  
فلا ثواب ان وهب لدرنه وكذا الاعلى منه في الاظهر ونظيره  
على المذهب فان وجب فهو قيمة الموهوب في الاصح فان لم يثبت  
فله الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر  
صحة العقد ويكون بيعاً على الصحيح او مجهول فالمد



ولو بحث هدية في ضرف فان لم تجز العادة برده كقوة صرة  
ثم فهو هدية ايضا والا فلا ويجز استعماله الا في اكل الهدية  
منه ان اقتضه العادة كتاب اللقطة يسحب  
اللقاط لو اتق بامانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغير  
واتق ويجوز في الاصح ويكره لفاسق والمذهب انه لا يجب الاثبات  
على الالتقاط وانه يصح التقاط الفاسق والبعي والذي  
في دار الاسلام ثم الاظهر انه يترع من الفاسق ويوضع  
عند عدل وانه لا يعتد بتعريفه بل يضم اليه رقيب  
ويترع الولي لقطعة البعي ويعرف ويتملكها للبعي  
ان راي ذلك حيث يجوز الاقتراض له ويضمن الولي ان قصا  
في انتزاعه حتى تلف في يد البعي والاظهر بطلان التقاط  
العبد ولا يعتد بتعريفه فلو اخذ سيده منه كان  
التقاطا قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابه صحيحه  
ومن بعضه حر في له وليس فان كانت مهايأة فلما  
النوبة في الاظهر وكذا حكم ساير الناذر من الاكساب والمون

الجناية والله اعلم فصل الحيوان المملوك الممتنع من  
مصار السباع بقوة كبعير وفرس وبعير وكارنيب وطي او طيران  
كما هو ان وجد بمفان فالتقاضي لتقاطه للمنفذ وكذا الغير  
في الاصح ويجرم التقاطه لملك ان وجد بقرية فالاصح جواز  
التقاطه لملك ولا يمنع من ملكه ان يجوز التقاطه للملك  
في القرية والمفان وتخير اخذ من مفان ان شاء عرفه و  
تملكه او باعه وحفظه ثمنه وعرفها ثم تملكه وكله وغير قيمته  
ان ظهر ملكه فان اخذ من العمران فله الحطتان لا وليان  
الثالثة في الاصح ويجوز ان يكتف عيدا لا يميز ويلتقط غير  
الحيوان فان كان يسرع فسادا كهريرة فان شاء باعه وعرفه  
ليملك ثمنه وان شاء تملكه في الحال وكله وقيل ان وجد في  
عمران وجب البيع وان امكن بقاؤه بعلاج كوطي يتحقق  
فان كانت لعنطة في بيعه بيع او في تحفيقه ويترع به  
الواحد جففة لا يبيع بعضه لتجفيف الباقي ومن اخذ لقطه  
للمنفذ ابد في امانته فان رفعها الى القاضي لزمته القبول ولم



يوجب لاكثر من التعريف والحالة هذه فلو قصد بعد  
ذلك خيانه لم يضر ضامنا في الاصح وان اخذ بقصد  
خيانه فضا من وليس له بعد ان يعرف ويملك  
على المذهب وان اخذ يعرف ويملك فامانه مدة الله  
وكذا بعدها ما لم يختر التملك في الاصح ويعرف جنبها وضمتها  
وقدرها وعفاصها وكايتها ثم يعرفها في الاسواق وابواب  
المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف او لا كل يوم في  
النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع ثم شهرا ولا  
تكفي سنة مفردة في الاصح قلت الاصح تكفي والله اعلم ويذكر  
بعض واصفها ولا يلزم منه التعريف ان اخذ لحفظ  
بل يرتبها القاضي من بيت المال ويقتض على المالك وان  
اخذ لملك لزمته وقيل ان لم يملك فعلى المالك والاصح  
ان الحقير لا يعرف سنة بل زمنا يظن ان فاقده يعرف  
عنه غالباً فصلى اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختار  
بلحظ كتمالك وقيل تكفي النية وقيل تملك بمعنى السنة فان

تملك

تملك فظهر المالك واتفقا على رد عينها فذلك وان ارادها  
المالك و اراد الملتقط العدو الى بدلها اجيب المالك في الاصح  
وان تلفت غرم مثلها او قيمتها يوم التملك وان نقصت يعيب  
فله اخذها مع الارش في الاصح واذا ادعاها رجل ولم يصفها  
ولا بينه لم تدفع اليه وان وصفها وظن صدق جاز  
الدفع ولا يجب على المذهب ان دفع فاقام اخرى بينه بها حوت  
اليه فان تلفت عنده قد صاحب لبيته تضمين الملتقط و  
المدفوع اليه والقرار عليه قلت لا تحل لقطة الحرم للملك  
على الصحيح ويجب تعريضها فطعا والله اعلم كتاب اللقيط  
التقاط المبتدئ فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه في الاصح واما  
تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد ولو التقط  
عبد بغير اذن سيده انتزع منه فان علمه فاقرة عنده او  
التقط باذنه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي او فاسق  
او مجور عليه او كافر مسلماً انتزع ولو اذحم اثنان على  
اخذ جعله الحاكم عند من يراه منهما او من غيرهما وان سبق



واحد فالنقطة منع الآخر من مزاحمة وان التقطاه معا وهما  
اهل فالاصح انه يقدم غني على فقير وعدل على مستور فان استويا  
افترع واذا وجد بلدة لقيط ببلد فليس له نقله الي ياديه  
والاصح ان له نقله الي بلد اخر وان للغريب ذا النقط ببلد  
ان ينقله الي بلد وان وجد ببادية فله نقله الي بلد وان  
وجد بدوي ببلد فكالهجرة او ببادية اقرب  
وقيل ان كانوا يتقلون للجمعة لم يقر ونقطة في ماله  
العام كوقف على اللقطة او الخاص هو ما اختص به كشيء تلفوة  
عليه ومفروشة تحته وما في جيبه من دراهم وغيرها  
ومعه ودنانير منشورة فوقه وتحتة وان وجد في دار  
في له وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وامتعة  
موضوعة بقربه في الاصح فان لم يعرف له مال فالأظهر  
انه يفوق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون  
بكفايته فرضا وفي قول نقطة وللملئقة الاستلا يحفظ  
حفظ ماله في الاصح ولا يفوق عليه منه الا باذن القاضي

نقل اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها اهل مية او بدار  
تورها واقربوها بدار كفار صلحا او بعد ملكها بجزية وفيها  
مسلم حكم بالاسلام اللقيط وان وجد بدار كفار فكافر  
ان لم يكن لها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وتاجر  
مسلم في الاصح ومن حكم بالاسلام بالوارث فاقام ذي  
بينه بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوي  
فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر ويحكم بالاسلام البني بجهتين  
اخرتين لا تفرضان في لقيط احدهما الولادة فان كان احد  
ابويه مسلما وقت لعاق فهو مسلم فان بلغ ووصف كفرا  
مرتد ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما حكم بالاسلام فان  
بلغ ووصف كفرا مرتد وفي قول كافر اصلي لثانية  
اذا سبي مسلم طفلا يتبع السبي في الاسلام ان لم يكن معه  
احد ابويه ولو سباه ذمي لم يحكم بالاسلام في الاصح ولا يصح  
الاسلام صحيح ميمرا استقلاله على الصحيح فصل اذا لم  
يقر اللقيط برق فهو حر الا ان يقيم احد بينة برقه وان اقرب



شخص صدقة قبل ان لم يسبق اقرار بحريته والمذهب  
انه لا يشترط ان لا يسبق تصرف يقتضي نفوذة حرية كبيع  
ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه المستقبل لا  
الماضية المفضة بغيره في الاظهر فلو لم يرد دين فاقرب  
وفي يده مال قضى منه ولو ادعى رقة من ليس في يده بلا بينة  
لم يقبل وكذا ان ادعى المملوك في الاظهر ولو رابنا صغيرا  
مميزا او غيره في يده من يترقه ولم يعرف سنا دها الي  
التفاد حكم له بالرق فان بلغ وقال ناجر لم يقبل قوله  
في الاصح الابينة ومن اقام بينة برفقه عمل بها ويشترط  
ان يتعرض البينة لسبب الملك في قول يكفي مطلق الملك  
ولو استلحق اللقيط خرقا سلم لحقه وصار اولي بتربيته  
وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده  
وان استلحقه امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم  
سلم وخر على ذمي وعبد فان لم يكن بينه عرض والقاء  
فيلحق من لحقه به فان لم يكن قايما ونحوه او نفاة عنها

١١٥  
اول حقه بهما اير بالانتساب بعد بلوغه الى من يميل طبعه  
اليه منهما ولو اقاما بينتين متعارضتين سقطتا في الاظهر  
كتاب الجمالة هي كقوله من رد ابني فله كذا ويشترط  
صحة تدل على العمل بعوض ملتزم فلو عمل بلا اذن او اذن  
شخص فعل غيب ولا شيء عليه ولو قال اجنبي من رد عبد زيد  
فله كذا استحقه الراد على الاجنبي ان قال قال زيد من رد عبد  
فله كذا وكان كاذبا لم يثبت عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول  
العامل ان عينه وتصح على عمل مجهول وكان معلوم في الاصح  
ويشترط كون المجعل معلوما فلو قال من رده فله ثوب او  
ارضيه فسد العقد وللراي اجرة مثله لو قال من يلد كذا فرده  
من اقرب منه فله قسطه من الجمل ولو اشترك اثنان في  
اشتركا في الجمل ولو التزم جعلان لمعين فشاركه غيره في العمل  
ان قصد اعانته فله كل الجمل ان قصد العمل للمالك فلا اول  
قسطه ولا شيء للمشارك بحال وكل منهما النفس قبل تمام  
العمل فان فسخ قبل الشروع او فسخ العامل بعد الشروع



فلا شيء له وإن فسخ المالك بعد الشروع فعليه اجرة المثل  
في الأصح وللمالك أن يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ  
وفائدة بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات المثل  
في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل وإذا رده فليس  
له حصة لقبض الجعل ويصدق لمالك إذا انكر شرط الجعل  
أو سعيه في رده وإن اختلفا في قدر الجعل تحالفا  
**كتاب** المرائض يبدؤ من تركبة الميت بموئنة  
تجهيزه ثم تقضى ديونته ثم وصاياه من ثلث لباقي  
ثم يقسم الباقي بين الورثة قلت فإن تعين بعين التركة  
حق كالزكاة والجاني والمرهون ومبيع إذا مات المشتري  
مفلاً أقدم على موئنة تجهيزه والله أعلم وأسباب الارث  
اربعة قرابة ونكاح وولاء فيرث المعتق العتيق ولا  
عكس الرابع الاسلام فتصرف التركة لبيت المال رثاً  
إذا لم يكن وارثاً بالاسباب الثلاثة والمجموع على ارضهم  
من رجال عشرة الابن وابنة وان سفل والاب وابو

وان عملاً والاخت وابنة الام والصيم الا للام وكذا  
ابنه والزوجة والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن  
وان سفل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة فلو  
اجتمع كل رجال ورث الاب والابن والزوجة فقط  
فالبنات وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة  
او الدين يمان احتما غصم من الصنفين فالابوان والابن  
والبنات وبعد الزوجين ولو فقدوا كلهم فاصل المذبح  
انه لا يورث دوا الارحام ولا يرد على اهل الفرض بل المال  
لبيت المال وافتي المتأخرون اذا لم يتضم امر بيت المال  
بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم با  
لنسبة فان لم يكونوا صرفاً لم يورثوا الارحام وهم من سفل  
المذكورين من الاقارب وهم عشرة اصناف بالام وكل  
جدة وجدة ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد  
الاخوات وبنو الاخوة الا لأم والعم للام وبنات الاعمام والعمما  
والاخوال والعمالات والمدلون بهم فصل الفروض المقدرة



في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة زوج لم يخلف زوجة  
ولد اولاد ابن وبنت او بنت ابن واخيت لابوين اولاد متفرقة  
والربع فرض زوج زوجته ولد او ولد ابن وزوجة ليس  
لزوجها واحد منهما والثلث فرضها مع احدهما والثلثان  
فرض بنين فصاعدا وبنتي ابن فاكثروا ختيين فاكثروا لابوين  
اولاد الثلث فرض ام ليس لبيتها ولد ولا ولد ابن ولا اثنا  
من الاخوة والاخوات وفرض اثنين فاكثروا من ولد الام وقد  
يفرض للجد مع الاخوة والجد من فرض سبعة اب وجد  
لميتها ولد او ولد ابن وام لميتها ولد او ولد ابن او اثنا  
من الاخوة والاخوات وحيدة وابنة ابن مع بنت صلب  
ولاخيت او اخوات لاب مع اخيت لابوين ولو احدين  
ولد الام فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم  
احد وابن الابن لا يحجبه الا الابن وابن ابن اقرب منه  
والجد لا يحجبه الامتوية بينه وبين الميت والاخ  
لابوين يحجبه الاب والابن وابن الابن ولا يحجبه هاولاء

والاخ

والاخ لابوين ولا يحجبه اب وجد ولد ولد ابن وابن الاخ  
لابوين يحجبه ستة اب وجد وابن وابنة واخ لابوين ولا  
لا يحجبه هاولاء وابن الاخ لابوين والعم لابوين يحجبه هاولاء  
وابن الاخ لاب لاب يحجبه هاولاء وعم لابوين وابن عم لابوين  
يحجبه هاولاء وعم لاب لاب يحجبه هاولاء وابن عم لابوين  
والمعتق يحجبه عصبة النسب البنت والام والزوجة  
لا يحجبن وبنت لابن يحجبها ابن او بنتان اذا لم يكن معها  
من يعصها والجد للام لا يحجبها الا الام ولا يحجبها الاب  
والام والقربا من كل جهة يحجب البعدي من جهة الاب كل  
ام اب والقربا من جهة اب لا يحجب البعدي من جهة الام في  
فالاظهر والاخ من الجهات كالاخ والاخوات الحاص لاب  
يحجبهن ايضا اختان لابوين والمعتقة كالمتعق وكل عصبة  
يحجبه المحاب فرض متفرقة فصل الابن يستغرق المال  
وكذا البنون والبنات النصف والبنين فصاعدا الثلثان  
والواحدة بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين



و اولاد الابن اذا انفردوا كاولاد الصليب فلو اجتمع الصنفان  
فان كان من اولاد الصليب ذكر اوجب اولاد الابن والا فان  
كان للصليب بنت فلها النصف الباقي لولد الابن لذكور او  
الذكور والاناث فان لم يكن الا انثى او اناث فلها اولهن  
السدس وان كان للصليب بنتان فصاعدا اخذتا الثلثين  
والباقي لولد الابن الذكور والاناث ولا شيء للاناث  
الخالص الا ان يكون اسفل منهن ذكر فيعصبهن واولاد ابن  
الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع اولاد الصليب كذا ساير  
المنازل وانما يعصب الذكر لئلا ينزل من في درجته ويعصب  
من فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين **فصل** الاب  
يرث بغير صل اذا كان معه ابن او ابن ابن وتعصب اذ لم يكن ولد  
ولا ولد ابن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن له السدس  
فرضا والباقي بعد فرضهما بالعصوبة وللأم الثلث والسدس  
في الحالين السابقين في الفروض ولها في مسيئتي زوج او  
زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد الزوج او الزوجة والجد الا ان

الاب

الاب يسقط الاخوة والاحوات والجديقا هم ان كانوا لابوين  
اولاد والاب يسقط ام نفيه ولا يسقطها الجد والاب في  
زوج او زوجة وابوين يرث الا تم من الثلث الى ثلث الباقي  
ولا يرثها الجد وللجدة السدس وكذا الجدات ويرث منهن  
ام الام وامهااتها الدليات با ان يخلص وام الاب وامهااتها  
كذلك ولذا ام اب الاب ام الاجداد فرقة وامهااتهم على  
المشهور وصابطه كل جدة ادلت بمحض انثى او ذكورا و  
انثى الى ذكور ترث ومن ادلت بذكر بين انثيين فلا  
**فصل** الاخوة والاحوات لابوين ان انفردوا ورثوا كاولاد  
الصليب كذا ان كانوا لابن لافي المشتركة وهي زوج وام وولد  
ام واخ لابوين فيشارك الاخ ولذي الام في الثلث ولو  
كان بدل الاخ اخ لاب يسقط ولو اجتمع الصنفان فكاجتأ  
اولاد الصليب واولاد ابنيه الا ان بنات لابن يعصبهن من  
في درجتهم واسفل الاخ لا يعصبها الا اخوها وللواحد  
من الاخوة والاحوات لأم السدس وللانثيين فصاعدا



الثلاث سواء ذكرهم واناثهم والاحوات لابوين اولاد مع البنات  
وبنات الابن عصبة كالاخوة فتسقط اخت الابوين مع البنات  
الاحوات لاب وبنو الاخوة لابوين اولاد كل منهم كابيه اجتماعا  
وانفرادا لكن يخالفونهم في انهم لا يرثون الامة الى السدس ولا  
يرثون مع الجد ولا يعصبون اخواتهم ويبسقطون في الميركة  
والعم لابوين اولاد كاخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا وكذا  
قياس بنى العم وسائر عصبته النسب لعصبة من ليس لهم  
سهم مقدّم من المجمع على توريثهم فيرث المالك او ما فضل  
بعد الفروض فصل من لا عصبة له بنسب له معتوق  
فماله او الفاضل عن الفروض له رجلا كان او امرأة فان لم  
يكن فلعصبته بنسب المتعصبين بانفسهم لابنته واخته  
وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر ان اخ المعتق  
وابن اخيه يقدمان على جده فان لم يكن له عصبة فله المقتق  
المعتق ثم عصبته كذلك لا ترث امرأة بولاء الا معتقا  
بفتح التاء او منتميا اليه بنسب اولاد فصل اجتماع جد

119  
واخوة واخوات لابوين اولاد فان لم يكن معهم ذ وفرض  
فله اكثر من ثلث المالا ومقامتهم كاخ فان اخذ الثلث فالباقى  
لهم وان كان فله الاكثر من سدس لتركته وثلث الباقي المقاسمة  
وقد لا يبقى شي كبنين وام وزوج فيفرض له سدس ويزاد  
في العول وقد يبقى دون سدس كبنين وام وزوج فيفرض له وتعال  
وقد يبقى سدس كبنين وام فيفوز به الجد وتسقط الاخوة  
في هذه الاحوال ولو كان مع الجد اخوة واخوة لابوين اولاد  
فحكم الجد ما سبق ويعذر اولاد الابوين عليه اولاد الاب  
في القسمة فاذا اخذ حصته فان كان من اولاد الابوين فذكر  
فالباقى لهم وسقط اولاد الاب والافتاح الواحدة الى  
النصف والثلثان فصاعدا الى ثلثين ولا يفضل عن الثلثين  
شي وقد يفضل عن النصف فيكون لاولاد الاب الجد مع اخوات  
كاخ فلا يفرض لهن معه الا في الذكرية وهي زوج وام وجد  
واخت لابوين اولاد فللزوجة نصف وللأم ثلث وللجد سدس  
وللاخت نصف فتعول ثم يقسم الجد والاخت نصيبهما اثلاثا



له الثلثان فصل لا يتوارث مسلم وكافر ولا يرث مرتد  
ولا يورث ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتهم لكن لا يرث  
انه لا توارث بين حزبي وذمي ولا يرث من فيه رق والحد  
ان من بعضه خريورث ولا قاتل وقيل ان لم يضم  
ورث ولو مات متوارثان بغرق او هدم او في غربة سعا  
او جهل ابقها لم يتوارثا ومال كل لباقي ورثته ومن  
اسرا وفقد وانقطع خبره ترك ما له حتى تقوم بيته  
بموته او تمغيرة يغلب الظن انه لا يعيش فوقها فيجهد  
القاضي ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم  
ولو مات من يرثه المفقود وقفنا حصته وعملنا في الحاضر  
بالاسواء ولو خلف حملا يرث او قد يرث عمل بالاحوط في حقه  
وحق غير فان انفصل حي الوقت يعلم وجوده عند الموت  
ورث والا فلا بيان ان لم يكن وارث سوى الحمل او كان  
من قد يحبه وقف مال وان كان من لا يحبه وله مقدار اعطيه  
عائلا ان مكنته عول كزوجة حامل وابوين لها من ولها

سدان عائلات وان لم يكن له مقدار كاولاد لم يعطوا وقيل اكثر  
الحمل اربعة فيعطون اليقين والحش المشكل ان لم يختلف ارثه  
كولادهم ومعنى فداك والا فيعمل باليقين في حقه وحق غير  
المشكوك فيه حتى يبين ومن اجتمع فيه جهتا فرض  
كزوج هو معتق وابن عم ورث بهما قلت فلو وجد في نكاح  
المجوس والشبهة بنت هي اخت ورثت بالبسوة وقيل بها  
والله اعلم ولو اشرك اثنتان في جهة عضوية وزاد احدهما  
بقداية اخري كابي عيم احدهما اخ لايم فله السدس والباقي  
بينهما سواء وقيل يختص به الاخ ومن اجتمع فيه جهتا فرض  
ورث باقواهما فقط والقوة يجب احدهما الاخرى ولا تجزأ وتكون  
اقرب حبا فالاول كبنيت هي اخت لايم بان بطاء مجوسي او مسلم  
بشبهة امه فتولد بنتا والثاني كايم هي اخت لايم بان بطاء  
بنته فتولد بنتا والثالث كايم هي اخت لايم بان بطاء  
البنت الثانية فتولد ولدا فالاولي امه واخوته فصل  
ان كانت الورثة عصابات فيسهر المال بالسوية ان تمضي



ذكورا او اثنا وان اجتمع الصنفان قدر كل ذكر اثنين وعد ذكور  
 المقسوم عليهم اصل المسألة وان كان فيهم ذو فرض او ذوا  
 فرسين متباينين فالمسألة من مخرج ذلك الكسر ومخرج  
 النصفان ثلثان والثلث ثلاثة والرابع اربعة والسادس  
 ستة والثمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا المخرج فان  
 تداخل مخرجاهما فاصل المسألة اكثر اكدس وثلث وان  
 توافقا ضرب وفق احدهما في الاخر والحاصل اصل المسألة كدس  
 وثمان فالاصل اربعة وعشرون وان تباينا ضرب كل في كل  
 والحاصل الاصل لثلث وربع الاصل ثمانية عشر فالاصول اربعة  
 اثنان وثلثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر  
 واربعة وعشرون والذي يعول هو الستة الي اربعة كدس  
 واثنين والي ثمانية كهم وايم والي تسعة كهم واخ لايم والي  
 عشرة كهم واخر لايم والاثني عشر الي ثلثة عشر كزوجية  
 وايم واثنين والي خمسة عشر كهم واخ لايم وسبعة عشر  
 كهم واخر لايم والاربعة والعشرون الي اربعة وعشرين

كثتين

١٢١  
 كثتين وابوين وزجه واذا تماثل العددان فذاك وان اختلفا و  
 قني الا كثيرا الا قبل مرتين فاكثر فتداخلا في كلثة  
 ستة او تسعة وان لم يفيها الا عدد ثالث فتوافقا بجو  
 كاربعة وستة بالنصف وان لم يفيها الا واحد تباينا  
 كلثة واربعة والمثلثا خلا في متوافقا ولا عكس فرع  
 اذا عرفت اصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك وان انكسر  
 على صنف قوبلت بعدده فان تباينا ضرب عدد في المسألة  
 بعولها ان عالت وان توافقا ضرب وفق عدد فيهما فاباغ  
 صحت منه وان انكسرت على صنفين قوبلت سهام كل صنف  
 بعدده فان توافقا رد الصنف في فقه والترك ثم ان تماثل  
 عدد الرويس ضرب احدهما في اصل المسألة بعولها وان تداخلا  
 ضرب اكثرهما وان توافقا ضرب وفق احدهما في الاخر ثم  
 الحاصل في المسألة فما بلغ صحت منه ويقاس على هذا الانكسار  
 على ثلاثة اصناف واربعة لا يزيد الكسر على ذلك فان اردت  
 معرفة نصب كل صنف من مبلغ المسألة فا ضرب نصيبه في اصل



المسألة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسيمه على عدد  
الصف فرع مات عن ورثة مات أحد منهم قبل القسمة  
فان لم يرث الثاني غير الباقيين وكان ارثهم منه كآرثهم من  
الاول جعل كان الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كاخوة  
واخوة او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وان لم  
يخمس ارثه في الباقيين واخص واختار قدر الاختلاف  
فصح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم ان تقسم نصيب  
الثاني من مسأله الاول على مسئلته فذاك والا فان كان بينهما  
موافقة ضرب وفق مسئلته في مسألة الاول والاكملها فيها  
فما بلغ صحته ثم من له شيء من الاول اخذ مفرقا فيما  
ضرب في او من له شيء من الثانية اخذ مفرقا في نصيب الثاني  
من الاول وفي وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق  
كتاب الوصايا تصح وصية كل مكلف حر وان كان  
كافرا وكذا مجبور عليه بسفه على المذهب لا جنون ومغفل  
ومجنون في قول تصح من صبي مميز لا رقيق وقيل ان عتق ثم مات صحت

واذا وصى لجهت عامة فالشرط ان لا يكون معصية كعاقبة كنية او  
لتخص فالشرط ان يتصور له الملك فتصح له حمل وتنقد ان تنقل  
حيًا وعلم وجودة عندها بان انفصل لدون شهر  
فان انفصل لستة اشهر فاكثر والمرأة فراش زوج اوسيد  
لم يستحق فان لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من اربع سنين فذلك  
او لدونه استحق في الاظهر وان وصى لعدد فاستحق رقه قالوا  
لسيدة فان عتق قبل موت الموصي له وان عتق بعد موته ثم قبلت  
على ان الوصية بهم تملك وان وصى لدابة وقصد بيعها او اطلاق فباطلة  
وان قال ليصرف في علفها فالمنقول صحته وتصح له عاق مسجيد  
وكذا ان المات في الاصح وتحمل على عمارته ومساكنه ولذي كذا حري ومرد  
في الاصح وقايل في الاظهر لو ارث في الاظهر ان اجاز باقي الورثة ولا  
عبرة بردهم واجاز تصرف في حيات الموصي والعبرة في كونه ورثا بيو  
الموت والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو وبعين هي قدر حصته  
صححة وتقتصر الى الاجازة في الاصح وتصح بالحمل بشرط انفصاله  
حيًا لوقت يعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا بثمرة او حمل سجد



في الاصح و باحد عبديه و بنجاسة تحل الانتفاع بها كلب معلم  
و ربل و خمر محترمة و لو اوصي بكل من كلابه اعطي احدها فان  
يكن له كلب لغت و لو كان له مال و كلاب و وصيها او بعضها  
فالاصح نفوذها وان كثرت و قل المال و لو وصي بطبل و له طبل  
فهو و طبل يحل الانتفاع به كصبل حرا و جميع حمله على الثاني  
و لو وصي بطبل الغر لغت لان صلبه حرا و جميع فصل  
ينبغي ان لا يوصي اكثر من ثلث ماله فان زاد و رد الوارث بطلت  
في الزايد و ان اجاز فالجان فاجازته تنفذ و في قول عطية  
مبتدأة الوصية بالزيادة لغو و يعتبر المال يوم الموت و قيل  
يوم الوصية و يعتبر من الثلث ايضا عتق علق بالموت و تبرع  
نحو في مرضه كوقف هبة و عتق و ابراء و اذا اجتمع تبرعات  
متعلقة باطوت و عجز الثلث فان تحض العتق اقره او غيره  
فقط الثلث و هو غيره فيسقط بالقيمة و في قول يقدم العتق  
او منجزة قدم الاول فالاول حتى يتم الثلث فان وجدت  
واحد الجنس كعتق عبدا و ابراء جمع اوقع في العتق و سقط و غيره

وان اختلف و تصرف و لا فان يكن فيها ثلث و لو كان كافيا  
و في قول يقدم و لو كان له عبدان فقط سالم و غانم فقال  
ان ائت غانما فسلم حررتهم اعتق غانما في مرض موته عتق  
ولا اقترع و لو اوصي بعين حاضرة ثم ثلث ماله و اقيه غائب  
لم ترتفع كلها اليه في المال و الاصح انه لا يتسلط على التصرف  
في الثلث ايضا فصل في اذاتنا المرض من فالمرء يتبرع  
زاد على الثلث فان براء قد وان ظنناه غير خوف فمات فان  
حل على الجاهة تغذ و الا فلو شكنا في كونه خوفا لم يثبت  
الا بطبيعته حريه عدلين و من الخوف قولنح و ذات جنب و رفاق  
دائم و اسهل متواتر و رفق و ابتداء قابح و خروج الطعام غير  
مستحيل و كان يخرج بشدة و وضع او وسعه دم او حي مطبقة  
او غيرها الا الربع والمذهب انه يلحق بالخوف سر كاهرا اعتادوا  
قتل الاسرى و التهام قتال بين متكافئين و تقديم لقصاص  
او رجم و اضطراب بيع و هيجان موج في راكب غينة و طلق  
حاميل و بعد الوصي ما لم تفصل المشيمة و صبغتها او صبغ



له كذا او اءفءوا اليه او اعطوه بعد موته او جعلته له او  
هو له بعد موته فلو اقتصر الى هو له فاقرا ان يقول هو  
له من مالي فيكون وصية وتنفذ بكتابة والكتابة كذا  
وان اوصى لغير معين كالفقراء لم يمت بالموت بلا قبول ولمعين  
اشترط القبول ولا يصح قبول ولا رد في حيات الموصي ولا  
يشترط بعد موته الفور فان مات الموصي له قبله بطلت او  
بعده فيقبل وارثه وهل يملك الموصي له بموت الموصي ام يقبله  
ام موقوف فان قبل بان انه ملك بالموت والابان  
للوارث قال اظهرها الثالث وعليها تبني الشرع وكتب  
عبد حصار بين الموت والقبول ونفقته وفطرته ويطلب  
الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده فصلا اوصي  
بشاه تناول صغيرة الجثة وكبيرها سليمة ومعيبة ضائعا  
ومعز او كذا ذكر في الصحيح لاسخا وعناق في الصحيح ولو قال  
اعطوه شاة من غنمي لا غنم له لغت وان قال من مالي شاة  
له وبجمال والناقه يتناولان البخاتي والعراب لا احدهما الاخر

والصحيح تناول بعير ناقه لا بقرة ثورا والثور للذكر والمذهب  
حمل الدابة على فرس وبغل وحمير ويتناول الرقيق صغيرا وانثى  
ومعيبا وكافرا وعكوسا وقيل ان اوصى باعتاق عبد وجب  
المجزى كفارة ولو وصى باحد رقيقه فماتوا او قتلوا قبل موته  
بطلت وان بقي واحد تقين او باعتاق رقاب فثلث فان عمر  
ثلثة عنهن فالمذهب انه لا يشتري سقط بل يقسم ان به فان  
فصل عن نفس رقبتي شي فله ورثة ولو قال ثلثي المقتول شي  
سقط ولو وصى لهما فانت بولدين فلهما اوصي وميت فله  
الميت في الصحيح ولو قال ان كان حملك ذكرا او قال انثى فله كذا فوارثها  
لغت ولو قال ان كان بطنها ذكر فولدتها استحق الذكر او ولدت  
ذكرين فالصحيح عتقها ويعطيه الوارث من شاء منها ولو وصى  
لغيره فلا رعين دارا من كل جانب الفلما واصحاب علوم  
الشرع من تفسير وحديث وفقه لا مقري واديب ومعبر  
وطبيب وكذا استعلم عند الاكثرين ويدخل في وصية الفقراء  
المساكين وعكسه ولو جمعها يشرك نصفين واقل كل نصف



ثلاثة وله التفضيل او لزيد والفقراء فالمدح به كاحدهم  
في جواز عطائه اقل من قول لكن لا يحرم او يجمع معين غير منحصر  
كالعروة صحت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة اولاد  
زيد في كل قرابة وان بعد الاصل او فرعاً في الاصح ولا تدخل  
قرابة ايم في وصيته العربي في الاصح والعبرة باقرب جدي ينسب  
اليه زيد وتعد اولاده قبيلة ويدخل في اقرب قاربه  
الاصل والفرع والاصح تقدم ابن علي بن واخ علي بن واخ  
بذكورية ووراثته بل يستوي لاب والام والابن والبنت  
ابن البنت علي بن ابن الابن ولو اوصى لا قارب نفسه لم تدخل  
ورثته في الاصح فصل تصح ببناء فعبد ودار وغلة  
حائوت ويملك الموصي له منفعة العبد والسأبة المعتادة  
وكذا مهرها في الاصح لا ولدها في الاصح بل هو كالام منفعة  
ورقته للوارث وله اعتاقه وعليه نفقة ان اوصى بمنفعة  
منه وكذا البتة في الاصح وبيعه ان لم يوتد كالمتاجر  
وان ابد فالاصح انه يصح بيعه للموصي له دون غيره وانما  
تعتبر

تعتبر قيمة العبد كمال من الثلث ان ومن نفسه ابداً وان  
اوصى بهامنة قومة بمنفعة ثم سلو بها تلك المدة ويحسب  
الناقص من الثلث ويصح بيع تطوع في الاظهر ويصح من يملك  
او الميثاقاً محاقيد وان اطلق من الميثاق في الاصح وحجة الاسلام  
من راس مال فان اوصى بهامنة راس المال والثلث عمل به  
وان اطلق الوصية بها من راس مال وقيل من الثلث  
من الميثاق وللأجنبي ان يحج عن الميت بغير اذنه في الاصح  
ويؤدى الوارث عنه الواجب المالي في كفارة مرتبة يطعم  
ويكسو في المغبرة والاصح انه يعتق ايضا وان له الاداء من ماله  
اذا لم تكن تركة وانه يقع عنه لو تبرع اجنبي بطعام او كسوة  
لاعتاق في الاصح وينفع الميت صدقة ودعاء من وارث واجنبي  
فصل الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقضت  
الوصية او ابطالتها او رجعت فيها او فسختها او هذا الوارث  
في الاصح وبيع واعتاق واصدق وكذا عبة او رهن مع قبض وكذا  
دونه في الاصح وبوصية بعد التصرفات وكذا توكيل في بيعه



عرضه عليه في الاصح وخلط حنطة معينة رجوع ولو وصي به ايج من  
سيرة فخلطها باجود منها فرجوع او بمثلها فلا وكذا باثر اداء  
في الاصح وطحن حنطة وصي بها وبذرهما وعجن دقيق وغزل  
قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبيصا وبناد وعراس في عرسه  
رجوع فصل سن الایمان بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا  
والنصر في امور الاطفال وشرط الوصي تخليف وحرية وعدالة و  
هداية الى النصر للموصي به واسلام لكن الاصح جواز وصية  
ذمالي ولا يضر العمى في الاصح ولا تشترط الذكورة وام  
الاطفال ولي من غيرها وينعزل الوصي بالغسق وكذا في  
في الاصح لا الامام الاعظم ويصح الایمان في قضاء الدين  
وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ويشترط في امر الاطفال  
مع هذا ان يكون له ولاية عليهم فليس لوصي ايمان فان ائذ  
له فيه جاز في الاطهر ولو قال وصيت اليك لي ببلوغ ابني او  
قدوم زيد فاذا بلغ او قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي  
والجدحي بعقبة الولاية ولا الایمان بتزويج طفل وبنت ولفظ

وصيت اليك وفوضت ونحوها ويجوز فيه التوقيت والتعليق  
ويشترط بيان ما يوصي فيه فان اقتصر على وصيت ليك لغا القبول  
ولا يصح في حياته في الاصح ولو وصي اثنين لم يفرح احدهما الا ان اشرح  
به للموصي والوصي العذل متى شاء واذا بلغ الطفل ونازعه في  
الاتفاق عليه صدق الوصي او في دفع اليه بعد البلوغ صدق  
الولد كتاب الوديعه من عجز عن حفظها  
حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يشق بما نتج كرهه فان وثق  
استحب وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط صيغة المودع  
لاستودعته هذا واستحضرتك وابنتك في حفصه والاصح  
انه لا يشترط القبول لفظا ويكفي القبض ولو اودعه صبي او  
مجنون مالا لم يقبل فان قبل ضمن ولو اودع صبي مالا اختلف  
عنده لم يضمن وان اتلفه ضمن في الاصح والمجس عليه بسفه كصبي  
وترفع بموت المودع والمودع وجنونه واعماؤه ولها الاسترداد  
والرد كل وقت واصلها الامانة وقد تقرر مقتونه بعوارض منها  
ان يودع غيره بلا اذنه ولا عذر فيضمن وقيل ان اودع القاضي لم



يضمن واذا لم تنزل يده عنها جازت الاستمالة ثم يحلها الي  
الحرز او يضعها في خزانة مشتركة واذا اراد سفر اقلير الي  
المال او وكيله فان فقدتها فالتقاضى فان فقدته فامين  
فان دفعها بموضع وسافر ضمن فان علم بها امين يمكن الترخ  
لم يضمن في الاصح ولو سافر بها ضمن الا اذا وقع حريق او  
غان وعجز عمن يفعها اليه كما سبب والحريق والغارة في  
البقعة واشراق الحرز على الخراب عذر كالسفر واذا اراد  
مخف فقليرها الي المالك او وكيله والا فالحاكم او امين  
او يوصي بها فان لم يفعل ضمن الا اذا لم يتمكن بان مات فجأة  
ومنها اذا نقلها من محلة او دار الي اخري ذونها في الحرز  
ضمن والا فلا ومنها ان لا يدفع متلفاتها فلو اودعه  
دابة فترك علفها ضمن فان نهاه عنه فلا على الصحيح فان  
اعطاه المالك علفا علفها منه والا فبراجيه او وكيله فان  
فقد الحاكم ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الاصح وعلى  
الموجب تعريض ثياب لصون للرجح كمالا يفسدها الدرد

وكذا البها عند حاجتها ومنها ان يعدل من الخط المأمور به  
وتلت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا ترد على الصندوق  
فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على  
الصحيح وكذا لو قال لا تقفل علي <sup>فقلير</sup> فاقفل او لو قال اربط الداهم  
في تلك فامسكها في يده فتلقت فالذهب بها ان ضاعت  
بنوم ونسيان ضمن او باخذ عاصب فلا ولو جعلها في جيبه  
من الربط في الكم لم يضمن ولو اعطاه دراهم بالشوق ولم يبين  
كيفية الخلف فربطها في يده وامسكها بيده او جعلها في جيبه لم  
يضمن وان امسكها بيده لم يضمن ان اخذها عاصب ويضمن  
ان تلفت بغفلة او بنوم وان قال احضها في البيت فليض  
اليه وجررها فيه فان اخربها عند رخصتها ومنها ان يفتقها  
بان يفتقها في غير حرز مثلها او يدل عليها سارقا او من  
يصادد المالك فلو اكرهه ظالم حتى سلها اليه فللمالك  
تضمينه في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها ان يتقعر  
بها بان يلبس ويركب خيالة او ياخذ اثوب ليلبسه



او الدرهم ليقبضها فيضمن ولو نوى لاخذ ولم ياخذ لم يضمن  
علي الصحيح ولو خلطها بما له ولم يميز ضمن ولو خلط درهم  
كيسين للمودع ضمن في الاصح ومتى صارت مضمونة بانتفاع  
وغيره ثم ترك الميانة لم يبرأ فان احدث له المالك استيما  
برئ في الاصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد بان يخلى بيده  
وبينها فان اخرج بلا عذر ضمن وان ادعي تلفها ولم يذكر  
سببا او ذكر خفيا كسرقة صدق بيمينه وان ذكر ظاهرا  
كحرق فان عرق الحريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرق  
دون عموميه صدق بيمينه وان جهل طول لب بينة ثم  
يخلف على التلف به وان ادعي ردها على من يضمنه صدق  
بيمينه او على غيره كوارثه او ادعا وارث المودع الرد  
على المالك او ادع عند سفره امينا فادعا الامين الرد  
على المالك ولو لب بينة وجودها بعد طلب المالك يضمن  
كتاب قسم الفي والغنيمه الفئ مال حصل  
من كفار بلا قتال وابطال وخيل وركاب جزية وعشر حال

وما خلق عنه خوفا وما لم يرتد قتل او مات وذوي مات بلا  
وارث في خمس خمسة خمسة احد هاهنا صاحب المسلمين  
كالغور والقضاة والعلماء يقدم الهم والثاني بنو هاشم  
والمطلب يشرك الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث  
والثالث اليتامي وهو صغير لا اب له ويشترط فقره  
على المشهور الرابع والخامس المساكين وابن السبيل فيم  
الاصناف الاربعة المتأخرة وقيل مخصرا لما صلب في كل ناحية  
من فيها منهم والاما الاخماس الاربعة فالأظهر انها للترقة  
وهم الاجناد المرصدون للجهاد فيضع الامام ديوانا  
وينصب لكل قبيلة او جماعة عريفا ويبحث عن حال كل واحد  
وعيا له وما يلزمهم فيعطيه كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم  
والاعطاء قريشا وهم ولد النضر بن كنانة ويقدم بنو هاشم  
والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم عبد العز ثم سائر البطون  
الاقرب فالاقرب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار  
ثم سائر العرب ثم الاجم ولا يثبت في الديوان اعم ولا زمنا



ولا من لا يصلح للفرار ولو مرض بعضهم او جرح وزجى زواله  
فان لم يرجع فالأظهر انه يعطى وكذا زوجته واولاده اذا  
مات فتعطى الزوجة حتى تنكح والاولاد حتى يتقلدوا فان  
فضلت الاحاسن الاربعة عن حاجات المرتزقة ووزع  
عليهم على قدر موتتهم والاصح انه يجوز ان يُصرف بعضه  
في اصلاح الثغور والسلاح والكراع هذا حكم منقول الفقيه  
فاما عقاب المذهب انه يجعل وقفاً وتقسيم عليه كذلك  
فصل الغنيمة مال حصل من كذا بقتال واجان  
فيقدم منه السلب المقاتل هو ثياب القليل والحق والزمان  
والاث الحرب كدفع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار وبنطة  
وخاتم ونقعة معة وجنيته تقاد معة في الاناء لاهية  
مشدودة على الفرس على المذهب انما يستحق بركوب غريبي  
شركا في حال الحرب فلور من حصن او من الصف وقتال ثانياً  
او اسيراً او قتلاً وقد انفرد الكشاف فلا سلب وكفاية شره  
ان يزيل امتناعه بان يفتأ عينه او يقطع يديه ورجليه

وكذا لو اسره او قطع يديه او رجليه في الاظهر ولا يخمس السلب  
على المشهور وبعد السلب تخرج مونة الحفا والنقل وغيرهما  
ثم الخمس الباقي فخمسة لاعدل خمس الفى ويقسم عما سبق والاصح  
ان التقا يكون من خمس الخمس لمرصد المصالح وان نقل  
بما سيعظم في هذا القتال ويجوز ان ينقل من مال المساء  
الحاصل عنده والنقل زيادة يشرطها الامام والامير  
لمن يفعل ما فيه نكاه في الكفار ويجهد في قدره والاناء  
الاربعة عقارباً ومنقولها للقائمين وهم من حضر الواقعة  
بحية القتال وان لم يقاتل ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء  
القتال فيما قبل حيازة المال وجهه ولو مات بعضهم بعد  
انقضاء الحيازة فحقه لوارثه وكذا بعد الانقضاء  
وقبل حيازة في الاصح ولو مات في القتال فالمذهب انه لا  
شيء له ولا يظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ  
امتعة والتاجر والمحترف فيسهم لهم اذا قاتلوا  
للاجل نسهم وللغارس ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد



عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَلَا يُعْطَى فَرَسٌ مُجَدِّدٌ  
وَمَا لَا غِنَاءَ فِيهِ وَفِي قَوْلٍ يُعْطَى أَنْ تَرَى لَهُ الْفِي الْأَمِيرِ عَنْ  
أَحْضَارِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ وَالِدَمِيِّ إِذَا حَضَرَ أَقْلَهُمْ  
الرَّضَخُ وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ الْأَمَامُ فِي قَدَرٍ وَمَحَلِّ الْأَخْصَاصِ  
الْأَبْرَةِ فِي الْأَظْهَرِ قُلْتُ أَنَّمَا يَرْفَعُ الَّذِي حَضَرَ بِلَا اجْتِهَادٍ  
وَبِإِذْنِ الْأَمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ قِسْمِ  
الْصَّدَقَاتِ الْفَقِيرُ مِنْ مَالٍ لَهُ وَلَا كَيْفَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ  
وَلَا يَمْتَنِعُ الْفَقْرُ مَسْكَنَةً وَثِيَابَهُ وَمَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحِلَتَيْنِ  
وَالْمَوْجِلُ وَكَيْفَ لَا يَكُنْ بِهِ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَالْكَسْبُ يَمْتَنِعُ  
فَقِيرٌ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ فَلَا وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ الزَّمَانَةُ  
وَلَا التَّعَنُّفُ عَنِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ وَالْمَكْفِيُّ بِمَنْفَقَةٍ قَرِيبَةٍ  
أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَصَحِّ وَالْمَسْكِينُ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْكَيْفِ  
لَسَّ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كَفَائَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ وَالْعَامِلُ سَاعٍ  
وَكَاتِبٌ وَقَائِمٌ وَحَاشِيٌّ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ لَا الْقَائِمِ  
وَالْوَالِي وَالْمَوْلُودُ مَنْ أَسْلَمَ وَنَحْيَهُ ضَعِيفَةٌ أَوَّلُهُ شَدِيدَةٌ

يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ أَسْلَامَ غَيْرِهِ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُعْطُونَ مَنْ  
الرِّزْقَةُ وَالرَّقَابُ الْمَكَاتِبُونَ وَالْفَارُ مَرَّانَ اسْتَدَارَ لِنَفْسِهِ  
فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أَعْطَى قُلْتُ الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَظْهَرُ  
اشْتَرَاطُ حَاجَتِهِ دُونَ حُلُولِ لَدِينٍ قُلْتُ الْأَصَحُّ اشْتَرَاطُ حُلُولِهِ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْ لَا صِلَاحٍ دَائِمٍ لِبَيْنٍ أَعْطَى مَعَ الْغَنَى وَقِيلَ أَنْ  
كَانَ غَنِيًّا يَنْقُذُ فَلَا وَسِيلَ لِلَّهِ تَعَالَى غُرَاةً لَا فِي لَهْمٍ فَيُعْطُونَ  
مَعَ الْغَنَى وَابْنُ السَّبِيلِ مَحْتَرِفٌ وَسَفِيرٌ وَمَحْتَارٌ وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ  
الْمَعْصِيَةِ وَشَرْطُ اخْتِارِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ لَثَمَانِيَّةُ الْأَسْلَامِ  
وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا وَكَذَا مَوْلَاهُ فِي الْأَصَحِّ فَصَلِّ مِنْ  
طَلَبِ زَكَاةٍ وَعِلْمِ الْأَمَامِ اسْتِحْقَاقُهُ أَوْ عَدَمُهُ عَمَلٌ بِعِلْمٍ وَالْأَفْزَانُ أَعْلَى  
أَوْ سَكَنَةً لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ قَدْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ فَادْعِي تَلَفَهُ كَلْفٌ وَكَذَا  
أَنْ دَعِيَ عِيَالًا فِي الْأَصَحِّ وَيُعْطَى غَارِ وَابْنُ سَبِيلٍ يَقُولُهَا فَإِنْ لَمْ  
تُخْرِجْهُ اسْتَرْدَ أَوْ يُطَالِبُ عَامِلٌ وَكَاتِبٌ وَغَارَةٌ بِجِينَةٍ فِي  
أَخْبَارِ عَدَلِينَ وَتَعْنِي عَنْهَا الْأَسْتَفَاضَةُ وَكَذَا تَصَدَّقُ بِهَا  
الْدِينُ وَالْبَيْدُ فِي الْأَصَحِّ وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ كَفَايَةً سَنَةً



قُلْتُ الصَّحَّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِتَابَةُ الْعَمْرِ الْغَالِبِ فِيهِ  
بِهِ عَقَارٌ أَيْ تَحْلِيلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْأَرْصُوقُ قَدْ  
وَابْنُ السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مُقَصَّدَةً أَوْ يَوْضِعُ مَا إِلَيْهِ وَالْعَازِي  
قَدْ رَاحَتْهُ لِنَفَقَةٍ وَكُسُوفٌ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَنَقِيًّا مَنَاءً  
وَفَرًّا وَسَلَاحًا وَيَصِيرُ ذَا مَهْلِكٍ لَهُ وَيَهْيَأُ لَهُ وَلَا بَيْنَ  
السَّبِيلِ مَرْكُوبٌ إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا  
يُعْطِي الْمَشْيُ وَلَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ الزَادُ وَمَتَاعُهُ إِنْ كَانَ يَكُونُ  
قَدْ رَاقِبًا مَثَلُهُ حَمَلُهُ بِنَفْسِهِ وَمَنْ فِيهِ سِتْنَانُ حَتَّى  
يُعْطَى بِأَحَدِهِمَا فَقَطُّ فِي الظَّهْرِ فَضْلٌ حَتَّى اسْتِيعَا  
الْأَصْنَافُ فِي قِسْمِ الْأَمَامِ وَهَذَا كَقَامِلٍ وَالْأَفَالِقَةُ  
عَلَى سَبْعَةٍ فَافْقِدَ بَعْضُهُمْ فَعَلَى الْمَوْجُودِينَ وَإِذَا قَسَمَ  
الْأَمَامُ اسْتَوْفَى مِنَ الزُّكُوتِ الْحَاطِلَةِ عِنْدَ أَحَادِ كُلِّ  
سَنَةٍ وَكَذَا اسْتَوْفَى مَالُكَ إِنْ أَخْصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فِي  
الْبَلَدِ وَفَابَهُمُ الْمَالُ وَالْأَفْجَبُ أَعْلَى ثَلَاثَةٍ وَجِبْ  
الْمَقْوِيَّةُ بَيِّنُ الْأَصْنَافِ لِأَنَّ أَحَادَ الصَّفِّ لَا أَنْ  
يَقْسِمُ

يَقْسِمُ الْأَمَامُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ مَعَ تَسَارِيِ الْحَاجَاتِ  
وَالْأَظْهَرُ سَنَعُ نَقْلِ الزَّكَاةِ إِذَا أَخْصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَأَوْجَبْنَا  
الْإِسْتِيعَابَ وَالْمُسْتَحَقُّونَ وَرَأَيْتُ فَمَا تَحْتَ يَدِهِمْ وَفِي  
الزَّكَاةِ إِلَى غَيْرِهِمْ وَهَلْ يَقُولُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَفِي الزَّكَاةِ  
أَنَّهُمْ يَفُوزُونَ بِالزَّكَاةِ لَا تَقَابِيهِمْ غَيْرُكَ وَلَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ  
وَجِبَ النَّقْلُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَجُوزْنَا النَّقْلَ وَجِبَ الْإِفْرَادُ  
عَلَى الْيَاقِينِ وَقِيلَ يَنْقَلُ وَشَرَطَ السَّاعِي كَوْنَهُ حُرًّا عَدْلًا قِيًّا  
بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ فَإِنْ عَيَّنَ لَهُ أَخَذَ وَدَفَعَ لَمْ يَشْرَطِ الْفَقْرُ وَ  
لِيَعْلَمَ شَهْرَ الْإِخْرَاجِ وَيُسَبِّحُ وَسَمِعْتُ نَقِيمَ الصَّدَقَةِ وَالْفَقْرَ  
فِي رَضِيْعٍ لَا يَكْتُمُ شَعْرَةً وَيَكْرَهُ فِي الْوَجْهِ قُلْتُ الصَّحَّ تَحْرُمُ بِهِ  
جَزْمُ الْبُعُوثِ وَفِي حَجِّهِ مَسْلَمٌ لِعَمَلِهِ فَاعْلَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
فَصَلِّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ سَنَةً وَتَحْلِلْ لَفَنِي وَكَافِرٌ وَدَفَعَهَا  
سَرًّا وَفِي رَمَضَانَ وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلَ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ  
لَهُ مِنْ تِلْكَ مَنَّةٌ تَفَقُّتَهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَنْ يُوَدِّي مَا عَلَيْهِ  
قُلْتُ الصَّحَّ تَحْرُمُ صَدَقَتُهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ أَوْ تِلْكَ مَنَّةٌ



نقته اولدين لايرجواله وفاء والله اعلم وفي استحباب الصدقة  
بما فضل عن حاجته اوجه اصحها ان لم يشق عليه الصبر استحب  
والافلاك كتاب النكاح هو مستحب لمحتاج اليه  
يجد اهبة فان فقد ما استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم  
فان لم يجتج كرم ان فقد الاهبة والافلاك تكن العبادة افضل  
قلت فان لم يتعب فالنكاح افضل في الاصح فان وجد  
الاهبة وبه علة كهرم او مرض ايم او تعين كرم والله  
اعلم وتشتحب دينة بكر نسيه لست قرابة واذا قصد  
نكاحها سن نظرة اليها قبل الخطبة وان لم تاذن  
وله تكبير نظرم ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم  
نظر رجل بالغ الى عورة حرة كبيرة اجنبية وكذا وجهها  
وكفيها عند خوف فتنة وكذا عند الاسن على الصحيح ولا  
ينظر من ربه بين سرة وركبة وتحل ما سواه وقيل ما يبد  
في المهنة فقط والاصح حل للنظر بلا شهوة الى الامة الا ما  
بين سرة وركبة والاصح في الا فتاح وان نظر العبد الى

سديته ونظر مسوح كالنظر الى محرم وان لم يرهق كالبالغ  
ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرة وركبة ويحرم نظر  
امرد بشهوة قلت وكذا غيرها في الاصح المنصوص والاصح  
عند المحققين ان الامة كالحره والله اعلم والمرأة مع امرأة  
كرجل ورجل والاصح تحريم نظر ذمية الى مسلمة وجواز نظر  
المرأة الى بدن اجنبي سوى ما بين سرة وركبته ان لم  
تخف فتنة قلت الاصح التحريم هو اليها والله اعلم ونظرها  
الى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس ويباح  
لفصد وحجامة وعلاج قلت ويباح النظر لمعاملة  
وشهادة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج  
النظر الى كل بدنها فصل محل خطبة خلية عن نكاح وعدة  
لا ترضح لمعتن ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة  
وفاء وكذا البائن في الاظهر وتحرم خطبة على خطبة من  
طرح باجابتة الا باذنه فان لم يحب ولم يرد لم تحرم في الاظهر  
ومن استشير في خاطب كرمساويه بصدق ويستحب تقديم



خطبه قبل الخطبة وقبل العقد ولو خُتِبَ الولي فقال الزوج  
الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت  
صحيح النكاح على الصحيح بل يستحب ذلك قلت الصحيح لا  
يستحب والله اعلم فان طال اذكر الفاعل لم يضر فدا  
انما يصح النكاح بايجاب وهو زوجتك او انكحتك وقول  
ان يقول الزوج تزوجت او نكحت او قبلت نكاحا او  
تزوجها ويصح تقدم لفظ الزوج على الولي ولا يصح الابلغة  
التزوج او النكاح ويصح بالعجمية في الاصح لا بكناية قلما  
ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب  
ولو قال زوجني فقال زوجتك وقال الولي تزوجها  
فقال تزوجت صح ولا يصح تعليقها ولو بشر بولد فقال  
ان كان انتي فقد زوجتكها او قال ان كانت بنتي طلقت  
واعتدت فقد زوجتكها فالذهب بطلانه ولا توقته  
لانها الشغار وهو زوجتكها على ان تزوجني بنتك  
وبضع كل واحدة صداق الاخرى فتقبل فان لم يجعل

ابنه

١٢٢  
١٢٢  
البضع صداقا فالاصح سحته ولو سميا الاصح جعل  
البضع صداقا بطل في الاصح ولا يصح الا بغير شاهدين  
شرطهما حرية وذكور ووعداه وسمع وبيع وفي  
الاعني وجه والاصح انعقاره بابني الزوج وعدو يها  
ينعقد بمستوري اعدالة على الصحيح لاستوري الاسلام  
والحرية ولو بان فسق الشاهد عند العقد فبالاعني المذهب  
واما يمين بينة وانفاق الزوجين ولا اثر لقول الشاهد  
كافا فاسقين ولو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما  
نصف المهر وان لم يزل بها والافكله ويستحب الاشهاد على  
رضي المذهب حيث يعتبر رضاها ولا يشترط فصل  
لا تزوج امرأة نفسها بغير ولا غير بولاية ولا تقبل  
نكاحا لاحد والوطي في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل لا  
الحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استغل بالانشاء والافلا  
ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح على الجديد والملا  
تزوج البكر صغيرة وكبير بغير اذنها ويستحب استئذانها



وليس له تزوج شيب لا باذنها فان كانت صغيرة لم تزوج  
حتى تبلغ والمجد كالاب عند عدمه وسواها التي كبرها وط  
حلالا وحرام ولا اثر لزوالها بلا وطء كسقطه في الحج  
ومن على حاشية النسب كاخ وعم لا يزوج صغيرا بحال  
وتزوج البنت البالغة بصرح الاذن ويكفي في اليك  
سكوتهما في الاصح والعتق والسلمان كالاخ واخلق  
الاوليا الاب ثم جد ثم ابوة ثم اخ الابوين ولا ثم ابنة  
وان سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالارث ويقدم اخ  
الابوين على اخ لا في الاظهر ولا يزوج ابن بنته فان  
كان ابن بن عم او معتقا وقاضيا زوج به فان لم يوجد  
شيب زوج المعتق ثم عصبة كالارث ويزوج عتيقه  
المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية ولا يعتبر اذن المولى  
في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد المعتق وعصبة  
زوج السلطان وكذا يزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما  
يعضل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الي كفوء وامتنع ولو

عيت كفوءا او اراد الاب غيره فله ذلك في الاصح فصل في ولاية  
لرقيق وصبي ومجنون ومختل النظر بهما او خبل وكذا محو عليه  
بسته في المذهب ومتى كان الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية  
للابعد والاعزاء ان لا يدوم غالبا انتظرا فاقته وان كان  
يدوم اياما انتظر وقيل الولاية للابعد ولا يقدم العم في الاصح  
ولا ولاية لفايق على المذهب ويلى الكافر الكافرا واحرام  
احد العاقدين او الزوجة يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية  
في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي لا ابعد قلت  
ولو احرم الولي الزوج فعقد وجملة الحلال لم يصح والله اعلم  
ولو غاب الاقرب الى مرحلتين زوج السلطان ودونها لا  
يزوج الا باذنه في الاصح والمخير التوكيل في التزوج بغيرها  
ولا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويحتاج الوكيل فلا يزوج  
غير كفوء وغير المجبر ان قالت له وكل وكل وان نكته فلا وان  
قالت زوجني فله التوكيل في الاصح ولو وكل قبل استئذنها في  
النكاح لم يصح على الصحيح وينقل وكيل الولي زوجته بنت



فلان وليك الزوج روجت بيني فلان فيقول وكيله  
قبلت نكاحه له ويلزم المهر تزوج مجنونة بالغة ومجنون  
طهرت حاجته لا لصغيرة وصغير ويلزم المهر ويبرأ ان  
تعين اجابة ملتمة التزويج فان لم يتعين كاخوة فساك  
بعضهم لزمه الاجابة في الاصح واذا اجتمع اوتيا في درجة اصح  
ان يزوجها الفقهاء واستنهم برضاهم فان تشاوروا اقرع  
فلو زوج غيب من خرجت قرعته وقد ادنت لكل منهم صح في الاصح  
ولو زوجها احدهم زيدا او اخو عمر فان عرف سابق فهو  
الصحيح وان وقعوا معا او جهل السابق المعية فبالطلاق  
وكذا لو عرف سبق احدها ولم يعين على المذهب ولو سبق  
معين ثم استبد وجب التوقف حتى يبين فان ادعى كل  
زوج علمها ببيته سمعت دعواها بناء على الجديده  
قبول اقرارها بالنكاح فان انكرت خلفت وان اقرت لاحد  
ثبت نكاحه وسماع دعوي لاخر وتخليفها له بيني علي  
القولين فيمن قال هذا لزيد بل لعمر وهل يغري لعمر ان قلنا

ان تزوجها  
فان تشاوروا  
اقرع  
فلو زوج غيب  
من خرجت قرعته  
وقد ادنت لكل  
منهم صح في  
الاصح  
ولو زوجها  
احدهم زيدا  
او اخو عمر  
فان عرف سابق  
فهو الصحيح  
وان وقعوا  
معا او جهل  
السابقة  
المعية فبال  
الطلاق  
وكذا لو عرف  
سبق احدها  
ولم يعين على  
المذهب ولو  
سبق معين  
ثم استبد  
وجب التوقف  
حتى يبين  
فان ادعى  
كل زوج  
علمها ببيته  
سمعت دعواها  
بناء على  
الجديده  
قبول اقرارها  
بالنكاح  
فان انكرت  
خلفت وان  
اقرت لاحد  
ثبت نكاحه  
وسماع  
دعوي لاخر  
وتخليفها  
له بيني  
علي  
القولين  
فيمن قال  
هذا لزيد  
بل لعمر  
وهل يغري  
لعمر ان قلنا

نعم فتعم ولو تولى طرفي عقد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الاخر  
صح في الاصح ولا يزوج ابن اعم نفسه بل يزوجه ابن عم في  
درجته فان فقدوا القاضيه فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها  
زوجته من فوقه من الولاية او خليفته وكما لا يجوز لو احدث تولى  
الطرفين لا يجوز ان يوكل وكلا في احدهما او وكيليه فيهما  
في الاصح فصل زوجها الولي غير كفوء برضاها او بعض  
الاوليا المستوين برضاها ورضى الباقيين صح ولو زوجها  
الاقرتب برضاها فليس للابعد اعتراض ولو زوجها احدهم  
به برضاها دون رضاها لم يصح وفي تزويجهم ولهم الفسخ  
ويجوز القولان في تزويج الاب بكر صغيرة او بالغة غير  
كفو بغير رضاها ففي الاظهر باطل وفي الاخر يصح وللبالغة  
الخيار وللصغيرة اذا بلغت ولو طلقت من ولي لها ان  
يزوجها السلطان بغير كفوف ففعل لم يصح في الاصح وخصال  
الامة سلامة من العيوب المثبتة لادوية قال الرقيق  
ليس كفوا لحرة والعتيق ليس كفوا لحرة اصلية ونسب فالعبيد

مسألة  
ان تزوجها  
فان تشاوروا  
اقرع  
فلو زوج غيب  
من خرجت قرعته  
وقد ادنت لكل  
منهم صح في  
الاصح  
ولو زوجها  
احدهم زيدا  
او اخو عمر  
فان عرف سابق  
فهو الصحيح  
وان وقعوا  
معا او جهل  
السابقة  
المعية فبال  
الطلاق  
وكذا لو عرف  
سبق احدها  
ولم يعين على  
المذهب ولو  
سبق معين  
ثم استبد  
وجب التوقف  
حتى يبين  
فان ادعى  
كل زوج  
علمها ببيته  
سمعت دعواها  
بناء على  
الجديده  
قبول اقرارها  
بالنكاح  
فان انكرت  
خلفت وان  
اقرت لاحد  
ثبت نكاحه  
وسماع  
دعوي لاخر  
وتخليفها  
له بيني  
علي  
القولين  
فيمن قال  
هذا لزيد  
بل لعمر  
وهل يغري  
لعمر ان قلنا



ليس كفوء عربية ولا غير قرشي قرشية ولا غيرها شئ ومطلبي لها  
والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب وعفة فليس فاسق كفوء  
عفيفة وحرفة فصاحب حرفة دنية ليس كفوءا ارفع  
منه فكناس وحمام وحارس وراعي وقيم الحمام وليس  
كفوء بنت خياط ولا خياط بنت جزار وبناز ولا هابنت  
عالم وقاض الاصح ان اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال  
لا يقابل ببعض ليس له تزويج ابنة الصغیرامة وكذا  
معينة على المذهب ويجوز من لا تكافئه بباقي الخصال  
الاصح فصل لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير الانجاء  
فواحدة وله تزويج صغير عاقل اكثر من واحدة ويزوج المجنون  
اب او جد ان ظهرت مطلحة ولا تشترط الحاجة وسواء  
صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن اب او جد لم  
تزوج في صغيرها فان بلغت زوجها السلطان في الحج  
للمحاجة لا المطلحة في الاصح ومن حجر عليه بسفيه لا يستقل بنكاح  
بل ينكح باذن وليه ويقبل له الولي فان اذن وعين امرأة لم ينكح

غيرها وينكحها بمهر المثل واقل فان زاد فالمنهور صحة النكاح  
بمهر المثل من المسمى ولو قال انكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقل  
من الف ومهر مثلها ولو اطلق لاذن فالاصح صحة وينكح بهو  
المثل من يلق به وان قيل له وليه اشترط اذنه في الاصح  
ويقبل بمهر المثل فاقل فان زاد صح النكاح بمهر المثل وفي قول  
يطلب ولو نكح السفيه بلا اذن فباطل فان وطئ لم يلزمه  
شئ وقيل بمهر مثل وقيل اقل متمول ومن حجر عليه فليس به  
نكاحه ومون النكاح في كسبه لا فيما سعه ونكاح عبد  
بلا اذن سيده باطل وباذنه صحيح وله اطلاق لاذن  
تفسيده بامرأة او قبيلة او بلد ولا يعدل عما اذن فيه  
والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح ولا عكسه  
وله اجبار امته باي صفة كانت فان طلبت لم يلزمه  
تزوجها وقيل ان حرمت عليه لزومه واذا ازوجها فالاصح  
انه بالملك لا بولاية فيزوج مسلم امته الكافرة وفاسق  
ومكاتب ولا يزوج ولي عبده ويزوج امته في الاصح



باب ما يحرم من الكاح تحرم الاسماء وكل من ولد له  
او ولدت من ولدك في امك والبنات وكل من ولدتها او ولدت  
من ولدها فبناتك ولدك والمخلوقة من زناه تحل له  
ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله اعلم والاحوات وبنات  
الاخوة والاحوات والعمات والخالات وكل من هي اخت ذكر  
ولذلك فعمتك واخت انتى ولدتك فحالتك ويحرم هؤلاء  
السبع بالرضاع ايضا وكل من ارضعتك وارضعت من ارضعتك  
او من ولدك او ولدت مرضعتك وارضعتها فام رضاع  
وقبيل الباقي ولا يحرم عليك من ارضعت اخاك ونافلتك  
ولا ام مرضعت ولدك وبناتها ولا اخت اخيك بنسب ولا رضاع  
وهي اخت اخيك لا بينك لامة وعلمه وخوم زوجته من  
ولدت او ولدك من نسب ورضاع وامهات زوجتك منها  
وكذا بناتها ان دخلت بها ومن وطئ امرأة يملك حرم عليه  
امهاتها وبناتها محرمات على ابنته وابناء به وكذا الموطونة  
بشبهة في حقها قيل وحققها لا المذي بها وليت مباشر

بشبهة كوطئ في الاطهر ولو اختلطت محرم بنسوة قرينة كبيرة  
نكح منهن لا بمحضورات ولو طرا مؤبد تحرم على نكاح قطعة  
كوطئ زوجة ابنه بشبهة ويحرم جمع المرأة واختها وعمتها  
او خالتها من رضاع او نسب فان جمع بعقد بطل او مرتباً  
فالثاني ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطئ بملك لا ملكها  
فان وطئ واحدة حرمت الاخرى حتى تحرم الاولى او بنكاح  
او كتابة لا حيض واحرام وكذا رهن في الاصح وملكها ثم نكح  
اختها او عكس حلت المنكوحة دونها والعبد امرأتان والحبر  
اربع فقط فان نكح خمسا بطلن او مرتباً فالخامسة  
وتحل الاخت والخامسة في عدة بائن لا رجعية واذا اطلق  
الحرة ثلاثا او العبد طلقين لم تحل حتى تنكح وتغيب بغيرها  
حشنة او قدرها بشرط الانتشار وصحة النكاح وكونه  
من يمكن جماعه لا طفلا على المذهب فيمن ولو نكح بشرط  
اذا وطئ طلق او بانت او فلا نكاح بطل وفي التطبيق قول  
فصل لا ينكح من يملكها او بعضها ولو ملك



زوجته او بعضا بطل نكاحه وتبطل من تملكه او بعضه ولا الحر  
امة غيره الا بشرط ان لا يكون تحت حرة تصلح للاستمتاع  
قبيل ولا غير صالحة وان يحجز عن حرة تصلح قبيل او لا تصلح فلو قد  
على غايبة حلت امة ان لحقة مشقة ظاهرة في قصد لها  
او خافي زنا مدته ولو وجد حرة بموكل او بدون مهر مثل  
فالاصح حل امة في الاولى دون الثانية وان خاف زنا فلو  
امكنه تسير فلا خوف في الاصح واسلامها وتخليط وعبد  
كتابيين امة كتابية على الصحيح لا لعبد مسلم في المشرك  
ومن بعضا رقيق كرقبة ولو نكح حرة امة بشرط ثم  
ايسر او نكح حرة لم تنفسخ الامة ولو جمع من لا يحل له  
امة حرة وامة بعقد بطلت الحرة في الاظهر **فصل**  
بحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كتابية  
لكن تكلم حرية وكذا ادمية على الصحيح والكتابة يهودية  
او نصرانية لا متمكة بالزبور وغيره فان لم تكن الكتابية  
اسرائيلية فالظاهر حلها ان علم دخول قومها في ذلك الدين

قبل نسجه وتحريقه وقيل يكفي قبل نسجه والكتابة المنكوحة  
حسمة في نفقة وقسيم وطلاق وتجر على غسل حيض ونفاس  
وكذا جنائنه وترك اكل خنزير في الاظهر وتجبره وسلمة على  
عسل ما تجر من اعضانها وتحرم متولدة من وثني وكتابية  
وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة اليهود والصابئة  
النصارى في اصل دينهم حرم من والا فلا ولو فهو نصراني  
او عكسه لم يقرب في الاظهر فان كانت امراة لم تحل لمسلم فان  
كانت منكوحته فكرامة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام  
وفي قول ودينه الاول ولو وثني لم يقرب فيها يقبل القولان  
ولو فهو وثني او تنصر لم يقرب ويتعين الاسلام كمن ارتد  
ولا تحل مرتدة لاحد ولو ارتد زوجان واحدهما قبل دخول تجرت  
الفرقة او بعده وقفت فان جمعتها الاسلام في العدة دائمة  
النكاح والا فالفرقة من الردة ويجرم الوطئ في التوقف ولا  
**حد باب** نكاح المشرك اسلام كتابي وغيره



وتحته كتابته "دام نكاحه او رثية" او مجوسية فتخلفت قبل  
دخول تنجرت الفرقة او بعده واسلمت في العدة دام نكاحه  
والا فالفرقة من اسلامه ولو اسلمت واصرف كعكسه ولو اسلم  
معدا ام النكاح والمعية باخر اللفظ وحيث ادنا لا يفر مقارنة  
العقد بفسد هو زائل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له لان  
وان بقي الفسد فلا نكاح فيقر على نكاح بلا وافي وشهود وفي  
عدة هي منقضية عند الاسلام وموقت ان اعتقدوه مؤبدا  
وكذا لو قارن الاسلام عدة شبهة على المذهب لانكاح محرم  
ولو اسلم ثم احرمت ثم اسلمت وهو محرم اقر على المذهب  
ولو نكح حرة وامه واسلموا تعينت الحرة وان دفعت الامة  
على المذهب ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد  
وقيل ان اسلم وقرر تبينا صحته والا فلا فعلي الصحيح  
لو طلقا ثلثا ثم اسلم لم تحل لا بمحلال ومن قررت فلها  
المسمى الصحيح واما الفاسد كخبر فان قبضته قبل الاسلام  
فلا شيء لها والا فمهر مثل وان قبضت بعضها فلها قسط ما بقي

من مهر مثل ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح  
ان صحيح نكاحهم والا فمهر مثل وقبله وصح فان كان الاندفاع  
باسلامها فلا شيء لها او باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا  
والا فنصف مهر مثل ولو ترفع اليها سلم وذمى وجب الحكم  
او دميان وجب في الاظهر ونقرهم على ما نفروا سلموا ونبطل  
مالا نفروا فصل اسلم وتحت اكثر من اربع فاسلمت معه  
او في العدة او كن كتابية لزمه اختيار اربع ويندفع من  
زاد وان اسلم معه قبل دخول وفي العدة اربع فقط تعين  
ولو اسلم وتحت ام وبنتها كتابيان واسلمنا فان دخل بها  
حرمتا ابدا او لا بواحدة تعينت البنت وفي قول بتخير او  
بالبنت تعينت بالام حرمتا ابدا وفي قول تبقى الام او  
وتحت امه اسلمت معه او في العدة اقران حلت له الاست  
وان تخلفت قبل دخول تنجرت الفرقة او اماء واسلمت معه  
او في العدة اختار امه ان حلت له عند اجتماع اسلامه  
واسلامهن والا اندفعن او حرة واماء واسلمت معه او في



العدة تعيكت واندفعن وان اصرت فانقضت عدتها اختارا مدة  
ولو اسلمت وعقن ثم اسلمن في العدة فكموا بر فختار اربعاً  
والاختبار اخترتك او قررت نكاحك وامسكتك وثبتك  
والطلاق اختبار لا الظهار والايلاء في الاصح ولا يصح تعليق  
اختبار ولا فتح ولو حصر الاختيار في خمسين اندفع من زاد وعليه  
التعيين ونقضت حتى تختار فان ترك الاختيار حبس  
فان مات قبله اعتدت حامل به وذات اشهر وغير مدخول  
بها باربعة اشهر وعشرون ذات اقرار بالاكثر من الاقرار  
واربعة وعشرون بوقت نصيب زوجات حتى يصطلح في فصل  
اسلاماً استمرت لنفقة ولو اسلم واصرت حتى انقضت  
العدة فلا وان اسلمت فيها لم يمتحن لمدة التخلف في الجديد  
ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة او اصر فلها نفقة العدة  
علي الصحيح وان ارتدت فلا نفقة وان اسلمت في العدة وان  
فلها نفقة العدة **باب** الخيار والاعناق ونكاح العبد  
وجداحد الزوجين بالآخر جنونا او جذماً او برصاً او وجدها

رتقاء او قدناء او وحده عينا او مجزئاً ثبت الخيار في فسخ  
النكاح وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وحدت خنثى  
واضماً فلا في الاظهر ولو وحدت به عيب تخيرت الا عنة  
بعد دخول او بها تخير في الجديد ولا خيار لولي بمحدث ولد ابناً  
وعنة وتخير بمقارن جنون وكذا جذام وبرص في الاصح  
والخيار على الفور والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعد  
الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن او بمحدث بين  
العقد والوطي جعله الوطي والمسمى ان حدث بعد وطئ  
ولو انفسخ برودة بعد وطئ فالمسمى لا يرجع الزوج بعد  
الفسخ بالمهر على من عزه في الجديد ويشترط في العنة رفع  
الي الحاكم والي ساير العيوب في الاصح وتثبت العنة باقرار  
او بيعة على اقرار وكذا يمينها بعد نكوله في الاصح واذا  
ثبتت ضرب القاض له سنة بطلبها فاذا تمت رفعته اليه  
فان قال وطئت حلف فان نكل حلفت فان حلفت واقر استقلت  
بالفسخ وقيل يحتاج الي اذن القاضي وفسخه ولو اعتركته  
او مرضت او حبست في مدة لم تحسب ولو رضيت بعد هابة بطل



حقها وكذا الواجبتة علي الصحيح ولو نكح وشرط فيها اسلام او  
في احدها نسب او حرية او غيرها فاخلف فالظاهر صحة  
النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط فلا خيار وان بان دونه  
فلهما الخيار وكذا له في الاصح ولوطنها مسلمة او حرة فبانت  
كتابية او امة وهي محل له فلا خيار في الاظهر ولو ادنت في  
تزوجها بمن طنته كفوا فبان فسقه او دناءة نسبه وحرقة  
فلا خيار لها قلت ولو بان معييا او عبدا فلها الخيار  
والله اعلم ومتى فسخى بخلف فحكم المهر والرجوع به على الغار  
ما سبق في العيب والموت تغير "قارن العقد ولو غر بحرية  
امة وصحناه فالولد قبل العلم حر وعلى المغر وقيمته  
لسيدها ويرجع بها على الغار والتغير بالحري لا يتصور ان  
من سيدها بل من وكيله او منها فان كان منها تعلق الغرم  
بدمتها ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه ومن عتقت  
تحت رقيق او من فيه رق تحيرت في فسخ النكاح والظاهر انه  
على الفور فان قالت جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن بان  
كان المعتق غائبا وكذا ان قالت جهلت الخيار به في الاظهر فان

فسخت قبل ولي فلا مهر وبعده بعثت بعده وجب للمسي او قبله  
لمهر مثل وقيل المسمي ولو عتق بعضها او كتبت او عتق عبد  
تحت امة فلا خيار فصل يلزم الولد اعفاف الاب والاحد  
على المشهور بان يعطيه مهر حرة او يقول انك واعطيك  
المهر او ينكح له باذنه ويهر او يملكه امة او ثمنها ثم عليه  
موتها وليس للاب تعيين النكاح دون الشري ولا  
رفعة ولو اتفق على مهر فتعينها للاب بحسب التجرد اذا  
ماتت او اتسخت برودة او فسخت بعيب وكذا ان طلق بعد رية  
الاصح وانما يجب اعفاف فاقد مهر محتاج الى نكاح ويصدق  
اذا ظهرت الحاجة يمين ويجرم عليه وطء امة ولديه  
والمذهب وجوب مهر لاحد فان احبل فالولد حر نسبي  
فان كانت مستولدة للاب لم تنصر مستولدة للاب والا  
فالظاهر انها تصير وان عليه قيمتها مع مهر لا قيمة  
ولي في الاصح ونكاحها فلو ملك زوجته والديه التي لا حبل  
له الامة لم يفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح امة نكاح



فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسه النكاح في الاصح فصل  
السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهرا ونفقة في الجدي  
وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والناذر فان كان ما ذونا  
له في تجارة ففيمابيد من زيج وكذا راس مال في الاصح  
وان لم يكن مكتبا ولا ما ذونا له ففي دميته وفي قول علي السيد  
وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه  
تخليته ليلا للاستمتاع ويستخدمه نهارا ان تكفل  
المهر والنفقة والافخليه لكسبهما وان استخدمه  
بلا تكفل لزمه الاقل من اجرة مثل وكل المهر والنفقة  
وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو نكح فاسدا ووطي  
فمهر مثل في دميته وفي قول في رقبته واذا ازوج امته  
استحلها نهارا او سلمها للزوج ليلا ولا نفقة على الزوج  
حيث في الاصح ولو اخلا في داره بيتا وقال للزوج تحلوا بها  
فيه لم يلزمه في الاصح والسيد السفوحها وللزوج صحبتها  
والمذهب ان السيد لو قتلها او قتل نفسها قبل دخول

سقط

سقط مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها او قتل الامة اجنبى  
او ماتت فلا كمالا لو هلكتا بعد دخول ولو باع مزوجة فالمهر  
للبايع فان طلقت قبل دخول فنصفه له ولو زوج امته بعبد  
لم يجب مهر كتاب الصداق بين تسميته في العقد  
ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعا صح صداقا واذا اصدق  
عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يده  
فعلى الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده وجب  
مهر المثل وان تلفته فقابضة وان اتلفه اجنبى تخيرت  
على المذهب فان فسخت الصداق اخذت من الزوج مهر مثل  
والاغرمت المتلف وان اتلفه الزوج فكتلفه وقيل كاجنبى  
ولو اصدق عبدين فتلغ عبدا قبل قبضه انفسخ فيه لا  
في الباقي على المذهب ولها الخيار فان فسخت فمهر مثل والا  
فحصه التالف منه ولو تعيب قبل قبضه تخيرت على المذهب  
فان فسخت فمهر مثل والا فلا شيء والمنافع الفايضة في يده  
الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد



وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه على المذهب لها جبر  
نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المؤجل فلو حل قبل  
التسليم فلا حبس في الاصح ولو قال كل لا اسلم حتى تسلم  
ففي قول بجبره وفي قول لا اجبار ومن سلم اجبر صاحبه  
والاظهر جيران في يوم من بوضعه عند عدل ويوم التمايز  
فاذا اسلمت اعطاها العدل ولو بادرت فمكت طالبتة  
فان لم يطاء امتعت حتى يسلم وان وطئ فلا ولو بادرت  
فلم فلتمكن فان منعت بلا عذر استرد ان قلنا انه جبر  
ولو استتمه لتتفق نحوه اسلمت ما يراه قاض ولا يحاو  
ثلاثة ايام لا ليقطع حبس ولا تسلم صغيرة ولا  
سريضة حتى يزول مانع وطئ ويستقر المهر بوطئ  
وان حرم كحايض وبموت احدهما لا بخلوة في الجديد  
فصل في نكحها بخبر او حرا ومغصوب وجب مهر  
مثل وفي قول قيمته او بمملوك ومغصوب بطل فيه وصح  
في المملوك في الاظهر ويتخير اخذه فان فسحة فمهر مثل

١٢٢  
وفي قول قيمتهما وان اجازت فلها مع المملوك حصته  
المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما وفي قول يقنع به  
ولو قال زوجتك بنى وبعثك ثوبها بهذا العبد صح  
النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر ويوزع العبد  
على الثوب ومهر مثل ولو نكح بالفي على ان لا يبيها او ان  
يعطيه الفاق المذهب فساد الصداق ووجوب مهر  
ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح او في المهر  
فالاظهر صحة النكاح لا المهر وسائر الشروط ان وافق  
مقتضى النكاح او لم يتعلق به غرض لغاوصح النكاح والمهر  
وان خالف ولم يخل بمقصوده الاصيل كشرط ان لا يتزوج  
عليها او لا نفقة لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر  
وان اخل كان لا يطاء او يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة  
بمهر فالاظهر فساد المهر وكل مهر مثل ولو نكح لطفل  
بعوق مهر مثل او نكح بنتا لا رشيدة او رشيدة بكرة  
بلا اذن بدونه فسد المسمى الاظهر صحة النكاح بمهر مثل



ولو توافقوا على مهر سراً و أعلنوا زيادة فالمذهب وجوب  
ما عقده ولو قالت لوليها زوجني بالي فتنقص عنه بطل النكاح  
فلو اطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل  
قلت الاظهر صحة النكاح في صورتين مهر المثل والله اعلم  
فصل قالت رشيدة زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر  
او سكت فهو تفويض صحيح وكذا لو قال سيدامة زوجتكما  
بلامهر ولا يصح تفويض غير رشيدة واذا جري تفويض  
صحيح فالأظهر انه لا يجب شيء بنفس العقد فان وطئ  
فمهر مثل ويعتبر بحال العقد في الأصح ولها قبل الوطئ  
مطالبة الزوج بان يفوض مهرًا وحبس نفسها لتفرض  
وكذا التسليم المفروض في الأصح ويشترط رضاها بما يقدر  
الزوج لا علمها بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز فرض  
موجب في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لا ان كان من جنسه  
ولو استغنى عن الفرض وتنازعاً فيه فرض القاضى بقدر البلد  
حالا قلت ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به والله اعلم ولا

يصح فرض اجنبى من ماله في الأصح والفرض الصحيح كسعى في شطوط  
بطلاق قبل وطئ ولو طلق قبل فرض ووطئ فلا شطرا وان مات  
احدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الاظهر قلت الاظهر  
وجوبه والله اعلم فصل مهر المثل ما يرغب به في مثلها  
وركنه الاعظم نسب في راعى اقرب من تنسب الي من تنسب  
اليه واقرب من اخت لا بين ثم لا بين ثم بنات اخ ثم عمات  
فان تعد بنات العصابة اولم ينكحن او جعل مهرهن فادام  
كدمات وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار ونكاح وشو  
وما اختلف به غرض فان احتضت بفضل او نقص زيد او نقص  
لائق بالحال ولو ساحت احدة لم تجب موفقتها ولو خفص  
للعشيرة فقط اعتبر وفي وطئ نكاح فايد مهر مثل يوم  
الوطئ فان تكرر مهر في احوال قلت ولو تكرر  
وطئ بشبهة واحدة فمهر وان تعدد جنسها تعدد المهر  
ولو كرر وطئ مغضوبة او مكرهة على زنا تكرر المهر ولو تكرر  
وطئ الا ب والشريك وسيد مكاتبة فمهر وقيل مهر وقيل



ان اخذ المجلس فمهر والا فهو زوال الله اعلم فصل الفرقة قبل  
وطي منها او بسببها كفسخه بعيبها بسقط المهر  
وما لا كطلاق واسلامه وردته ولعائنه وارضاع امه  
وامها يشطره ثم قبل معني التشطران له خيار الرجوع  
والصحيح عوده بنفسه لطلاق ولو زاد بعده فله  
وان طلق والمهر ثلث فنصف بدله من مثل او قيمة  
وان تعيب في يدها فان قنع به والا فنصف قيمته سليما  
وان تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقصا بلا خيار  
فان عاب بجنابة واحدة ارشها فالاصح ان له النصف  
الارض ولها زيادة متصلة وخيار في متصلة فان  
شحت فنصفه قيمة بلا زيادة وان سمحت لزمه القبول  
وان زاده ونقص ككبر عيب وطول خلقة وتعلم صنعة مع برص  
فان اتفقا بنصف العين والا فنصف قيمة وزراعة الارض  
نقص وحرثها زيادة وحمل امه وبهيمة زيادة ونقص وقيل  
البهيمة زيادة والاطلاع نخيل زيادة متصلة وان اطلق وعليه  
ثمر مؤبر لم يلزمها قطفه فان قطف تعين نصف النخل ولو

رهن

رهن نصف النخل وتبقية الثمر الى جداره اجبرت في الاصح  
ويصير النخل في يده ولو رضى به فله الامتناع والقيمة  
ومتى ثبت خيار له او لها لم يملك نصفه حتى يختار ذوا  
الاختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الاقل من يومى الاصدق  
والقبض ولو اصدق تعليم قران وطلق قبله فالاصح تعدد  
تعليمه ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله ولو طلق وقد  
زال ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعاد تعلق بالعين  
في الاصح ولو وهبته له ثم طلق فالأظهر ان له نصف بدله  
وعلى هذا لو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدل  
كله وفي قول النصف الباقي وفي قول يتخير بين بدل نصف  
او نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان ديناً فابراة لم يرجع  
عليها على المذهب وليس لولي عفو عن صدق على الجديد  
فصل المطلقة قبل وطء منع ان لم يجب شرط  
مهر وكذا الموطوءة في الاظهر وفرقة لا بسببها الطلاق ويستحب  
ان لا تنقص ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بنظره  
معتبراً حالها وقيل حاله وقيل حالها وقيل اقل مال



فصل اختلاف في قدر مهر او صفة تخالف او يتخالف  
وارثاتها ووارث واحد والاخر ثم يفسح المهر ويجب  
مهر مثل ولو ادعت تسمية فانكرها تخالف في الاصح  
ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فاقر بالنكاح وانكر المهر  
او سكت فالاصح تكليفه البيان فان ذكر قدر او زادت  
تخالفوا وان اصر منكر اخلفت وقضى لها ولو اختلف في  
قدره روج وولي صغيرة او مجنونة تخالف في الاصح  
ولو قالت نكحتني يوم كذا باليف ويوم كذا باليف وثبت العقد  
باقراره او بيينة لزم الغاين فان قال لم اطاها فيها او  
في احدهما صدق بيمينه وسقط الشطر وان قال كان الثاني  
تدبير لفظ لا عقدا لم يقبل فسد دليلة العرس سنة وفي  
قول او وجه واجبة والاجابة اليها فرض عين وقيل كفاية وقيل  
سنة وانما تجب وتسب بشرط ان لا تحصل لاغنياء وان يدعوه  
في اليوم الاول فان اولم ثلاثة لم تجب في الثاني وتكره في الثالث  
وان لا يجف الحوق او طمع في جهاده وان لا يكون شم من ينادي به الا  
يليق به بحال سنة ولا منكر فان كان يزول جفوة فليحضر

ومن المنكر فراش حرير وصورة حيوان على سقف وجدار او سادة  
او سائر او ثوب ملبوس ويجوز ما على رضى وبساط وخذع ومقطوع  
الارض وصورة شجر وحجرم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة  
بيوه فان شق على لداعي صوم نفل فالقطر افضل وباكل  
لضيف مما تقدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا باكل وله اخذ  
ما يعلم رضاه به ويحل نثر سكر وغين في الاملاك ولا بكرة  
في الاصح ويحل التقاطه وتركه اولى كتاب القسم والنشور  
مختص القسم بزواجات ومن بات عند بعض يسوقه لزمت  
مدين بقي ولو اعرس عنهن او عن الواحدة لم ياشم ويستحب  
ان لا يعطوهن وتسحق القسم مريضة ورتقاء وحائض  
ونفسا الا ناشرة فان لم ينفذ بمسكن دار حليهن في  
بيوتهن وان انفردت فلا فضل لمضي اليهن وله دعاهن  
والاصح تحریم ذهابه الى بعض وثمنا وبعض الا لغرض كقرب  
مسكن من قضى اليها او خوف عليها وجزم ان يقيم بمسكن  
واحدة ويدعوهن اليه وان يجمع بين ضربين في مسكن الا  
برضاها وله ان يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها



او بعدها والاصل الليل والنهار تتبع فان عمل ليلا وسكن نهارا  
كما ريس فكله وليس للاول دخول في نوبة على اخري ليلا الا  
لفرقة كوضها المحرف وحينئذ ان طال مكثه قضى الاقلا  
ولذا الدخول نهارا الوضع متاع ونحوه وينبغي ان لا يطول  
مكثه والصحيح انه لا يفرض اذا دخل الحاجة وان له ماسا  
وطي من استمتاع وانه يقضي ان دخل بلا سبب ولا تحب  
تسوية في الاقامة نهارا او اقل ثوب لقسم ليلة وهو  
افضل ويجوز ثلاثا ولا زيادة على المذهب والصحيح وجوب  
قرعة لا بداء وقيل يتخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن  
لحرمة مثلا امة ونخص بكر جديدة عند زفاف سبع بلا قماء  
وثيب ثلاث ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع  
بقضاء ومن سافرت وحدها بغير اذنه ناشرة وباذنه  
لغرضه يقضي لها ولغرضها لا في الجديد ومن سافرت لثقله  
حرم ان يستصحب بعضهن وكذا الصغيرة في الاصح بين صحب  
بعضهن بقرعة ولا يقضى مدة سفره فان وصل المقصد وصار  
مقيما قضى مدة الاقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقها  
لم يلزم الزوج الرضى فان رضى وهبت لمعينه بان عندها

ليلتها

ليلتها وقيل يواليها او لهن سواا وله فله التخصيص وقيل التيسر  
فصل ظهر امارات نشوزها وعظماها ولا هي فان تحقق  
نشوز ولم يتكرر وعظاها في المصجع ولا يضرب في الاظهر  
قلت لا ظهر يضرب والله اعلم فان تكرر ضرب فلو منعها  
حقا القسم وثقة الزمة القاضي توفيقه فان اساء خلقه  
واذاها بلا سبب لها فان عاده عزره وان قال كل ان صاحبه  
معتد تعرف لقاضي الحال بثقة يخبرها اوسع الطالم فان  
استد الشقاق بعث ستما من اهله وحكم من اهله او كلا  
لها وفي قول بوليان من الحاكم فعلى الاول بشرط رضاها  
فيوكل حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل حكمها ببذل عوض  
وقبول اطلاق به كتاب الخلع هو فرقة بعوض بلفظ  
طلاق وخلع شرطه زوج يصح طلاقه ولو خالع عبدا او  
محرورا عليه بسنه صح ووجب دفع العوض الى مولاه وولييه  
وشرط قابلية اطلاق تصرفه في المال فان اختلفت امة بلا اذن  
سيدي بدين او عين ماله بانت وللزوج في ذمتها مهر مشلي في



صورة العين وفي قول قيمتها وفي صورة الدين المسمى وفي قول حر  
المثل وان اذن عناله وقد ردينا فامثلت تغلق بالعين وكسرها  
في الدين وان اطلق الاذن اقتضى مهر مثل من كسبها وان خالع سفيها  
او قال طلقك على الف فقبلت طلقت رجعيًا فان لم تقبل  
لم تطلق ويصح اختلاف المريضة مرض الموت ولا يحسب من  
الثلث الا ما يدعى على مهر مثل ورجعية في الاظهر لا باين ويصح  
عوضه قليلا وكثيرا هينا وعينا ومنفعة ولو خالع بمهر  
او خمر يات بمهر مثل وفي قول يبدل الخمر ولها التوكيل فلو  
قال لو كيله خالعها بماية لم ينقص منها فا اطلق لم ينقص  
عن مهر مثل فان نقص فيها لم تطلق وفي قول يقع بمهر  
مثل ولو قالت لو كيله خالع بالف فامثلت نقد وان زاد فقال  
اختلعتها بالعين من مالها بوكالتها يات ويذكرها مهر  
مثل وفي قول لاكثر منه ومما ستمه وان اضاف لو كيل الخلع  
الي نفسه فخلع اجنبي المال عليه وان اطلق فالأظهر ان عليها  
ما ستمت وعليه الزيادة ويجوز توكيله زميًا وعبدًا ومجورًا

عليه

عليه بسفه ولا يجوز توكيل مجور عليه في قبض المهر والاصح  
معه توكيله امرأة لخلع زوجته او طلاقها ولو كلاً رجلاً  
تولي طرفاً وقيل الطرفين فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق  
وفي قول فسخ لا تنقص عدد افعلى الا واللفظ الفسخ كنايةً ولها  
كلع في الاصح واللفظ الخلع صحيح وفي قول كنايةً فعلى الاول  
جري بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح بكاريات  
الطلاق مع النية وبالحجبة ولو قال بعثك نفسك بكذا  
فكانت اشترت فكناية خلع واذا بداء بصيغة معاوضة  
كطلقتك وخالعك بكذا او قلنا الخلع طلاق فهو معاوضة  
فيها شوب تعليق له الرجوع قبل قبولها ويت شرط قبولها  
بلفظ غير منفصل فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك كالف  
فقبلت بالعين وعكسه او طلقتك كالف ثانياً فقبلت واحدة  
بالف يثلث الف فلفو ولو قال طلقتك كالف ثانياً فقبلت  
واحدة بالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الف ان بداء  
بصفة تعليق متى ومتى ما اعطيني فتعلق فلا رجوع له

دات



ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس وان قال ان  
اذا اعطيني فاذ لك لكن يشترط اعطاء على الفور وان بداه  
بطلب طلاق فاجاب بما وضه مع شوب جمالية فلها الرجوع  
قبل جوابه ويشترط فور الجواب ولو طلبت ثلاثا باللف فطلق  
طلقة بثلاثه فواحدة بثلاثه واذا خالف او طلق بعوض فلا رجعة  
فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قولين بغير مثل ولو قالت  
طلقتني بكذا او ارتدت فاجاب ان كان قبل دخول او بعد واصر  
حتى انقضت لعدة بانت بالردة ولا مال وان اسلمت فيها طلق  
بالمال ولا يضر تحال كلام يبرهن ايجاب قبول  
فصل قال انت طالق وعليك او ويلي عليك كذا  
ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعي قبلت ام لا ولا مال فان  
قال اردت ما يراذ بطلقتك بكذا وصدقته فكهو في الاصح  
وان سبق بانت بالمذكور وان قال انت طالق على ان وعليك  
كذا فالمذهب انه كطلقتك بكذا فان قبلت بانت ووجب  
المال وان قال ان ضمنيت لي لفا فانت طالق فضمنت في الفور  
بانت ولزمها الالف وان قال متى ضمنيت لي لفا فانت طالق

وان

والضمين دون الف لم تطلق والضمنيت الفين راق و لو قال طلق  
سك ان ضمنيت لي لفا فانت طلق وضمنت او علمه بانت باللف فان  
انقضت على احدهما فلا واذا علق باعطاء مال فوضعت به  
طلقت والاصح دخوله في ملكه وان قال ان اقبضتني فقبل كالا عطا  
والاصح كما يرا التعليق فلا يملكه ولا يشترط للاقباض مجلس  
قلت ويقع رجعي ويشترط التحقق للصفة اخذ بيده منها  
ولو مكرهه والله اعلم ولو علق باعطاء عبد ووصفه  
صفة سليم فاعطته لا بالصفة لم تطلق او بها معيبا  
فله رده ومهر مثل وفي قول قيمته سليما ولو قال عبدا  
طلقت بعبد لا مفسوفا في الاصح وله مهر مثل ولو  
ملك طليقة فقط فقالت طلقني ثلاثا باللف فطلق الطليقة  
فله الف وقيل ثلثه وقيل ان علمت الحال فالف والاقل ثلثه  
ولو طلعت طليقة باللف فطلق بمائة وقع باللف وقيل لا يقع  
ولو قالت طلقني عبدا باللف فطلق عبدا وقبله بانت بمهر مثل  
وقيل في قول بالمسمي وان قال اذا دخلت فانت طالق باللف



فقبلت ودخلت طلقت علي الصحيح بالمسي وفي قول وفيه  
بمهر مثل ويصح اختلاعه اجنبي وان كرهت الزوجه وهو كاختلاعه  
لفظا وحكما ولو كلبها ان يختلع له ولا جنبي توكلها ففتح  
هي ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا لم تطلق واوها  
كاجنبي فيختلع بما له فان اختلع بما لها وصرح بوكالة  
او ولاية لم تطلق او باستقلال فخلع بمغصوب في فصل  
ادعت خلعا فانكر صدق بيمينه وان قال طلقتك بكذا  
فقلت بحبائنا انت ولا عوض ولو اختلفا في جنس عوض  
او قدر ولا بيعة تخالفوا وجب مهر مثل ولو خالف بالف  
ونويا نوعا لزم وقيل مهر مثل ولو قال رد نادنا نير  
فقلت بل دراهم او فلو ساء تخالفوا على الاول وجب مهر  
مثل بلا تخالف في الثاني كتاب الصلاق  
يتنزل النفوذ التكليف لا السكر ويقع بصرجه بلا  
نية وبكناية بنية وصحة الطلاق وكذا الفراق  
والشراح على المشهور كطائفتك وانت طالق ومطلقة

ويطلق لا انت طالق والصلاق في الاصح وترجمة  
الصلاق بالحمة صرح على المذهب اطلاقك وانت  
مطلقة كناية ولو اشتبه لفظ المطلاق كالحلال او  
حلال الله على حرام فصرح في الاصح قلت الاصح كناية والله  
اعلم وكنايته كانت خلية بنية بنته بنته بابتين اعندي  
استيري رحمتك الحكي يا ارحم الراحمين لا بد علي غارتك لانه سرك  
اعزني دعيني عيني ونحوها والاعتاق كناية طلاق وعكسه  
وليس الصلاق كناية ظهاري وعكسه ولو قال انت علي حرام  
او حرمتك ونوي طلاقا او ظهرا حصل ونواها تحريم وثبت  
ما اختار وفي طلاق وفي ظهرا او تحريم عينها لم تحرم  
وعليه كناية عمن وكذا ان لم تكن نية في الاظهر والثاني لغو  
وان قاله لاسية ونوي عتقتك وتحرمت عينها ولا نية  
فكالزوجة ولو قال هذا الثوب والطعام او العبد حرام  
علي فلغو وشرط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي  
باوله واسارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية ويعتد باشارة



آخر في العقود والحول فان فهم طلاقه بهاكل احد فصريحه  
وان اختص بغيره فظنون "فخايه" ولو كتب ناطق "صلاقا" ولم ينو  
فلمعوا وان نواه فالظاهر وقوعه فان كتب اذ بلغ كتابي فانت  
طالق فانما تطلق ببلوغه وان كتب اذ اقرت كتابي وهي قارية  
فقراته طلقت وان قري عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارية  
فقوي عليها طلقت **فصل** له تقويض طلاقها  
اليها وهو تمليك في الجديد فيشرط لوقوعه تطليقها علي  
فور وان قال صاقي بالي فطلقت بانت ولزمها الف وفي قول  
توكيل فلا يشترط فوراً في الاصح وفي اشتراط قبولها خلاف  
الوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل تطليقها ولو قال اذا جاء  
رمضان فضاقي لغا علي التملك ولو قال ابيني نفسك فقلت  
ابنت ونوي او وقع والا فلا ولو قال طلقي فقلت ابنت ونوت  
او ابيني ونوي فقلت طلقت وقع ولو قال طلقي ونوي ثلاثا  
فقلت طلقت ونوت فمن ثلاث والا فواحدة في الاصح ولو قال  
ثلاثا فوجدت او عكسه فواحدة **فصل** في بيان

طلاق

طلاق لغا ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدر قضا  
الابقرينة ولو كانت طلاقا فقال يا طالق وقصد النداء لم تطلق  
وكذا ان اطلق في الاصح وان استنما طارقا او لها بما فقال يا  
طالق وقال اردت النداء والتفاحرف صدق ولو خطا طارقا  
بطلاق هانذا او لاعبا او هو يضرب احنية بان كانت في  
ظلمة او نكحها وليه او وكيله ولم يعلم وقع ولو لفظ عجمي به  
بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع وقيل ان نوي معناها وقع  
ولا يقع طلاق مكره فان ظهر قرينة اختيار بان اكره علي  
ثلاث فوجد او صريح او تعليق فكفى ونجز او علي طلقت  
فسرج او بالعكس وقع بشرط الاكراه قدرة المكره على تحقيق  
ما هد به بولاية او تغلب عجز المكره عن دفعه بهرب او  
غيره وظنه انه ان امتنع حققه ويحصل بتخويف بضرب  
شد يد او حبس او ايلاف مال وخوها وقيل بشرط قتل  
وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف ولا يشترط التورية  
بان ينوي غيرها وقيل ان تركها باعذر وقع ومن اثم بمنزل

مختصر العلية  
للشافعي رحمه الله  
وتمت في سنة ١٢٠٠  
والله اعلم



الحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطاهرين  
 وعليه الصلوة والسلام  
 وبعد فهاذه اوراق فيها  
 ما لا يستغنى الفقيه عنه  
 وما لا بد للفقيه منه على  
 من ذهب امام الائمة  
 السنية الى عند الله ابدا  
 الشافعية رحمهم الله ونفعنا  
 به في الدنيا والاخرة آمين  
 فاقول شرابط التكليف ثمانية  
 الا سبعة والعقل والبلوغ  
 وبلوغ دعوت النبوة صل  
 الله عليه وسلم واحكام التكليف  
 خمسة واجب ومنه  
 ومحرم ومباح ومكروه  
 وقواعد الايمان ثمانية  
 تحجب عن المعبران يعلمها  
 بقلبه هي ان الله تعالى  
 حي قادر متكلم سميع  
 مبصر عالم مريد باق  
 ليس كمثل شئ والاله  
 يمان ان تامن بالله ورسوله  
 وكتبه ورساله واليوم الا  
 خرو بقلوب خيموه وشروه  
 وقواعدا سلام خمسة  
 شهادة ان لا اله الا الله وان  
 محمد رسول الله وايقام الصلاة  
 وايتا الزكاة وصوم رمضان  
 وحج البيت لمن استطاع اليه  
 سبيعا وقوا شرابط وجوه  
 اربعة اربعة الاسلام

عقله من شراب ووداء نفذ طلاقه وتصرف له وعليه قول  
 وفعل على المذهب في قول لا وقيل عليه ولو قال ربك او  
 بعضك او جزؤك او كبدك او شعرك او ضفرك طالق  
 وقع وكذا ذمك على المذهب لا فضله كريق وعرق وكذا  
 سني وابن في الاصح ولو قال لمقطوعة يمين يمينك طالق  
 لم يقع على المذهب ولو قال انا منك طالق ونوي تطبيقها طلق  
 وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافة اليها في الاصح  
 ولو قال انا منك يمين اشترط نية الطلاق وفي الاضافة  
 الوجهان ولو قال استبري رحي منك فلعغو وقيل ان نوي  
 طلاقها وقع **فصل خطاب لاجنية بطلاق**  
 وقيلته بنكاح وغيره لغو والاصح صحة تعليق العبد بالثقة  
 كقوله ان عتقت او ان دخلت فانت طالق فيقعن اذا عتق  
 او دخلت بعد عتقه ويلحق رجعية لا اختلاعة ولو علقته  
 بدخول فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت  
 وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي ثانيا يقع ان بانت بدون  
 ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زوج

عادت ببقية الثلاث وان ثلاث عادت بثلاث **فصل طلاق**  
 فقط والحر ثلاث ويقع في مرض ووته ويتوارثان في عتق  
 رجعي لا يابن وفي القديم ثلثه **فصل طلاقك** او  
 انت طالق ونوي عدد او وقع وكذا الكناية ولو قال انت  
 طالق واحدة ونوي عدد او واحدة وقيل المنوي قلت ولو  
 قال انت واحدة ونوي عدد او المنوي وقيل واحد والله اعلم  
 ولا اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم  
 يقع وبعدة قبل ثلاثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء  
 ولو قال انت طالق انت طالق انت طالق وتخلل فصل فثلاث  
 والا فان قصدنا كيدا فواحدة او استينا فثلاث وكذا  
 ان كان ان اطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأكيد او  
 بالثالثة استينافا او عكس فثلاث او بالثالثة تأكيد  
 الاولي فثلاث في الاصح وان قال انت طالق وطالق وطالق  
 صح قصد تأكيد لثاني فالثالث الاول بالثاني وهذه الصور  
 في طهارة فلو قال من غير صاف طلقه بكل حال ولو قال هذه  
 ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت فثلاث في الاصح

والعقد والبلوغ واللقا  
 واحكام العباد الا ستجاء  
 من كل خارج ملوث نجس  
 بماء او حوا او ما يقوم مقامها  
 من الاغيا الطاهرة  
 عيو المحترمة وقيل  
 وشرائط الوضوء تسعة  
 الاسماء والعقل وادناه  
 التمييز والعلم بكيفيته  
 وتميز قرائنها فيها  
 من سننها وان لا يكون  
 على اعضاء الوضوء  
 نجاسة وان يكون بعد  
 تيقن الحدث والماء  
 المطلق والعلم بالطلاق  
 ودخول الوقت من  
 سلسل من بعد الوضوء  
 ومن فروع من الوضوء  
 ستة النية عند  
 غسل الوجه وغسل  
 الوجه وغسل اليدين  
 الى المرفقين ومسح  
 بقيل من الرأس  
 وغسل الرجلين  
 مع الكعبين  
 والمرتبة



فصل في ما يبيح من الطلاق  
الحائض من السليمة والنوم  
بغيره طهارة المتكسرة وليس  
بشدة الرجل طهارة الجنين  
من غير حائل ومنه لفظة  
وحلفت الدبر بباطن الكف  
وحلفت زوال العقل بعد  
وتحريم بالحدث خمسة  
أدلة والطلاق وطهارة  
الجمعة ومنه الطهارة  
وخلفه إلا أن يكون  
في امتعة ودانير  
في قلبه ورقة تعوي  
وتحريم بالجنابة ما حرم  
بالحدث وقدرات القرآن  
والبيت في المسجد فحل  
والذي يوجب الغسل  
أربعة التقاء الحنايين  
وإن لم يغسل إلا نزال  
والحيض والتفاسي  
وبغسل الواجب  
فروضان النية وإيعال  
الماء إلى جميع الشعر  
والبتوفع للتيمم  
عند العجز فروضان  
ببت استباحة  
فروض الصلاة ومع  
الوجه شر الدبد

ولو قال لموطوء أنت طهارة مع أو معها طهارة فثان  
وكذا غير موطوءة في الأصح ولو قال طهارة قبل طهارة أو بعدها  
طهارة فثان في موطوءة وطهارة في غيرها ولو قال طهارة  
بعد طهارة أو قبلها طهارة فكذا في الأصح ولو قال طهارة في  
طهارة وأراد معاً فثان أو الضرف والحساب أو أطلق  
فطهارة ولو قال نصف طهارة في طهارة فطهارة بكل حال  
ولو قال طهارة في طهارة وقصد معية فثلاث أو ظرفاً  
فواحدة أو حساباً أو حرفه فثان وإن جعله وقصد  
معناه فطهارة وقيل ثثان وإن لم ينو شيئاً فطهارة  
وفي قول ثثان أن عرف حساباً ولو قال بعض طهارة فطهارة  
أو نصف طهارة فطهارة إلا أن يريد كل نصف من طهارة والأصح  
أن قوله نصف طهارة فطهارة وثلاثة أنصاف طهارة أو نصف  
طهارة وثلاث طهارة فثان ولو قال نصف وثلاث طهارة  
فطهارة ولو قال لأربع وقعت عليهن أو بينكن طهارة أو  
طهارة أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طهارة فإن قصد توزيع  
كل طهارة عليهن وقع في ثثين ثثان وفي ثلاث أربع ثلاث  
فان

فان قال ردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الأصح ولو طلقها  
ثم قال للأخري اشركتك معها وأنت كهي فان نوى طلقته  
والأفلا وكذا لو قال آخر ذلك لامرأته فصل في صحة الاستنسا  
بشرط اتصاله ولا تنصركته تنقيس وعي قلت ويشترط  
أي ينوي الاستنسا قبل فراغ اليمين في الأصح والله أعلم  
ويشترط عدم استغراقه ولو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين  
فواحدة وقيل ثلاثاً أو ثنتين واحدة أو واحدة ثلاث وقيل  
ثثان وهو من ثبات وثبات وعكسه فلو قال ثلاثاً الاثنتين  
طهارة فثان أو ثلاثاً الاثنتين فثان وقيل  
ثلاث وقيل طهارة أو خمساً الاثلاث فثان وقيل ثلاث  
أو ثلاثاً الا نصف طهارة فثلاث على الصحيح ولو قال أنت طالق  
أن شاء الله أو أن لم يشأ الله وقصد التعليق لم يقع وكذا  
يمنع انعقاد التعليق وعق ويمين ونذر وكل تصرف ولو قال يا  
طالق أن شاء الله وقع في الأصح أو قال أنت طالق إلا أن يشأ  
الله فلا في الأصح فصل في طلاق فلا وفي عقد  
فالأقل ولا يحلف الودع ولو قال إن كان ذا الصلابة عراباً

فصل في ما يبيح لكل فوجبه  
وبطل ما شاء من النكاح  
فصل في ما يبيح الصلابة  
العقل وأدناه التمييز  
ومعروف فريضتها ومن  
وتمييز فريضتها من  
مستها ومعروفة دحو  
الوقت وستة العرت  
واستقبال القبلة وطها  
وتد البدن والثوب  
وموضع الصلاة  
فصل في فروع الصلاة  
فثانية عشر القيام  
للقادر في الفرضية  
والنية وتكبيرة الأجر  
وقرائت الفاتحة والنية  
أية منها والركوع  
مطمئنين فيه والرفع  
من الركوع مطمئنين  
والسجود مطمئنين  
فيه والجلوس بين  
السجدين مطمئنين  
فيه والحمد لله تعالى  
صلاة عليه ولو دلتر  
تيمم والمولاه والتلبية  
الأولي والواجب من  
الشهر والحيات



سلام عليه ايها النبي  
ودعته الله وبركاته  
سلام علينا وعلى عباد  
الله الصالحين تشهد  
ان لا اله الا الله واشهد  
ان محمدا رسوله اللهم  
صل على محمد وعل  
الصلوة ستة الف مرة  
والتيام له والشهادة له  
والخمس له والصلوة  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه والصلوة على النبي  
في التثنية الاخير  
ومن شك في عدد  
الركعات بنا على التثنية  
وهو اقل ويجوز وهو  
وسجد الملهوس  
وحكم قبل السلام  
وتجب استناء نفسه  
جميع اركان الصلاة  
واجبة كانه او متحبة  
اذا كان صحيح السمع  
ومعجز عن التيام  
صا قاع و عند الفقد  
صا مضموع

فانت طالق وقال خزان بكنه فامرني طالق وجهل لم يحكم  
بطلاق احد فانما الزوج حبيب طلق احداهما  
ولزمه البحث والبيان ولو طلق احدها بعينها ثم جهل  
وقف حتى يبرأ ولا يبطأ ببيان ان صدقناه في الجهل  
ولو قال لها ولا جنسية احدا لاطلاق وقال قصدت الاجنبية  
قبل في الاصح ولو قال زينب طالق وقال قصدة اجنبية  
فلا على الصحيح ولو قال لزوجتيه احدا لاطلاق وقصد  
معينة طالقت والا فاحدها ويلزمه البيان في الحالة  
الاولى والتعيين في الثانية وتقولان عنه الى البيان والتعين  
وعليه البداء بهما ونقطة في الحال ويقع الطلاق باللفظ  
وقيل ان لم يعين فعند التعيين والوضعي ليس بيا ولا  
تعينا وقيل تعين ولو قال شيئا الى واحدة هذه المطلقة  
فبيان او قال اردت هذه وهذه او هذه بل هذه حكم  
بطلاقهما ولو ماتتا او احدهما قبل بيان او تعيين بقيت  
مطالبتة لبيان الارث ولو ماتت في ذلك لم يقبل بيان وارثه  
لا تعينه ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فامرني طالق والا

ونوا بقلبه وصدور الذي  
بطل الوعد خمسة عشر  
المدة وقوع النكاح وكشف  
العور والكلام العهد وال  
والعمل المشهور بقاء  
خفوات او صواب  
مواهبات واكل ولبا  
وقهقهة وبكاء وانين  
ونفخ وتنجع وتغيير  
نية واستدبار القلة  
والردة اعان الله  
منها ورواها في الغرض  
قبل وبعد عشر ركعات  
ركعتان قبل الصبح وركعتان  
قبل الظهر وركعتان  
بعد الظهر وركعتان  
المغرب وركعتان  
بعد العشاء ويستحب  
ركعتان قبل المغرب  
وركتان قبل العشاء  
واربع قبل الفجر واربعة  
قبل الظهر واربعة  
بعد الظهر والجمعة  
كل الظهر واكثر  
الوتر احدى عشرة ركعة  
واقدر ركعة وتكره المرأة  
ومعة عليها وادناها اهل  
ثلاث ركعات يقرأ في  
الاولى بعد الفاتحة سبع  
الحمد والاعلى وفي الثانية  
قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة  
لست اعبد الا الله

فبعد كحرو وجهه منع من الي البيان فان مات لم يقبل بيان  
الوارث على المذهب بل يقر بين العبد والمرأة فان قرع عتق او  
ترعت لم تطلق والاصح انه لا يرق فصول الطلاق  
وبدي وبكره البديعي وهو ضربان طلاق في حيض محسوس  
وقيل ان سالت لم يحرم ويجوز خلعهما فيه لاجنبى في الاصح ولو  
قال انت طالق مع اخر حبيضا فسنى في الاصح او مع اخر  
طهر لم يطأها فيه فبديعي على المذهب طلاق في طهر وطأ فيه  
من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ حائضا او طهرت فطلقها  
فبديعي في الاصح ويحل خلعهما وطلاق من طهر حملها ومن  
طلق بديعا سن له الرجعة ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو  
قال لحائض انت طالق للبدعة وقع في الحال او للسنة  
فحين تطهرت او لمن في طهر لم تمس فيه انت طالق السنة  
وقع في الحال وان مست فحين تطهر بعد حيض وللبدعة  
ففي الحال ان مست فيه والا فحين تحيض ولو قال انت طالق  
سنة او احسن الطلاق واجله كالسنة او طلاقه قبيحة



والمعروفين وتأخيرهم بعد التمسك  
افضل لهذا اعتاده والافضل عليه  
قبل النوم افضل فضل تكره ادعيه

في خمسة اوقات بعد  
صلاة الصبح وعند طلوع  
الشمس حتى ترتفع  
كرمح وعند الاغتسال  
حتى تنزل وبعد صلاة  
العصر حتى تغرب  
وعند الغروب حتى  
تغيب فعل وغسل  
الميت وتكفينه  
والصلوات عليه ودفنه  
من فروض التكفاه  
واركع الصلوة عليه  
احد عشر القيام  
مع القدر والنه  
والنعمت للفرصة  
كان يفعل الصلوة  
هذه الجارة فرضا  
امام كان او اماما  
واربع تحبيرة  
فروض قرأت  
الفاتحة والصلوة  
مع النبي صلى الله  
عليه وسلم والثناء  
للميت اللهم اغفر  
الله ارحمه والسلامة  
الاولي فصل وجب  
الزكاة على الحر

اوقبح الطلاق واغتته فكالبديعة اوسنية بدعية اوحنة  
قبحة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلقات ولو قال انت  
طالق ثلاثا او ثلاثا للنة وفسر بتفريقها على اقرار لم  
يقبل الا ممن يعتقد تحريم الجمع والاصح انه يدين ويدين من  
قال انت طالق وقال اردت ان دخلت ان شاء زيد ولو قال  
نسايت طالق او كل امرأة طالق وقال اردت بعضهن فالصحيح  
انه لا يقبل ظاهرا الا لقربة بان خاصته وقالت تزوجت  
فقال كل امرأة طالق وقال اردت غير الخاصة فصل  
قال انت طالق في شهر كذا او في غرته او اوله وقع باول جزء  
سنة او في نهاره او اول يوم منه فبجر اول يوم او اخر  
فباخر جزء من الشهر وقيل باول نصف الاخر ولو قال  
ليلا اذا مضى يوم فبغروب شمس غده او نهارا ففي مثل  
وقته من غده او اليوم قال ان قاله نهارا فبغروب شمس  
والالغا وبه يقاس شهر وسنة او انت طالق اسس وقطع  
ان يقع في الحال مستندا اليه وقع في الحال وقيل افو او قطعه

انه

الثام المذكر حولا كاملا  
عليه الكتاب في  
المفاتيح والنفيلين  
وعروض التجارة  
والمعترضة فصل  
شهر رمضان  
واجب وشروط  
وجوبه العقل  
والبلوغ والاطاقة  
وشروط صحته لا سيما  
والعقل والنفاذ  
من الحيض والنكاح  
وربيت الهلال  
وسمى شعبان  
ثلاثة ثين يوم  
والنبي كل ليلة  
فلا تترك عن المفطرات  
فصل وجب  
الفطرت بغروب  
الشمس

انه طلق امس وهي الان معتدة صدق بيمينه او قال طلقت  
في نكاح اخر فان عرف صدق بيمينه والا فلا وادوات التعاليق  
من كمن دخلت وان واذا او متى ومتى ما وكلما واي كاي وقت  
دخلت ولا يقتضين فورا ان علق باثبات في غير خلع الا انت  
طالق ان شئت ولا تكرر الا كلما ولو قال اذا طلقتك فانت  
طالق ثم طلق او علق بصفة فوجدت فطلقتان وكلما وقع  
طلاقي فطلق فثلاث في ممسوسة وفي غيرها طلقة ولو قال  
وتحت اربع ان طلقت واحدة فعبدا حر وان ثنتين فعبدا  
وان ثلاثا فثلاثة وان اربعا فاربعة فطلق اربعا سعا  
او مرتبا عتق عشرة ولو علق بكما فخمسة عشر على الصحيح ولو  
علق بنفي فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم تدخل وقع عند  
الياس من الدخول وبغيرها فعند مضى زمن يمكن فيه ذلك  
الفعل ولو قال انت طالق ان دخلت وان لم تدخل ففتح ان  
وقع في الحال قلت الا في غير نحو فتعاليق في الاصح والله اعلم  
فصل علق تحمل فان كان حمل ظاهرا وقع والا فان ولدت

البلوت الفطر  
على من ملك طاعة  
فاصل عن قوته  
وقوة يفتت وكوته ليلت  
العيد وولده وعفا  
ودست ثوب بلبسه



او عن احتياج اليه فلو قيل  
عن ما يكفيه فيها ياديه  
وجب اخراجه  
وقدر من كانت الفطر  
عن كل واحد صاعا  
قوت بلده وقدر خمسة  
ارطلا وثلاثة بالبغداد  
عنه وعن من تحت عليه  
تفقتهم ونجب النبي  
في اخراجه من كانت  
الفطر والمال والمخرج  
في العهر واحدة  
وقد العهر وشكر  
الام والبلوغ والعقل  
والحرية والاعتقاف  
وامن الطريق  
واركان الحج  
خمس الاحرام  
والوقوف  
والطوق والسعي  
والحلق وارتكان العترة كذا  
ماعد الوقت واجباته  
الاحرام من الميقات  
وروي الجار ومبيت  
المزدلفة وليالي التشريق  
وطواف الوداع وما  
عز ذلك سنة فطر  
والتوبة واجبت من  
كباب الذنوب ومغايها  
ولها ثمة شارب ترك  
المعصية والندوة علم فعلها

اشهر من التعليق بان وقوعه اول الثمن ربيع سنين او  
بينهما وطيت واملن جدوته به فلا والا فالاصح وقوعه  
وان قال ان كنت حاملا بذكر فطقة او انثى فطقتين فولدتا  
وقوع ثلاث وان قال ان كان حملك ذكر فطقة او انثى فطقتين  
فولدتا لم يقع شيء وان ولدت فانت طالق فولدت اثنتين  
مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وان قال  
كلما ولدت فولدت ثلاثا من حمل وقع بالاولين طلقتان  
وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح وان قال  
لاربعة كلما ولدت واحدة فمواحبها طالق فولدت نساء  
طلقت ثلاثا ثلاثا او مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا وكذا الاول  
ان بقيت عدتها والثانية طالقة والثالثة طالقتين وانقضت  
عدتها بولادتهما وقيل لا تطلق الاولي وتطلق الباقيات  
طلقة طالقة وان ولدت ثنتين معا طلقت الاولي بان  
ثلاثا ثلاثا وقيل طالقة والاخرى ان طلقتين طلقتين  
وتصدق يمينها في حبسها اذا علقها به لاني ولادتها في

الا

والعزم ان لا يعود اليها  
ويزاد شرط اخر فهو مفارقة  
قوله السود وشراها

الاصح ولا تصدق منه في تعليق يريها او قال ان سقما فانما  
طالقان فرعتاه وكذاها صدق يمينه ولا يقع وان كذب  
واحدة طلقت فقط ولو قال ان او اذا ارستى طلقتك فانت  
طالق قبله ثلاثا وطلقتها وقع المحذور فقط وقيل ثلاث  
وقيل لا شيء ولو قال ان طاهرته منك او اليت او لا عنت  
او فسخت بعبك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق  
به ففي صحته الخلاف ولو قال ان وطيتك سباحا فانت طالق  
قبله ثلاثا ثم وطيت لم يقع قطعا ولو علقه بمشيها خطا  
اشترطت على فور او غيبة او بمشيئة اجنبي فلا في الاصح ولو  
قال لمعلق بمشيئة شيت كادها بقلبه وقع وقيل لا يقع  
باطنا ولا يقع بمشيئة صبي وقيل يقع بمميز ولا رجوع  
له قبل المشيئة ولو قال انت طالق ثلاثا الا ان يشاء زيد  
طلقة فشا طلقة لم تطلق وقيل يقع طالقة ولو علق بفعلاه  
ففعله ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق في الاظهر او بفعله غير  
من يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك الا يقع قطعا



فصل قال انت طالق و اشار باصبعين او ثلاث لم يقع عدد  
الابنية فان قال مع ذلك هكذا طلقت في اصبعين طالقين وفي  
ثلاث ثلاثا فان قال اردت بالاشارة المقبوضتين صدق بيمينه  
ولو قال عبدا اذ مات سيدي فانت طالق طلقين وقال سيد  
اذا ست فانت حر فعتق به فالاصح انها لا تحرم بل له الرجعة ونحو  
قبل زوج ولو نادى حدي زوجته فاجابته الاخرى فقال انت  
طالق وهو يضرب المنادات لم تطلق المنادات وتطلق المجيبة  
في الاصح ولو علق بكل رمانة وعلق بنصف فاكلت رمانة فطلقتا  
والحلف بالطلاق ما تعلق به حث او منع او تحقيق خير فاذا قال  
ان حلفت بطارق فانت طالق ثم قال ان لم تحرجي وان خرجت وان لم  
يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحلف ويقع الاخر  
ان وجدت صفتة ولو قال اذا طلعت الشمس اوجأ علي حاج فانت  
طالق لم يقع المعلق بالحلف قيل له استخبارا اطلقتها فقال نعم  
فاقرار به فان قال اردت ماضيا ورجعت صدق بيمينه وان  
قيل ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصريح وقيل كناية فصحل

علق

علق بكل رغيغ ورمانة فبقي لبابة اوحية لم يقع ولو اكلا ثم  
وخلطا نواهما فقال ان لم تعيري نواك فانت طالق فجعلت كل  
نواة وحدها لم يقع الا ان يقصد تعيينا ولو كان بينهما ثم  
فعلق ببلعها ثم يرميها ثم باسمها فبادرت مع فراغها بكل  
بعض ورمي ببعض لم يقع ولو تهمها بسرقة فقال ان لم تصدقي  
فانت طالق فقالت سرفت ما سرفت ما سرفت لم تطلق ولو قال  
ان لم تحز بريني بعد حب هذه الرمانة قبل كسرهما فالحلاص  
ان تذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه ثم تزيد واحدا واحدا  
حتى يبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه والصورتان فمن لم يقصد  
تفريقا ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض  
اليوم واللييلة فقالت واحدة سبع عشر واخرى خمس عشر  
يوم الجمعة وثالثة احدى عشرى لسا فر لم يقع ولو قال انت  
طالق الي حين او زمان وبعد حين طلقت بمعنى الحصة ولو علق  
بروية زيد او لمسيه وقد فرقتا وله حيا وميتا بخلاف صفة  
ولو حاطبته بملو و هيا سفيده يا خيس فقال ان كنت كذلك



فانت طالق ان اراد مكافاتها باسماع ما تكرة طلقت وان لم  
يكن سفية او التعليق اعتبرت الصفة وكذا ان لم يقصد  
في الاصح والنفه منافي الهلاق والتصرف والخسيس قيل من  
باع دينه بدنيته ويشبهه ان يقال هو من يتعاطى غير لا ين  
به بخلاف كتاب الرجعة شرط المرجع اهلية النكاح  
بنفسه ولو طلق فجن فلا يولي الرجعة على الصحيح حيث له  
ابتداء نكاح وتحصل برأجعتك ورجعتك وارتجعتك  
والاصح ان الرد والامساك صريحان وان التزوج والنكاح  
كما يتبين وليقل رددها الى او الى نكاحي والجديده لا يشترط  
الاشهاد فتصح بكنايته ولا تقبل تعليقا ولا تحصل  
بفعل كوطي وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوض  
لم يستوف عد طلاقها باقية في اعد محلل لغيره لا مبرئ  
واذا ادعت انقضاء عدة اشهر وانكر صدق يمينه او  
وضع حمل لمدة امكان وهي ممن تحيض لا ايسة فالاصح تصديقها  
بيمين وان ادعت ولادة تأيم فامكانه ستة اشهر والحضانة

من وقت لنكاح او سقط مصور فاية وعشرون يوما وحضتا  
او مضافة بلا صوت فثمانون يوما والحضتان او انقضاء  
اقرء فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان اثنان  
وثلاثون يوما والحضتان او في حيض فبعة واربعون وكحض  
اوامنة وطلقت في طهر فستة عشر يوما والحضتان او حيض  
واحد وثلاثون والحضة وتصدق ان لم تخالف عادة دائمة  
وكذا ان خالفت في الاصح ولو وطئ رجعية واستأنفت الاقرء  
من وقت الوطي راجع فيما كان بقى ويجزم الاستمتاع بها  
فاوطئ فلا حد ولا يعزر الا معتقد تحريمه ويجب مهر مثل  
ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلا وظهار  
وصلاق ولعان ويتوارثان واذا ادعي والعدة منقضية  
رجعة فيها فانكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم  
الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت  
بيمينها او على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت كيوم انقضت  
الخميس وقال السبت صدق بيمينه وان تنازعا في السابق بلا



اتفاق فالأصح ترجيح سبق ادعوي فان ادعت لا نقضاً ثم ادعى  
رابعة قبله صدقت بيمينها او ادعاهما قبل انقضائه فقالت  
بعد صدق ولم تنكر فان ادعيا صدقت والله اعلم  
ومتى ادعاهما والعدة باقية صدق ومتى انكرتها وصدقت ثم  
اعترفت قبل اعترافها واذا اطلق دون ثلاث وقال وطيت فلي  
رجعت وانكر صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فان قبضه  
فلا رجوع له والا فلا نظر اليه الا بنصف كتاب الايلا  
هو حلفه زوج يصلح طلاقاً ليمتنع من ولجها مطلقاً او فوق  
اربعة اشهر والجديده لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاً بل  
علق به طلاقاً او عتقاً او قال ان وطيتك فله على صلاة او  
صوم او حج او عتق كان مولى او حلف اجنبي عليه فيمين  
مختصة فان نكحها فلا ايلاء ولو الا من وثقاء او قرناء او الي  
محبوب لم يصلح على لمذهب لو قال والله لا وطيتك اربعة  
اشهر فاذا مضت فوالله لا وطيتك اربعة اشهر وهكذا  
فليس بمولى في الاصح ولو قال والله لا وطيتك خمسة اشهر فاذا

مضت فوالله لا وطيتك سنة فالاين لكل حكمه ولو قيد  
بمستبعد الحصول في الاربعة كزوال عيسى صلى الله عليه وسلم  
فمولى وان ظن حصوله قبلها فلا وكذا الوشك في الاصح ولقطه  
صريح وكناية فمن صرح بتغيب مفرج ووطي وجماع واقتضا  
بكر والجديان ملاسته ومباضعته ومباشرة وايتاناً وعشياً  
وقرباناً ونحوها كتابات ولو قال ان وطيتك فعبدني حر قال  
ملكه عند زوال الايلاء باطناً ويجزم بها طاهر ولو قال عن طهاري  
ان طاهر فليس بمولى حتى يطاهر وان وطيتك فضررت طالق  
فمولى فان وطيت طلقت الضر وزال الايلاء والاضهر انه لو قال  
لاربعة والله لا اجامكن فليس بمولى في الحال فان جامع ثلاثاً فمولى  
من الاربعة فلو مات بعضهن قبل وطئ زال الايلاء ولو قال لا اجام  
كل احد ومنكن فمولى من كل واحد ولو قال لا اجام على السنة  
الاسرة فليس بمولى في الحال في الاظهر فان وطيت وبقى منها اكثر من  
اربعة اشهر فمولى في محل اربعة اشهر من الايلاء بلا قاض  
في ربيعة من الاربعة ولو ارتد احدها بعد دخول في المدة انقطعت



وإذا سلم استوفقت وما منع الوطئ ولم يحل بنكاح ان وجد  
فيه لم يمنع المدة كصوم و احرام ومرض وجنون او فيها وهو  
حسب كصغير ومرض يمنع المدة وان حدثت في المدة قطعها فاذا  
زال استوفقت وقيل تبني او شرعي كحيض وصوم نفل فلا يمنع  
فرض في الاصح فان وطئ في المدة والا فلا مطا لبته بان يبي او يطلق  
ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الفينة بتغيب  
خشفة بقبل ولا مطالبة ان كان بها مانع وطئ كحيض ومرض  
وان كان فيه طبعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت فبت او شرعي  
كاحرام فالمذهب انه يطالب بطلاق فان عصي بوطئ سقطت  
المطالبة وان ابى الفينة والطلاق فالظاهر ان الفاتح يطلق  
عليه طلقه وانه لا يمهل ثلاثة ايام وانه اذا وطئ بعد مطالبته  
لزومه كان يمين كتاب الظهار يصح من كل زوج مكلف  
ولو دعي وخفي وظهر اسكرن كطلاقه وضح ان يقول لزوجتي  
انت علي او مني او معي او عندك كظهار اي وكذا انت كظهر اي  
صريح على الصحيح وقوله جسمك وبدنك ونفسك كبदन  
اي وجسمها او جملتها صريح والظاهر ان قوله كبدنها وبطنها

170  
وصدرها ظهارا وكذا كعينها ان قصد ظهارا وان قصد كرامة فلا  
وكذا ان اطلق في الاصح وقوله راسك وظهرك او يدك على كظهر اي  
ظهارا ترفي الاظهر والتشبيه بالجدة ظهارا والمذهب ظهري في كل محرما  
له بطر تحريمها لامرؤعية وزوجة ابن ولو شبة باجنبية ومطلقة  
واخت زوجة وباب وملا عن فلغو ويصح تعليقه كقوله ان  
ظاهرت من زوجتي الاخرى فانت علي كظهر اي فظاهر او مظاهرا  
منهما ولو قال ان ظاهرت من فلانة وفلانته اجنبية فخالجها  
بظهرها لم يصير مظاهرا من زوجته الا ان يريد اللفظ فلو تكلمها  
وظاهر منها صار مظاهرا ولو قال من فلانة الاجنبية  
فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وان تكلمها بنكحها وظاهر ولو  
قال ان ظاهرت منها وهي اجنبية فلفغو ولو قال انت طالق لظهر  
اي ولم ينو او نوي لطلاق والظهارا وها او الظهارا باني طالق  
والطلاق بكظهر اي طلقت ولاظهارا والطلاق باني طالق و  
الظهارا بالباقي طلقت وحصل الظهارا ان كان طلاق رجعة  
فصل على المظاهر كفاة اذا عاذا وهو ان يمسه بعد ظهارا



من مكان فرقة فلو اتصلت به فرقة بموت وفتح او طلاق باين  
او رجعي ولم يرجع او جن فلا عود وكذا لو ملكها ولا عنها  
في الاصح بشرط سبق لقتل ظهار في الاصح ولو راجع او ارتد  
متصلا ثم اسلم فالمنهبة نه عائد بالرجعة لا بالاسلام بل  
بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويجزئ قبل التكفير  
وط' وكذا طس وخوه بشهوة في الاظهر قلت الاظهر الجواز  
والله اعلم ويصح الظهار الموقت موقتا وفي قول موبدا وفي قول  
لغوفعلي الاول الاصح ان عودته لا يحصل باسائه بنوط في المدة  
ويجب التزغ بمغيب الحشفة ولو قال لاربعة اثنى على كضاهر  
اي فمظاهر منهن فان سكنهن فاربعة كفارات وفي القدم  
كان ولو ظاهر منهن باربعة كلمات متواليه فعائد من الثلاث  
الاول ولو كرر في امرأة متصلا وقصدنا كبد افضهار واحد  
او استيناقا فالظاهر التعدد وانه بالمرّة الثانية عائد في  
الاول كتاب الكفارة بشرط نيتها لا تعيينها  
وخصال كفارة الظهار عتق رقبة مومنة بلا عيب بخلاف العمل

والكس

171  
والكس فيجزئ صغيرا وقرع واعرج يمكنه تباع المثنى وعود  
واصم واخشم وفاقد اقله وادنيه واصابع رجله لازمن  
ولا فاقد رجل او خنصر وبنصر من يدا او اظفار من غيرهما قلت  
او اظفار ابهام والله اعلم ولا هيرم عاجز ومن كثر وقتله  
مجنون ومريض لا يبرح فان برى بان لا يبرأ في الاصح ولا يبرح  
شري قريب بنية كفارة ولا ايم ولد وذي كتابه صحابة ويجزئ  
مدبر ومعلق بصفة فلو اراد جعل العتق لمعلق كفارة لم يجز  
وله تعليق عتق الكفارة بصفة واعتاق عبده عن كفارة يدين  
كل صنف ذ او نصف ذ او لو اعتق معسر نصفين عن كفارة فالاصح  
الاجز ان كان باقية ما حراً او لو اعتق بعوض لم يجز عن كفارة  
والاعتاق بمال كطلاق به فلو قال اعتق م ولدك على الف فاعتق  
نقد ولزمه العوض وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا فاعتق في  
الاصح وان قال اعتقه عنى على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه  
العوض والاصح انه يملكه عقب لفظ الاعتاق ثم يعتق عليه  
ومن ملك عبدا او ثمة فاطلا عن كفارة نفسه وعيله نفقة



وكسوة وسكنا وانما لا بد منه لزمت العتق ولا يجب بيع ضيعة  
وراس مال لا يفضل دخلها عن كفايته ولا مسكن وعبد يقين  
الفهما في الاصح ولا شراء بعين ~~الملك~~ الا قول اعتبار اليسار  
بوقت الاداء فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين  
بالمال بنية كفاية ولا يشترط نية تتابع في الاصح فان  
بداء في اثناء شهر حسب الشهر بعده بالماله وان اتم الاول  
من ثلث ثلثين ويوزن المتتابع بقوات يوم بلا عذر  
وكذا مرض في الجديد لا يحض كذا جنون على المذهب فان  
عجز عن صوم بهرم او مرض قال لا كثرون لا يرجازو الله  
او كفته بالصوم مشقة شديدة او خاف زيادة مرض كفر  
بالطعام ستمين مسكنا او فقيرا الا كافر ولاها شتميا وطليا  
ستين مدا ما يكون فطرة كتاب اللعان  
يسقه قذف وضربه الزنا كقوله لرجل او امرأة زنييت او  
او زنييت او ياراني او يارانية والربي بايلاج حشفة  
في فرج مع وصفه بتخريم او بر صريحان وزيات في الجبل

كناية

كناية وكذا زناك فقط في الاصح واذا ثبت في الاصح فقال  
وقوله يا فاجرا يا فاسقا ولما ارجعته وانت تحبين الخلوة  
والفري يا نبي لي ولزوجته لمرجك عود كناية فان  
انكر ارادة قذف صدق بيمينه وقوله يا ابن الحلال ما انا  
فلت بزيان ونحوه تعريض ليس بقذف وان نواه وقوله زنييت  
ليك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته يا زانية فقالت  
زنييت بك او انت الذي مني نقاذق وكاينة فلو قالت زنييت  
وانت اربي مني فمقدرة وقاذفة وقوله زنا فرجك وذكرك قذف  
والمذهب ان قوله يديك وعينك ولولده لست مني اولست ابني  
كناية ولولد غيره لست ابن فلان صريح الا المنفي بالعارف ويجد  
قاذق مخصن ويعزر غيره والمحض مكافاة حر مسلم عفيف  
عن وطئ يجده وتبطل العفة بوطئ محرم مملوكة على المذهب  
لا زوجته في عدة شبهة وامة ولده وسكوحته بلا ولي  
في الاصح ولوزنا مقذوف سقط الحد وارتد فلا ومن زنا مرة  
ثم طلع لم يعد حسنا وحد القذف يورث ويسقط بعفو والاصح  
انه يرثه كل الورثة وانه لو عفا بعضهم فللباق كما فصل



له قدف زوجة علم زناها او ظنه ظنا موكدا كشياح زناها  
بزبد مع قريبة بان رها في خلوة ولو انت بولد علم انه ليس  
منه لزمه نفيه وانما يعلم اذا لم يظن او ولدته لدون ستة  
اشهر من الوطى او فوق ربع سنين فلو ولدته لما بينهما  
ولم يشتر بحبيصة حرمة النفي وان ولدته لفوق ستة اشهر  
من الاستبراء حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح  
ولم علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرمة النفي  
وكذا القدف واللعان على الصحيح فصل اللعان قوله  
اربع مرات شهد بالله لمن الصادقين فيما رميت به هذه  
من الزنا فان غابت سماها ورفع نسبها بما يميزها والخامسة  
ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا  
وان كان ولد بنفيه ذكره في العلمات فقال ان ولد الذي  
ولدته او هذا الولد من زنا ليس بي وتقول هي شهد بالله انه  
لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها  
ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة بحليف ونحوه

او غضب بلعن وعكسه او ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح في  
الاصح ويشترط فيه امر القاتل ويلقن كلامه وان يتاخر  
لها نفا عن لعانه ويلاع عن اخرون باشارة مفهومة او كتابة  
بالعينة وفيما عرق العربية وجهه ويغلط بزمان وهو بعد  
عصر جمعة ومكان وهو شرق بلدة فبمكة بين الركن والمقام  
والمدينة عند المنبر وببيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند  
منبر الجامع وحايض بياب مسجد وذبح في بيعة وكنيسة  
وكذبت نار جوي في اصح لا بيت اصنام وثني وجمع اقله  
اربعة والتعليقات سنة لا فرض على مذهب وليس لقاض  
وعضها ويبالغ عند الخامسة وان يتلا عن قايمين وشرط  
زوج يصح طلاقه ولو ارتد بعد وطئ فقدف واسلم في العدة  
لا عن ولولا عن شم اسلم فيها صح او لو اصر ادق بينونة ويتعلق  
بلعانه فرقة وحرمة مويذة وان كذب نفسه وسقوط الحد  
عنه ووجوب حد زناها وانفا ونسب نفاه بلعانه وانما يحتاج  
الي نفي ممكن منه فان تعذر بان ولدته لست اشهر من العقد او خلق



في مجلسه او نكح وهو بالشرق وبهي بالغرب لم يلقه وله نفية  
ميتا والتقي على الفور في الجديد ويعذر لعذر وله نفى حمل  
وانتظار وضعه ومن اخرج قال جعلت الولادة صدق بيمينه  
ان كان غلبا وكذا الحاضر في مائة يمكن جعله فيها ولو قيل له  
متعت بولدك اجعله الله لك ولد اصابا فقال بين اوتهم  
تعذر نفية وان قال جزاك الله خيرا او بارك عليك فلا وله  
اللعان مع امكان بينة بزناها وها الدفع حد الزنا فصل  
له اللعان نفى ولد وان عنت عن الحد وزال النكاح والدفع حد  
القذف وان زال النكاح ولا ولد وتعزيرة الاتقوية بتاذيب  
الكذب لقذف طفلة لا توطأ ولو عنت عن الحد واقام بينة  
بزناها او صدقته ولا ولد او سكنت عن طلب الحد وجبت بعد  
تذنيه فلا لعان في الاصح ولو ابانها وماتت ثم تزنها بزنا مطلق  
او مضايقي ما بعد النكاح لا عن ان كان ولد يلحقه فان اضاف  
الي قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد وكان في الاصح لكن  
انشاء قذف وبلاء عن ولا يصح نفى احد ثوبتين

١٦٤  
كتاب العدة عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفرقة حي  
بطلاق ونفي وانما يجب بعد الوطى واستدخاله وان يتيقن  
براءة الرحم لا تجلوة في الجديد وعدة حرة ذات قرآن ثلاثة و  
القرآن الطهر فان طلق طاهرا انقضت بالطعن في حيضه  
ثلاثة او حائضا في رابعة وفي قول يشترط يوم وليلة بعد  
الطعن وهل يجب طهر من لم تحض قراؤه قولان بناء على ان  
القرآن ينقل من طهر الى حيض ثم طهر محبوس بدمين  
والثاني اظهر وعدة مستحاضة باقراؤها المردودة اليها ومثيرة  
بثلاثة اشهر في الحال قيل بعد الياس ام ولد ومكاتب  
ومن فيها رقب بعين وان عنت في عدة رجعة كانت عدة  
حرة في الاظهر او بينونة فامة في الاظهر حرة لم تحض او يئست  
بثلاثة اشهر فان طلقت في انشاء شهر فبعده هلالا وتكمل  
المنكسر ثلاثين فان حاضت فيها وجبت الاقراء وامة بشهر  
ونصف وفي قول شهران وقول ثلاثة ومن انقطع دمها لعله  
كرضاع ومريض تصير حتى تحيض وتيسا س في الاشرار والاعلى



فكذا في الجديد وفي التيم تترويض تسعة اشهر وفي قول ربيعين  
ثم تعتد بالاشهر على الجديد لو حاضت بعد لياقين في الاشهر  
وجبت الاقراء او بعدها فاقران انظر رها ان نكحت فلا شيء ولا  
فالامراء والمعتبرين من عشرينها وفي قول كل النساء قلت  
ذاقران انظر والله اعلم **فصل** عدة الحامل بوضعه  
بشرط نسبته الى لعدة ولو احتمل الكنفى لمعان وانفصال  
كله حتى ثانی توأمين ومتى تخلل دون ستة اشهر فتويمان  
وتتقضى عيت لا علقية وبمضغة فيها صورة ادمي خفيفة  
اخبرها القوابل فان لم يكن صورة قلن هي اصل اذي  
انقصت على المذهب لو ظهر في عدة اقراء او اشهر  
حمل للزوج اعتدت بوضعه ونوارت ايت فيها لم تنكح  
حتى تزول الرية او بعدها وبعد نكاح استمر الا ان تلد  
لدون ستة اشهر من عقده او بعدها قبل نكاح فلتعتبر لتزول  
الرية فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم  
مقتضيه ابطاله ولو ابانها فولدت لا ربيعين الحق

١٦٥  
لاكثر فلا ولو طلق رجعيًا حبت المدة من الصلح وقول  
قول من انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون  
سنة اشهر فكأنها لم تنكح وان كان لستة فالولد الثاني  
ولو نكحت في العدة فاسد فولدت لامكان من الاول الحق  
والنقض بوضعه ثم تعتد للثاني او لامكان من الثاني الحق  
او منهما عرض على قاييف فان الحق باحدهما فكالامكان منه  
فقط **فصل** لزمتها عدتا شخص من جنس بان طلق ثم وطئ  
في عدة اقراء او اشهر جاهلا او عالما في رجعية تداخلت  
فتبدل عدة من الوطئ وتدخل فيها بقية عدت السابق فان  
كانت ايام احلام والآخرى اقراء تداخلت في الاصح فتقضى  
بوضعه ويراجع قبله وقيل ان كان الحمل من الوطئ فلا  
لشخصين بان كانت في عدة زوج او شبهة فوطئت بشبهة  
او نكاح فاسيد او كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت  
فلا تدخل فان كان حمل قد تمت عدته والا فان سبق الطلاق  
امت عدته ثم استأنفت الاخرى له الرجعة في عدته فاذا





راجع انقضت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستتم بها حتى  
تقضيها وان سبقت الشبهة قدمت عدة الطلاق وقيل  
الشبهة فصل عاشرها كزوج بلا وطئ في عدة اقراء  
او اشهر فاوجه اصحها ان كانت بائنا انقضت والا فلا  
ولارجعة بعد الاقراء والاشهر قلت بلحقها الطلاق  
الى انقضاء العدة ولو عاشرها اجبى انقضت والله اعلم  
ولو نكح سعدة بطن لصحة ووطئ انقضت من حين وطئ  
وفي قول ووجه من العقد ولو راجع حائلا ثم طلق استأنفت  
وفي القديم تبى ان لم يطا او حاملا فبالوضع فلو وضعت  
ثم طلق استأنفت وقيل ان لم يطا بعد الوضع فلا عدة ولو  
خالع موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل  
فيها البقية فصل عدة حرة حائلا لو فاة وان لم  
توطا اربعة اشهر وعشرة ايام بليا ليهما وامة نصفها  
وان مات عن رجعية انتقلت الي وفاة او بائن فلا وحائلا  
بوضعه بشرطه السابق فلو مات جبي عن حائلا فبالاشهر

وكذا مسح اذ لا يلحقه على المذهب ولحق مجبوا بقى انثياه  
تعتد به وكذا سكران بقى ذكره على المذهب ولو اطلق احدا من اثنين  
بمات قبل بيان او تعيين فان كان لم يطاء اعتدت الوفاة  
وكذا ان وطئ وهما ذواتا اشهر او اقراء والطلاق رجعي فان  
كان بائنا اعتدت كل واحدة بالاكثير من عدة وفاة وثلاثة  
من اقراء وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق ومن  
غاب وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن موته  
او طلاقه وفي القديم تتربص ربع سنين ثم تعتد لو فاة  
ثم تنكح فلو حكم بالقديم قاض نقض على الجديد في الاصح ولو نكحت  
بعد التربص والعدة فبان ميثا صح على الجديد في الاصح وتجيب  
الاحداد على سعدة وفاة لا رجعية ويستحب لبائن في قول  
يجب وهو ترك البس مصبوع لزيينة وان خشن وقيل يحل ما  
صنع عزله ثم شج ويباح غير مصبوع من قطن وصوف وكان  
وكذا البريسم في الاصح ومصبوع لا يقصد لزيينة ويجرم حلي  
ذهب وفضة وكذا الولو في الاصح وطيب في بدن وثوب وطعام



وكلدوا كتماناً بائناً لا طاعة كرميد واسفنداج وديمان وخضاب  
حناء ونحوه ويحل تحمیل فرايش واثاث وتنظيف بغسل راس وقب  
وازالة وسخ قلدت ويحل امتشاط وحمام ان لم يكن فيه خروج  
محرمة ولو تركت الاحداد عصت وانقضت العدة كما لو فارقت المكن  
ولو بلغت الوفاة بعد المدة كانت منقضية ولها احداد على غير  
زوج ثلاثة ايام وتحرم الزيادة والله اعلم فصل تحي  
سكنى المعتدة طلاق ولو باين لانا شرة ولمعتدة وفاة في الاظهر  
وفسخ على المذهب تنكح في مسكن كانت فيه عند الفارقة وليس  
لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج قلت ولها الخروج  
في عدة وفاة وكذا باين في النها لشري طعائم وغزل ونحوه  
وكذا يلا الى ارجارة لغزل وحديث ونحوها بشرط ان  
ترجع وتبيت في بيتها وتنقل من مسكن خوف من هدم  
او غرق او على نفسها او تاديت بالجيران او هم بها اذا شدي  
والله اعلم ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل  
وصولها اليه اعتدت فيه على النصل وبغير اذن ففي الاول

لو اذن ثم وجبت قبل الزوج ولو اذن في انتقال الى دار فكمسكن او  
في سفر حج وتجاره ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي فاما  
مفت اقامة لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع لتعتد البقية  
في المسكن ولو خرجت الى غير ادار الما الوفاة فطلق وقال ما  
اذنت في الخروج صدق بيمينه ولو قالت نقلتني فقال بل اذنت لغير  
صدق على المذهب ومنزل بدوية وبيتها من شعر بمنزل حضرته واذا  
كان المسكن له ويليق بهاتين ولا يصح بيعه الا في عدة ذات  
اشهر فكمساجر وقيل باطل او مستعار الزمتها فيه فان  
رجع المعير ولم يرهن باجرة نقلت وكذا مستاجر انقضت مدته  
اولها استمرت وطلبت لاجرة فان سكن النكاح نفيسا  
فله النقل الى لا يبق بها وخسيسا فلها الامتناع وليس له ما كثر  
ومداخلتها فان كان في الدار محرم لها مميز ذكر اوله انتى او  
زوجة اخرى وامه جاز ولو كان في الدار حرة فسكنها احد  
والاخر الى خري فان احدث المرافق مطبخ ومسترج اشترط  
عمره والا فلا وينبغي ان يعلق ما بينهما من باب ان لا يكون



١٦٨  
مميزا احدها على الاخرى وسفل رعلق كذا وحجرة باب  
الاستبراء يجب بسببين احدهما ملك امة بشرى او  
ارث او هبة ادى وروى يعيب وتخاليف واقالة وسوا بكر  
ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنقلة من صبي وراة وغيرها  
ويجب في مكاتبة عجزت وكذا مرتدة في الاصح الامنحت من صوة  
واعتكاف واحرام وفي الاحرام وجه ولو اشترى زوجته استحب  
وقيل يجب ولو ملك من وجه او معدة لم يجب فان زال وجب  
في الاظهر الثاني زوال فراش عزا امة موطوءة او مستولدة  
بعثوا وموت سيد ولو مضى مدة استبراء على مستولدة  
ثم اعتقها او مات وجب في الاصح قلت ولو استبرأ امة  
موطوءة فاعتقها لم يجب وتزوج في الحال اذ لا تشبه منكوحة  
والله اعلم ويحرم تزويج امة موطوءة ومستولدة قبل استبراء  
ولو اعتق مستولدة فلدنكاها بلا استبراء في الاصح ولو  
اعتقها او مات وهي من وجه فلا استبراء وهو بقر وهو  
حبيبة كاملة في الجديد وذات شهر بشهر وفي قول  
بثلاثة

بثلاثة وحامل سببه او زال عنها فراش سيد بوضع وان  
ملك بشرى فقد سبق ان استبرأ في الحال قلت يحصل  
بوضع حمل زنا في الاصح والله اعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك  
قبل القبض حب ان ملك بارت وكذا اشراء في الاصح لاهبة  
ولو شترى محوسية فحاضت ثم اسلمت لم يكف ويحرم  
الاستمتاع بالمستبرأة الا مسبية فيحل غير وطئ وقيل لا  
واذا قالت حضت صدقت بيمينها ولو صنعت السيد فقال  
لخبرتي بتمام الاستبراء صدق ولا تصير امة فراشا الا بوطئ  
فاذا اولدت للامكان من وطئه لحقه ولو اقربوطي ونفى الولد  
وادعى استبراء لم يلحقه على المذهب فانكرت الاستبراء خلف  
ان الولد ليس منه وقيل يجب تعرض للاستبراء ولو ادعت  
استبراء فانكر اصل الوطئ وهناك ولد له يخلف على  
الصحيح ولو قار وطئت وعزلت لحقه في الاصح  
كتاب الرضاع انما يثبت بلبن امرأة حية  
بلغت تسع سنين ولو حلبت فاجر بعد موتها حرم في



الاصح ولوجين او نزع منه زيد حرم ولو خلط بما يبيع حرم ان غلب  
فان غلب وشرب لكل قيل او البعض حرم في الاظهر ويجزم  
ايحاروكذا السعاط على المذهب الحق في الاظهر وشرب طهر رضيع  
حي لم يبلغ ستين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع  
اعراضا تعدد اولاده وعاد في الحال او تحول من ثدي الى ثدي فلا ولو  
خلب منها دفعة او اوجزة خمسا او عكسه فريضة وفي قول  
خمس ولو شربها خمسا او اقل ومن رضع في حولين لم يعد قلا  
تحريم وفي الثاني قول ووجه وتصير المرضعة امه  
والذي منه اللبن اباه وتسري الحرمة الى اولاده ولو كان رجل  
خمس مستولدات واربع نسوة وام ولد فريضه صفر  
من كل هقة صار ابنة في الاصح فيمن لا يخن موطوات ابية  
ولو كان بدل المستولدات بنات او اخوات فلا حرمة في  
الاصح وآباء المرضعة من نسب ورضاع احداد المرضع و  
امهاتها جداته واولادها من نسب ورضاع اخوتها واخواته  
واجوتها واخواتها احواله وخالاته وابوذي اللبن جده واخوه  
عم

١٦٩  
عمه وكذا الباقي واللبن لمن نسب ليه ولد نزل به بنكاح او وطئ شبهة  
لازنا ولو نفاه بلعان انتفى اللبن ولو وطئ منكوحة بشبهة او وطئ  
اشنان بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقايف او غيره وتنقطع  
نسبة اللبن عن زوج مات او طلق وان طالت الحقة او انقطع وعادة  
فان نكحت اخروا لدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها لا وان  
لم يدخل وقت طهر رلبن حمل ثاني وكذا ان دخل وفي قول للثاني  
وفي قول لها فصل تحت صغيرة فارصفتها امدا واحنة  
او زوجة اخرى انفسح نكاحه وللصغيرة نصف مهرها وله على  
المرضعة نصف مهر مثل في قول كله ولو رضعت من ثديين فلا  
عزم ولا مهر للمرضعة ولو كان تحتها كبيرة وصغيرة فارصفت  
ام الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله  
نكاح من شاء منهن وحكم مهر الصغيرة وتغريمه المرضعة  
ما سبق ولذلك الكبيرة ان تكل موطوة فان كانت وله على المرضعة  
مهر مثل في الاظهر ولو ارضعت بنتا لكبيرة الصغيرة حرمت  
الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كانت لكبيرة موطوة ولو كان



تحتة صغيرة فطلقه افارضتها امرأة صارت ام امراته ولو نكحت مطاقتة  
 صغيرا وارضعتة بلية حرمته على المطاقت والصغير ابدا ولو زوج ام  
 ولده عبد الله صغيرا رضعته لبن السيد حرمته عليه وعلى السيد ولو  
 ارضعت موطنه الامت صغيرة تحتة بلبنة اوله غير حرمته  
 عليه ولو كان تحتة صغيرة وكبيرة فارضعتها انفسحتا وحرمته  
 الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبه والافريقية  
 ولو كان تحتة كبيرة وثلاث صغائر فارضعتهم حرمته ابدا  
 وكذا الصغائر ان ارضعتهم بلبنة اوله غير موطنه والافان  
 ارضعتهم معا بايجارهن الخاصة انفسحت ولا يجوز من موبدا  
 او مرتبة لم يجز ثمن وتنفسخ الاولى والثالثة وتنفسخ الثانية  
 بارضاع الثالثة وفي قول لا تنفسخ ويجزى لقولان فيمن تحتة  
 صغيرتان ارضعتها احبثة مرتبة تنفسخان ام الثانية  
 فصل قال عند بنتي او اختي برضاع او قالت هو اخي حرم  
 تناكحها ولو قال زوجان بينا رضاع محرم فرق بينهما  
 بوطق المسمى ووجب مهر مثلان ووطي وان ادعي رضاعا

فانكر

فانكرت انفسخ ولها المسمى ووطي والا فتصفه وان ادعتة فانكر  
 صدق بيمينه ان زوجت برضاها والا فالاصح تصديقها ولها مهر  
 مثلان ووطي والا فلا شيء وحلف منكر رضاع على نفي مدعيه  
 على ثبوت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وباربع نسوة  
 والا قرار به شرطه رجلان وتقبل شهادة المرصعة ان لم  
 تطلب اجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرته فقالت ارضعتي  
 في الاصح والاصح انه لا يكفي بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت  
 وعدة ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب  
 واجبار وازدرا او قرأين كالنظام ثدي ومصيه وحركة  
 حلقه بتجريح وازدرا بعد علمه انهابون كتاب النفقات  
 على موير لزوجته كل يوم مد طعام وسعير مد ومتوسط  
 مد ونصف والمذمومة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم  
 قلت الاصح مائة واحد وسبعون درهما وثلاثة اسباع  
 درهم والله اعلم ومسكين الزكاة معسر ومن فوقه ان كان  
 لو كلف مدين رجعة مسكينا متوسط والا فموسر والواجب الغالب



قوت البلدي قلت فان اختلف وجب لايق به ويعتبر اليسار وغيره  
طلوع الفجر والله اعلم وعليه تملكها حبا وكذا طمحه وخبره  
في الاصح و لو طلب احدهما بدل الحب لم يجبر الممتنع فان اعتاضت  
جاز في الاصح الا خبرا ودقيقا على المذهب لو اكلت سقفة  
كالعادة سقطت نفقتها في الاصح قلت الا ان تكون غير رشيدة  
ولم ياذن وليها والله اعلم ويجب اداؤه غالب لبلد كزيت ومن  
وجبن وتمرو ويختلف الفصول ويقدر قاضن باجتهاده  
ويفاوت بين موسر وغيره ولحم يليق ببيمار واعسار  
كعادة البلدي لو كانت تاكل الخبز وحده وجب لادم وكسوة  
تكفيها فيجب قيص وسراويل وخمار ومكعب ويزيد في الشتاء  
جبة وجنسها قطن فان جرت عادة البلدي لمثله بكتان او  
حرير وجب في الاصح ومجب ما تقعد عليه كزلية اوليد او حبر  
وكذا فراش للنوم في الاصح ومخدة ولحف في الشتاء واليتقصف  
لمشط ودهن وما يغسل به الرأس ومرتك ونحوه لدفع  
صان لاكل وخضاب وما يزين ودواء مرض واجرة طبيب

وحريم ولها طعام ايام المرض وادنها والاصح وجوب اجرة  
حريم بحسب العادة وثمن ماء غسل جماعه ونقاس لا حبض واختلا  
في الاصح ولها الات اكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوب  
وجرة ونحوها وسكن يليق بها ولا يشترط كونه ملكه وعليه  
لمن لا يليق بها خدمة نفسها احدتها بجرة او امة له او مستاجر  
او بالاتفاق على من صحبتها من حرة او امة لخدمة وسواء في  
هذا مؤسر ومعسر وعبد فان اخذها بجرة او امة باجرة  
فليس عليه غيرها او بامته انفق عليها بالملك ومن صحبتها  
لزمة نفقتها وجنس طعامها جنس طعام الزوجة وهو مد  
على معسر وكذا متوسط على الصحيح وموسر مد وثلت ولها  
كسوة تليق بجالها وكذا ادم على الصحيح لا الله يتصف فان  
كثروا سح وتادت بقم وجب ان ترفه ومن تخدم نفسها في  
العادة ان احتاجت الى خدمة لمرض او زمانة وجب اخذها  
ولا احدا لم رقيقة وفي الجملة وجه وجب في المكين امتا  
وما يتهلك كطعام تملك وتتصرف فيه فلوا قدرت



بما يضرها منقعا وما اداها نفعه كسوة وطروف طعام  
وشط عمليك وقيل من متاع وتعطي الكسوة اول شتاء وصيف  
فان تلفت فيه بلا تقدير لم تبدل ان قلنا عليك فان ماتت  
فيه لم ترد ولو لم يكن مدة فدين فصل الجديد فانما تجب  
بالتكليف لا العقد فان اختلفا فيه صدق فان تعرض عليه  
مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجبت من بلوغ الخبر فان  
غاب كتب الحاكم ببلده ليعلمه فيجي او يوكل فان لم يفعل  
ومضى زمن وصوابه فرصته القاسي والمعتبر في مجنونة ومرا  
عرض لي وتسقط بنشوز ولو منع لميسر لا عذر وسبالة  
زوج او مريض يضره الوطى عذر والخروج من بيته  
بلا اذن نشوز الا ان يشرف على الغدايم وسفرها باذنه سعة  
او حاجته لا يسقط ولحاجتها يسقط في الاظهر ولو نشر  
فغاب فاطاعت لم تجب في الاصح وطريقها ان يكتب الحاكم  
كما سبق ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط  
والاظهر ان لا نفقة لصغيرة وانما تجب الكبيرة على صغير

واحرانها بح او غرق بلا اذن نشوز ان لم يملك تحليلها  
وان ملك فلا حتى تخرج فسايرة لحاجتها او باذن قولي الاصح  
لها نفقة ما لم تخرج ويمنعها صوم ثقل فان ابت فاشتر  
في الاظهر والاصح ان قضاء لا يتحقق كنفل فيمنعها وانه  
لا منع من تعجيل مكتوبة اول وقت وسنن راتبة  
وتجب لرجعية المون الامونة تنظف فلو طست  
حائلا فانفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها  
والاظهار البائن بخلع او ثلاث لا نفقة ولا كسوة ونحوها  
لحاميل اما او في قول الحمل فعلى الاول لا تجب لحامل عن شهة  
او نكاح فاسيد قلت ولا نفقة لمعتدة وفاة وان  
حامل والله اعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح  
وقيل تجب الكفاية ولا يجب دفعا قبل ظهور حمل فانه اظهر  
وجبت يوما بيوم وقيل حين تضع ولا تنفق بمضى الزمان  
على المذهب فصلا عسرها فان صرة طارت دينها عليه وال  
فلا الفسخ على الاظهر والاصح انه لا فسخ بمنع موبر حفر او غا



ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر فلها الفسخ  
 والا فلا ويؤمر بالاحضار ولو تبرع رجل بها لم يلزمها  
 القبول وقد رت على الكسب كالمال وانما يفسخ بعجزه عن  
 نفقة معسر والاعسار بالكسوة كهب بالنفقة وكذا  
 بالاديم والمسكن في الاصح قلت الاصح المنع في الاديم  
 والله اعلم وفي عساره بالمهر اقوال اظهرها تفسخ قبل  
 وطئ لا بعده ولا فسخ حتى يثبت عند قاض عساره فيفسخ  
 او ياذن لها فيه ثم في قول ينجز الفسخ والاضرار ماله ثلثة  
 ايام ولها الفسخ صبيحة الرابع الا ان يسلم نفقته ولو  
 مضى يومان بلا نفقة وانفق الثالث وعجز الرابع ثبت  
 وقيل تستأنف ولها الخروج زمن المهلة لتحصل النفقة  
 وعليها الرجوع ليلا ولو رضيت باعساره او تكنته  
 عاملة باعساره فلها الفسخ بعده ولو رضيت باعساره  
 بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة او مجنونة باعسار بمهر  
 ونفقة ولو اعسر زوج امية بنفقة فلها الفسخ فان

رضيت

رضيت ففسخ للمسيدي في الاصح وله ان يلجئها اليه بان لا  
 يتفق عليه او يقول افسخ او جوعي فصل يلزمه نفقة  
 الولد وان علا والولد وان سفل وان اختلف دينهما بشرط  
 يسار المنفق بفصل عن قوته وقوت عياله في يومه وبياع  
 فيها ما يباع في الدين ويلزم كسوبا لسبا في الاصح ولا تجب  
 لملك كفايته ولا مكتسبا وتجب لفقير غير مكتسب ان كان زمنا  
 او صغيرا او مجنونا والا فاقوال احسنها تجب الثالث اصل  
 الاصح قلت الثالث اظهر والله اعلم وهي الكفاية وتنقطع  
 بفواتها ولا تصير دينيا الا بفرض قاض واذنه في قراض  
 اغنية او منع وعليها ارضاع ولدها اللبائ ثم بعد ان لم  
 يوجد الاهي واجنبية وجب رضاعه وان وجد الم تجبر  
 الام فان رغبت وهي منكوحة ابية فله منعها في الاصح  
 قلت الاصح ليس له منعها وصحة الاكثرون والله اعلم  
 فان اتفقا وطلبت اجرة مثل اجبيت وفوقها فلا وكذا ان  
 اجنبية او رضيت باقل في الاظهر ومن استوى فرعاة اتفقا

فصل ثم اعلم بان السنة  
 ما نوعين سنة اخذها  
 سنة وتركها ضلالة كالسنة  
 والا فامه والقنوت في الدور  
 وسنة الف وسنة اذله  
 وما اشبه ذلك وسنة  
 اخذها فضيلة وتركها  
 لا خرج عليه فيه صوم  
 النطوع وصلة التطف  
 وصرفت الفطر فضل العلم  
 ان الطهارة عافو عين  
 طهارة حقيقه وطها  
 دت حكمه اما الطها  
 دت الحقيقية كلوه  
 والاغتسال بالماء  
 واما طهارة الحكيم  
 كلتيم بالتراب  
 مروى عن ابا هريرة  
 رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال من  
 قرأ انا انزلناه في  
 ليلتي القدس علي  
 اثر الدعاء مبرور  
 وحو كتيب من القرآن  
 ومن قرأ مرتين  
 كتب من الشهداء  
 والما حين ومن  
 قرأ ثلاث مائة  
 مرة يوم القيامة



منها  
ارطالو رطل للتقديم

بحرٍ وارثٍ على ترتيبٍ لارثٍ وكذا غير محرم كإبن عمٍ على الصحيح  
ولا تسلم اليه مستهامة بل لي ثقة يبيعها فان فقد الارث  
المهرمية او الارث فلا في الاصح وان جتمع ذكور واناث  
فالأم ثم اعمامها ثم الاب وقيل يقدم عليه الحالة والاب  
من الامم ويقدم الاصل على الحاشية فان فقدوا فالاصح الاصل  
والا فالانثى والا فيقرع ولا حضنة لرقيق ومجنون وقاص  
وكافر علي سليم وناكحة غيباء لطفل لاعمه وابنه وابن اخيه  
الاصح وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح فان كملت  
ناقة او طلقت منكوحة حصت وان غابت الام او امتعت  
فللمدة على الصحيح لهذا كله في غير مميز والمميز ان افرق ابواه كان  
عند من اختار منهما فان في أحدهما جنون او كفر او رق او  
فسق او نكحت فالحق للاخر ويجزئ بين ام وحيد وكذا خ او عم  
او اب مع اخت او خالة في الاصح وان اختار احدهما ثم الآخر  
حول اليه فان اختار الاب ذكر لم يمنع زيارة امه ويمنع  
انثى ولا يمنعها دخولها عليها ما زائرة والزائرة مرة في ايام



فان مرضا فالام اولى بتمريضها فان رضي به في بيته والا ففي بيتها  
وان اختارها ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا ايودبه ويسلها  
الملكت وحرفة او انثى فعندها ليلا ونهارا او يزورها  
الاب على العادة وان اختارها اقرع وان لم يختار فالام اولى  
وقيل يقرع ولو اراد احدهما سفر حاجة كان الولد المميز  
وغيرة مع المقيم حتى يعود او سفر ثقيلة فالاب اولى بشرط  
امن طريقه والبلد المقصود وقيل وسافة قصر ومحارم  
العصبة في هذا كالاب وكذا بن عمه لذكر ولا يعطى انثى فان  
راققته بنته سلم اليها فصل عليه كفاية رقيقته  
نفقة وكسوة وان كان اعمى زمنا ومديرا ومستولدة من  
غالب قوت رقيق البلد وادميهم وكسوتهم ولا يكفي  
العورة ويسن ان ينالها بما ينعم به من طعام واديم وكسوة  
وتسقط بمضي الزمان ويبيع القاضي فيها ماله فان فقد المال امر  
بيعه او اعتاقه ويجبر امته على الصانع ولدها وكذا غيره  
ان فضل عنه وفطمه قبل حولين ان لم يضره وارضا عنه بعدها

ان لم يضرها ولمحرة حق في التربية فليس لاحدهما فطمه قبل  
حولين ولعمري ان لم يضره ولا احدهما بعد حولين ولها الزيادة  
ولا يكت رقيقة الاعمال يطيقه ويجوز خارجته بشرط  
رضاها وهي خراج يوزيه كل يوم واسبوع وعليه علفها  
وسقيها فان امتنع اجبر في الماكول على بيع او علف ودفع  
وفي غيره على بيع او علف لا يجلب ما ضر ولدها او مال الروح  
له كقتاة ودار لا تجب عما رثها كتاب الجراح الفحل  
المزق ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد ولا قصاص الا في العمد  
وهو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالب الجارح او مثقل  
فان فقد قصدا احدهما بان وقع عليه فمات او رمى بحرة فاصابه  
في طاء وان قصدها بما لا يقتل غالب فاشبه عمد ومنه الغيب  
بسوط او عصي فلو عرز ابرة بمقتل فعمد وكذا بغيره ان يؤرم  
وتالم حتى مات فان لم يظهر اثر ومات في الحال فاشبه عمد  
وقا عمد وقيل لاشي ولو عرز فيما لا يولر كجلدة عقاب فلا  
شي في الحال ولو حبسة ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى



فان مصت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً او عطشاً  
فعمدوا فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشه عمداً  
وان كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد  
والا فلا في الاظهر ويجب القصاص بالسبب ولو شهد  
بقصاص فقتل ثم رجعا وقالوا نعتدنا لزمهما القصاص  
الا ان يعترف الولي بعلمه بكنديهما ولو صيف مسموم صبيّاً  
او مجنوناً فمات وجب القصاص او بالغا او عاقلاً ولم يعلم  
بحال الطعام فدية وفي قول قصاص وفي قول لا شيء ولو دس  
سماً في طعام شخص لغالب كله منه فأكله منه فأكله جاهلاً  
فعلى الاقوال ولو ترك المجرؤ علاج جرح مصلح فمات  
وجب القصاص ولو القاه في ماء لا بعد مغرق المبتسطة فمات  
فيه مصطحباً حتى هلك فعدّ او مغرق لا يخلص منه اليأس باحة  
فان لم يحسنها او كان سكتوفاً او زمناً فعمد وان منع منها  
عارض كرمح وموچ فشه عمداً وان امكنه فتركها فلا دية في  
الاظهر او في النار يمكن الخلاص فمات ففي الدية القولان ولا

قصاص في الصورتين وفي النار ووجه ولو اسكه فقتل شر  
او حفر بئر افرداه فيها اخر او القاه من شاهق فتلقيه اخر  
فتده فالقصاص على القاتل والمودي والقاه فقط ولو القاه في  
ماء مغرق فالتمة حوت وجب القصاص في الاظهر او غير  
مغرق فلا ولو اكرهه على قتل فعليه القصاص وكذا على المكره  
في الاظهر فان وجبت الدية وزعت فان كافاه احد هما فقتله  
فالقصاص عليه ولو اكره بالغا مراهقاً فعلى البالغ القصاص  
ان قلنا عمداً الصبي عمداً وهو الاظهر ولو اكره على رمي شخص  
المكره انه رجل وظنه المكره صيداً فالأصل وجوب القصاص  
المكره او على رمي صيداً صاحب رجلاً فلا قصاص على احد او على  
صعود شجرة فزلق ومات فشه عمداً وقيل عمداً او على قتل نفسه  
فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني والاقتلتك فالمذهب  
لا وقصاص الاظهر لاديه ولو قال اقتل زيداً او عمر فليس  
بأكراه فصلاً وجد من شخصين مقافلاً ان مرهقان  
مدفنان لحيز وقدا وه لا تقطع عضوين فمات فلان وان



انها رجلا الى حركة مدبوح بان لم يبقا بصار ونطق وسرعة  
اختيارهم حتى خرفا الاول قاتل ويعزر الثاني وان جنى  
الثاني قبل لانهما اليها فان دفع كجز بعد جرح فالثاني  
قاتل وعلى الاول قصاص لعضوا ومال بحسب الحال  
والافق لان ولو قتل مريضا في المزرع وعيشة عيش  
مدبوح وجب القصاص فصلا قتل سلمي اظن  
كفرة بدار الحرب لا قصاص وكذا الآية في الاظهر او  
الاسلام وجبا وفي القصاص قول او من عهد مرتدا او  
ذميا او عبدا او طنه قاتل ابيه فبان خلافا للمذهب  
وجوب القصاص ولو ضرب مريضا جمل مرفه ضرا بقتل  
المريض وجب القصاص وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص  
في القتل اسلام او امان في عهد الحزبي والمرتد ومن عليه  
قصاص كغيره والزاني المحصن ان قتله ذي قتل او مسلم  
فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ وعقل والمذهب وجوبه على  
السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيا او مجنونا صدق بيمينه

ان امكن العبي وعهد الجنون ولو قال ناصي ما قصاص ولا  
يخلف ولا قصاص على حزبي ويحب على المعصوم والمرتد  
مكافاة فلا يقتل سلم بذبحي ويقتل ذي به وبذبي وان  
اقتلت ملته ما قتلوا سلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح  
ذمي ذميا واسلم الخارج ثم مات المجرع فكذا في الاصح وفي  
الصورتين انما يقتض الامام بطلب الوارث والظاهر قتل  
مرتد بذبحي وبمرتد لا ذي بمرتد ولا يقتل خوفا منه فيه وقيل  
قن ومدير وبت وام ولا بعضهم بعض ولو قتل  
عبد عبدا ثم عتق القاتل او عتق بين الجرح والموت  
فكروا في الاسلام ومن بعضه حر ولو قتل مثله لا قصاص  
وقيل ان لم يزد حرمة القاتل وجب ولا قصاص بين  
عبد مسلم وحر ذي ولا يقتل ليدوان سفل ولا له ويقتل  
بوالديه ولو قتل عيا مجرولا فقتله احدهما فان الحق  
انقايه الاخر اقتصر الا فلا ولو قتل احدا الاخرين لا  
والاخر الام معا فكل قصاص ويقدم بقرعة فان

مسألة فان قيل اني نسخ لولا  
الفرصة لم تقبل منه  
ولو تركها يتاب قتل  
الحادض والنفسا لولا انما العوا  
والله لا يعمل منها في  
ميتاف مسألة فان قيل  
اي سنة تقوم مقام النية  
فقل انما سمع عا الحنين سنة  
تقوم مقام الفرض مسألة  
فان قيل اي جنب لا يلزم  
الغسل فقل جنب اغتسل وتقي  
تعا عضو من اعضائه  
تجلبت لم يصبها الماء  
فانه يغسل ذلك الموضع  
عند وجود الماء او شيم  
عند عدم الماء فان قيل  
اي صله جازت صلاته  
بغير قراءة فقل لا يبي  
والاخر سنة والكم  
والاخر مسألة  
فان قيل بها ذاعفت  
الفريضة من السنة  
والسنة من النفل  
فقل الفريضة ما امر  
الله تعالى بها وفعله  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وامرنا بفعله فيكون ذلك  
علينا فريضة واما السنة  
فما فعله النبي صلى الله عليه  
وسلم من تلقاء نفسه وداوم  
عليه في جميع عمره



فيكون ذلك علينا  
واما النفل فما وجد النبي  
صلى الله عليه وسلم في وقت  
وتوكله في وقت وذكر  
فضيلة لا ممة فيكون  
ذلك علينا نفلا وجواب  
الفريضة ما يكونا  
ركها عاصيا واجاحدا  
كافر والسنه ما يكون  
تاركها فاسقا واجاحدا  
مبدعا والنفل مالا  
يعتد تاركه فاسقا  
ولا جاحدا ولا كن  
يعتد لمبايناه زياده  
في الميز والدرجات  
وتتركه نقصان  
في الدرجات مساله  
فان قيل الطهاره تجب  
لاجل الله تعالى مع وجود  
الحديث حقلودخل  
وقت الصلاه وهو  
منتهى لا تجب عليه  
الوضوء ولودخل  
وقت الصلاه وهو  
محدث تجب عليه  
الوضوء

اقتضى بها او مبادر افلوارث المقتضيه منه قتل المقتضين انما  
نزلت قاتلا بحق وان كان قتل مرتبا ولا زوجيه والا  
فعلى الثاني فقط ويقتل الجميع بواحد والولي له فروع  
بعضهم على حصه من الدية استيثار الروس ولا يقتل  
شريك مخطي وشبه عمد ويقتل شريك الاب وعبد شام  
سرا في عبد وذمي شامك مسلما في ذمي وكذا شريك حر  
ولا طعنه اصل واحد او شريك النفس وافع الصائل  
في الظاهر ولو جرحه جرحين عمدًا وسطا ومات بهما او  
جرح حربيا او مرتدا ثم اسلم وجرحه ثانيا فمات  
لم يقتل ولو ادعى جرحه بسم مدفع فلا قصاص  
على جرحه وان لم يقتل غالياً شبه عمد وان قتل غالياً  
وعلم حاله فشريك جرح نفسه وقيل شريك مخطي  
ولو ضربوه بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل  
ففي القصاص عليهم اوجه اصحها يجب ان تواطوا  
او من قتل جمعا مرتبا قتل اولهم او عاقبة القرعة والباقي

الدية قتل فلو قتل غير الاول اعصى ووقع قتيلا صا ولا اول  
دية والله اعلم فصار الجرح حربيا او مرتدا او عبدا  
فاسلم وعق ثم مات بالجرح فلا ضمان وقيل يجب دية مسلم  
ولو ما هما فاسلم وعق فلا قصاص والمذهب وجوب دية  
خفية على العاقلة ولو ارتد الجرح ومات بالسراية والنفس  
هدر وجب قصاص الجرح في الظاهر يستوفيه قريبه المسلم  
وقيل الا ساء اذا اقتضى الجرح الا واجب اقل الاسرى من  
ارشه ودية وقيل ارشه ودية بعد رد ولو ارتد ثم اسلم فمات  
بالسراية فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة وجب واجب  
الدية في قول نصفها ولو جرح مسلم ذميا فاسلم او حر  
عبدا فقتل ومات بالسراية فلا قصاص ويجب دية مسلم  
وهو يد العبد فان زادت قيمته فالزيادة لو رشه  
ولو قطع يربيد فقتل ثم مات بسراية فلا يد الاقل من  
الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية وقيمه  
ولو قطع يده فقتل فجرحه احرا ن ومات بسراية ثم

مسالة فان قيل  
التي تيات بالامان  
فرضه ام سنة فقتل  
الا قدر السابق المبتدأ  
بوحدة الله تعالى  
وبرسوله صلى الله عليه  
وسلم وبها جاء به الامتياز  
والدليل طواتر الله  
وسنة عليه اجمعين  
فريضة والتكثير  
والاعادت عليه  
فوسيلة سنة  
مسالة  
فان قيل كيف  
عرفت الله تعالى  
فقتل لسنه كيف  
ولا عينية بل  
بتعريفه عرفني  
حتى عرفته  
فصل سبل شقيقة  
البلخي عن الامان  
والمعروف والتوحيد  
والشريعة والدين  
قفال الامان اقرار  
بوحدة الله تعالى



والمعرفة معرفة  
الله بآية كبرياء  
تشبيه والتوحيد  
اقراء من موحد  
لربيه انه واحد  
في ابتداء واحد  
من غير تشبيه  
ولا تعطيل والتشبيه  
الا نقيا دلالة  
بتقديم او تاخير  
والاجتناب عن  
نواهيهم والدين  
فهو الدوام والبقاء  
عليها ذم الى الابد  
ماله فان قيل  
ماله مان وما  
السلام وما  
الحسان فقد  
السلامة اقراء  
بلسان وتصديق  
بالجنان والاسلام  
الا نقيا الامر  
الله والاجتناب  
عن نواهيهم

فلا قصاص على الاول ان كان حرا ويجب على الاخرين فصل بشرط  
لقصاص الطرف والجرح ما شرط لا تقبس ولو وضعوا سيفا على  
يده وحاملوا عليه دفعة فابا نوها قطعوا او شجاج الراس والوجه  
عشر جازصة وهي ما شق الجاذ قليلا ودامية ترميه وبالله  
تقطع اللحم ومناجحة تقطع فيه وسحاق ترفع الجلد التي  
بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم وهاشمة تقسم  
ومنقاة تزيل ما سوسة ترفع خريطة الدماغ وداعة  
ترفع وتجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها  
سوي الجازصة ولو اوضح في باقي بدن او قطع بعض  
او اذن وله بينة وجب لقصاص في الاصح ويجب في القطع  
من مفصل حتى في اصل فخذ ومنكب ان امكن بلا اجافة والا  
فلا على الصحيح ويجب في فكي عين وقطع اذن وجفن ومار  
وشفة ولسان وذكر واثنين اذا البان وشفران  
في الاصح ولا قصاص في كسر العظام وله قطع اقرب  
فصل في موضع الكسر وحكومة الباقي ولو اوضحه وهشم

والاحسان هو  
هو الاحسان الى  
خلق الله والشفقة  
عليهم بآيائه وتوحيده  
اخر تقول الاحسان  
ان تعبد الله  
كثرت تراه فان  
لم تكن تراه  
فانه يراك

فصل في  
اعلم بان الاما  
والشرع به يروى  
على عشرين سن  
وجهها خمسة منها  
على القلب وخمسة  
منها على اللسان  
وخمسة منها على  
الجوارح وخمسة  
منها على خارج  
الجوارح

او صم واخذ خمسة بغيره ولو اوضح ونقل اوضح وله عشرة بغيره  
ولو قطع من الكوع فله التقاط صابغة فان فعله عزر  
ولا عزم والاصح ان له قطع الكف بعدة ولو كسر عصبه واما  
قطع من المرفق وله حكومة الباقي فلو طلب الكوع لم يكن في الاصح  
ولو اوضحه فذهب ضوه اوضحه فان ذهب الضو والادعية  
باخف ممكن كتقريب حديدة لحماية من مدقته ولطمه  
طمة تذهب ضوه نابا فذهب لطمه مثلها فان لم ي  
اذهب والسبع كالبحر يجب اعتناء فيه بالسراية وكذا  
البطش الذرة والشح في الارح ولو قطع اصبعها ما كل  
غيرها فاذن اص في المتوكل باب كيفية  
القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه لا تقطع يمار  
بين ولا شفة بغير اية او علمه ولا امانة اخري  
ولا زائد زائد في محل اخر ولا يضرب تفاوت كبر وطول  
وقوة بغيره في اصلي وكذا زائد في الاصح ويعتبر قدر الموضحة الجوارح  
طولا ورضا ولا يضرب تفاوت خلط الحيم باليد ولو اوضحه



فاما الخمسة التي على  
 اللسان فهي ان تعرف  
 بان الله واحد لا ثاني  
 له في خالق الخلق  
 ورازقهم وما  
 فظهم ومحوهم  
 من حال الى حال  
 واما الخمسة  
 التي على اللسان  
 فهي ان تاتوا  
 الله وماله بكتبه  
 وكتبته ورسوله  
 واليوم الآخر  
 والقر خير منه  
 الله وشركه من الله  
 تعالي واما الخمسة  
 التي على الجوارح فهي  
 كل الصور  
 والمدة  
 والصور  
 والاعمال من الجاهلية

كل راسه ورأس الشاة اصغرا وتوجبناه وورثته من الوجه  
 واغضابل باخذ قسط الباقي من الراس لوضحة لوزع علي  
 جميعها وان كان رأس الشاة اكبر اخذ قد راسها شجوج  
 فقط والصحيح ان الاختيار في موضعه الي الجاني ولو اوضح ناصية  
 وناصيته اقصر قسم من ثاني الراس ولو زاد المقتضى في موضحة  
 على حقه لزمه نقص الزيادة فان كان شاة او غنما  
 على مال وجب راس كامل وقيل قسط ولو اوضح جمع  
 اوضح من كل واحد مثلها وقيل قسطه ولا يقع صحيحة  
 بشاة وان رضى الجاني فلو فعل لم يقع قصاصا عليه ديتها  
 فلو سري فعليه قصاص النقر وتقطع الشاة بالصحيحة  
 الا ان يقول اهل الخبرة لا يقطع الرم ويقنع بها  
 مستوفيا ويقطع سليم اعشم واخرج ولا اثر خلفه  
 اضفار وسوادها والصحيح قطع داهية الاطفار بليتها  
 دون عكسه والذكر صحيحة وشكلا كاليد والاشل منقبض  
 لا ينسط او عكسه ولا اثر لا انتشار وعدمه فيقطع  
 حر

فمن الجوارح وعين وانف صحيح اخشم واذن سبع باصم دعين  
 صحيحة بحدقة عمياء ولا لسان ناطق اخرس وفي قلع السمع قصاص  
 لا في كسرهما ولو قلع من صغير لم يغفر فلا ضمان في الحال فان جاء  
 وقت نياتها بان سقطت البواقي وعون دونها وقال اهل  
 البصرة لا يكتبت وجب القصاص ولا يستوفى له في صفه  
 ولو قلع من مشغور فبنت لم تسقط القصاص في الاظهر  
 ولو نقصت يده اصبع فقطع كاملا قطع وعليه الراس اصبع  
 ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المقتطوع اخذ دية اصابعه  
 الاربع وان شاء لقطها والاصح ان حكومة من ابنتهن يجب  
 ان لقط لان اخذ ديتهن وانه يجب في الحالين حكومة  
 خمس الكف ولو قطع كفا بلا اصابع فلا قصاص الا ان يكون  
 كفها مثلها ولو قطع فاقد الاصابع كامله اقطع كفها واخذ  
 دية الاصابع ولو شلت اصبعاه فقطع يد كاملا فان  
 شاء القط الثلاث السليمة واخذ دية اصبعين وان  
 شاء قطع يده وقنع بها ففضل قدمه فوق او زعم موته

الجوارح فهي  
 طالعها الا مراء  
 والسلاطين  
 والائمة الميزنيين  
 ومدة العبد  
 والمسح على الحثين  
 مساله فان  
 اتلف من اليمان  
 مخلوق ام غير  
 مخلوق فقتل اليمان  
 اقراره هدية  
 اما الاقرار  
 فهو صنع العبد  
 وهو مخلوق  
 واما الهداية  
 فهو صنع الرب  
 عزاسمه وهو غير  
 مخلوق



ومن قال  
 الهبة كلفة  
 فهو صاف  
 يعود باله  
 من ذلك  
 المقدم  
 معون  
 اله

صدق الولي يمينه في الاظهر ولو قطع طرفاً وزعم تقصده فالذهب  
 تصديقه ان اكرام الاله في عضو ظاهر والا فلا او  
 يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولي اذ ما لا يمكن او  
 سبب الاصح تصديق الولي وكذا لو قطع يده وزعم سبب او الولي  
 سراية ولو اوضح موصتين ورفع الحاجز وزعمه قيل اين  
 ماله صدق ان امكن والاحلف الحزج وثبت ارشان قيل  
 فصل الصحاح بثبوت كل وارث وينظر غائبهم  
 ومال صبيهم ومجنونهم ويحبس القاتل ولا يدخل بكفيل  
 وليتفقوا على مستوف والا فقرة يدخلها العاجز ويستيب  
 وقيل لا يدخل ولو بد واحد منهم فقتله فالأظهر لا قصاص  
 وللباقين قسط الدية من تركته وفي قول من لم يبادروا  
 بادر بعد عتق غيره لزمت القصاص وقيل لا ان لم يعلم  
 ويحكم به قاض ولا يستوفى قصاص لا باذن الامام فان  
 استقل عزروا ياذن لاهل في نفس لا طرف في الاصح فان  
 اذن في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمداً عزروا لم يعزله

وان

وان قال اخطات واسكن عزله ولم يعزروا جرة البلاد على الجاني  
 على الصحيح ويقتصر على الفور وفي الحرم والحرم والبرد والمرضى  
 وتحبس الحامل في قصاص النفس والطرف حتى ترضعه اللباء  
 ويستغنى غيرها او نظائره لحولين والصحيح تصديقها في حملها  
 بغير خيلة ومن قتل محمداً او خنق وجرع ونحوه اقتصر به  
 او بسحر في سيف كذا حر ولو اوطى في الاصح ولو جوع كجوعه  
 فلم يميت زيدا وفي قول السيف ومن عدل الى سيف فله ولو  
 قطع فسري فللولي حوز رقبته وله القطع ثم الحز وان شاء  
 انتظر السراية ولو مات بجايغة او كسر عظم فالحز  
 وفي قول كفعله فان لم يميت لم تزد الجوايف في الاظهر ولو  
 قصص مقطوع ثم مات سراية فللوليه حزر وله عفو بنصف  
 دية ولو قطعت يده فاقصص ثم مات فللوليه الحز فان  
 فلا شيء ولو مات جانب من قطع قصاص فهدروا ان مات  
 سراية او سبق المجنى عليه فقد اقتص وان تاخر فله  
 نصف الدية في الاصح ولو كان تحت يمين اخرجها فاجرح



يساراً او قصداً باحتسابها معاً فهدرة وان قال جعلتها  
عن اليمين وطنت جزاؤها فكذبه فالاصح لا قصاص  
في اليسار وتجب دية ويقتضي قصاص اليمين وكذا لو قال  
ذهبت قطنتها اليمين وقال القاطع ظنتها اليمين  
فصل موجب العمد القود والدية بدل عند سقوط  
وفي قول أحدهما مبنيهما وعلى القولين للمولى عفو على الدية  
بغير رضی الجان وعلى الاول لو اطلق العفو فالمذهب لادية  
ولو عفا عن لدية لغاؤه العفو بعد عليه ولو عفا على  
غير جنس لدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسقط  
القود في الاصح وليس لمحجور فليس عفو عن مال ان اوجبنا  
أحدهما والا فان عفى على الدية ثبتت وان اطلق فكما سبق وان  
عفى على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شيء والمبدى في الدية مكفلس  
وقيل كعبي لو تصالحا عن القود وعلى ما في غير لغا ان اوجبنا  
أحدهما والا فالاصح الصحة ولو قال رشيداً قطعني ففعل  
فهدر فان سري وقال اقتلني فهدر وفي قول تجب دية ولو

قطع

قطع فعفى عن قوده وارشه فان لم يسر فلا شيء وان سري فلا  
قصاص واما الشراة فلو قال جري فقط وصية كما وصيت له  
بارش هذه الجناية فوصيته لقاتل او لفظ ابرأه او اسقاه  
او عفو فقط وقيل وصية وتجب لزيادة عليه الي تمام الدية  
او قول ان تعرض في عفو ما يحدث منها سقط فلو سري  
الى عضو اخر وان دخل ضمن دية السراية في الاصح ومن له  
قصاص بنفس سراية طرفي لعفى عن النفس فلا قطع له او  
الطرف فله حرا الرقبة في الاصح ولو قطعته شه عفا عن النفس بحا  
فان سري لقطع بان بطلان العفو الا فيصح ولو وكل شه عفى فا  
قتل لو كمل جاحله فلا قصاص عليه ولا ظهر وجوب دية  
وانها عليه لا على عاقلته والاصح انه لا يرجع بها على العافي  
ولو وجب قصاص عليها فنكحها عليه جاز وسقط فان فارق  
قبل الوطء رجع بنصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل  
كتاب الديانة في قتل المرأة بغير مثلثة  
في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جدة واربعون خلفه اي



حامله وخمسة في الخطاء عشرون بنت عاصم كذبات لبون  
وبنولبون وحقاق وجذاع فان قتل خطاء في حرم مكة  
او في شهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة والحرم ورجب  
محرم ادا رحم فثلاثة في الخطاء وان تثلث فعلى العاقلة  
موجلة والعمد على الحياني معجلة وشبه العمد مثلية على  
العاقلة موجلة ولا يقبل معيب ومريض لا يرضاه  
وتثبت حمل الخلفة باهل بيته والاصح اجزاءها قبل خمس  
سنين ومن لم يشهد وله ابد فنها وقبل من غالب ابد له  
والافقال ببلده او قبيلة بدوي والافاقرب ببلاد ولا  
يعد الى نوع قيمة الا بتراض ولو عدت فالقديم الف  
دينار واثناعشر الف درهم والجديد قيمتها بنقد  
بلده وان وجد بعض اخذ وقيمة الباقي والمرأة والحتي  
انصف رجل نفسا وجرحا ويهودي ونصراني ثلث مسلم  
ومجوسي ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له امان والمذهب ان  
من لم يبلغه الاسلام ان تمسك بدين لم يبدل فدية دينه

١٨٢  
والافكجوي فصال في حجة الراس والوجه لحريرة خمسة  
ابرة وهاشية مع ايضا ح عشرة ودونه خمسة وقيل  
مكة وستة خمسة عشر ومائة ثلث الدية ولو اوضح  
فثم اخر وتقل ثلث وام رابع فعلى كل من ثلثة خمسة  
والرابع تمام الثلث والتجارج قبل الموضحة ان عرفت نسبتها  
فها وجب قسط من ارشها والافكومة كجرح ساير البدن في  
جائفة ثلث دية وهي جرح ينفذ الى بطن كبطن ومدرة  
غير وجبين وخاصرة ولا يختلف ارش موضحة بغيرها ولو اوضح  
موضعتين بينهما لحم وجلدا قيل واحدها فموضعتان ولو  
انقسمت موضحة عمدا او خطاء او شملت راسا ووجها  
فموضعتان وقيل موضحة ولو وسع موضحة فواحدة على الصحيح  
او غيره فثنتان والجائفة لموضحة في التقدر ولو نفذت في بطن  
وخرجت من ظهر فجائفتان في الاصح ولو اوصل جوفه سنا ناله  
طرقان فثان ولا يقط الارش التمام موضحة وجائفة والمذهب  
ان في الاذنين دية لاحكومة وبعض بنفسه ولو ايسرها فدية



وفي قول كونه ولو قطع يابستين فحكومة وفي قولية وفي كل عين  
نصف دية ولو عين الحول واعمش واعور وكذا من بينه بياض  
ينقص الضوفان نقص فسطح وان لم ينضب فحكومة وفي كل عين  
دية ولو لا على مارن دية وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث وقيل في  
الحاجز حكومة وفيها مادية وكل شفة نصف ولسان ولو لا تكن  
وارث والتغ وطفل دية وقيل شرط الطفل ظهور اثر نطق بخرجه  
لبكاء ومصرح لاخرس حكومة وكل سن لذكر حرم سليم خمسة  
ابرة سواء ذكر الظاهر منها دون السنخ او قلصها به وفي  
سن رايدة حكومة وحركة السن ان قلت صحيحة وان  
بطلت المنفعة فحكومة او نقصت فالاصح كصحة ولو قلع  
سن حي لم يتغير فلم تعد وبنان فساد المنبت وجب الارش  
والاظهر انه لو مات قبل البيان فالارش وانه لو قلع سن  
مشغور بفعاذات لا يسقط الارش ولو قلعت الاسنان فحسابه  
وفي قول لا يزيو على دية ان اتخذ جان وجنابة وكل حي نصف دية  
ولا يدخل ارش الاسنان في دية الميبي في الاصح وكل يد نصف دية

ان قطع من كف فان قطع فوقه فحكومة ايضا وكل اصبع عشرة  
ابرة واملعة ثلث عشرة واملعة ابطام نصفها والرجلان كالبيدين  
وفي حلمتيها ديتها وحلمتيه حكومة وفي قول دية وفي اثنين دية ولذا  
ذكر ولو لصغير وشيخ وعين وحشنة كذا وبعضها بقسطيل منها  
وقيل من الذكر وكذا حكم بعض مارن وحلمة وفي الاليتين  
الدية وكذا اشغرافا وكذا اسلخ جلدان في حياة مستقره وحر  
غير السالخ رقبته فدرع في العقب دية فان زال جرح له ارش  
او حكومة وجبا وفي قول يدخل الاقل في الاكثر ولو ادعى زواله  
فان لم يتطعم قوله وفعله في خلواته فله دية باليمين وفي  
السمع دية ومن اذن نصف وقيل قطع النقص لا يزال اذنيه  
وسعه فديتان ولو ادعى زواله وانزعج للصباح في نوم وغفلة  
فكاذب والا حلف واخذ دية وان نقص فسطح ان عرف والا  
فحكومة باجتهاد قاض وقيل يعتير سمع قرنه في سمته ويضبط  
التفاوت وان نقص من اذنه سدت وطبقت متتهبي سمع الاخرى  
ثم كذا وجب قسط التفاوت وفي ضوء كل عين نصف دية فلو فقهاها



لم يزد وان ادعى زواله سيل اهل الخبرة ويمتن بتقريب عقوب و  
مدبرة من بينه بعته ونظر على ينزله وان تقرب كالسمع وفي  
الشم دية على الصحيح وفي الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه  
والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في احدى العديتين وقيل لا يوزع  
على الشخصية واللقية ولو عجز عن بعضها خلقه او يافه سماء  
فدية وقيل قسط او جناية فالمنزلة لا تكمل دية ولو قطع نصف  
لسانه فذهب ربع كلامه او عكس فنصف دية وفي الصوت دية  
فان بطل معه حركة لسان فجزع عن التقطيع والترديد  
فديتان وقيل دية وفي الذوق دية ويدرك به حلاوة  
وحموضة ومرارة وملوحة وعذوبة ويوزع عليهن فان نقص  
بحكمة ونجبت الدية في المضغ وقوة امتناع بكسر ضل وقوة  
حبيل وذهاب جماع وفي افضاها من الزوج وغيره دية وهو في  
ما بين مدخل ذكر ودين وقيل ذكر وبول فان لم يكن الوطء الا  
بافضاء فليس للزوج ومن لا يستحق افتضاها فانزال البكان  
غير ذكر فارشها او يذكرك لشبهة او مكرهه في روثاها

وارش البكان وقيل مهر بكر وسحقه لاشي عليه وقيل ان ازال  
بغير ذكر فارش وفي البطش دية وكذا المشي وتقضها حكمية  
ولو كسر ضلبه فذهب مشيه وجماعه او دية فديتان  
دية فرع ازال اطرافا ولطائف تقضي ديات فمات سراية  
فدية وكذا الوحرة الجاني قبل اندماله في الاصح فان حرمد  
والخبايات خطأ او عكسه فلا تدخل في الاصح ولو حرمد  
تعدت فصل تجب الحكومة في الامقد رفيه وهو  
جزء ونسبه الي دية النفس وقيل الي عضو الجناية ونسبة تقضي  
من قيمته لو كان رقيقا بصفاته فان كانت لطرف له مقد  
اشتد ان لا تبلغ مقده فان بلغت نقص القاضى شيئا  
باجتهاده او لا تقدر رفيه لنخذ فان لا تبلغ دية نفس  
ويقوم بعد اندماله فان لم يبق تقض اعتبارا قرب نقص الي  
الاندمال وقيل بقدره قاض باجتهاده وقيل لا غرم والجرم  
المقد كموحة يتبعه الشين حواليه وما لا يقدر رفيه  
حكومية في الاصح وفي رقيق ثبته وفي غيرها ما نقص



ان لم يقدر في الحرم الا فسيبته من قيمته وفي قول ما نقص ولو  
قطع ذكره وانتهى في الاظهر قيمتان والثاني ما نقص  
فان لم ينقص فلا شيء باب وجبات الدية  
والعاقلة والكهان صاحب على صبي لا يميز على طرف سطح فوق  
بدنك فمات فدية مغلظة على العاقلة وفي قول قصاص ولو  
كان بارض او صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح  
وشهر سلاح كصياح ومراهق متيقظ كبالغ ولو صاح  
عاجد فاطرب صبي وسقط فدية مخففة على العاقلة ولو  
طلب سلطان من ذكرت بسوء فاجمعت ضمن الجنين ولو وضع  
صيا في سبعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يملكه انتقل  
ضمن ولو تبع سيفه اربابا منه فربى نفسه بآء او نارا او من  
سطح فلا ضمان فلو وقع جاهلا لم يوجب امانة ضمن وكذا الواخنس  
به سقف في هربه في الاصح ولو سلم صبي الى سباغ اعلمه  
فغرق وجب دية ويضمن بجفيرة عروان لدية ملكه وموت  
ولو حفر بدهليزه بيرا او دعا رجلا فسقط فالظاهر ضمانه

او يملك غيره او مشترك بلا اذن فضرته او بطريق ضيق بين  
المارة فكذا او لا يضر بضر واذن الا اثم فلا ضمان والا  
فان حفر لئله فالضمان او مصلحة عامة فلا في الاظهر  
ومسجد كطريق وما تواد من جناح الى شارع فمضمون  
ويحل اخراج الميازيب الى شارع والتالف بها مضمون  
في الحديد فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج قبل  
الضمان وان سقط كله فنصفه في المصح وان بنى جدارا  
ما يلا الى شارع فكجناح او مستويا فالوسقط فلا  
ضمان وقيل ان لا يضمن اذ اصابه ضمن ولو سقط  
بالطريق فعثر به شخص وتلف مال فلا ضمان في الاصح  
ولو طرح قمامات وقشور يطبخ بطريق فمضمون على الصحيح  
ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول بان حفر ووضع اخر  
حجرا اعدوا فاعثر به ووقع بها فعلى الواضع فان لم يتعد  
الواضع فالمتقول بتقنين الخافر ولو وضع حجرا واخران  
حجرا فعثر بهما فالضمان اثلاث وقيل نصفان ولو وضع حجرا



فثوبه رجل فدرجته فثوبه آخر ضمنه المدحرج ولو عشرين  
او نائيم او واقف بالطريق ومات او احدهما الاضمان ان  
اتسع الطريق والا فالمنهبة اهدار قاعيد ونائيم لا عاثر  
بهما وضمان واقف لا عاثر به وصل اصطد ما بلا قصد  
مع عاقله كل نصف دية مخوفة وان قصد انصفها غلظة  
او اسد هما فكل حكمه والصحيح انهما كل كفارتين وان  
ماتتا مع سوكونيهما فكذا في تركه كل نصف قيمة دابة  
الاخر وصبيان او مجنونان ككاملين وقيل ان اركبها  
الولي تعلق به الضمان ولو اركبها اجنبي ضمنها وطلبها  
او حاملان واسقطنا فالدية كما سبق وعلى كل اربع  
كفارة على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف غرق جنيهما او  
عبدان فهدرا وسفيتان فكذا بتين والملاحان كراكبين  
ان كانتا لهما فان كان فيهما مال اجنبي لزم كلا نصف ضامه  
وان كانتا لاجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ولو اشرفت  
سفينة على غرق جاز طرح متاعها وتجب لوجاء بخات

او اركب

١٨٧  
الراكب فان طرح مال غيره بلا اذن غنمه والا فلا ولو قال ان  
متاعك وعلى ضمانه او علي ابي خاسن ضمن ولو اقر على الق  
فلا عاثر الا بالذهب وانما يضمن ماله الخوف غرق ولم يختص بفتح  
اللقاء بالملق ولو عاد جرح من يدين فقتل احد رماة هده  
تسطة وعلى عاقلة الباقي الباقي او غيرهم ولم يقصد  
خطا او قصدا ففقد في الاصح ان غلبت الاصابة  
فصل دية الخطا وشبه العمد لزم العاقلة وهم عصبة  
الا اصل والفرع وقيل يقر ابن هو ابن اعمها ويقدم الا  
فان بقي شيء من يديه ومدل بابوين والقديم التوبة ثم  
معتق ثم عصبة ثم معتقة ثم عصبة والا فمعتق ابي الجاني  
ثم عصبة ثم معتق معتق الاب وعصبة وكذا اير او عتيقا  
يعقده عاقلتها ومعتقون كمعتق وكل شخص من عصبة  
كل معتق يحمل ما كان بحمله ذكر المعتق ولا يعقل عتيق في  
الاضر فان فقد العاقل ولم يف عقر بيت لمال عن  
المسلمين ان فقد فكله على الجاني في الاضمار ويوجل على العاقل



٢٨٨  
في نفسه كاملة ثلاث سنين في كل سنة ثلاث وذي سنة وقيل  
ثلاثا وامرأة سنين في الاولى ثلاث وقيل ثلاثا وتحمل العاقلة  
العبد في الاطهر ففي كل سنة قدر ثلاث دية وقيل في ثلاث  
ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل في الاطراف في كل سنة  
قدر ثلاث دية وقيل كلها في سنة واجل النفس من الزهوق  
وغيرها من الجناية ومن مات ببعض سنة سقط ولا يمتل  
فقير "ورقيق" وصي "ومجنون" ومسلم عن كافر وعكسه  
ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه في الاطهر وعلى الغني  
نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل  
هو واجب الثلاث ويعتبر ان احرا حول ومن عسرفيه  
سقط فنصف مال الجناية العبد يتعلق برقبته  
ولسيدة يبعدها وفداؤه بالاقل من قيمته وارشها  
وفي القديس بارشها ولا يتعلق بدمته مع رقبته في الاطهر  
ولو فداه ثم جنى له للبيع او فداه ولو جنى ثانيا قبل  
الفداء باعده فيها او فداه بالاقل من قيمته والارشين

وفي القديس بالارشين ولو اعتقه او باعده وصحناهما او قتله  
فداه بالاقل وقيل القولان ولو هرب ومات بريئ سيد الا اذا  
طلب فمغته ولو اختار الفداء فالاصح ان له الرجوع وتسلمه  
ويفدي ام ولده بالاقل وقيل القولان وجناياتها كواحده  
في الاطهر فنصف في الجنين غرة ان انفصل ميتا بجناية  
في حياتها او موتها وكذا ان ظهر بلا انفصال في الاصح والافلا  
او حيا ونفي زمانا بلا الم ثم مات فلا ضمان وان مات حين  
خرج او دام المله ومات فدية نفيس ولو اقلت جنين فغرتان  
او يدا غفيرة وكذا لحم قال القوابل فيه صورة حقية  
قيل او قلن لو بقي لتصور وهي عبد او امه "مميز سليم" من  
عيب مبيع والاصح قبول لبيد لم يحجز هريم ويشترط  
بلوغها نصف عشر الدية فان فقدت فخمسة ابصرة  
وقيل لا يشترط فللفقد قيمتها وهي لورثة الجنين وعلى  
عاقلة الجاني وقيل ان تغد فعلية والجنين اليهودي  
او النصراني قبل كسليم وقيل هدد والاصح غرة كثلث غرة



والوقيق عشرونيمة امة يوم الجناية وقيل الاجهاض لسيدھا فان  
كانت مقطوعة والجنيين سليم قومت سليمة في المحر ونحمله  
العاقلة في الاظهر فصل يجب بالقتل خسارة وان  
كان القتيل صبيا ومجنونا وعبدًا وذنبيًا وعامدًا او  
مخطيا ومتنبيا يقتل مسلم ولو بداد حرب وذوي جنين عبد  
نفسه ونفسه وفي نفسه وجه الامراة وصبي حريمين وباغ  
وصايل ومقتضى منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح  
وهي كظهار لكن لا اطهر كتاب دعوي  
الدم والقسم يشترط ان يفعل ما يدعيه من مبرر وخطا  
وافراد وشركة فان اطلق استغفله القاضي وقيل يعرض عنه  
وان يعين لموعا عليه فلو قاتل قتله احدهم لم يلفهم  
القاضي في الاصح ويجريان في دعوي غصب وسرقية واتلاف وانما  
تسمع من مطلق ملتزم على مثله ولو ادعى انفرادا بالقتل  
ادعي على اخر له تسمع الثانية او عمدا وصفه بغيره لم يبطل  
اصل الدعوي في الاظهر وتثبت القسامة في القتل بحمل لوث وهو

قربة

قربة لعدو المدعي بان وجد قتيل في محلة او قرية صغيرة لا عدو  
او تفرق عنه جمع ولو تقابل صفان لقتال وانكشفوا عن  
قتيل فان التحم قتال فلوث في حق الصف الاخر والا في حق صفه  
وشهادة العدل لوث وكذا عبيد ونساء وقيل يشترط  
تفريقهم وقول فسخه وصبيان وكفار لوث في الاصح ولو ظهر  
لوث فقال احدا بنسبه قتله فلان وكذبه الاخر يبطل اللوث  
وفي قول لا وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق ولو قال احدهما قتله  
زيد ومجهول وقال الاخر عمرو ومجهول حلف كل علي من عينه  
وله ربع الدية ولو انكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لم  
اكن مع المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو ظهر لوث باصل  
قتل دون عمد وخطا فلا قسامة في الاصح ولا يقتسم في طرف  
واتلاف مالا الا في عبد في الاظهر وهي ان تحلف المدعي على قتل  
ادعاء خمسين عيينا ولا يشترط موالاتها على المذهب  
ولو تحلفا جنون او اعماء بنين ولومات لم يبين وارثه  
على الصحيح ولو كان القاتل وارثه وزعم على الصحيح بحسب الارشاد



وجبر الكسر وفي قول يلف كل خمسين ولو نكل أحدهما  
حلف الآخر خمسين ولو غاب حلف الآخر خمسين وأخذ  
حصته والاحصير للغائب والمذهب أن يمين المدعى عليه  
بلا لوث والمردودة على المدعي والمدعى عليه مع لوث واليمين  
مع شاهد خمسون ويجب بالقسامة في قتل الخطاء أو  
شبه العمدية على العاقلة وفي العمد على القسم عليه  
وفي القتل قصاص ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضرات  
اقسم عليه خمسين وأخذ ثلثا لدية فان حضر اقسام عليه  
خمسين وفي قول خمس وعشرين إن لم يكن ذكره في الأيمان  
والأفريقي لاكتفاء بقاء على صحة القسامة في غيبة  
المدعى عليه وهو الأصح ومن استحق بدل الدم اقسام ولو  
مكاتب يقتل عبداً ومن رتد فالفضل تأخير اقسامه  
ليسلم فان اقسام في الردة صحيحة على المذهب ومن لا وارث له لا  
قسامة فيه فصل انما يثبت موجب لقصاص باقرار  
أو عدلين والمال بذلك أو برجل وامرأتين أو ويمين ولو

عفا

عفا عن القصاص ليقبل للمال رجل وامرأتان لم يقبل في الأصح  
ولو شهد هو وهما بها شمة قبلها ايضاح لم يجب ارشها على  
المذهب وليصرح الشاهد بالمدعي فلو قال ضربه بسيف  
فجرحه فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه او قتلته ولو  
قال ضربت راسه فادماه او فاسا لدمه ثبتت دامية  
ويشترط الموضحة ضربه فواضح عظم راسه وقيل يكفي فواضح  
راسه ويجب بيان محلها وقدرها ليمكن قصاص ويثبت  
القتل بالسحر باقرار لا ببينة ولو شهد بلورثه بجرم قبل  
الانذمال لم يقبل وبعده يقبل وكذا بمال في من موته في الذم  
ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل حملونه ولو شهد  
اثنان في اثنين يقتله فشهدا على الاولين يقتله فان صدق  
الاولى الاولين حكم بها والاخرين والجميع او كذب الجميع  
بطلت ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض سقط القصاص ولو  
اختلف شاهدان في زمان او مكان او الية او هيئة لغت قيل  
لو كتاب البغاة هم يخافوا الامام بخروج



عليه وتركه في التقيا او منع حو توجّه عليهم بشرط شوكه  
لهم وتاويل ومطاع فيهم قيل واما من منسوب ولو لم يصر قومه  
راى الخواص كترك الجماعات وتكفير ذي كبرية ولم يقاتلوا  
تركوا والا فقطاع طريق وتقبل شهادة البغاة وقضا قاصم  
فيما يقبل قضا قاضيا الا ان يستحل دمانا وينفذ كتابه بالحكم  
ويحكم بكتاب به بسمع البينة في الاصح ولو اقاموا حدا واحدا  
زكاة وجزية ونحو اجا و فرق لا سهم لم ترتقر على جندهم  
صح وفي الاجيرة وما اتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم  
يكن في قتال ضمن والا فلا وفي قول يضمن الباغي والمتاويل  
بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى يبعث  
اليهم امينا فطنا ناصحا يسلمهم ما يبتغون فان ذكرنا  
مظلمة او شبهة ازالها فان اصر وانضمهم ثم اذنعهم بالقتال  
فان استهلوا اجتهد وفعل ما راه صوابا ولا يقاتل منهم  
ولا مشغولهم واسيرهم ولا يطلق وان كان صبيا وامراة حتى  
تنتفى الحرب ويتفرج جمعهم الا ان يطرح باختياره ويرد

191  
للاحصم وخيارهم اليهم اذ انتقضت الحرب وانت غائب عنهم  
ولا تستعمل في قتال الا للضرورة ولا يقاتلون بعظيم كسار  
ومنية ولا للضرورة بان قاتلوا به او احاطوا بنا ولا يبتغوا  
عليهم بكافروا بمن يري قتالهم مدبرين ولو استعانوا علينا  
باهل حوب وامرهم لم ينفذ اما نهم علينا ونفذ عليهم  
في الامم ولو اعانهم اهل الذمة عالمين بخبرهم قتالنا انتقض  
عهدهم او سكرهم فلا وكذا ان قالوا طنا جوازه او انهم  
يحقون على المذهب ويقاتلون لبغاة فمسل شرط  
الامام كونه مسلما مكلفا حرا ذكرا قرشيا مجتهدا شجاعا داريا  
وسيع وبصيرا نطقا وتتخذ الامامة بالبيعة والاصح صحته  
اهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجه الناس الذين يتيسر  
اجتماعهم وشرطهم صفة الشهود وباستخلاق الامام  
فلو جعل الامر شورى بين جمع فكاستخلاف فيرتضون احدهم  
وباستيلاء جامع الشروط وكذا فاسق وجاهل في الاصح  
قلت لو ادعي دفع زكاة الي البغاة صدق بيمينه او جزيه فلا



الصحيح وكذا خراج في الايمان ويصدق في الايمان ان ثبت  
بينة ولا اثر له في ابدن والله اعلم كتاب الردة  
هي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل سواء قاله استهزا  
او عنادا او اعتقادا فمن نفي المانع او الرسل او كذب رسولا  
او حلل محرما بالاجماع كالزنا وعكسه او نفي وجوب جمع عليه  
او عكسه او عزم على الكفر غدا او تروى فيه كفر والفعل المكفر  
ما تعمد استهزاء صريحا بالدين او جحودا له كالقائل مصحف  
بقادرية وسجود لعني او شمس لا تصح ردة بني ومجنون  
ومكره ولو ارتد فجن لم يقتل في جنونه والمذهب صحة  
ردة السكران واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا  
وقيل يجب لتفصيل فعلى الاول لو شهدوا بردة فانكر حلم  
بالشهادة فلو قال كنت مكرها واقتضت قرينة كاسير  
كفار صدق بيمينه والا فلا ولو قال لفظ انط كفر فادعي  
اكرها صدق مطلقا ولو مات معروف باسلامه عن ابنين  
مسلمين فقال احدهما ارتد فمات كافرا فان بين سبب كفره

دفع الرجوع عن  
الشيء الى غيره

لم يرثه ونصيبه في ذلك ان اطلق في الاظهر ويجب استتابة  
المرتد والمرتبة وفي قول تستحب وفي الحال وفي قول ثلاثة ايام  
فان اصرا قتلان وان اسلم صح وترك وقيل لا يقبل اسلامه  
ان ارتد الي كفر خفي كزنا دقة وباطية وولد المرتدان انعقد  
قبلها او بعدها واحدا يولد مسلم فمسلم او مرتدان فمسلم وفي  
قول مرتد وفي قول كافرا في قلدت الاظهر مرتد وتقل  
العراقيون الاتفاق على كونه والله اعلم وفي زوال ملكه عن ماله  
بها اقوال اظهرها ان هلك مرتدا بان زواله بها وان اسلم  
بان انه لم يزل وعلى الاقوال يغض منه دين لزومه قبلها وينفق  
عليه منه والصح يلزمه غرم اثلافه فيها وثقة زوجها  
وقف تكا حوض وقريب واذا وقفنا ملكه فنصرفه ان احتمل  
الوقف كعتق وتديرو وصية موقوف ان اسلم نفذ والا  
فلا وبيعه ورهنه وهبته او رهنه وجدت بغير خد المصنف  
وكتابتة باطلا وفي القدم موقوف وعلى الاقوال يجعل ماله  
مع عدل وامته عند امارة ثقة ويؤجر ماله ويودي مكاتبه



الفرع الثاني كتاب الزنا ايلاج الذكر بفرج محرم  
اغيبه خا عن الشهوة مشتماً برحمتي المذود وذكروا انني تقبل  
على المذهب ولا حد بمفاخدة ووطي زوجته وامته في حيف  
وصوم واحرام وكذا امته المزوجة والمعتدة وكذا سملولته  
المحرّم ومكره في الاظهر وكذا كل جهة اباح بها عالم  
كنكاح بلا شهود علي الصحيح ولا بوطء ميتة في الاصح ولا  
كهيمة في الاظهر ويجد في مستاجرة ومبيحة ومحرم وان  
كان تزوجها بشرط التكليف الا السكران وعلم تحرمة  
وحد المحصن الرجم وهو مكلف حر ولو ذم غيب حشنة بقبل  
في نكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والاصح اشتراط التقييد  
حال حرية وتكليفه وان الكامل الزاني بناقص محصن  
والبكر الحرامية جلدية وتقريب عليم الى مسافة قصر  
فوقها واذا عين الامام جهة فليس له طالب غيرها في الاصح  
ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده منع  
في الاصح ولا تغرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم

142  
ولو باجرة فان استع باجرة لم يجبره في الاصح وعبد خمسون  
ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وقول لا يغرب ويثبت  
بيينة او اقرار مرة ولو اقر ثم رجع سقط ولو قال لا تحروني  
او ضرب فلا في الاصح ولو شهد اربعة بزناها واربع الفاعدا  
وتدعي ولا قاذفها ولو عين شاهد زانية لزناها والباقيون  
غيرها لم يثبت ويستوفيه الامام ونائبه من حر ومبعض  
ويسحب حضور الامام وشهوده ويجز رقيقا سيده او  
الامام فان تنازع افاض الاصح الامام وان السيد يغربه  
وان المكاتب كحروان الفاسق والكافر والمكاتب يحدون  
عبيدهم وان السيد يعزرو ويستمتع البينة بالعقوبة والرجم  
بمدر وجماعة معتدلة ولا يجز للرجل والاصح استحبابه  
للمرأة ان ثبت بيينة ولا يوجب خسر لمرض وخير وبرد مفرطين  
وقيل يوجب خسر ان ثبت باقرار ويوجب الجلد للمرض فان لم يرج  
بروة جلد لا بسوط بل بعتكال عليه مائة عصى فان كان  
خمسون ضرب به سرتين وثمسه الاعضاء او ينكبش بعضها



عليه بعض لينا له بعض لالم فان برا اجزة ولا جلد في حشر  
وبرد مفرطين واذا جلد الامام في مرض او حيرة برد فلا  
ضمان على النص فيقتضي ان التاخير مستحب ككتاب  
حد القذف شرط حد القاذف التكليف لا السكران والاختيار  
ويعزرا ميمز ولا يجد بقذف الولد وان سفل فالحرثمانون  
والرفيق اربعون والمقذوف لاحصان وسبق في اللعان ولو  
شهد دون اربعة برناحدوا في الاظهر وكذا ربع نبوة  
وعبيد وكفرة علي المذهب ولو شهد واحد على اقرانه فلا  
ولو تقاذفوا فليس تقاصا ولو استقل المقذوف بالاستيفاء  
لم يقع الموضع كتاب قطع السرقة تبتزط  
لوجوبه في المسروق امور كونه ربع دينار خالعا او قيمته  
ولو سرق ربعا سبيكة لا يساوي ربعا مضروبا فلا قطع في  
الاصح ولو سرق نائير طنها فلو سالا تساوي ربعا قطع وكذا  
ثوب رث في جيبه تمام ربع جهله في الاصح ولو اخرج نصابا  
من حرز مرتين فان تخلف علم المالك واعادة الحرز فالخراج

197  
الثاني سرقة اخرى والاقطع في الاصح ولو نقيب وعاء حنطة  
وغوها فانصب نصاب قطع في الاصح ولو اشتركا في اخراج نصابين  
قطعا والا فلا ولو سرق خمرا او خنزيرا او كلبا وجلد ميتة  
بلا دمع فلا قطع فان بلغ اناذ الحمر نصابا قطع على الصحيح ولا  
قطع في المنبر وروحه وقيل ان بلغ مكسرم نصابا قطع قلده  
النا في اصح والله اعلم الثاني كونه ملكا لغيره فلو ملكه  
بارث وغيره قبل اخراجه من الحرز او نقص فيه عن نصاب  
باكل وغيره لم يقطع وكذا ان ادعي ملكه على النص ولو سرقا  
وادعاه احدهما له او لها فكذبه الاخر لم يقطع المدعي وقطع  
الاخر في الاصح وان سرق من حرز شريكه مشتركا فلا قطع في الاظهر  
وان قل نصيبه الثالث عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقته  
مال اصل وفع وسيد والاظهر قطع احد الزوجين بالآخر  
ومن سرق مال بيت المال ان قرر لطايفة ليس هو منهم قطع  
والا فلا يصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وكصدقة  
وهو فقير فلا والاقطع والمذهب قطع باب مسجد وجذعة



حصره وقناديل تسرج والاصح قطعه بمرقوف وام ولد سرقا  
نايمة او مجنونة السراج كونه محرزاً بملاحظة او حقا  
بوضعه فان كان بصحراء او مسجداً بشرط دوام لحاظه وان  
كان يحسن كفي لحاظ معتاد واصطبل حوز دواب لاينة وثياب  
وعرضته دار وصفتها حرزانية وثياب بذلة لاحلي ونقد  
ولونام بصحراء او مسجد على ثوب وتوسد متاعاً فحرز فلو  
انقلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقربه بصحراء ان لاحظ  
محرز والافلا وشرط الملاحظة قدرته على منع سارق بقوة او  
استغاثة ودار منفصلة عن العمارات ان كان بها قوى يقطن  
حوزه مع فتح الباب واعلاقه والافلا ومتصله حرز مع اغلاقه  
وحافط ولونام ومع فتحه ونومه غير حرز ليل ولا كذا كفار  
في الاصح وكذا يقطن تقفله سارق في الاصح فان خلت فالذهب  
انها حرز كفار اذن من واعلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة  
بصحراء ان لم تشد اطنابها وترخي اذيالها فهي ما فيها كمتاع بصحراء  
والافحوز بشرط حافط قري فيها ولونام وماشية بابنية مغلقة

متعلقة بالعمارة محروزة بلا حافط وبيرية بشرط حافط ولونام  
وابل تصحراء محروزة بحافط يراها ومقطوعة بشرط التفات  
قائدها اليها كل ساعة بحيث يراها وان لا يري قطار على تسعة  
وغير مقطوعة ليست محروزة في الاصح وكفني في مبيت محرز  
وكذا بمقبرة بطرف لعمارة في الاصح لا بمضيعة في الاصح فصل  
يقطع موجر الحوز وكذا معبره في الاصح ولو غصب حرزاً لم يقطع مالكه  
وكذا اجنبي في الاصح ولو غصب مالا او حرزه بحرزه فسرقة المالك  
منه مال العاصب اجنبي المقصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع  
مختلس منتهب وجلب ودفعة ولو نقيب عاد في ليلة اخري  
فسرق قطع في الاصح قلت هذا اذا لم يعلم المالك النقيب لم  
يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعاً والله اعلم ولو نقيب واخرج  
غيره فلا قطع ولو تعاونا في النقيب وانفرد احدهما بالاجراج  
او وضعه نقيب بقرب النقيب فاحرجه اخر قطع المخنج ولو وضعه  
بوسط نقيب فاحذه خارج وهو يساوي نصابين لم يقطع في الاصح  
ولو رماه الى خارج حرزاً او وضعه بماء جار او ظهر دابة سايره او عرضه



لرجح هابة فاخرجته قطع او وافقه ثبت بوضعه فلا في الاصح  
ولا يضمن حرييد ولا يقطع سارقته ولو سرق صغيرا بقلادة فكذا  
في الاصح ولو نام عبد على بعير فقادته فاخرجه عن القافلة قطع  
او حر فلا في الاصح ولو نقل من بيت مغلق الى صحن دار بابها مشدود  
قطع والا فلا وقيل ان كانا مغلقين قطع وبيت خان وصحنه  
كبيت ودار في الاصح فصل لا يقطع صبي ومجنون ومكره ولا  
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي في معاينة اقوال احسنها ان شرط  
قطعه بسرقة قطع والا فلا قلت لا يظهر عند الجمهور  
لا قطع والله اعلم وتثبت السرقة بيمين المدعي المردودة  
في الاصح وباقرار السارق والمذهب قبول رجوعه ومن اقر  
بعقوبة الله تعالى فالصحيح ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع  
ولا يقول ارجع ولو اقر بلا دعوي انه سرق مال زيدا لغائب  
لم يقطع في الحال بل يتخير حضوره في الاصح او انه اكره امة  
غائب على زنا في الحال في الاصح وتثبت بشهادة رجلين  
فلو شهد رجل وامرأتان ثبت لمال ولا قطع وبیشتر لم ذكر

لشاهد شروط السرقة ولو اختلف شاهدان كقوله سرق  
بكوة والاخر عشية فباطلة وعلى السارق رد ما سرق فان  
تلف صفته وتقطع يمينه فان سرق ثانيا بعد قطع يمينه  
اليسرى وثالث يده اليسرى واربعا رجله اليمنى وبعد  
ذلك يغور ويغس محل قطعه بزيت او دهن مغلي قبل هويته  
لحد والاصح انه حق للمقطوع فموته عليه والامام احواله وتقطع  
اليدين كوع والرجل من مفصل القدم ومن سرق مزارا ابدا  
قطع كفت يمينه وان نقصت اربع اصابع قلت وكذا  
لو ذهبت الخنجر في الاصح والله اعلم وتقطع يد زائدة اصبعا في  
الاصح ولو سرق سقطت يمينه بانه سقط القطع او بيسارة فلا  
المذهب باب قاطع الطريق هو مسلم مكلف له شوكه  
لا يختلسون يتعرضون لاخر قافلة يعتمدون العرب والذين  
يغلبون شرمة بقوتهم قطاع في حقهم لا لقافلة عظيمة  
وحيث تلحق غوث ليس بقطاع وفقد الغوث يكون للبعد او  
لضعف وقد يغلبون والحالة هذه في بلد فهد قطاع ولو علم



الامام قوماً يجنبون الطريق ولم يأخذوا لما لا ولا نفساً  
عزهم بحبس وغيره واذا اخذ القاطع نصاب السرقة  
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فببراه ويمناه وان  
قتل قتل حتما وان قتل واحداً لا يقتل ثم حد ثلاثاً ثم يترك  
وقيل يبتغي حتى يسيل صديده وفي قول يجلب قليلاً ثم يترك  
فيقتل ومن عاقبهم وكثر جمعهم عزز بحبس وتغريب وغيرها  
وقيل يتعين للتغريب الى حيث يراه وقتل القاطع يغلب فيه  
معنى القصاص في قول الحد فعلى لال لا يقتل بولده ونحو  
ولومات فدية ولو قتل جماعاً قتل بواحد والباقي ديات  
ولو عفى عليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً  
ولو قتل عتق او يقطع عضو فاعل به مثله ولو جرح فاندل  
لم يتحتم قصاص في الاظهر وتسقط عقوبات تحض لقاطع  
بتوبته قبل القدر عليه لا بعدها على المذهب لا يسقط ما  
الحد وبها في الاظهر فصل من لزمه قصاص وقطع  
وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل ويبارر بقتله

١٩٧  
بعد قطعه لا قطعه بعد جلد ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضرو  
قال عجلوا القطع في الصبح واذا اخر مستحق النفس حقه جلد فاذا بر  
قطع ولو اخر مستحق طرف جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يبتغي  
الطرف فان بادرفقتل فلمستحق الطرف يثبه ولو اخر مستحق  
الجلد فالقياس صبر الاخرين ولو اجتمع حدود الله تعالى  
قدم الاخف فالأخف وعقوبات لله تعالى ولا ذميين قدم  
حد قذف على زنا والاصح تقديمه على حد شرب وان القصاص  
قتلاً وقطعاً يقدم على الزنا كتاب الشريعة كل شراب  
سكر كثيره حرم قليله وحد شاربه الا صبياً ومجنوناً وصبياً  
وذنبياً وموجراً وكذا امكراً على شربه على ان يذهب ومن جعل  
كوباً اخر المجد ولو قرباً سلامه فقال جهلت تحريمها لم  
يحد وجهلت الحد وحد يحد بدزدي خمر لا بخمر عجن دقيقه  
بها وسجون هي فيه وكذا حقنة وسعوط في الصبح ومن غص  
بلقه اساعها بخمران لم يحد غيرها في الصبح تحريمها لدواء  
وعطش لكن لا يحد فيها واحد الحارار بعون ورقيق عشرون



بسوط او ايدي او نعال او اطراف ثياب وقيل يتعين سوط ولوراي  
الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح والزيادة تعزيرات وقيل  
حد ويجد باقراره او شهادة رجلين لا يترشح خمر وسكروفي  
ويكفي في اقراره وشهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو عالم  
به مختار ولا يجد حال سكرة وسوط الحدود بين قضيب  
وعصا وطب ويايس ويفرقه على الاعضاء الا المقاتل  
والوجه قيل والراس ولا تشد يده ولا تجرد ثيابه ولا  
يمد يواي الضرب بحيث يحصل زجر وتكيل فصل يعز  
في كل عصية لاحد لها ولا كفارة بحبس وضرب او توبخ  
ويجهد الامام في جنته وقيل ان تعلق يده لم يكف  
توبخ وان جلد وجب ان يتقصر في عير عن عشرين جلدة  
وجر عن ربعين وقيل عشرين وتوفي هذا جميع المعاني  
في الاصح ولو عني مستحق يد فلا تعزير للامام في الاصح او تعزير  
فله في الاصح كتاب الصيال وضمان الولاية له دفع  
كل ما ياتي على نفس وطرف او بضيع او بال فان قتله فلا ضمان  
ولا ضمان دفع عن ما لا يجب ان يضيع وكذا انفق بقصدها

كافرا وبيعة الاسلام في الظاهر والدفع عن غير كعن نفسه  
وقيل يجب قطعها ولو سقطت جرح ولم تندفع عنه الا بكسر  
ضمها في الاصح ويدفع الصايل بالانف فان كان بكلام واستقا  
حرم ان ضرب او يضرب بيد حرم سوط او بسوط حرم  
او يقطع عضو حرم قتل فان لم يكن هرب فالذهب وجرح  
وقرسم قتال ولو عضت يده خلصها بالاسهل من فلت بحيته  
رضب شدقيه فان جرح فسلها فزدرت اسنانه فهدر  
ومن نظر الى حرم في دارة من كوة او ثقب عدا فزله بخفيف  
لحاسة فاعماه او اصاب قرب عينه فجرحه فمات فهدر بشرط  
عدم محرم وزوجة للناس طر قيل واستار الحرم قيل  
والدار قبل سبيهم ولو عزروا ولي ووال وزوج ومعلم فمضون  
الوحد مقدر فلا ضمان وضرب شارب بنعال وثياب فلا  
ضمان على الصحيح وكذا اربعون سوطا على المشهور او اكثر وجبه  
تسطر بالعدو وفي قول تصفية ويجريان في قاذوف جلد احد  
وثمانين ولما قل قطع سلفية الا خوفا لا خطا في ركها او



أو الخضر في قطعها أكثر ولا باوجد قطعها من صبي ومجنون مع الخضران زار  
صخر التورك لا سلطان وله ولسلطان قطعها بلا خضر وقطع  
وحجامة فلو ما تيجاز من هذا فلا ضمان في الخضر ولو فعل سلطان  
بصبي بمنع فدية مغلطة في حاله وما وجب بخلافه في حد وحكم في  
عاقلة وفي قوا في بيت المال ولو حده بتاهدين في بيتا عبدان  
أو ذميين أو مراهبين فان قصر في اختيارهما فالضمان عليه والآ  
فالتوالت فان ضمن عاقلة أو بيت مال فلا رجوع علي الذميين  
والعبدان في الإصح ومن حجه أو قصد باذن لم يضمن وقت جلاذ  
وضربه بالامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطاه والآ  
فالتفاس والضمان علي الجلاذ ان لم يكن اكرأه ويجب ختان  
المراة جبراً من الحجة باعلا الفوج فالرجل يوضع ما يغطي شفته  
بعد البلوغ ويندب بتجيد في سابعه فان ضعف عن احتمال  
اخر ومن ختنه في سن لا يحمده لزمه قصاص الا والدان فان  
احتمله وختنه ولي فلا ضمان في الإصح واجرة في مال المختون  
فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن تلفها نفساً  
وما لا ليلا ونهاراً ولو بالتأوراث بطريق فتلف به نفس أو مال

نار

١٩٩  
فلا ضمان ويجتزأ بها لا بيعت ولا كسر شديد في رجل فان خالف  
ضمن ما تولد منه ومن حمل خطبا علي ظهره أو بهيمة في ك بناء  
فقط ضمنه وان دخل سوق فتلف به نفس أو مال ضمن ان  
كان زحامة فان لم يكن وتمزق ثوبه فلا الا شرب اعني ومسته  
البهيمة فيجب تنبيهه وانما يضمنه اذا لم يقصر صاحب المال  
فان قصر بان وضعه بطريق وعرضه للدابة فلا وان كانت الدابة  
وحدها فالتلف زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها او  
ليلا ضمن الا ان لا يفرط في ربطها او حضر صاحب الزرع ونهاراً  
في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحاً في  
الإصح وعرة تتلف طيراً أو طعماً ما ان عهد ذلك منها ضمن مالكها  
في الإصح ليلا ونهاراً والا فلا في الإصح كتبت السيرة كان الجهاد  
وعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفايه وقيل عين واما  
بعده فللكفار حالان احدهما يملكون ببلادهم ففرض  
كفاية اذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عن الباقيين ومن  
فرض الكفاية انقيام باقامة الحج وحل المشكلات في الدين وعلوم



الشرع كتحريم وحديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر  
المسلمين كلسوة عارية واطعام جائع اذا لم يندفع بركة وبيت  
مال وحق الشهادة وادائها والحرث والصنيع وما شئهم بالمعاش  
وجوب سلام على جماعة ويسن ابتداءه لا على قاضي حاجة  
واكل في حمام ولا جواب عليهم ولا جهاد على صبي ومجنون  
وامرأة ومريض وذي عرج بين واقطع واشل وعبد وعادم  
اهبة قتال وكل عذر يمنع وجوب حج منع الجهاد الا خوف  
طريق من كفار وكذا من لصوص مسلمين على الصالح والدين <sup>الحال</sup>  
يحرم سفر جهاد وغيره الا باذن فرعية والموجب لا وقيل منع  
سفرًا مخدفاً ويحرم جهاد الا باذن ابويه ان كان مسلمين  
سفر تعليم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان اذن ابواه والفرع  
ثم رجعوا وجب الرجوع ان لم يحضر الصف فان شرع في قتال حرم  
الانصراف في الاظهر الثاني يدخلون بلدة لنا ليلزم اهلها  
الدفع بالمكن فان امكن تاهب لقتال وسب امكن حتى على فقير

وولد ومدين وعبد بلا اذن وقيل ان حصلت مقاومة باحرار  
اشترط اذن سيده والامتن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان  
علم انه ان لا يقتل وان جوز الاسراف له ان يستسلم ومن هو  
دون مسافة القصر من امدد كاهلها ومن على المسافة ياربهم  
الموافق بقدر الكفاية ان لم يلف اهلها ومن يليهم قبيح وان كفرا  
ولو اسرو مسلماً فالاصح وجوب النقص ليهن خلاصه ان <sup>توقفت</sup>  
فصل بكرة غزو وبغير اذن الامام او نائبه وبين اذا  
بعث ريثه ان يؤمر عليهم وياخذ البيعة بالثبات ولد  
الاستعانة بكبار قوم من خيانتهم ويكونون بحيث لو انقضت  
فرقتا الكفر قاومناهم وبعبيد باذن السادة ومراقبين  
اقربا وله بذل الاهبة والسلاح من بيت مال ومن ماله  
ولا يصح استجار مسلم لجهاد ويصح استجار ذي الامام قبيح  
ولغيره ويكره لغزو قتل قريب ومحرم اشد قلت الا ان  
يسمعه يسمعه تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والله اعلم  
ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى مشكوك في ايقاظه



واخير وشيخ واعى ومن لاقتال فيهم ولا راي في الاصل فيسترقون  
وتبني نساءهم واموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد  
والقلاع وارسان الماء عليهم ورميهم بنار ومنه وتبينهم  
في غفلة فان كان فيهم مسلم اسيرا وتاجر جاز ذلك على المذهب  
ولو اتهم حرب فشير سواء تبنا وصبيان جاز رميهم  
وان دفعوا بهم عن انفسهم ولم تدع خروجهم الى مدينتهم  
فلا تظهر تركهم وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع خروجهم الى  
رميهم فلا تظهر تركناهم والاجاز رميهم في الاصح ويجوز  
الانصراف عن المعاد الميزد عدد الكفار على مثلثين الا تحرق القتال  
او تحجز الى فيه الى قبة يتجد بها ويجوز الى فيه بعيدة في الاصح  
ولا يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتهم  
ويشارك متحيزا الى قريبة في الاصح فاذا زاد على مثلين جاز  
الانصراف الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد  
صغناء في الاصح وتجوز المبادرة فان طلبها كافر استحب الخروج  
اليه وانما تحرم مخرج نفسه وبأذن الامام وتجوز اطلاق

بنائهم

بنائهم وشيوخهم لحاجة القتال والطف بهم وكذا ان لم يرج حصولها  
لنا فان رجي نذب لتركه ويجزى اطلاق الحيوان الا ما يقتلوه  
عليه لدفعهم او طفروهم او غنمناه وخفنا رجوعهم اليهم  
وضرره فصل بنات الكفار وصبيانهم اذا اسروا رقبوا  
وكذا العبيد ويجزى الامام في الأحرار الكاملين ويفعل الا حظ  
للمسلمين من قتل ومن وفاء باسري ومال واسترقاق  
فان خفي لا حظ حبسهم حتى يظهر وقيل لا يسترق وشي  
وكذا عرني في قول ولو اسلم اسير عصم دمه وبقي الخيار  
في الباقي وفي قول بتعين الرق والاسلام كافر قبل ظفره يعصم  
دمه وماله وصغار ولده لا زوجته على المذهب فان استرقته  
انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول انتظرت العدة  
فلما نعتق فبرأ ويجوز ارقاق زوجة دمي وكذا عتيقه في  
الاصح لا عتيق مسلم وزوجته على المذهب واذا سبي زوجان  
او احدهما انفسخ النكاح ان كانا حرة قيلة ورقيتين  
واذا اراق وعليه دين لم يسقط فيقتضى من ماله ان غنم



بعد رقاؤه ولو اقترض حزبي من حزبي واشتري منه ثم اسلم  
او قبلا جزية دائمة الحق ولو اتلف عليه فاسلم فلا ضمان  
في الاصح والمال المأخوذ من اهل الحرب قهر اغنيمة وكذا ما اخذ  
واحد وجمع من اهل الحرب سرقة او وجد كهيئة اللقيط  
على الاصح فان امكن كونه لمسلم وجب تعريته وللغائبين  
التبسط في الغنيمة باخذ القوت وما يصلح به وحكم وشحم  
وكل طعام يغتاد اكله عموما وعلف لدواب تنبأ وشعر  
وخوها وذبح ما كول للحمه والصحيح جواز الفاكهة وانه  
لا تجب قيمة المدبوح وانه لا يختص الجواز بمحتاج الى الطعام  
وعلف وانه لا يجوز ذلك لمن حق الجيش بعد الحرب والحياة  
وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردها  
الى المغنم وموضع التبسط ادهم وكذا ما لم يصل عمران  
الاسلام في الاصح ولغانم رشيد ولو محجور عليه بفلس الاعوان  
عن الغنيمة قبل قسمة والاصح جوازه بعد فرز الخمس وجوازه  
لجميعهم وبطلانه من ذوي القرني وسالط المعرض لمن لم يحفز

ومن تهاوت فحقه لوارثه ولا تملك الا بقسمة ولهم التملك  
وقيل يملكون وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم  
والا فلا ويملك العتار بالاستيلاء وكما منقول ولو كان فيها  
كلب او كلاب تنفع وارادة بعضهم ولم ينازع اعطيه  
والا قسمت ان امكن والا اقرع والصحيح ان سواد العراق  
فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقف على المسلمين وخواجه  
اجرة تؤدي كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبادان الى  
حديثه الموصل طولاً ومن القادسية الى جلوان عرضاً  
قلت الصحيح ان البصرة وان كانت اخلة في حد  
فليس لها حكم الا في موضع غربي جلتها وموضع شرقيها  
وان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله اعلم  
وفتح مكة ظلياً فدورها وارضاها الحياة ملك يباغ  
فصل يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حزبي وعدد  
محصور فقط ولا يصح امان اسير من هو معهم في الاصح  
ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده وبكتابة ورساله بشرط



علم الكافر بالامان فان ردة بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح  
وتكفي اشارة مفهومة للقبول ويجب ان لا تزيد مدته على اربعة  
اشهر وفي قول جواز ما لم تبلغ سنة ولا يجوز امان يضر  
المسلمين كما سوسو ليس الامام نبذ الامان ان لم يخف  
خيانه ولا يدخل في الامان ماله واهله بدار الحرب ولا  
ما معه منهما في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفر ان  
امكنه اظهار دينه استحباب له المخرج والا وجبت ان  
اطاعتها ولو قد راى سير علي حرب لزومه ولو اطلقوه بلا شرط  
فله اعتبار لهم او على انهم في مانه حرم فان تبعه قوم  
فليدفعهم ولو بقتلهم ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم  
لم يجز الوفاء ولو عاقدا لامان على ايدل على قلعة وله منها  
جارية جاز فان فتحت بدلا لله اعطيها او غيرها فلا  
في الاصح فان لم تفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق الجعل  
بالفتح فله اجرة مثل فان لم يكن فيها جارية او ما  
قبل لعقد فلا شيء او بعد النظر قبل التسليم وجب

بذل وقبل طفر فلا في الاظهر وان سلمت فالمذهب  
وجوب بدل وهو اجرة مثل وقيل قيمتها كتاب الجزية  
صوت عقدها اقرم بدار الاسلام او اذنت في اقامتك  
بها على ان تبذلوا جزية وتنفاد والحكم الاسلام والاصح  
اشترط ذكر قدرها لا كف اللسان عن الله تعالى ورسوله  
صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد موقفا على المذهب  
ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت تسلم  
كلام الله تعالى ورسولا او بامان مسلم صدق وفي دعوى الامان  
وجه ويشترط لعقدها الامان او نايبه وعليه الاجابة  
اذا طلبوا الاجاسوسا يخافه ولا تقعد الا لليهود والنصارى  
والمجوس والاد من تقودا وتصر قبل النسخ او  
شكنا في وقته وكذا اراهم التمسك بصحف ابراهيم وزبور  
داود صلى الله عليه وسلم ومن احدا بويه كتابي والاخر وثي على  
المذهب لاجزية على امراة وخنى ومن فيه رق وجي ومجنون  
فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته او كثير اليوم



ويوم فالأصح تلفق الأفاقة فإذا بلغت سنة وجبت ولو بلغ  
ابن ذبي ولم يبذل جزية الحق بما سله وان بذلها عقد له  
وقيل عليه كجزية أبيه والمذهب وجوبه على من وشيخ  
هرم واعمي وراهب واجير وفقير عجز عن كسب فإذا تمت  
سنة وهو معسر فقفي دمه حتى يؤسر ويمنع كل كافر من  
استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة واليامة وقراها وقيل له  
الاقامة في طرقه الممتدة ولودخله بغير اذن الامام اخرجه  
وعززه وان علم انه ممنوع فان استأذن اذن ان كان مصلحة  
للمسلمين برسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس  
فيها كبير حاجة لم ياذن الا بشرط اخذ شيء منها ولا يقسم  
الا ثلاثة ايام ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا خرج  
اليه الامام او نائب يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف  
موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن نبش واخرج وان  
مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والانتقل  
فان مات وتعذر نقله دفن هناك فصل اقل الجزية دينار

كل

كل سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى ياخذ من متوسط  
دينارين وغنى اربعة ولو عذرت بالكثرة علموا جواز دينار  
لزمهم ما التزموه فان ابوا فالأصح انفسه ناقضونا ولم اسلم  
ذبي ومات بعد سنين اخذت جزيتها من تركته من متقدم  
على الوصايا ويسوي بينها وبين دين ادبي على المذهب وفي  
خلال سنة ففسط وفي قول لاشي وتؤخذ باهائه فجلس  
الاخذ ويقوم الذبي ويطاطي راسه ويجني طهره ويضعها  
في ميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب له زمينه وكله  
مستحب وقيل واجب فعلى الاول له توكيل مسلم بالاداء  
وحالة عليه وان يضمنها قلت هذه الهيئة باطلة  
ودعوي استحبابها اشد اشد خطا والله اعلم ويستحب  
للامام اذا امكته ان يبشرط عليهم اذا صوخوا في بلد  
ضيافة من همومهم من المسلمين زائدا على اقل جزية وقيل  
يجوز منها وتجعل على غني ومتوسط لا فقير في الأصح ويذكر  
عدد الضيفان رجالا وفسائا وحبس الطعام والادم وقد رها



وكل واحد كذا وعلف لدواب ومنزل الضيفان من كنيسة  
وقاضل سكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاث ايام ولو قال قوم  
تؤدي الجزية باسم صدقة لجزية فللامام اجابتهم  
اذا راي يضاعف عليهم الركاة في خمسة ابعرة شاتان  
وخمسة وعشرين بنتا مخاض وعشرين بينا ادينار  
وما في درهم عشرة وخمس المعشرات ولو وجبت بنتا  
مخاض مع جبران لم يضاعف الجبران في الاصح ولو كان بعض  
نصاب لم يجب قسطه في الاظهر ثم الماخوذ جزية فلا  
يؤخذ من مال من لا جزية عليه فصل يلزمنا الكف  
عنهم وضمان ما نتلفه عليهم نفعا ومالا ودفع اهل الحرب  
عنهم وقيل ان انفراد ابلد لم يلزمنا الدفع وتمنعهم  
احداث كنيسة في بلد احداثا واسلم اهل عليه وما فتح  
عنوة لا يجد ثوبها فيه ولا يقرؤن على كنيسة كانت فيه في  
الاصح او صلح بشرط الارض لنا بشرط اسكانهم وابقاء  
الكنائس جاز وان اطلق فالاصح المنع اولهم قررت ولهم الاحداث

في الاصح ويمنعون وجوبا وقيل ندبا من دفع بناء على بناء مسلم  
والاصح المنع من المساوات وانهم لو كانوا بحملة متفطرة لم يمنعو  
ويمنع النجس كركوب خيل لا حمير ويغال نفيسة ويركب باكا وركاب  
خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ الى اضيق الطرق ولا يوقر ولا  
يعد في مجلس يومر بالغيار والزنا فوق الثياب واذا دخل  
حمامية مسلمون وتجر عن شيا به جعل في عنقه خاتم حديد او رصاص  
ونحوه ويمنع من سماعه المسلمين شركا وقولهم في عذر والمسيح ومن الظهار  
خمر وخنزير وناقوس وعيد ولو شرطت هذه الامور فخالقوا لم ينتقض  
العهد ولو قاتلونا او امتنعوا من الجزية او من اجراء حكم الاسلام  
انتقض لوزني ذي مسلمة او اصابها بنكاح او دل اهل الحرب على  
عنوة المسلمين او قتل مسلما عن دينه او طعن في الاسلام او القربان  
او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح انه ان شرط  
انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه  
وقتاله او بغيره لم يجب بل ائتمه ما منه في الاظهر بختار الامام فيه قولا  
وقاوسا وفداء فان اسلم قبل الاختيار امتنع الرق واذا بطل امان



رجال لم تبطل امان نسائهم والصبيان في الاصح واذا اختار ذي نبد  
العهد اللحق بدار الحرب بلغ المامن باب المهدنة عقدها  
لكفار اقليم يختص بالامام ونسائبه فيها وبلدة يجوز الوالي  
الاقليم ايضا وانما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عدد واهبة او  
رجاء اسلامهم وبذل جزية فان لم تكن جازت اربعة اشهر  
سنة وكذا دونها في الاظهر ولضعف يجوز عشرين فقط متى  
زاد على الجائز فقولاً تفرق الصفقة والطلاق العقد يفسد وكذا  
شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع فك اسرائينا او ترك مالنا  
لهم ولننقلهم ذمة بدون دينار او بدفع مال اليهم وتصح الهدنة  
على ان يتقضا الامام متى شاء ومتى صحت وجب الكف عنهم حتى تنقضي او  
يتقضوها بنصرح او قاتلنا او مكاتبه اهل الحرب بعون لنا او قتل مسلم  
واذا انقضت جازت الاغان علىهم وبياتهم ولو نقص بعضهم ولم  
ينكر الباقي بقول لا ف لان تقض فيهم ايضا وان انكر وباغتر لهم  
او اعلام الامام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله  
نبد عهدهم اليهم ويبلغهم المامن ولا يتد عقد الذمة بتهمة ولا

يجوز شرط رد مسلمة تاتينا منهم فان شرط فسد الشرط وكذا  
العقد في الكفر وان شرط رد من جازا ولم يذكر افجات امرأة لم  
يجب دفع مهر الي زوجها في الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا  
عبد وحر لا عشيرة له على المذهب ويرد من اه عشيرة طليته اليها  
لا الي غيرها الا ان يقدر المملوك على قهر الطالب والمهر منه ومعني  
الرد ان يحل بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع  
وله قتل الطالب لنا التعريض به لا التصريح ولو شرط ان يردوا  
مرجاهم مرتدا منا لزمهم الوفاء فان اوفقوا نقضوا والاظهر جواز  
شرط ان لا يردوا كتاب الصيد والذباح ذكوات الحيوان  
الماكل بدكه في حلق اولية ان قدر عليه والا فبعض مرتد حيث كان  
وشرط داخ وصايد حل منا كته وتخل ذكاة امة كتابية ولو  
شارك مجوس مسلما في ذبح واصطبا د حرم ولو ارسل كلين  
او سمين فان سبق لة المسلم فقتل وانفاة الى حركة مدوح  
حل ولو انعكس او جرحاه معا او جهلا او مرتبا ولم يف احدهما  
حرم ويجل ذبح صبي عيز وكذا غير عيز ومجنون وسكران والاظهر وتكر



ذكاة اعني ويجرم صيده بوي وكلب في الاصح وتحل ميتة السمك والجرار  
ولو صادهما بجوي كذا الدود والمتولد من طعام كند وفاكهة اذا  
اكل معه في اللحم ولا يقطع بعض سمك فان فعل وبلغ سمكة حية  
حل في الاصح واذا رى صيداً متوحشاً او بعيداً انذا او شاة شرقة  
بسهم او ارسل عليه جارية فاصاب شيئاً من بدنه ومات في الحال  
حل ولو تزكى بعير ونحوه في يده ولم يمكن قطع حلقومه فكبا وقلت  
الاصح لا يحل بارسال الكلب وصحة الروياني والثاني والله اعلم  
ومتى يسر لحوقه بعد او استعانة بمن يستقبله فمقدور عليه  
ويكفي في هذا دي والمتزدي جرح يقضي الى الزهوق قيل يشترط  
مدفنه واذا ارسل سهماً او كلباً او طائراً على صيد فاصابه ومات  
فان لم يترك فيه حياة مستقرة او ادرها وتغذد بحده بلا تقية  
بان سلك السكين فمات قبل امكن واستغ بقوته ومات قبل  
القدرة حل وان مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين  
او غصبت ونشبت في الغد حرم ولورماه فقد بنصفين حل ولو ايان  
سنة عضواً بجرح مدفحل العضو والبدن او بغير مدفني ثم ذكاه

او جرحه جرحاً اخر من ففاحرم العضو وحل الباقي فلم يتمكن  
من ذكاه ومات بالجرح حل الجميع وقتل حرم العضو ذكاة كل  
حيوان قدر عليه بقطع من الحلقوم وهو مخرج النفس والمرئ  
وهو مجري الطعام ويستحب قطع الودجين وهما عرقان في صفحتي  
العنق ولو ذكاه من قفاه عصافان اسرع فقطع الحلقوم  
والمرئ وبه حياة مستقرة حل والا فلا وكذا ادخال سكين  
باذن ثعلب وبين خرا بل وذبح بقرو غنم ويجوز عكسه  
وان يكون البعير قائماً معقول ركبة والبقرة والشاة مضجعة  
لجنبها الايسر وتترك رجلها اليمنى ويشد باقي القوائم وان  
يحد سفرته ويوجه للقبلة ويتحته وان يقول باسم الله  
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد  
فصل يحل ببح مقدور عليه وجرح غيره بكل عدد يخرج  
كحديد ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر ورجاج الا  
ظفر او سناً وسائر العظام فلو قتل بمثل او ثقل بحد  
كبنذقة وسوط وسهم بلا نصيل ولا حيداً وسهم وبندقة



او جرحه نصل واشرفيه عرض السهم في سروره ومات بها  
او الخنوق بجولة واصابه سهم فوقه بارض وجبل ثم سقط  
منه حرم ولو اصابه سهم بالهوا فسقط بارض ومات حل  
ويحل الاصطياد بجوارح السباع والطيور ككلب وفهد وباز وشاهين  
بشرط كونها معلومة بان تنزجر جارية السباع بزجر  
صاحبه وتترسل بارساله وتمسك الصيد ولا تاكل منه  
ويشترط ترك الاكل في جارية الطير في الاظهر ويشترط  
تكر هذه الامور بحيث يظن تاذب الجارية ولو ظهر  
كونه معلوما ان من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر  
فيشترط تعليمه جديدا ولا اثر للعق الدم ومغض الكلب  
من الصيد نجس والاصح انه لا يعني عنه وانه يكفي غسله  
بماء وثراب ولا يجب ان يقور ويطرح ولو تحاملت الجارية  
على صيد فقتلته بثقلها حل في الاظهر ولو كان بيده  
سكين فسقط وان جرح به صيدا واحتكت به شاة وهو  
يبره فانقطع حلقومها ومريها او استرسل كلب بنفسه

فقتل لم يحل وكذا لو استرسل فاغراه صاحبه فزاد عدوه في  
الاصح ولو اصابه سهم باعانة ربح حل ولو ارسل سهما لا تحت  
قوته او الى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في الاصح ولو ربح صيدا  
ظنه حجرا او سربط باي فاصاب واحدة حلت وان قصد واحدة  
فاصاب غيرها حلت في الاصح ولو غاب عنه الكلب الصيد ثم وجدته  
ميتا حرم وان جرحه وغاب ثم وجد ميتا حرم في الاظهر  
فصاح يملك الصيد بضبطه بيده ويخرج مدفوف بارما  
وكسر جناح وبوقوعه في شبكة نصبها وبالجابية الى مضيق لا  
يقلبت منه ولو وقع صيد في ملكه وصار مقدورا عليه بتوحيلا  
وغيره لم يملكه في الاصح ومتى ملكه لم يزل ملكه عنه بانقلابه  
وكذا بارسال المالك له في الاصح ولو تحول حمامه الى برج غيره  
لزمه رده فان اختلط وعسر التمييز لم يصح بيع احدهما وهبته  
شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاصح فان باعاهما والعقد  
معلوم والقيمة سواء صح والافلا ولو جرح الصيد ثنان  
متعاقبان فان دفن الثاني واز من دون الاول فهو للثاني



وان دفن الاول قبله وان ازمن قبله ثم ان دفن الثاني بقطع  
حلقه ومريء فهو حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح وان  
دفن لا يقطعها اولم يدفن ومات بالجرحين فحرام ويضمنه  
الثاني للاول وان حرجا معا ودفنا او زنا فلها وان دفن  
احدهما او ازمن دون الآخر فله وان دفن واحد وازمن آخر  
وجعل السابق حرم على المذهب كتاب الاضحية  
هي سنة لا تجب الا بالتزام ويسن لمريدها ان لا يزيل شعره  
ولا صفه في عشر ذي الحجة حتى يضحي وان يذبحها بنفسه  
والا فبمسدها ولا تصح الا من ابل وبقر وغنم وشرط  
ابل ان يطعن في السنة السادسة وبقر ومعز في الثالثة  
وضان في الثانية ويجوز ذكر وانثى وخصي والبعير والبقرة  
عن سبعة والشاة عن واحد وافضلها بعير ثم بقرة ثم ضان  
ثم معز وسبع شياه افضل من بعير وشاة افضل من مشاركة  
في بعير وشرطها سلامة من عيب ينقص لحما فلا تجزى بحمها  
ومجنونة ومقطوعة بعض اذن ودات عرج وعور ومرض

وجرب بين ولا يضرب سيرها ولا فقد قرون وكذا شق اذن  
وخرقها وثقبها في الاصح قلت الصحيح المنصوص يضرب  
يسير الجرب والله اعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس  
كريح يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيقتين  
ويبقى حتى تغرب اخر التشرية قلت ارتفاع الشمس  
فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين  
والله اعلم ومن نذر معينة فقال الله علي ان اضحي بهذه لزمه  
ذبحها في هذا الوقت فان تلفت قبله فلا شيء عليه وان تلفها  
لزمه ان يشتري ب قيمتها مثلهما ويدعها فيه وان نذر في  
دسته ثم عين لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل  
عليه في الاصح ويشترط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين  
وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح وان وكل بالذبح نوي  
عند اعطاء الوكيل او ذبحه وله الاكل من اضحية تطوع والطعام  
الاغنيا لا تملكهم وياكل ثلثا وفي قول نضفا والاصح وجوب  
تصدق ببعضها والافضل بأكملها الا لقما يتبرك بالكلها



ويتصرف بجلدها ويسع وولد الواجبة يذبح وله اكل كله  
وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرقيق فان اذن سيده وقعت  
له ولا يفي مكاتب بلا اذن ولا تضحية عن الغير بغير اذنه  
ولا عن ميت ان لم يوص بها فصل يس ان يعق عن غلام  
بشأتين وجارية بشاة وسنهما وسلامتها والاكل والتصدق  
كالاضحية ويس طبخها ولا يكسر عظم وان تذبح يوم  
سابع ولادته ويسمى فيه ويخلق راسه بعد مجها ويتصدق  
بزنته ذهباً او فضة ويوزن في اذنه حين يولد ويحملك ثم  
كتاب الاطعمة حيوان البحر السمك منه حلال كيف  
مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقيل ان كل مثله في البر حل  
والافلاكل كلب وحمار وما يعيش في بروج كضفدع و سرطان  
وحية حرام وحيوان البر يحل منه الانعام والخيول والحمير  
وحش وحمارة وضي وضيع وارث وتعلب وبربوع وفلك  
وسمور ويحرم بغل وحمار اهلي وكل ذي ناب من السباع  
ومخلب من الطير كاسد وغيره وذيئ وذئب وقرد وباز وشاهين

والكلب والخنزير  
والفيل والحمار  
والحمير والخيول  
والانعام  
والطيور  
والحشرات  
والزواحف  
والبرمائيات  
والأسماك  
والحيتان  
واللافقاريات  
والنباتات  
والفطريات  
والفطريات  
والفطريات

ومقروش وعتاق وكذا بن اوي وهرة وحش في الاصح ويحرم ما ندب  
قتله كحية وعقرب وعراب يقع وحذاء وفارة وكل سبع ضارب  
وكذا حية وبغائنة والاصح حل غراب زرع وتحريم ببغا وطاووس  
ونخل نعامة وكركي وبط واوز ودجاج و حمام وهو كل ما غبت  
وهدر وما على شكل عصفور وان اختلف لونه ونوعه لم يندب  
ومعيرة وزر زرد لا خطاف ونمل ونخل وذباب وحشرات  
كحشرات ودود وكذا ما تولد من مأكول وغيره وما لا نص فيه  
ان استطاب به اهل سار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهة  
حل وان استخبثوه فلا وان جهل اسم حيوان سيلوا وعمل بتسميتهم  
وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به واذا ظهر تغيير حكم  
حلالته حرم وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم فان غلفت  
طاهر اقطاب حل ولو تنجس طاهر كحل ودبسر دايئ حرم وما  
كسب بخامرة نجس كجامدة وكفس ودبغ مكروه وفس ان لا ياكله  
ويطعمه رقيقه وناضحه ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة  
ومن خاف على نفسه موتا او مرضا خوفا ووجد محرما لزمه اكله



وقيل يجوز فان توقع حلا الاثرين لم تجز غير سد الرق والافقي قول  
يشبع والظاهر سد الرق الا ان يخاف تلفا ان اقتصر وله اكل  
ادبي ميت وقتل مرتد وحزبي لاذمي ومستامن وجبي حزبي  
قلت الاصح حل قتل الجاني والمروءة الحريين لاكل والله اعلم ولو  
وجد طعام غائب كل وغرم او حاضر مضطرب لم يكره بذلك  
ان لم يفضل عنه فان اثر مسلما اجاز او غير مضطرب لزمه الطعام  
مضطرب مسلم او ذمي فان منع فله قصر وان قتله وانما يلزم  
بعوض اجزان حضروا لا فبنسبة فلو اطعمه ولم يذكر  
عوضا فالاصح لا عوض ولو وجد مضطرب ميتة وطعام  
غيره او محرم ميتة وصيدا فالمذهب اكلها والاصح تحريم  
قطع بعضه لاكله قلت الاصح جوازها وشرطه  
فقد الميتة ونحوها وان يكون الخوف في قطعه اقل ويحرم  
قطعه لغيره ومنه عصوم والله اعلم كتاب المسابقة  
والمناظرة هما سنة ويجل اخذ عوض عليهما وتصح المناظرة  
عليها وكذا سزا يوقو رماح وربي باسجار ومنجنيق

وكل نافع في الحرب على المذهب على كرة صوب جان وبنندق وسباحة  
وشطرنج وخاتم ووقوف على جبل وسعرفة ما بيده وتصح المسابقة  
على خيل وكذا فيل وفيل وجمار في الاظهر لا طير وصراع في الاصح  
والاظهر ان عقدهما لازم لاجابز فليس لاحدهما فسخه ولا  
ترك العمل قبل شروع وبعد ولا زيادة وتقص فيه ولا في مال  
وشرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساويهما فيهما وتعيين  
الفرسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد والعلو بالمال المشروط  
ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام او احد الرعية من سبق  
منكما فله في بيت مال او على كذا ومن احدهما فيقول ان سبقتني  
فلك على كذا او سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منها  
فله على الاخر كذا لم يصح الا تحلل فرسه كفؤا لفرسها فان سبقتها  
اخذا الما لين وان سبقتها او جامعها فلا شيء لاحد وان جامع احدهما  
فما لهذا لنفسه ومال التاجر للمحلل وللذي معه وقيل للمحال فقط  
وان احدهما شتم المحلل شتم الاخر فمال الاخر للاول في الاصح وان تسابق  
ثلاثة فصاعدا وشرط للثاني مثل الاول فسد ودونه يجوز في الاصح



وسبق باليكتف وجبل يعنى وقيل بالقرا ثم فيها ويشترط للمناظرة  
بيان ان الرمي مبادرة وهي ان يبدا احدهما باصابة العدو المشروط  
ومحاطة وهي ان تقابل اصابتها وي طرح المشترك فمن زاد بعد  
كذا فناضل وبيان عدد نوب الرمي والاصابة ومسافة الرمي  
وقدر الفرض طولاً وعرضاً الا ان تعقد موضع فيه عرض  
معلوم فيحمل المطلق عليه وليبين اصفة الرمي من قرع وهو  
اصابة الشن بلا خدش وخرق وهو ان ينفذ فان اطلقا  
اقتضى القرع ويجوز عرض المناظرة من حيث يجوز عرض  
المسابقة وبشرطه ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان  
عين لغا وجاز ابداله بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد  
والاظهر اشراط بيان البادي بالرمي ولو حضر جمع المناظرة  
فانتصب زعيمان يختاران اصحابا جاز ولا يجوز شرط  
تعيينهما بقرة فان اختار غريباً ظنه راسياً فبان خلافه  
بطل العقد فيه وسقط من الحزب الاخر واحد وفي بطلان الباقي  
قولا تفريق الصفة فان صحى فلهم جميعا الخيار فان جاروا

وتنازل عوا فيمن يقط بده فسخ العقد واذا انضل حزب  
قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط  
في الاصابة المشروطة ان تحصل بالنضل فلو تلف وشر  
او قوس او عرض شيء انعدم به السهم واصاب بحسب له والا  
فلا يحسب عليه ولو شرط خنق فتقرب وثبت ثم سقط او لم  
صلاية فسقط حسب له كتاب الايمان لا تنعقد الا بذات  
الله تعالى وصفة له لقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا  
يموت ومن نفس بيده وكل اسم يخص به سبحانه وتعالى  
ولا يقبل قوله لم ارد به اليمين وما انصرف اليه سبحانه عند  
اطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب تنعقد به اليمين  
الا ان يريد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سوا كالشيء والموجود  
والعالم والحي ليس بيمين لا بنيه والصفة كوعظته الله  
وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيتة يمين الا  
ان ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور ولو قال وحق الله  
فيهم الان يريد لعبادات وحروف القسم با و او و تا كبا لله



ووالله وتالله وتختص بشأ بالله ولو قال الله ورفع او نصب  
او جرف ليس بيمين اليمين ولو قال قسمت او قسم او سلفت  
او احلف بالله لا فعلن فيمين ان نواها او اطلق وان قال  
قصرت خبرا ماضيا او مستقبلا صدق باطنا وكذا طاهرا  
على المذهب ولو قال الفيرة اقسم عليك بالله او اسئلك  
بالله لتفعلن واراد يمين نفسه فيمين والافلا ولو قال  
ان فعلت كذا فانا يهودي او برى من الاسلام فليس بيمين  
ومن سبق له ان اللفظها بلا قصد لم تنعقد وتصح على  
ما مضى مستقبل وهي مكروهة الا وطاعة فان حلف على  
ترك واجب وفعل حرام عصي ولزمه الحنث وكفارة او  
ترك مباح او فعله فالافضل ترك الحنث وقيل الحنث وله  
تقدم كفارة بغير صوم على حنث جائز قليل وحرام قلت  
هذا صح والله اعلم وكفارة طهار على العود وقيل على الموت  
ومنذور ما في فصل يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالتطهار  
واطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب من غالب قوت

بلا وكسوتهم بما يسمى كسوة كقصر او عمامة او ازار لا خيف  
وقفازين ومنطقة ولا يشترط صلاحته للمدفع اليه  
فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح له وقطن وكتان وحزير  
لامرأة ورجل ولبس له تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة  
لزمه صوم ثلاثة ايام ولا تجب تتابعهما في الاظهر وان  
غاب ماله انتطره ولم يصم ولا يكفر عبد بماله الا اذا  
ملكه سيده طعنا او كسوة وقيل لا يملك به بل يكفر بصوم  
فان صدق وكان حلف وحيث باذن سيده صام بلا اذن  
وجدا بلا اذن لم يصم الا باذن وان اذن في احدهما فالاصح اعتبار  
الحليف من بعضه حر وله مال يكفر بطعام او كسوة لا عتق  
فصل حلف لا يسكنها او لا يقيم فيها فليخرج في الحال  
فان مكث بلا عذر حنث وان بعث متاعه وان اشتغل  
باسباب الخروج كجمع متاع واخراج اهل ولبس ثوب لم يحنث  
ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج احدهما في الحال  
لم يحنث وكذا لو بنى بينهما حدار وكل جانب مدخل في الاصح



ولو حلف لا يدخلها وهو فيها ولا يخرج وهو خارج فلا حث  
بهذا ولا يتزوج ولا يتطهر ولا يلبس ولا يركب  
ولا يقوم ولا يقعد فاستدام هذه الاحوال حث  
قلت تخيئه باستدامة التزوج والتطهر غلط  
لهول واستدامة طيب لئلا يطيب في الاصح وكذا  
وطء وصوم وصلاة والله اعلم ومن حلف لا يدخل  
حث بدخول هليز داخل الباب وبين يمينه لا بدخول  
طاق قد ام الباب لا بصعود سطح غير محوط  
وكذا محوط في الاصح ولو ادخل بده او راسه او رجله لم  
يحث فان وضع رجله فيها ستمد اعليها حث  
ولو اقدمت فدخل وقد بقي سائر المحيطان حث  
وان صارت فضاء او جعلت سجدا او حماما او بيتا  
فلا ولو حلف لا يدخل ارضه حث بدخول ما يسكنها  
بملك لا باعارة واجارة وغصب لا ان يريد مسكنه  
ويحث بما يملكه ولا يسكنه الا يريد مسكنه ولو حلف لا

يدخل

يدخل ارضه ولا يملك عبده او زوجته فباعها او طلقها  
فدخل وكلم لم يحث الا ان يقول ارضه او زوجته هذه  
او عبده هذا فيحث الا ان يريد مادام ملكه ولو حلف  
يدخل من الباب فخرج ونصب في موضع اخر منها لم يحث  
بالثاني في حث بالاول في الاصح او لا يدخل بيت حث بكل  
بيت من طين او حجر او حجر او خشب خيمة فلا يحث بمسجد  
وحمام وكنيسة وخارجة او لا يدخل علي زيد فدخل بيتا فيه  
زيد وغيره حث وفي قول ان نوي الدخول على غيره دونه لا  
يحث فلو جهل حضوره فحلف حث الثاني قلت ولو حلف  
لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستشاه لهم  
وان اطلق حث في الاظهر والله اعلم فصل حلف لا  
ياكل الروس ولا نية له حث له من تباع وحدها لا طير  
وحوت وصيد لا ببلد تباع فيه مفردة والبيض يحمل على  
مزايل بايضة في الحياة كدجاج ونعام وحمائم وسمك  
وجراد والحم على نعيم وخيل ووحش وطير لا سمك وشحم بطن



وكذا كرش وكبد وطحال قلب في الاصح والاصح تناوله لحم راس  
ولسان وشحم طهر وجنب ان شحم الطهر لا يتناول الشحم وان  
الالية والسنام لبيا شحما ولا حيا والالية لا يتناول سناما  
ولا يتناولها والدسم يتناولها وشحم طير وبطن وكل دهن  
وحكم البقر يتناول جاموسا ولو قال مشير الى جنطه لا  
اكل هذه حنت باكلها على هيئتها وبطيئتها وخبرها ولو قال  
لا اكل هذه الحنطة حنت بها صبوخة ونية ومقلية  
ومقلية لا بطيئتها وسويقها وعجينها وخبرها ولا  
يتناول رطب تمر او لا بسر او لعنب زيبيا وكذا العكس  
ولو قال لا اكل هذا الرطب فتمر فاكله او لا اكل هذا الصبي فكله  
شيخا فلا حنت في الاصح والخبر يتناول كل خير كحنطة وشعير  
وارز وبقلا وذرة وجميع فلو ثرده فاكله حنت ولو حلف  
لا ياكل سويقا فسقه او تناوله باصبع حنت وان جعله  
في ماء فشربه فلا ولا يشربه فبالعكس ولا ياكل  
لبنا او مائعا اخر فاكله بخبر حنت وشربه فلا ولا

يشربه

يشربه فبالعكس ولا ياكل سويقا فاكله فاكله بخبر جاما  
او ذا ايبا حنت وان شرب ايبا فلا وان اكله في عصيدة حنت  
ان كانت عينة طاهرة ويدخل في فاكهة رطب وعنب  
ورمان واترج ورطب ويابس قلت وليمون وبنق وكذا  
بطيخ ولب فستق وبنسق وغيرهما في الاصح لا قش او خيار  
وبادنجان وجوز ولا يدخل في الثمار يابس والله اعلم ولو  
اطلق بطيخ وتمر وجوز لم يدخل هندي والطعام يتناول  
قوتنا وفاكهة وادما وحلوي ولو قال لا اكل من هذه البق  
تناول الحمادون ولدي ولبن او من هذه الشجرة فثمر دون  
ورق وطرف غصن فصل حلف لا ياكل هذه الثمرة فاختلطت  
بتمر فاكله الا ثمره لم يحنت وليا كنها فاختلطت لم تبرا لا بالجميع  
اوليا كلن هذه الرمانة فان ما يبر اجميع جها او لا يلبس هندي  
لم يحنت يا حدها فان لبسهما معا او مرتبا حنت او لا البس هذا  
ولا هذا حنت يا حدهما او ليا كلن ذا الطعام غدا فأت قبله  
فلا شيء وان مات وتلف الطعام في الغد بعد تمكنه من اكله حنت



وقبله قولا <sup>منه</sup> كانه وان اتلفه بالاك وغيره قبل الغد حنت  
وان تلف او اتلفه اجنبي فكماله او لا قضين حنك عند راس  
الشهر فليقض عند غروب الشمس اخر الملال فان قدم  
او مضى بعد الغروب قد را مكانه حنت وان شرع في الكيل  
حينئذ ولم يفرغ لكثرة الابد مدة لم يحنت ولا يتكلم  
فسبح اقراناً فلا حنت ولا يكلمه فلم عليه حنت وان  
اوراسله او اشار اليه بيدي وغيرها فلا في الجديد وان  
قراية افهره بها مقصوده وقصد قراة لم يحنت ولا حنت  
او لا مال له حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه <sup>ومنه</sup>  
ومعلق عتقه وما وصيه ودين حال وكذا سوجل في  
الصبح لا مكاتب في الصبح او ليضربه فالبز بما يسمى ضرباً  
ولا يشترط ايلام الا ان يقول ضرباً شديداً او ليس  
وضع سوط عليه وعص وحنق وتنف شعير ضرباً قبل  
واللطم وكذا او ليضربه مائة سوط او خشبه فشد مائة  
وضربه بها ضربة او بعشكال عليه مائة شمراخ بران علم

اصابة

اصابة الكل وتراكم بعض على بعض فوصله امر الكل قلت  
ولو شلت في اصابة الجميع بز على النص والله اعلم اوليف بيه  
مائة مرة لم تجرب هذا ولا افارقك حتى استوفي فحسب  
ولم يمكنه اتباعه لم يحنت قلت الصحيح لا يحنت اذا  
اسكنه اتباعه والله اعلم وان فارقه او وقف حتى ذهب  
وكانا ماشيين وابراه او احتال على غريم ثم فارقه  
او افلس ففادقه ليوسر حنت وان استوفي وفارقه <sup>فجد</sup>  
ناقصا ان كان جنس حقه لكنه اقل لم يحنت والاحت عالم  
وفي غيره القولان او لا رأى منكراً الا رفعه الى القاضي  
فراى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنت ويحمل على قاضي  
البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الشافي والارفعه الى قاض  
كل قاض والى القاضي فلان فراه ثم عزل فان نوي مادام  
قاضيا حنت ان اسكنه رفعه فتركه والا فكماله وان لم ينوب  
برفع اليه بعد عزله فصل حلف لا يبيع ولا يشتري فعقد  
لنفسه او غيره حنت ولا يحنت بعقد وكيل له او لا يزوج



اولا يطلق ولا يعتق ولا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا ان  
يريد ان لا يفعل هو ولا غيره او لا ينكح حنث بعقد وكيله  
له لا بقوله هو ولا غيره او لا ابيع ما لزيد فباعه باذنه  
حنث والا فلا او لا يهب له فاجب له فلم يقبل لم يحنث  
وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح ويحنث بعمرى ورقبى وصدة  
لا اعادة ووصية ووقف ولا يتصدق لم يحنث هبة في  
الاصح او لا ياكل طعاما اشتراه زيد لم يحنث بما اشتراه مع  
غيره وكذا لو قال من طعامي اشتراه زيد في الاصح ويحنث بما  
اشتراه سلفا ولو اختلف ما اشتراه بمشتري غيره لم يحنث  
حتى يتقرب اكله من ماله او لا يدخل دارا اشتراها زيد  
لم يحنث بدراخذها بشفعه كتاب النذر هو ضربان  
نذر الحاج كان كلمته فله على عتق او صوم وفيه كفارة يمين  
وفي قول ما التزم وفي قول ايها شاقلة الثالث اطهر ورجه  
العراقيون والله اعلم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين  
او نذر بزمته كفارة بالدخول ونذر تبرير بان يلتزم قربة

ان حدثت نعمة او دعت نعمة كان شفى مريضى فله على  
او فعلى كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعاق عليه  
وان لم يعلقه بشئ كله على صوم لزمه في الاظهر  
ولا يصح نذر عسوية ولا واجب ولو نذر  
فعل مباح او تركه لم يلزمه لكن ان خالف  
لزمه كفارة يمين على المرحج ولو نذر صوم ايام  
نذب تعجيلها فان قيد بتفريق او مولات  
وجب والاجاز او سنة معينة صامها وافط  
العید والتشريق وصام رمضان عنه ولا  
قضاء وان افطرت بحيض او نفاس وجب  
القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب  
وبه قطع الجمهور والله اعلم وان افطرت يوما  
بلا عذر وجب قضاءه ولا يجب استئناف سنة  
فان شرط التتابع وجب في الاصح او غير معينة  
وشرط التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان



عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضيها تباعاً عاماً  
باخر السنة ولا يقطع حيزاً وفي قضايه القولان  
وان لم يشرطه لم يجب ويوم الاثنين ابداً لم  
يقض ثانياً رمضان وكذا العيد والتشريق في الاظهر  
فلولزمه صوم شهرين تباعاً الكفارة صامهما وتقفر  
اثانيهما وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة السنة  
قلت ذا القول اظهر والله اعلم وتقضى رمن  
حيز ونفاس في الاظهر او يوماً بعينه لم يصم  
قبله او يوماً من اسبوع ثم نسب صام اخره  
وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاءً ومن شرع  
في صوم نفل فندراتما له لزمه على الصحيح وان  
نذر بعض يوم لم ينعقد وقيل يلزمه يوم او يوم  
قدم زيد فالأظهر انفقاً انه فان قدم ليلاً  
ايوم عيدا وفي رمضان فلا شيء عليه او بفاراً  
وهو مفطر او صايتم قضاءً او نذراً واجب يوم

آخر عن هذا وهو صايتم نفلاً فكذلك  
وقيل يجب تميمه ويكفيه ولو قال ان  
قدم زيد فله على صوم الثاني ليوم قدومه  
وان قدم عمر وفله على صوم اول خميس بعده  
فقدما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن اول  
النذرين ويقضى الآخر فصل نذر المشي  
الى بيت الله تعالى واتيانه فالمدح  
وجوب اتياه نكح او عمرة فان نذرا لاتبان  
له يلزمه مشي وان نذرا لمشى وان كح او يعتمر  
ما شيئاً فالأظهر وجوب المشي فان كان قال حج  
ما شيئاً فمن حيث يحرم وان قال مشى الى بيت  
الله تعالى فمن دويرة اهل في الاصح واذا اوجبت المشي  
فركب لعذر اجزاء وعليه دم في الاظهر  
او بلا عذر اجزاء على المشهور وعليه دم ومن  
نذر حجاً او عمرة لزمه فعله بنفسه فان كان



مغصوبا استتاب ويستحب تعجيله في اول الاسكان  
فان تمكن فاخر فمات حج من ماله وان نذر  
الحج عامة وامكنه لزمه فان شغفه مرض وجب  
القضاء او عدو فلا في الاظهر او صلاة او صوما  
في وقت فمعه مرض وعذر وجب القضاء او  
هديا لزمه حمله الى مكة والتصدق به على من  
بها او التصدق على اهل بلد معين لزمه او صوما  
في بلد لم يتعين وكذا صلاة الا لمسجد الحرام  
وفي قول ومسجد المدينة والاقصى قلت الاظهر  
تعيينهما كالمسجد الحرام والله اعلم او صوما مطلقا  
في يوم او اياما فثلاثة او صدقة فيما كان  
او صلاة فركتان وفي قول ركعة فعلى  
الاول بحسب لقيام فيها مع القدرة وعلى  
الثاني لا او عتقا فعلى الاول رقبته كفارة  
وعلى الثاني رقبته قلت الثاني هنا اظهر والله اعلم

او عتق كفارة معينة اجزاء كاملة فان عين ناقصة  
تعينت او صلاة قائما لم يحز قاعدا بخلاف عكسه  
او طول قراءة الصلاة او سورة معينة او الجماعة  
لزمه والصحيح انفقوا النذر بكل قرية لا تجب ابتداء  
كعبية ذرة وتشفع جنتا فماتوا لسلام كتاب القضاء  
هو فرض كفايه فان تعين لزمه طلبه والا فان كان  
غيره اصح وكان يتولاه فلم يفتول القبول وقيل لا  
ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله  
القبول ويندب الطلب ان كان حاملا يزجوا  
به نشر العلم او محتاجا الى الرزق والا فالاولي  
تركه قلت ويكره على الصحيح والله اعلم والاعتبار  
في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي  
مسلم مكلف حر ذكر عدل سميع بصير ناطق  
كافي مجتهد وهوان يعرف من القران والسنة  
ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة وبجملة وسببه



ونسخة ومفروخة ومتواتر السنة وغيره والمتصل  
والمرسل وحال الرواية قوة وضعفا ولسان  
العرب لغة ونحوها وقوال العلماء من الصحابة  
فمن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس بانواعه  
ان تعذر جمع هذه الشروط فولي سلطان  
له شوكة فاسقا او مقلدا انفذ فضايق للفرق  
ويندب للامام اذا ولي قاضيا ان ياذن  
له في الاستخلاف فان نهاه لم يستخلف وان اطلق  
استخلف فيما لا يقدر عليه لا غير في الاصح وشرط  
المستخلف كالقاضي الا ان يستخلف في امر خاص  
كسماعي بيعة فيكفي علمه بما يتعلق به  
ويحكم باجتهاده او اجتهاد مقلده ان كان  
مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة ولو  
حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقا بشرط  
اهليه القضاء وفي قول لا يجوز الا بشرط وقيل بشرط عدم قاض  
بالبلد وقيل يختص بمال دون قضايص وكما هو ونحوهما ولا ينفذ

حكمه الا على راض به فلا يكفي رضى قاتلا في ضرب ربة على عاقلته  
وان رجع احدهما قبل الحكم اشنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد  
الحكم في الاظهر ولو نصب قاضين ببلد وخص كل واحد  
او زمن او نوع جاز وكذا ان لم يخص في الاصح الا ان يشترط  
اجتماعهما على الحكم فصل جن قاض واعمي عليه  
او عمي وذمت عليته اجتهاده وصبطه بغفلة  
نسيان لم ينفذ حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان زالت  
هذه الاحوال لم تعد ولا يثبت في الاصح ولل امام عزل قاض  
ظهر منه خلل ولم يظهر وهذا كافضل منه او  
مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة والا فلا لكن  
العزل في الاصح والاظهار انه لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله  
والا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول  
فقراه انعزل وكذا ان قرئ عليه في الاصح ويعزل بموته  
وانعزاله من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت الاصح  
يعزاله نائيه المطابق ان لم يؤذن له في استخلافه وقيل استخلف  
عن مسك او اطلق فان قيل استخلف عنى فلا ولا يعزل قاض بموت



شهد مع من يحكمه لم يقبل على الصحيح او يحكم حاكم جائز المام  
قبلت في الاصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان  
في غير محل ولا يتد فكم عزول وادعى شخص على معزول انه اخذ ماله  
برشوة او شهادت عبدين مثلا احضر فطلعت خصومتها وان قال  
حكم بعبدين ولم يذكر سالا احضر وقيل لا يقوم بينة بدعواه فان حضر  
وانكر صدق بلا يمين في الاصح قلت الاصح بيمين والله اعلم ولو ادعى على  
قاض جور في حكم لم يسمع ويشترط بينة وان لم يتعلق حكمه بحكم بينة  
خلقته او غيره فصل في كتيب الامام لمن يوليه ويشهد في الكتاب  
شاهدين يخرجان معه الى البلد يخبران بالحال وتكفي الاستفاضة في  
الاصح لا بحد كتاب على المذهب ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله  
ويدخل يوم الاثنين وينزل وسط البلد وينظر ولا في اهل الحبس فمن  
قال جئت بحق امة او ظلمت افعلي خصمه حجة فان غابا يالتب اليه بحضام  
ثم الاوصياء فمن ادعى وصاية سال عنها وعن حاله وتصرفه من وجد قاضيا  
اخذ المال منه او ضعيفا عضده بمعين ويتخذ مركبا وكاتبا ويشترط  
كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات ويختب فقهه ووفاء  
عقل وجودة خط ومرتجما وشرطه عدالة وحرية وعدو الاصح  
جواز اعني واشترط عدد في سماع قاضيه صميم ويتخذ ذرية  
للتأديب وسجنا لاداء حق ولتعزير و...

كون مجلسه فيسجا اذن امصونا من اذى حرم ولا يقابا الوقت  
والقضا لا يسجد او يكره ان يقضي في حال غضب وجوع وشبع مفترطين  
كل حال في خلقه ويندب ان يشاور الفقهاء ولا يبيع ولا يشتري نفسه  
ولا يكون له وكيل مفروق فان اهدى اليه من له خصومة او لم يهد  
قيل ولا يته حرر قولها وان كان يهدى ولا خصومة جاز بقدر  
العادة والاولى ان يشب عليها ولا يفد حكمه لنفسه ورقيقه وسيريكه  
المشرك وكذا اصله وورعه على الصحيح ويحكم له وله ولا الامام او قاض  
آخر وكذا انما يه على الصحيح واذا اقر المدعي عليه او تكلف المدعي وسال  
القاضي ان يشهد على اقران عنده او يمينه او الحكم بما ثبت والاشهاد به  
لزمه ان يكتب له محض بما جرى من غير حكم او مجلا بما حكم استحب  
اجابة ومن تخ ونيح نعتان اخذ بها له والاخرى تحفظ في ديوان  
الحكم ويحكم الحكماء في خلاف نص الكتاب او السنة او الاجماع  
او فياير حلق نقضه هو وغيره لا خفي والقضا يفد ظاهره باطلا او لا  
يقضي بخلاف عليه بالاجماع والاطهر انه يقضي عليه الا في حد ودية تادي  
ولو راي ورقة فيها حكمه او شهدته او شهد شاهدان انك حكمت او شهدت



هذا لم يعل به ولم يشهد حتى يتذكر وفيها وجه في ورقة مصونة عند  
وله الخلف على استحقاق حقا أو اداية اعتمادا على خط مؤثره اذا وثق بخطه  
جوانحه واثباته والصحيح رواية الحديث بخطه عند **الشيخ** **الشيخ**  
بين الخصمين في دعوى عليه وقيامهما واستماع وطلاقة وجوه وجواب  
سلام ومجلس والاصح رفع سلم على ذي فيه واذا جلسا فله ان يسكت وان  
يقول ليتكلم المدعى فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان اقر فذاك  
وان انكر فله ان يقول للمدعى انك بينه وان يسكت فان قال بينه وارب  
خليفه فله ذلك ولا بينه ان ثم اخصى ما قبلت في الاصح واذا اذبح خصمه  
قدم الاستدلال فان جعل او جاء او معا افرغ ويقدم مسافرون مستوفون  
ونسوة وان تاجر واما لم يكن واذا لا يفتد ثم سابق وقارع الابدعوى  
ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود فرفق عدالة  
او فسقا عمل بعلمه والاوجب الاستدلال بان يكتب ما يميزها المشاهير والشهود  
له وعليه وكذا في الدين على الصحيح ويغت به من يكاثم يشافيه الربك ما عند  
وقيل يكفي كتابته وشرطه كاشه مع معرفته الجرح والتعديل وحقه باطن  
من يعتدله لصحة او جوار او معاملة والاصح اشتراط لفظ شهادة وانه يكفي

هو عدل وقيل زيد على ولي ويجب ذكر سبب الجرح وتقدم فيه المعايير  
او الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرفت سبب الجرح  
وثابت منه واصح قدم والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو  
معدك وقد غلط **باب القضاء على الغائب** هو خياره  
ان كان عليه دينه وادعى المدعى بخوذه فان قال هو مئة لم تسمع بينته  
وان اطلق فلا يصح الا تسمع وانه لا يميز القاضى نصبت سحر نكر من الغائب  
ويجب ان يحلفه بعد ائبته ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب وتجرى ان في  
دعوى على صبي او مجنون ولو ادعى وكل على السبب فلا تحلف ولو حصد  
المدعى عليه وقال لو قبل المدعى اني ما كلك امر بالسلم اذا ثبت ماك  
على غائب وله ما قضاه الحاكم منه والا فان سال المدعى انها الحال في قاضي  
لما القياس اجابة قاضي سماع منه ليحكم بها ثم يسوفى او حكما يسوفى والافها  
ان يشهد عدل ان يدلك ويستحب كتابته بذكر فيه ما يميز به المحكوم عليه  
ويحتمل ويشهد ان عليه ان انكر فان قال التسمي والكتاب مذكور بينه  
وعلى المدعى منه بان هذا المكوب اسمه ونسبه وان اقامها في التسمي المحكوم  
عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان



أحضروا عن طريق طولي ورك الأول والآخر إلى الكاتب ليطلب  
من اليهود زيادة صفة مميزة وكما نانيا ولوحظ قاضي لدى الغائب بلد  
الحاكم فشافه بحكمه في امضائه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه  
ولوناده في طه في ولايته **باب** في الامانة **قاضي** على سماع بينة كتب سمع  
بينه على فلان ويسمى ان لم يجد لها والامانة **باب** في التسمية **الكاتب**  
الحكم يمتنع مع قرب المسافة ويسماع البينة لا يمتنع **باب** في المسافة  
قول شهادة على شهادة **باب** في ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن  
اشباهها كعقار وعبد **باب** في ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن  
قاضي بلد المال بنبلة المدعى ويعتمد في العقار حذوده ولا يؤمن  
بالاظهر سماع البينة ويبلغ المدعى في الوصف ويذكر البينة وله لا يحكم  
ها بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهد به فاحده ويسمعه **باب** في الكاتب  
ليشهد واعلى عينه والاظهر بانه بنبلة الى المدعى كقول يدعيه فان شهد  
بعينه كتب براءة الكفيل والافعل المدعى موته الرداوة **باب** في المد  
امير باحضار ما يمكن احصاءه ليشهد وبعينه ولا تسمع شهادة بصفة  
واذا اوجب احصاءه فقال ليس بيدي عن هذه الصفة صدق بيمينه



لم تحضره بل سمع بينة ويكتب اليه اولاً نائب فالاصح تحضره من ساقفة العدو  
فقط وهي التي ترجع منها بكرة لئلا وان المحمدية لا تحضر وهي التي لا يكون خروجها

**باب القسمة**

قد يقسم الشركاء او منسوبهم منصوص اليه او شرط منسوبه ذكره جرد  
عندك يعلم المساحة وانساب وان كان فيها شوب وجب قايमान والاقام  
وفي قول اثنان وللإمام جعل القاييم حاكماً في القويم فعمل فيه بدلين ويقسم  
ويجعل الإمام رزق منسوبه من بيت المال فان لم يكن فاجرته على الشركاء  
فان استأجروه وضمن كل قدر الزمة والا فلا جز مؤزعة على الحصص  
وفي قول على الرأس ثم ما عطر الضم في قيمته كجوهره وثوب نفيسين وزوج  
خف ان طلب الشركاء كلهم قيمته لم يجزهم القاضي ولا يمنعون ان قسموا بينهم  
ان لم تبطل منفعة كيف تكسر وما يبطل نفعة المقصود كحمام وطاقية  
صغيرين لا يحاب طاب قيمته في الاصح فان انكح جعله حامين اوجب  
ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي لآخر فالاصح اجبار صاحب  
العشر بطلب صاحبه دون عكسه وما لا يعظم ضرره قيمته انواع  
بالأجر او كسلي ودار متفقه الاثنية وارض مشتمية الاجزاء فحجر المشيع

حشر  
منصوص الأعمام  
يقتضيه في منسوبهم  
بالله والقرينة لانه  
بل عنهم ومنصوص  
بهم منم بالافرايح  
المذكور وهو امر

فقد

فقد لالهما مكيلاً او وزناً او ذراعاً بعدد الانصاب ان استوت ويكتب  
في كل رقعة اسم شريك او جزئ ثم يحد اوجعة وتدرج في بنادير  
ستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الامماً  
فيعطى من خرج اسمته او على اسم زيد ان كان الاجزاء اختلف الانصبا  
كصف وثبت وسدر من حيث الارض على اقل الانباء وقسمت كما سوت  
وتحيز رعن تفريق حصية واحد **الثاني** بالتعديل كارض تخلف قيمة  
اجزائها بحسب قوة ابناء وقرب ماء وتجبر عليها في الاظهر ولو استوت  
قيمة دارين او جانوبين فطلب جعل كل واحد فلا اجبار او عبيد او ثياب  
من نوع اجود ونوعين فلا **الثالث** بالرد بان يكون في اجد الحائزين  
بئر او حجر لا يمكن قيمته فترد من يأخذة فسط قيمته ولا اجبار فيه وهو  
بيع وكذا التعديل على المذهب وقيمة الاجزاء افرار في الاظهر ويشترط  
في الرد الرضا بعد خروج القرعة ولو راضياً بقسمة مالا اجبار فيه اشترط  
الرضا بعد القرعة في الاصح كقولهم ارضينا بهذه القسمة او بما اخرجته  
القرعة ولو ثبتت بسة غلط او خيف في قيمة اجبار نقصت فان لم يكن  
بينه وادعاه واحد فله تخلف شريكه ولو ادعاه في قسمة راض وقلنا هي



[illegible]

دُنْيَهُ لِحَاجَةٍ وَكَثُرَ وَدَبَّحَ مِنْ لَا تَلْقُوهُ يَسْقُطُهَا فَإِنْ أَعْتَادَهَا وَكَانَتْ حَرْفَةً  
إِيَّاهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَالتَّهْمَةُ أَنْ تَجْرَأَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرًّا فَتُرَدُّ  
شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِثْلُ أَوْ عَلَيْهِ حَجْرٌ فَلَيْسَ وَمَا هُوَ وَكَانَ  
فِيهِ وَبِرَأْفَةٍ مِنْ ضَمَنِهِ وَبِحِرَاحَةِ مُوَرِّثِهِ وَلَوْ شَهِدَ لِمُوَرِّثٍ لَهُ مِنْ بَنِيهِ أَوْ جَرَّحَ  
بِمَالٍ قَبْلَ الْإِدْمَانِ قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ وَتُرَدُّ إِذَا دَعَا عَاقِلَةً بِفُسْقٍ شَوْدِثٍ  
وَعَرَمًا مَقْلِسٍ بِفُسْقٍ شَوْدِثٍ آخَرَ وَلَوْ شَهِدَ الْإِثْنَانُ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَا  
لِلشَّاهِدَيْنِ بِوَصِيَّتِهِ مِنْ تِلْكَ التَّرِكَةِ قُبِلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَقْبَلُ  
لِأَصْلٍ وَلَا فَرْعٍ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا وَكَذَا عَلَى إِيْمَا بَطْلَانٍ ضَرَعُ أَيْمَانِهِمَا أَوْ قَدْ خُفَا  
فِي الْأَظْهَرِ وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَاجْتَنَبَ قُبِلَتْ لِلْجَنَّتِي فِي الْأَظْهَرِ **قُلْتُ**  
وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَلَا حَاجَةَ لِمَا عَلِمَ وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ  
مَنْ يُبْغِضُهُ يَحْتَثُّ يَتَمَتَّى زَوَالِ نِعْمَتِهِ وَيَجْرُنْ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ  
وَتَقْبَلُ لَهُ وَكَذَا عَلَيْهِ فِي عِدَاوَةِ دَيْنِ كَافِرٍ وَمُسْتَدِيعٍ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ مُسْتَدِيعٍ  
لَا نَكْفَرُهُ لَا مَقْعًا لَا يَسْطُ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ الْحَسْبَةِ فِي حَقِّهِ وَاللَّهُ تَعَالَى  
وَفِيمَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ كَطَلَاقٍ وَعَقْدٍ وَعَقْدٍ عَنْ قِصَاصٍ وَبَقَاعِدَةٍ وَانْقِضَا  
وَحَدِّ لَهُ وَكَذَا النَّسَبُ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ أَوْ

ولا مبادر



هدين او صبيتين تقضه هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر  
او عبدا او صبي ثم اعادها بعد كماله قلت او قاتلات فلا تقبل شهادته  
غيرها بشرط اخباره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقدرها  
الاكثر ونسنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول القاذف  
قد في باطل وانا نادى عليه ولا اعوذ اليه وكذا شهادة الزور **قلت**  
وغير القولية يشترط اقلاع وتدمر وعزم ان لا يعود ورد ظلامة آدني  
ان تعلقت به والله اعلم **فصل** لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان  
في الاظهر ويشترط للزنا اربعة رجال وللادارة اربعة اشان وفي قول اربعة  
ولما او عقد مالي كبيع واقالة وحوالة وضمان وحق مالي كخيار واجل  
رجلان او رجل وامرأتان وغير ذلك من عقود لله تعالى او لآدمي وما  
يطلع عليه رجال غالبا كسكاج وطلاق ورجعة واسلام ودية وخرج  
وتعديل وموت واعسار وكالة وصاية وشهادة على شهادة رجلان  
وما يخص معرفته النساء ولا يراه رجال غالبا ككفالة ولادة وحضر  
ورضاع وغيوب تحت الثياب يثبت بما سبق واربعة نسوة وما لا يثبت  
برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما يثبت بهم ثبت برجل ويمين الا

غيوب النساء وخوها ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين وانما يحلف المدعي  
بعد شهادة شاهدين وتعديله ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان  
ترك الحلف وطلب يمين حنيفة فله ذلك فان نكل فله ان يحلف بيمين  
الرد في الاظهر ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه مسؤلة في  
علفت بهذا في ملكي وحلف مع شاهدين ثبت الاستيلاء بالنسب الولد  
وحرية ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي واعنته وحلف مع  
شاهدين فالمدعي ان يترأعه ومصيرون حجر او لو ادعت ورثة مالا لموتهم  
واقاموا شاهدا حلف معه بعضهم اخذ نصيبه ولا يشارك فيه ويبطل  
حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو كامل فان كان غائبا او صبيا او  
محمونا فالمدعي انه لا يقبض نصيبه فاذا زال عذره حلف واخذ  
بغير اعادة شهادة ولا يجوز شهادة على فعل كزنا وغصب وابتلاع وولادة  
الا بالابصار وتقبل من اتم والاقوال كعقد يشترط سماعها وابصار  
قائلها ولا يقبل اعمى ان يقر في ادنيه فيتعلق به حتى يشهد عند قاض  
به على الصحيح ولو حملها بصير ثم عني شهد ان كان المشهود له وعليه مقر في  
الاسم والنسب ومن سمع قول شخص او راي فعله فان عرف عينه واهله

في الاظهر



ونسبه شهد عليه في حضوره اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه  
 فان جعلهما لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل الشهادة على منقبه  
 اعتمادا على صحتها فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز ويشهد عند  
 الاداء بما يعلم ولا تجوز التحمل عليها بغير تدل او عدلين على الاشهاد  
 والعمل على خلافه ولو قامت بينة على غيبته بحق فطلب المذبح الشجيل تحمل  
 القاضي بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يتناول الشهادة بالتسامع على  
 نسب من اب وقبيلة وكذا امر في الاصح وموت على المذهب لا عقوبة ولا  
 ووقف ونكاح ومليك **قلت** الاصح عند المحققين والاكثرين في الجمع  
 الحواز والله اعلم وشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن بواطوهم على الكذب  
 وقيل يكفي من عدلين ولا تجوز الشهادة على ملك بمجرد ولا يد وتصرف  
 في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح وشرط تصرف ملاك من سكنى  
 وهدم وبناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرائن وتحميل  
 الضرر والاضافة **فصل** في تحمل الشهادة في كفاية في النكاح  
 وكذا الاقرار والمصرف المالك وكتابة الصك في الاصح واذا لم يكن في القضية  
 الا اثنان لزمهما الاداء فلو ادى واحد وامنع الآخر وقال اخطف معه

في الاصح

عمى

عمى وان كان شهودا فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الاصح  
 وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا قيل  
 لا يلزم الاداء الا من تحمل قسدا لا ابتغا فلو جوب الاداء شر وطا ان  
 يدعى من مسافة العدو وقيل دون ساعة قصر وان يكون عدلا فان  
 دعي ذو قوة مجمع قيل او يختلف فيه لم يجب وان لا يكون معذورا بمرض  
 وخوة فان كان اشهد على شهادته او بعث القاضي من سمعها **فصل**  
 تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة لا دمي على المذهب  
 وتحمل بان يسترعيه فيقول ان اشاهد بكذا او اشهدك او اشهد  
 على شهادتي او سمعته يشهد عند قاض او يقول اشهد ان فلان على فلان  
 القاعن ممن بيع او غيره وفي هذا وجه ولا يكفي سماع قوله لفلان  
 على فلان كذا او اشهد بكذا او عندي شهادة بكذا او ليسين الفرع  
 عند الاداء جهة التحمل فان لم يبين وثوق القاضي بعلمه فلا بأس ولا يصح  
 التحمل على شهادة مردد الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل او غاب  
 او مرض لم تمنع شهادة الفرع وان حدث ردة او فسق او عداوة منع  
 وجبونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق او عبد فادى وهو كامل

سبقت مسافة العدو  
 القاضى بعدي من المسافة  
 عليه  
 اليها اي  
 اليها فان  
 فلو قضاها  
 الا

مسدود قال مدعى عليه  
 محلف وادعى عليه



قِيلَ وَيَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ وَفِي قَوْلٍ لَشَرْطِ كُلِّ رَجُلٍ وَأَمَّا إِذَا  
 أَثَارَ وَشَرَطَ قَبُولَهَا تَعَدُّ رَأَوْ تَعَسَّ الْأَصْلَ بِمَوْتٍ أَوْ عَمَى أَوْ مَرَضٍ شَدِيدٍ  
 أَوْ غَيْبَةٍ لِمَا فَتَهُ عَدْوَى وَقِيلَ قَصْرُ بَيْنِ شَيْئَيْنِ لَا يَصْنَعُ وَلَا يَشْرَطُ أَنْ يَكُونَ  
 الْفَرْعُ فَإِنْ رَكِبَهُمْ قَبْلَ وَلَوْ شَهِدَ وَاعْلَمْ أَنَّ عَدْلَهُ أَوْ عَدْلَ مَنْ  
 لَمْ يَجْزِ **فصل** رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْإِثْمِ أَشْنَعُ أَوْ بَعْدَهُ وَقِيلَ  
 أَسِيْفًا مَا لِيَ أَسْتَوْفِي أَوْ عُقُوبَةً فَلَا أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ فَإِنْ كَانَ الْمُسَوِّدُ  
 قِصَاصًا أَوْ قَتْلَ رَدٍّ أَوْ رَجْمَ زَنًا أَوْ جُلْدَهُ وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ تَعْدَّ نَافِعًا لَهُ  
 قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصُ إِنْ قَالَ تَعْدُّ وَإِنْ رَجَعَ هُوَ  
 وَهَمَّ فَعَلَى الْجَمِيعِ قِصَاصُ إِنْ قَالَ لَوْ أَنْتُمْ نَافِانَ قَالَ لَوْ الْخَطَا نَافِعًا لَهُ نَصَفَ  
 دِيَّةً وَعَلَيْهِمْ نَصَفٌ وَلَوْ رَجَعَ مَرَكٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَوْ دِيَّةً وَجِلْدَةً عَلَيْهِ  
 قِصَاصُ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ وَقِيلَ هُوَ وَهَمَّ شَرَكًا وَلَوْ شَهِدَا  
 بَطْلًا بَيْنَ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ وَكَرَّرَ الْقَاضِي فَرَجَعَا دَامَ الْفِرَاقُ  
 وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي قَوْلٍ نَصَفَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِهِ وَلَوْ شَهِدَا بَطْلًا وَفَرَّقَ  
 فَرَجَعَا فَقَامَتْ بَيْنَهُ أَنَّهُ كَانَ مِنْهُمَا رَضَاعٌ فَلَا غَرْمَ وَلَوْ رَجَعَ شُهُودُ  
 مَا لِيَ غَرْمًا فِي الْأَظْهَرِ وَمَنْ رَجَعُوا كَلِّمُوا وَرَعَ عَلَيْهِمُ الْغَرْمُ أَوْ بَعْضُهُمْ

وَبَنِي نَصَابٌ فَلَا غَرْمَ وَقِيلَ يَغْرَمُ قِسْطُهُ وَإِنْ نَقَضَ النِّصَابُ وَلَمْ يَرِدْ الشُّهُودُ  
 عَلَيْهِ فِقِطُّهُ وَإِنْ رَادَ فِقِطُّهُ مِنَ النِّصَابِ وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ وَإِنْ شَهِدَ  
 رَجُلٌ وَأَمْرًا أَنْ فَعَلِيهِ نَصَفٌ وَهِيَ نَصَفٌ أَوْ أَرْبَعٌ فِي رَضَاعٍ فَعَلِيهِ ثُلُثٌ  
 وَهِيَ ثُلَاثَانِ فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثَنَانِ فَلَا غَرْمَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ شَهِدَ هُوَ وَأَرْبَعٌ  
 مَا لِيَ نَصَفٌ كَرَضَاعٍ وَالْأَصَحُّ هُوَ نَصَفٌ وَهِيَ نَصَفٌ سَوَاءً رَجَعَ مَعَهُ  
 أَوْ وَجَدَ هُنَّ وَإِنْ رَجَعَ ثَنَانِ فَلَا صَحَّ لَغَرْمٍ وَإِنْ شَهِدَا أَحْصَانِ أَوْ  
 صَفِيَّةً مَعَ شُهُودٍ تَعْلِقُ طَلَاقَ عَتِيقٍ لَا يَغْرَمُونَ .

### **كتاب الدعوى واليمينات**

شَرَطُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ فِي عُقُوبَةٍ كَقِصَاصٍ وَقَذْفٍ وَإِنْ اسْتَوْفِيَ  
 فَلَهُ اخْتِذَاهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ قِسْمَةً وَالْأَوْجَبُ الرُّفْعُ إِلَى قَاضٍ أَوْ دِيَّةً عَلَى غَيْرِ  
 مَمْنَعٍ مِنَ الْأَدَاءِ طَالَبُهُ وَلَا يَجْلُ اخْتِذَاهُ لَهَا أَوْ عَلَى مُنْكَرٍ وَلَا يَمْنَعُ اخْتِذَاهُ جَسَ  
 حَقَّهُ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرُ حَنِيشِهِ إِنْ صَفَدَهُ عَلَى الْمَدَّهِبِ أَوْ عَلَى مَمْنَعٍ أَوْ مُنْكَرٍ  
 وَلَهُ يَمْنَعُ فَكَذَلِكَ وَقِيلَ حَبَّ الرُّفْعِ الْقَاضِي إِذَا جَازَ اخْتِذَاهُ فَلَهُ كَمَنْ بَابُ  
 وَنَقَبُ جِدَارٍ لَا يَصِلُ الْمَالُ إِلَيْهِمْ الْمَاخُودِينَ حَنِيشَهُ يَمْلِكُهُ وَمَنْ غَرِمَ مِيعَةً  
 وَقِيلَ يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى قَاضٍ مِيعَةً وَالْمَاخُودُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ فَيَضْمَنُهُ إِنْ



تلف قبل ملكه ويبيعه ولا يأخذ فوق حقه ان انكر الا فصار دونه  
اخذ مال غيره غريمه والظاهر ان المدعي من مخالف قوله الظاهر  
والمدعي عليه من يوافقها فاذا سلم وجان قبل وظه فقال الما مع  
فالنكاح باق وقالت مرتبة المدعي ومضى ادعي نقدا لبيان حسن  
ونوع وقدر وصحة وتكسر ان اختلفت به القيمة او عينا الحيوان  
وعقها بصفة السلم وقيل يجب ذكر القيمة او كالحال في الاطلا  
على الاصح بل يقول نكح زوجي مرشدي وشاهدي عذلي ورضاها ان  
كان يشترط فان كانت امه فالاصح وجوب ذكر النحر عن طهر او خور  
او عقد اماليا ببيع وهبة كفي الاطلاق في الاصح ومن قامت عليه بينة  
ليس له تخليف المدعي فان ادعى اذا اولى او اولى او هبتها واقباضها  
سلفه على نفسه وكذا لو ادعى عليه بغير شاهد او كفي في الاصح واذا استعمل  
لما في يد افع اميل بذمة اياه ولو ادعى رفق بالاصح فقال انا اخذ قالوا قوله  
او رفق صعب ليس في يده لم يقبل الا بينة او في يده حكم له به ان لم يعرف  
استنادها الى القاطط فلو انكر الصعيير وهو مثير فانكاه لغو وقيل  
كالباع ولا تشفع دعوى دين مؤجل في الاصح **فصل** اصر المدعي عليه

في بيع الحيوان  
في بيع العتق  
في بيع الميراث

على المسكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكر باكل فان ادعى عشرة فقال  
لا انا مني العتق لم يكن حتى يقول ولا بضمها وكذا حلف فان حلف على نفى  
العشرة وامتنع عليه فباكل فحلف المدعي على استحقاق دين عشرة بجزء وبأخذ  
واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كافر صانع كذا كفاه في الجواب لا تشفع  
على سبب او بينة لا تشفع على شيئا ولا تشفع على الشقص وحلف  
على سبب جوابه هذا فان اجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل ان  
حلف بالنفي المطلق ولو كان يده مرهون او مائة وادعاه ماله كفاه  
لا يلزم من تسليمه فلو اعترف بالملك وادعى ان الهبة في الاحاق فالصحح انه  
لا يقبل الا بينة فان نحر عنها وخاف او لا ان اعترف بالملك حجة الرب  
والاجارة فحيلة ان يقول ان ادعت ملكا مطلقا فلا يلزم من تسليمه  
وان ادعت مرهونا فاذا ذكره لاحت وجب واذا ادعى عليه عينا فقال ليس  
هنا او هي لرجل لا اعرفه او لا يبي القتل او وقف على الفقر او منحيد كذا  
فالاصح انه لا يتصرف الخصومة ولا يرفع منه بحلفه المدعي انه لا يلزمه  
التسليم ان لم يكن بينه وان اقره لمع خصم يكر خصمه وحليف  
سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقي



وقيل سلم الى المدعي وقيل تحفظه الحاكم لظهور ما لي وان احر به  
لغايب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يفيده الغائب  
فان كان المدعي يثبت قضي بها ويوقفها على غايب فقل بها وقيل  
على حاض وما قيل اقرار عبدي كعقوبة فالمدعى عليه عليه الجواب  
وما لا كاري في السيد **فصل** في غلط من مدعي مدعي عليه  
فيما ليس بمال ولا يقصد به مال ويحلف على البت في فعله وكذا ان  
غيره ان كان اشياء وان كان نفيا فعلى نفي العلم ولو ادعى في  
فقال ان ابي حلف على نفي العلم بالآلة ولو قال حتى عهدك فانما هو  
كذا فالاصح حلفه على البت **فصل** وله قال حث بيمينك حلف على البت  
وطعا والله اعلم ويجوز البت بظن كذا فمده خطا اياه  
وتشترية القاضي المستحلف فلو رآه او ناول خلاها او استنى تحت  
لا يسمع القاضي لم يدفع اليه اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه يمين  
لو اقر مطلقا لزمه حلف ولا يحلف فاحض على تركه الظلم في حكمه  
ولا شاهد انه لم يكدف ولو قال مدعي عليه انما صني لم يحلف ووقف  
حتى يبلغ واليمين في قطع الخصومة في الحال لا يراه فلو حلفه

فيما ليس بمال ولا يقصد به مال

فيما ليس بمال ولا يقصد به مال

فانك

ثم اقام يمينه حكم بها ولو قال اذني عليه قد حلفني مرة فليحلف انه لم يحلفني  
مكرر ولا يصح اذا اكل حلف المدعي ولا يفي بيمينه ونكول ان  
يقول اما لي او لغيري القاضى احلف فيقول لا احلف فان سكت حكم القاضي  
لأوله وهو ان البت حلف حكم بيمين المدعي ودية في قول كينة وفي  
الاطهر بيمين المدعي ولو اقام المدعي عليه بعد هائنه بآداء او ابن له لم  
يسمع فان لم يحلف المدعي ولم يعذر بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة  
الخصم ان يحلف باقامة يمينه او مراجعة حساب اهل لثة ايام وقيل ابد  
وان اسمع المدعي عليه من استحلف ليطرح حيا به لم يفعل وقيل ثلاثة ولو اهل  
في ابد الجواب ان اهل الى اخر المجلس ومن طوب بركاة فادعي دفعها الى ساع  
آخر او غلط خالص واليمين في كل وتعد رد اليمين فالاصح انها  
تؤخذ منه ولو ادعى وان صني في حاله فانكر ونكل لم يحلف لولم وقيل  
يحلف وقيل ان ادعى مباشرة شبه حلف **فصل** ادعي عينا في يده  
ثالث واقام كل منهما يمينه سقطا وفي قول شغلان ففي قول القسم وقول  
يقع وقول يوقف حتى بين او يسطحا ولو كانت في يدها واقاما يمينين  
نقت كما كانت ولو كانت بيده فاقام غيره بها يمينه وعنه قد مر صاحب



اليد ولا تسع بئس الابد ومنه المدع ولو اريت يده يمينه واقام  
 يمينه بملك سيد الامانة او اراه يمينه واعتاد به شهده معك  
 وقيل ولو قال الحاج مائة اشترى بثلثها او مائة اشترى بثلثها  
 قدم الحاج ومن امره بشي امراده او امره بشي امراده او امره  
 ومن اخذ يمينه مال يمينه ثم ادعاه لم يشترط ان يكون له مال  
 ان زيادة عدد شهود احدهما لا ترجح وكذا لو كان له مال  
 والاخر رجل وامرأتان فاز كان لا خير شاهد ومعه ربح في البيع  
 في الاطراف ولو شهدت لاحده ما علم من يمينه والاخر يمينه في البيع  
 الاكبر واصحابه في البيع والزيادة بخلافه من يمينه والثلث يمينه  
 واوخت يمينه في البيع اليها سواء او كان صاحب مانحة التاج  
 يد يمينه او يمينه يمينه او يمينه يمينه او يمينه يمينه او يمينه يمينه  
 ولم يزل الله اوله تعلم من يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه  
 يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه  
 ولو اقامها يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه  
 يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه  
 يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه

بايعه بالتمن وقيل لا الا اذا ادعى ملك سابق على الشري ولو ادعى  
 ملكا مطلقا فشهد واله مع سببه لم يضر وان كان كسبيا وهو سببا اخر ضرر

**فصل** قال اجرتك هذا البيت بعشرة فقال ان جميع الدار بعشرة  
 واقام يمينين تعارضتا وفي قول يقدّم المستاجر ولو ادعى شيئا في يد ثالث  
 واقام كل منهما يمينه انه اشتراه ووزن يمينه فان اختلف تاريخ حكم للابن  
 والا تعارضتا ولو قال كل منهما بعشرة بكذا واقامهما فان اختلف تاريخهما  
 تعارضتا وان اختلف لزمه الثمان وكذا ان اطلقا او احدهما  
 في الاصح ولو مات عن اثنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات علي يميني  
 فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني فان اقاما يمينين مطلقتين  
 قدّم المسلم وان قيدت ان آخر كلامه اسلام وعكسه الاخرى  
 تعارضتا وان لم يعرف دينه واقام كل يمينه انه مات على دينه تعارضتا  
 ولو مات نصراني عن اثنين مسلم ونصراني فقال المسلم اسلمت بعد موته فالميراث  
 يميننا فقال النصراني بل قبله صدق المسلم يمينه وان اقاما قدام النصراني  
 فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان  
 وقال النصراني في شوال صدق النصراني وثقة مريمته المسلم على يمينه

فحصل المفهوم (الشاب) فقه  
 هو وكلامه الفقه (الشاب) فقه  
 اي من يمينه يمينه  
 فسقطت في غير النكاح  
 بنفسه الفقه وعلمه  
 ما سكت في البيت او الا  
 وسواء هذا المسئلة في اي  
 من هذه الامور



ولو مات عن ابوين كافرين واثنتين مسلمين فقال كل مات على ديننا صديقه  
الاخوان باليمين وفي قول يوقف حتى يبين او يضطرب او لو شهدته انه  
اعتق في مرضه سالما واخرى غائما وكل واحد لك ماله فان اختلف  
تاريخ قدم الاسبق وان اتحد اوقع وان اختلفا قيل يقرع وقيل في قول  
يعتق من كل نصفه **المذهب** يعتق من كل نصفه والله اعلم  
ولو شهد احيانا انه اوصى يعتق سالما وهو ثلثه ووارثان يمانان انه  
رجع عن ذلك ووصى يعتق غائما وهو ثلثه ثبت لغائمه فان كان الوارثان  
فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالما ومن غائمه ثلث ماله بعد سالما  
**مسألة** شرط القاييف مسلم عدل مجتهد والاصح اشتراط اربعة  
ذكر لا عدد ولا كونه مذليا فاذا ادعى مجهولا عرض عليه وكذا الوارثان  
في وطء تولدت منكما نسبا وتنازعا فان وطئا بشبهة او مشتركة لهما او  
وطئا بوجه وطلقا فوطئا آخر بشبهة او نكاح فاسيد او امته فباعمة  
فوطئا المشتري ولم يشتبر واحد منهما وكذا الوطء في منكوحة في الاصح فاذا  
ولدت لما بين ستة اشهر واربع سنين من وطئيهما وادعياء عرض عليه  
فان تحلل بين وطئيهما حيضة فالثاني الا ان يكون الاول زوجا في نكاح

صحح وسواء فيهما اتفقا اسلاما وحرية امر لا **كتاب العتق** انما  
يصح من مطلق التتبرع ويصح تعليقه واصنافه الى جزء فيعتق كله وصريح  
تحرير واعتاق وكذا اقل رتبة في الاصح ولا يحتاج الى شيء ولا يحتاج اليها  
كايته وهي لا يملك لي عليك لاسلطان لاسبيل لخدمة انت سايه انت  
مولاي وكذا كل صريح او كايته المطلق وقوله لعبدات حرة ولا يهية انت  
حر صريح ولو قال عتقتك اليك او خيرتك ونوى تقويض العتق اليه  
فاعتق نفسه في المجلس عتق او عتقتك على الف اوانت حر على الف فقتل  
او قال له ابعده اعطني على الف فاجابه عتق في الحال ولزمت الالف ولو  
قال يعتك نفسك الف فقال اشتريت فالمدح صحة البيع ويعتق في الحال  
وعليه الالف والاولا يسيرة ولو قال الحامل عتقتك دون حملك عتقا  
ولو اعنته عتق ونها ولو كانت لرجل والحمل لآخر لم يعتق احدهما بعق  
الاخر واذا كان بينهما عبد فاعتق احدهما كله او نصيبه عتق نصيبه  
فان كان مغيصا بقي الباقي لشريكه والاسرى اليه او الى ما ليس به وعليه  
قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع البرائة بنفس الاعتاق وفي رواية القيمة  
وقول ان دفعها بان اتفقا بالاعتاق واستيلاد احد الشريكين الممسوم



يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصة من مهر مثل ونجزي الاقوال في  
وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد  
ولا يسرى تدبير ولا يمنع السراية دين مستغرق في الاظهر ولو قال الشريك  
الموسر اعقت نصيبك فعليك قيمة نصيب فانك صدق بمينه فلا يعق  
نصيبه ولا يعق نصيب المدعي باقراره ان قلنا يسرى بالاعتراف ولا يسرى الى  
نصيب المكر ولو قال الشريك ان اعقت نصيبك فنصيبى حر بعد نصيبك  
فاعتق الشريك وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتراف  
وعليه قيمته فلو قال فنصيبى حر قبله فاعتق الشريك فان كان المثلوق معبرا  
عنق نصيب كل عنه والاولا هما وكذا ان كان موسرا وابطلنا التدوير والا  
فلا يعق شيء ولو كان عبدا لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه فاعتق  
الاخر ان نصيبيهما معا فالقيمة عليهما نصفان على المذهب وشرط السراية  
اعتاقه باختياره فلو ورت بعض ذلك لم يسر والمريض معسر الا في ثلث ماله  
واليت معسر فلو اوصى يعق نصيبه لم يسر **فصل** اذا ملك اهل  
تبرع اصله او رغبه عتق ولا يشترى لطفل قربة ولو وهب له او وصى  
له فان كان كاسيا فعلى الولي قبوله ولا يعق ويفق من كسبه والا فان

الصبي معسر او جب القبول ونفقته في بيت المال او موسرا حر ولو ملك  
في مرض موته قربة بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من راس المال او بغيره  
بحاجة فمن ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقبل لا يصح السرى والاصح صحته  
ولا يعق بل يباع للدين او بحاجة فقد اهاكمه والباقي من الثلث ولو وهب  
لبعد بعض قريب سيده فقبل وقلنا يستقل به عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية  
**فصل** اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره عتق لفته فان كان عليه  
دين مستغرق ايعق شيء منه ولو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم فمهم سوا عتق  
احد هم بقرعة وكذا لو قال اعقت ثلثكم او ثلثكم حر ولو قال اعقت ثلث  
كل عبد افرع وقيل يعق من كل ثلثه والقرعة ان تؤخذ ثلاث رقائق  
متساوية يكتب في اثنين رقت وفي واحدة عتق وتدرج في تبادق وتخرج  
واحدة باسم احدهم فان خرج العتق عتق ورق الاخران او الرقت رقت  
واخرجت اخرى باسم آخر وتجوز ان يكتب اسماءهم ثم تخرج رقيقة على  
الحرية فمن خرج اسمها عتق ورقا وان كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة واخر  
مائتان واخر ثلاثمائة افرع بسهمي رقت وسهم عتق فان خرج العتق لذى  
المائتين عتق ورقا والثالث عتق لثلاثهم ثم يفرع بين الاخيرين بسهم عتق



وسهم رقيق فمن خرج ثمنه أثلث وإن كانوا فوق ثلاثة وأمكن توريثهم  
 بالعددي والقيمة كسنة قيمتهم سوا جعلوا اثنين اثنين أو بالقيمة دون  
 العدد كسنة قيمة أحد مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل الأول  
 جزوا والثلاثة جزوا وإن تعدد ما لقيمة كاربعة قيمتهم سوا ففي كل جزو  
 ثلاثة آخر أو واحد واحد وأثنان فإن خرج العتق لواحد فمراقعة لثمن  
 الثلث وللاثنين رقيقا من ثمنهما فيعتق من خرج له العتق وثالث  
 الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج أولا وثالث الثاني  
**قلت** أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل إيجاب وإذا  
 اعتقا بعضهم بقرعة فظهر ما كان وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم  
 من يوم الإعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم وإن خرج بما ظهر عند  
 آخر أقرع ومن عتق بقرعة حكم بعقده من يوم الإعتاق وتغير قيمته حينئذ  
 وله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا فمراقعة يوم الموت  
 وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده فلو أعتق  
 ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة فكسب أحدهم مائة أقرع فإن خرج العتق  
 للكايب عتق وله المائة وإن خرج لغيره عتق ثم أقرع فإن خرجت لغيره

لثمنه وإن خرج عتق رقبته وتبعه رقبته كسبه  
 عتق عليه رقيقا باعتاق أو كتابة وتدبير واستيلاد وقراءة وسماية فولاده  
 له ثم لعصته ولا يرث امرأة بولاء إلا من عتقها وأولاده وسمايته فإن عتق  
 عليها أبوها ثم أعتق عبدًا مات بعد موت الأب بلا وارث فماله لثمنه ولولا  
 لأهل لعصبات ومن سته رقيق فلولاه عليه إلا لعقته وعصته ولو لم يولد  
 معققة فانت بولده فولاه لمولى الأم فإن أعتق الأب أعتق إلى مواليه ولومات  
 الأب رقيقا وعتق الجد أعتق إلى مواليه فإن أعتق الجد والأب رقيقا أعتق  
 فإن أعتق الأب بعد أعتق الجد أعتق إلى مواليه وقيل بقي لمولى الأم حتى يموت الأب فيخرج  
 إلى موال الجد ولوملك هذا الولد أباه جرح ولا أخوته إليه وكذا أولاد أخوته أنفسهم  
 في الأصح **قلت** الأصح المصوّل لا تجزؤه والله أعلم

### كتاب التدبير

صريحه أنت حر بعد موتني أو إذا مت أو متى مت فانت حر أو أعتقك بعد  
 موتني وكذا أدبرتك أو أنت مدبر على المذهب ويصح بكتابة عتق مع نيّة  
 كحلت سبيلك بعد موتني ويجوز مقيدًا كان مت في ذا الشهر أو المرض فانت  
 بحر ومعلقًا كان دخلت فانت حر بعد موتني فإن وجدت الصفة ومات



عَقْوُ الْإِفْلَاقِ لَا يَشْتَرُطُ الدَّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَإِنْ قَالَ إِنْ مِتُّ ثُمَّ دَخَلْتُ  
فَأَتَى خُرُشْتُرُطُ دُخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِي وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُهُ  
بَلْ الدَّخُولُ وَلَوْ قَالَ إِذَا مِتُّ وَمَضَى شَهْرُ فَاثَ خُرُشْتُرُطُ فَاثَ اسْتِخْدَامُهُ فِي الشَّهْرِ  
لَا يَبِيعُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شِئْتُ فَأَتَى مَدَبَرُ أَوَانَتْ خُرُشْتُرُطُ مَوْتِي إِنْ شِئْتُ اسْتِشْرَطْتُ  
الْمَشِيَّةَ مُنْصَلَةً فَإِنْ قَالَ مَتَى شِئْتُ فَلِلرَّاحِي وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِمَا إِذَا مَاتَا فَأَتَى  
خُرُشْتُرُطُ حَتَّى يَمُوتَا فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لَوَارِثِهِ بَيْعُ نَفْسِهِ وَلَا يَصِحُّ تَدِيرُ  
مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ وَكَذَا أُمَيِّزٌ فِي الْأَطْفَالِ وَيَصِحُّ مِنْ سَفِيهِهِ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَتَدِيرُ  
الْمُرْتَدِّ بَنِيٍّ عَلَى أَقْوَالِ مَلِكِهِ وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَدَبَرُ  
لَمْ يَبْطُلْ وَلَحَرِيٍّ حَمَلُ مَدَبَرِهِ إِلَى دَارِ بَيْعِهِ وَلَوْ كَانَ لَكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَدَرَهُ نَقَضَ  
وَبِيعَ عَلَيْهِ وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَاسْلَمَ وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ فِي التَّدِيرِ بَرْعٌ مِنْ  
سَيِّدِهِ وَصَرَفَ كَسْبَهُ إِلَيْهِ وَفِي قَوْلِ بَيْعِ وَلَهُ بَيْعُ الْمَدَبَرِ وَالْمَدَبَرُ تَعْلِيْقُ  
عَقْوُ بَيْعِهِ وَفِي قَوْلِ وَصِيَّةٍ فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَعْذِ التَّدِيرُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ  
رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلِ كَابُلْتُهُ فَخَنَّهُ نَقَضَتْهُ رَجَعَتْ فِيهِ صَحَّ إِنْ قُلْنَا وَصِيَّةً وَالْإِفْلَاقُ  
وَلَوْ عُلِقَ مَدَبَرٌ بِصِفَةٍ صَحَّ وَعَقْوُ الْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ وَالصَّفِيَّةُ وَلَهُ وَطَاءُ مَدَبَرَةٍ وَلَا  
يَكُونُ رَجُوعًا فَإِنْ أَوْلَدَهَا بَطُلَ تَدِيرُهُ وَلَا يَصِحُّ تَدِيرُ أُمِّ وَلَدِهِ وَيَصِحُّ تَدِيرُ مَكَاتٍ

ولا يصح ان يكون  
سيد مجنون ولا نصرته

وَكَاتِبُهُ مَدَبَرٌ **فصل** وَلَدَتْ مَدَبَرَةٌ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنًا لَأَيْشَتِ لِلْوَلَدِ حُكْمُ  
التَّدِيرِ فِي الْأَطْفَالِ وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ مَاتَ  
أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا دَامَ تَدِيرُهُ وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ فَلَا وَلَدَ بَرٍّ  
خَمَلًا صَحَّ فَإِنْ مَاتَ عَقْوُ دُونَ الْإِمِّ وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ وَكَانَ رَجُوعًا عَنْهُ وَلَوْ وَلَدَتْ  
الْمُعَلَّقُ عَقْوًا لَمْ يَعْتَقِ الْوَلَدُ وَفِي قَوْلِ إِنْ عَقَّتْ بِالصَّفَةِ عَقْوٌ وَلَا يَتَّبِعُ مَدَبَرًا  
وَلَدَهُ وَجَنَائِثُهُ كَجَنَائِثِهِمْ وَيَعْتَقُ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدِّينِ  
وَلَوْ عُلِقَ عَقْوًا عَلَى صِفَةٍ تَخَصُّصًا بِالْمَرِيضِ كَانَ دَخَلَتْ فِي مَرِيضٍ مَوْتِي فَأَتَى خُرُشْتُرُطُ  
مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ أَحْمَلَتْ الْبَيْتَةَ فَوُجِدَتْ فِي الْمَرِيضِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأَطْفَالِ وَلَوْ  
أَدْعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَإِنْ كَرِهَ فَلَيْسَ بِرَجُوعٍ بَلْ يَحْلِفُ وَلَوْ وَجَدَ مَعَ مَدَبَرٍ مَالًا  
فَقَالَ كَسْبَتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَقَالَ الْوَارِثُ فَلَهُ صَدَقُ الْمَدَبَرِ بَيْنَهُ وَإِنْ  
أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قَدِمَتْ بَيْتَتُهُ **كتاب الكفالة** هِيَ مُسْتَحْتَجَةٌ إِنْ  
طَلَمَا رَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ قِلٍّ أَوْ غَيْرِ قَوِيٍّ وَلَا تَكْرَهُ كَالِ وَصِيَّتِهَا  
كَامْنَتِكَ عَلَى كَدِّ الْمُجْتَمَاعِ إِذَا أَدْرَيْتَهُ فَأَتَى خُرُشْتُرُطُ وَبَيِّنَتْ عِدَّةُ الْجُحُومِ وَقُضِيَ كُلُّ نَحْمٍ  
وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيْقِ وَنَوَاهِ جَارَ وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كَاتِبَةٍ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ  
الْمَذْهَبُ وَيَقُولُ الْكَاتِبُ قَلْتُ وَشَرَطْتُهَا تَكْلِيفًا وَإِطْلَاقًا وَكَاتِبَةُ الْمَرِيضِ

ان مقصود الكتاب



من الثلث فان كان له مثله صحت كتابة كفه فان لم يملك غيره وادى في حياته  
ما بين وبينه مائة عتق وان ادى مائة عتق ثلثاه ولو كاتب مرتد بني على  
اقوال ملكه فان وقفناه بطلت على الجديد ولا يصح كتابة رهون ومكرى  
وشرط العوض كونه ديناً موطئاً ولو سقعة او منجماً بخين فاكث وقيل ان  
ملك بعضه وباقيه حر لم يشرط اجل وتجهيم ولو كاتب على خدمته شهر او سنة  
عند انقضائه صحت او على ان يبيعه كذا افسدت ولو قال كاتبك ولعلي هذا  
الثوب بالفي وجم الالف وعلق الحرية باداه فالذهب صحه الكتاب  
دون البيع ولو كاتب عبيداً على عوض منجم وعلق عتقهم اذ في النص صحه  
ويوزع على قيمتهم يوم الكتابة فمن ادى حصته عتق ومن عجز رقب ويطرح كتابة  
بعض من باقيه حر فلو كاتب كله صح في الرقب في الاظهر ولو كاتب بعض رقب  
فسدت ان كان باقيه لغيره ولم ياذن وكذا ان اذن او كان له على المذهب  
فلو كاتباه معاً او كلاهما صح ان انفقت النجوم وجعل المال على نسبة ملكيهما  
فلو عجز ففجره احدهما واراد الآخر اتقاه فكاتباه عقداً وقيل يجوز ولو ابرأ  
من نصيبه او اعقده عتق نصيبه وموثر الباقي ان كان مؤسراً **فصل**  
يلزم السيد ان يحيط عنه جزاً من المال او يدفعه اليه والخط اولى وفي النجم

الاخير لنوق والاصح انه يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال  
وان وقت وجوبه قبل العتق ونسبت الربع والا فالسبع ويجزى روط  
مكاتبته ولا حد فيه وبحسب مهر والولد حر ولا يجب قيمته على المذهب  
وصارت مستولدة مكاتبه فان عجزت عتقت عتقاً روطاً من كالج ورتاً  
مكاتبته في الاظهر يتبعها رقباً وعتقاً وليس عليه شيء والحق فيه للسيد وفي قول  
لها ان رقب قيمته لذي الحق والمذهب ان ارش حياته عليه وكسبه ومهره  
ينفق منها عليه وما فضل وقف فان عتق فله والا فللسيد ولا يعتق شيء من  
الكاتب حتى يرد له جميع فلو اتى بما قال السيد هذا حرام ولا يئنه  
يكتف الكاتب انه حلال ويقال للسيد ياخذ او يبرئه عنه فان اقبضه  
القاضي فان نكل الكاتب حلف السيد ولو خرج الموذي مستحقاً رجع السيد  
سبيله فان كان في النجم الاخير بان ان العتق لم يقع وان كان عند اخذه  
انت حر وان خرج معيافاً فله رده واخذ بدله ولا يزوج الا باذن سيده  
ولا يشرى باذنه على المذهب وله شري الجوازي لجناته فان وطئها ولا  
حد والولد نسب فان ولدته في الكتابة او بعد عتقه لدون سنة اشهر  
تبعه رقباً وعتقاً ولا تصير مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق لنوق



سبه اشهر وكان يطوؤها فهو خير وهي امر ولد ولو عمل النجوم لم يجز السيد  
 على القول ان كان له في الامتناع عرض كونه حفيظه او خوف عليه ولا يجز  
 فان اتى قضه القاضي ولو عمل بعضه ليريه من الباقي فان الربح الدفوع ولا  
 الا ان لا يبيع النجوم ولا الاعتراض بها فلو باع وادى الى المشتري لم يعق  
 الاظهر ويطالب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما اخذ منه ولا يبيع  
 بيع رقبته في الجديد فلو باع فادى الى المشتري ففي عتقه القولان وهيته  
 كغيره وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزوج امه ولو قال  
 له رجل اعق مكناتك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم **فصل**  
 الكتابة من جهة السيد ليس له فيها الا ان يعجز عن الاداء حارة  
 المكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفا فان عجز نفسه فللسيد الصبر  
 والفسخ بنفسه وان شأبا لحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استعمل المكاتب  
 عند حلول النجم استجبت امه له فان اتمل ثم اراد الفسخ فله وان كان مع  
 عروض اتمله ليعتقها فان عرض كساد فله ان لا يزيد في المملة على ثلاثة  
 ايام وان كان ماله غاييا اتمله الى الاخضرار وان كان دون مرحطين والا  
 فلا ولو حل النجم وهو غائب فللسيد الفسخ فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي

لا من جهة  
 الفسخ  
 السيد  
 لا يجز الفسخ كما في  
 لغيره الذي له  
 صنف  
 او غاب بعد حلوله  
 فغير اذن السيد له  
 ما اذا كان باذنه فهم  
 ظاهر عبارة المصنف  
 انه ليس له الفسخ

منه ولا تفسخ بخون المكاتب ويؤدى القاضي ان وجد له مالا ولا بخون السيد  
 ويدفع الى وليه ولا يعق بالدفع اليه ولو قتل سيده فلو ارثه قصاص فان  
 عفا على دية او قتل خطأ اخذها مائة فان لم يكن فله تعجيره في الاصح او قطع  
 طرفه فاقصاصه والدية كما سبق ولو قتل اجنبيا او قطعه فعلى مال  
 او كان خطأ اخذ مائة ومما سبكه الاقل من قيمته والارض فان لم  
 يكن معه شيء وسأل المستحق تعجيره عجز القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي  
 منه شيء بقيت فيه الكتابة وللسيد فداؤه وابقاؤه مكاتب او اعنته  
 بعد الجناية او ابراه عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ومات  
 رفيقا وللسيد قصاص على قاتله المكاتب والافا لقيمة **فصل**  
 تصرف لا يبرع فيه ولا خطر ولا فلا ويصح باذن سيده في الاظهر  
 ولو اشترى على من يعق على سيده صح فان عجز وصار لسيد عتق او عليه  
 لم يصح بلا اذن وبإذن فيه القولان فان صح تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه  
 وكاتبته بإذن على المذهب **فصل** الكتابة الفاسدة بشرط او عوض  
 او اجل فاسد كالصحة في استقلاله بالكسب واخذ ارض الجناية عليه ومقتضى كسره ان يبيعه كسره  
 شبهة وفي انه يعق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في انه لا يعق بانبراء

الاداء  
 من الفسخ في نفس السيد  
 من الفسخ لانه كان  
 من نفسه لو كان له  
 من نفسه ولو كان له

ذاكل الفسخ بسبب الخطأ

اي لزم السيد الفسخ  
 لانه من مقتضى حق  
 المجنب عليه كما لو قتل

كما يبيع والبشرى والا



وَتَمُوتُ سَيِّدُهُ وَتُخَالِفُ الْوَصِيَّةَ بِرَقَبَتِهِ وَلَا يُصَرِّفُ إِلَيْهِ سَهْمُ الْمَكَاتِينِ  
 وَتُخَالِفُهُمَا فِي أَنْ السَّيِّدُ قَسَمٌ وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ بَلْ يَرْجِعُ بِهِ إِنْ كَانَ  
 مُتَّقِيًا مَا وَهُوَ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ فَإِنْ تَخَاسَفَ أَقْوَالُ الْمُقَاسِرِ وَيَرْجِعُ  
 صَاحِبُ الْفَضْلِ **قَالَ** أَصَحُّ أَقْوَالُ الْمُقَاسِرِ سُقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْأَخْرِ  
 لِإِذَا رَضَا وَالثَّانِي بِرِضَاهُمَا وَالثَّالِثُ بِرِضَا أَحَدِهِمَا وَالرَّابِعُ لَا يَسْقُطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 فَإِنْ فَخَّمَا السَّيِّدُ فَلْيُشْهَدْ فَلَوْ أَدَّى الْمَالُ فَقَالَ السَّيِّدُ كُنْتُ فَخْتُ فَأَنْكَرَهُ  
 صَدِّقُ الْعَبْدِ مِمَّنْهُ وَالْأَصَحُّ بَطْلَانُ الْفَائِدَةِ بِحُجُورِ السَّيِّدِ وَإِعْمَالِهِ  
 وَالْحُجُورُ لَمْ يَجُوزْ الْعَبْدُ وَلَوْ أَدْعَى كَلَامَهُ فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ أَرِثَهُ صَدِّقًا  
 وَتُخَلِّفُ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْجُورِ أَوْ صِفَتِهَا تَخَالَفًا إِنْ  
 لَمْ يَكُنْ قَبْضُ مَا يَدَّعِيهِ لَمْ تُفْسَخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصَحِّ بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفَقَا فَخُذِ الْقَاضِي وَإِنْ  
 كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْإِيَّاتُ بَعْضُ الْمَقْبُوضِ وَدَّعَاهُ عِتْقٌ وَرَجَعَ بِهِمَا أَدَّى  
 السَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ وَدَّعَى قَاضِيَانِ وَلَوْ قَالَ كَاتِبُكَ وَأَنَا مَحْجُورٌ عَلَى أَوْ مَحْجُورٌ  
 فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صَدِّقُ السَّيِّدِ إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا أَدَّعَاهُ وَإِلَّا فَالْعَبْدُ وَلَوْ قَالَ  
 السَّيِّدُ وَصَعْتُ هَكَذَا الْجَنَمَ الْأَوَّلُ أَوْ قَالَ الْبَعْضُ فَقَالَ بَلِ الْآخِرُ أَوْ الْكُلُّ  
 صَدِّقُ السَّيِّدِ وَلَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ وَعَبْدٍ فَقَالَ كَاتِبِي أَبُو كَذَا فَإِنْ أَنْكَرَ صَدِّقًا

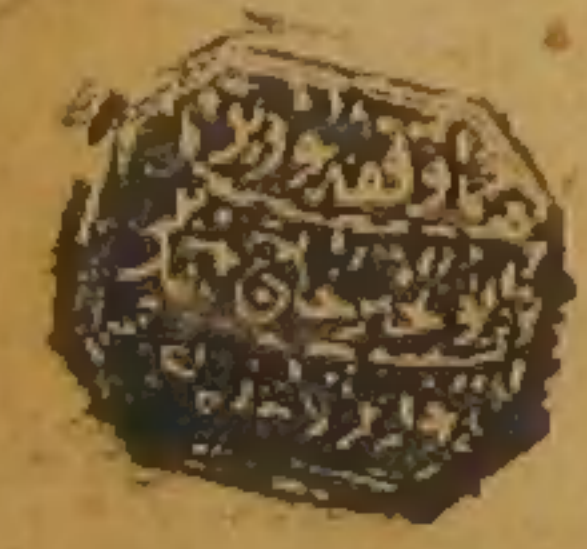
وان

وَإِنْ صَدَّقَاهُ فَكَاتِبٌ فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا بَصِيَّةً فَلَا يَصِحُّ لِأَيِّسٍ بَلْ يَوْفَى  
 فَإِنْ أَدَّى نَصِيبَ الْآخَرِ عِتْقَ كُلِّهِ وَدَلَّاهُ لِلْأَبِّ وَإِنْ عَجَزَ فَيُؤْمَرُ عَلَى  
 الْمَعْتُوقِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَنَصِيبُهُ حُرٌّ وَالْبَائِقُ فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُصَدِّقُ  
 فَلَمْ يَذْهَبْ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا **كِتَابُ**  
**أَهْمَاتِ الْأَوْلَادِ** إِذَا أُجِلَّ امْتَنَعَتْ فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مَاتَتْ فِيهِ عَمَةٌ عَمَّتْ  
 مَمُوتِ السَّيِّدِ أَوْ أَمَةٍ غَيْرِ بِنَاكِحٍ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ إِذَا أَمَلَهَا  
 أَوْ تَبَنَّى فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ فِي الْأَطْهَرِ وَلَهُ وَطَرُءُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا  
 رَاجَعَتْهَا وَارْتَضَتْ جَانِبَهُ عَلَيْهَا وَكَذَا الزَّوْجُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا فِي الْأَصَحِّ وَيُحْرَمُ  
 بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَهَبُهَا وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زَانَا فَالْوَلَدُ لِلْسَّيِّدِ وَيُؤْتَى  
 مَمُونَةً كَمَنْ وَارِدَاتُهَا قَبْلَ الْإِسْتِيلَةِ أَوْ زَوْجٍ مَرَّتًا لَا يُعْتَقُونَ مَمُوتِ  
 السَّيِّدِ وَلَهُ بَيْعُهُمْ وَعِتْقُ الْمُسَوَّلَةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ **مَذْهُبُ الْبَعْضِ** وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا خلاف  
 في مذهب  
 المذاهب

إذا أملاكها

- دَوَاقِقُ الْفَرَاحِ مِنْ كِتَابَةِ نَهْجِ الْأَحَدِ شَرِيفٍ
- سُؤَالِ سِتَّةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ قَسْمًا ثَلَاثَةً
- عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَرَمٍ
- سَعْدُ دُونَ زَيْنِ الدِّينِ الشَّافِعِيِّ
- الْقَادِرِيُّ أَحَدُ حَكَمَةٍ



في كتاب  
 في كتاب  
 في كتاب



الذي عليه

# كتاب الدرس

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

الذي عليه

صفاة  
منه  
ضالهم

الهمس  
قوله  
تحت

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل

منه  
مدل